قضايا إسرائيلية

فصلية تصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

السنة الثانية عشرة

العدد الثامن والأربعون / 2012

No. 48

ISBN No. : **978-9950-330-80-1**

مدير التحرير: رائف زريق

محرران مشاركان: هنيدة غانم

وانطوان شلحت

هيئة التحرير:

أحمد سعدي

باسم مكحول

نعيم أبو الحمص

جميل هلال

منار حسن

المراسلات:

«مدار» فلسطين – رام الله – الماصيون –عمارة ابن خلدون

ص.ب ١٩٥٩ – هاتف : ٢٩٦٦٢٠١ – ٠٢ فاكس : –٢٩٦٦٢٠٥ ٠٢

صفحة «مدار » الإلكترونية www.madarcenter.org

بريد «مدار » الإلكتروني: e-mail: madar@madarcenter.org

http://tiny.cc//nkdop facebook http://tiny.cc//ywgg4 YouTube

الاشتراكات السنوية: 20 دولاراً للأفراد – 30 دولاراً للمؤسسات (تشمل نفقات البريد)

الاخراج والطباعة: مؤسسة الأيام – رام الله– فلسطين

المواد المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو المركز.

تصدر هذه المجلة بدعم من مؤسسة روزا لوكسمبرغ ROSA LUXEMBURG STIFTUNG

يرجى الملاحظة أن ما يرد في المجلة لا يعكس بالضرورة وجهة نظر مؤسسة روزا لوكسمبرغ.

الغلاف : حسني رضوان

كلمة التحرير

(*) تطالعون في هذا العدد من «قضايا إسرائيلية» محورًا خلصًا حول «المجتمع المدني في إسرائيل- صورة الحاضر وآفاق المستقبل».

وتتناول مواد المحور تاريخ تطوّر المجتمع المدني في إسرائيل لدى اليهود والعرب، وتتطرّق إلى العوامل الأساسية التي تعيق إمكان تطوره إلى عنصر فاعل ومؤثر في الحراك الاجتماعي العام، كما انعكس ذلك مثلا في حملة الاحتجاج الاجتماعية التي شهدتها إسرائيل في صيف ٢٠١١.

وفي العدد دراسات ومقالات أخرى حول تطور العلاقات الصينية- الإسرائيلية، والحرب الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة، وأسباب الانكشاف الضحل والمحدود للثقافة العبرية على أدب النكبة، ومقاربة لبعض الجوانب المشكلة لتجربة المبدعين الفلسطينيين في الداخل، أو الذين تشكلت تجاربهم الإبداعية في حيّزه.

ويضم مقابلتين خاصتين: الأولى حول «تاريخ» الحروب الإسرائيلية حتى ١٩٧٣ من وجهة نظر «شاهد عيان» من قيادة المؤسسة العسكرية، والثانية حول إحدى عمليات محو التاريخ الفلسطيني للمكان حسبما تجلت في قرية هونين، والهادفة إلى تكريس تاريخ آخر مختلق له منسول من الخرافة الصهيونية.

وفضلا عن زاويتي القراءات، والمكتبة، يحوي العدد عرضًا لأحدث تقرير حول «صورة الوضع الاجتماعي في إسرائيل ٢٠١٢»، والفصل الخاص بالقدس الشرقية والمناطق الفلسطينية المحتلة منذ ١٩٦٧ في تقرير جمعية حقوق المواطن الصادر أخيرًا بعنوان «صورة أوضاع حقوق الإنسان في إسرائيل- ٢٠١٢». كما يحوي ترجمة خاصة لنص «مرثية» ألقاها موشيه ديان عندما كان يشغل منصب رئيس هيئة الأركان العامة للجيش في خمسينيات القرن الفائت، وشكل نصًا مؤسسًا لبث الروح العسكرية في صفوف الإسرائيليين، هذه الروح التي ما زالت مهيمنة على المشهد الإسرائيلي العام وتحول دون إيجاد مركز ثقل مدني مضاد لها.

قضايا إسرائيلية

المحتويات

محور خاص- المجتمع المدني في إسرائيل: صورة الحاضر وآفاق المستقبل

7 **ياعيل يشاي: المجتمع المدني في إسرائيل- عوائق وحوافز**

ترى الكاتبة أن حملة الاحتجاج الاجتماعية في صيف ٢٠١١ شكلت نموذجا للالتزام العميق لدى المجتمع المدني في إسرائيل من جانب، ولمدى ضعفه ومحدودياته من جانب آخر. وهي تؤكد أن أحداث العام ٢٠١١ تبين أنه طبقا للمعايير المبحوثة في الأدبيات، كان من المفترض أن يكون في إسرائيل مجتمع مدني ناشط ومتين، غير أن ثمة ظروفا تحول، في الوقت ذاته، دون تطوره. ولذا تخصص مقالها للحوافز والعوائق المتصلة بالنشاط الاجتماعي في إسرائيل.

18 **أمل جمـــال: المجتمع المدنـــي العربي في إسرائيل: نخَب جديدة، رأس مال اجتماعي وتحدّي هيكل القوّة**

الهدف الأساس من المقال هو استقصاء التحولات الأساسية التي حصلت وتحصل في المجتمع المدني خلال العقود الأخيرة والوقوف على دلالات وإسقاطات هذه المميزات والتطورات على المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل بوجه عام، وعلى شبكة علاقاته مع بيئته الإسرائيلية بوجه خاص. والسؤال المركزي الذي ينتصب في هذا السياق يتعلق بحجم التحدي الذي يضعه هذا المجتمع المدني أمام بيئته السياسية والاجتماعية والثقافية، وبآفاق العمل المدني التي يفتحها هذا المجتمع فتمنح المواطن العربي قوة مؤثرة وتؤدي إلى تغيير هيكل القوة السائد، الذي يمسّ مكانته ومدى تأثيره على بيئته. كما يستقصي، أيضا، مسألة رأس المال الاجتماعي، المرتبط بالمجتمع المدني، والصورة التي تتجسد فيها هذه المسألة في المجتمع المدني العربي الفلسطيني.

27 **عازر دكور: القطاع الثالث في إسرائيل- لمحة مختصرة**

يتناول المقال ما تواجهه منظمات وجمعيات القطاع الثالث في إسرائيل في العقد الأخير من تغيّرات جذريّة وسريعة متمثلة في سياسات اقتصادية واجتماعية حكوميّة تهدف إلى تقليص

المصروفات العمومية والخدماتية للمواطنين، وأوجدت فراغا في مجال توفير الخدمات وأدّت لازدياد الطلب على خدماتها ولتقليص مستمر للدعم الحكومي لها. بناءً عليه، تُكَرَّس جداول أعمال وأجندات منظمات القطاع الثالث في الآونة الأخيرة ليس فقط للأولويات التي تحددها لأنفسها، ولكن أيضا للطلب العفوي والمتزايد لخدماتها النابع من رسم مجدّد لمسؤوليات ودور القطاع الثالث على إثر تراجع دور الدولة في توفير وتزويد الرفاه في ظل هيمنة الأيديولوجية النيو- ليبرالية على صنع السياسات وتنفيذها وضبطها.

33 حوار خاص- البروفسور تمار هيرمان: من الصعب الإشارة في واقع إسرائيل إلى حركات مجتمع مدني تتطلع إلى التغيير الجوهري!

البروفسور تمار هيرمان هي باحثة كبيرة في «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»، وفي هذا الحوار الخاص تؤكد أن هيئات المجتمع المدنيّ، ناهيك عن كونها لا تتعلّق بمؤسّسات الدّولة والحكومة، وناهيك عن كونها لا تتواصل مع السّوق الاقتصاديّة، هي هيئات تبتغي إدخال تغيير على المجتمع، سواء أكان التّغيير في الجانب الاقتصاديّ أم الجانب الاجتماعيّ. لكن في واقع إسرائيل من الصعب الإشارة إلى وجود حركات مجتمع مدني تتطلع إلى إحداث تغيير كهذا.

دراسة

39 سامي مسلم: تطور العلاقات الصينية-الإسرائيلية

تعالج هذه الدراسة تطور العلاقات بين جمهورية الصين الشعبية ودولة إسرائيل بتسلسل زمني منذ ولادة كل من الدولتين، مقسمة إلى أربعة أجزاء، هي: العلاقات الصينية الإسرائيلية في ٤٢ عاماً، والتبادل التجاري، والتعاون العسكري، والصين وإسرائيل وعملية السلام في الشرق الأوسط. وتحدد هذه الأجزاء الأربعة البعدين الزماني والمكاني للدراسة. كما أن هذه الدراسة لا تتطرق إلى العلاقات الصينية الفلسطينية ولا العلاقات الصينية العربية، ولكن هذا الموضوع يفرض نفسه في كثير من الأحداث، فتتم الإشارة إليه، وبخاصة في الجزأين الأول والرابع. وتنتهي الدراسة بتوقعات مستقبلية حول العلاقة بين الصين وإسرائيل.

محاضرة

54 يهودا شنهاف: كيف تترجم النكبة إلى اللغة العبرية؟

نص محاضرة للباحث يشير فيها إلى أنه على الرغم من أنَّ الانكشاف على النكبة يعتبر شرطًا للحُضور ثنائي القومية (وربما بفعل ذلك) تتنكَّر إسرائيل للنكبة كُلِّيًا. فمثلاً، لا تشمل الكتب المدرسية في جهاز التربية والتعليم موضوع النكبة وتعكس مفهومًا تاريخيًا سطحيًا يربِّي التلاميذ على الجهل. وتَسْتَنِدُ الكتابة التاريخية في مثل هذه الكتب المدرسية إلى رواية تاريخية سائدة غير نقدية. ويفرضُ القانون الإسرائيلي عقوبات على المنظمات التي تحيي ذكرى النكبة. كما يتطرق إلى إشكاليات الترجمة من العبرية إلى العربية وبالعكس تحت وطأة العلاقات الكولونيالية بين المجتمعين.

مقالات

61 مهند مصطفى: العدوان على غزة ٢١٠٢- بين النتائج العسكرية والدلالات السياسية

حملت الحرب الأخيرة على غزة دلالات ومغازي سياسية أكبر من دلالاتها العسكرية، وهذا الأمر لم يكن مفهوما ضمنا لدى القيادة الإسرائيلية التي أرادت للانعكاسات العسكرية أن تكون هي الطاغية على الإفرازات السياسية، أو أن تأتي النتائج السياسية موازية لحجم النار في العملية العسكرية. وكما يشير الكثير من المحللين الإسرائيليين فإن إسرائيل تستطيع التحكم في موعد اندلاع المعركة، لكنها لا تستطيع أن تتحكم وتسيطر على نتائجها ونقطة انتهائها. هنا قراءة في هذه الحرب تقيّم نتائجها العسكرية ودلالاتها السياسية.

72 هنيدة غانم: عن الظل وخياله

هذا ليس مقالا بالمفهوم التقليدي، بل هو مجموعة من الإضاءات والتأملات التي تحاول أساسا مقاربة بعض الجوانب المشكلة لتجربة المبدعين الفلسطينيين في الداخل، أو الذين تشكلت تجاربهم الإبداعية في حيّزه. وما تتأمل الكاتبة فيه هنا بشكل خاص هو حواراتهم مع مشاهد الغياب، وظلال الوطن، نظرًا إلى كونها من الناحية العملية بمثابة محرّك مؤسس لإبداعاتهم وشعريتهم.

مقابلة خاصة

81 **الضابط المتقاعد والمؤرخ وعضو الكنيست الأسبق مردخاي بار أون: على إسرائيل الاعتراف بمساهمتها في نشوء قضية اللاجئين**

في هذه المقابلة الخاصة التي أجراها بلال ضاهر يطرح مردخاي بار أون، الضابط المتقاعد والمؤرخ وعضو الكنيست الأسبق، آراءه إزاء الأحداث السياسية الكبرى التي عايشها بدءًا من حرب ١٩٤٨ ومروراً بحربي ١٩٥٦ و١٩٦٧ وانتهاء بحرب ١٩٧٣، ويؤكد أن على إسرائيل الاعتراف بمساهمتها في نشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

96 **الجريمة والعقاب...(قراءة في كتاب «حجر، ورق» وحوار مع مؤلِفه تومر غاردي)**

في هذا المقال، يقدّم الطيب غنايم قراءة في كتاب «حجر، ورق»، الصّادر عن دار النّشر الإسرائيليّة «هكيبوتس همئوحاد» (الكيبوتس الموحّد)، عن سلسلة «هكفشاه هشحوراه» (النّعجة السّوداء) التي يُحرّرها الباحث حنان حيفر، والذي يتناول قصّة قرية فلسطينيّة- هونين- كانَ من نصيبها، عامَ النّكبة، أن تصاب بندبة، طواها مرور الأعوام الكثيرة وإحكام «أقفال» الأرشيف الصّهيونيّ. وتحاول القراءة أن تستعرض مضمون الكتاب، المغاير، الحادّ والصّافع بحقيقته الفاضحة، إضافَةً إلى حِوَار صحافيّ مع مؤلّف الكتاب، الباحث والشّاعر والمحرّر، تومر غاردي، بغية استكمال الصّورة التي تقف من وراء هذا الكتاب الجادّ والمهمّ.

تقارير

102 **تقرير مركز «أدفا»: «صورة الوضع الاجتماعي في إسرائيل ٢١٠٢»**

«صورة الوضع الاجتماعي» هو عنوان التقرير السنوي الذي يواظب على إصداره، منذ سنوات، «مركز أدفا»، معهد البحوث المتخصص برصد التوجهات الاجتماعية والاقتصادية في إسرائيل وتحليل السياسات الحكومية المعتمدة في هذه التوجهات. لكن التقرير الحالي، الذي صدر في نهاية الشهر الأخير من العام المنقضي (٢٠١٢/١٢/٣١) تحت عنوان «صورة الوضع الاجتماعي ٢٠١٢»، يكتسي أهمية خاصة ومميزة نظرا للظروف السياسية الإسرائيلية الداخلية التي جاء فيها، وفي مركزها بالطبع الانتخابات البرلمانية للكنيست الـ ١٩، في يوم ٢٠١٣/١/٢٢ – أي، صدور هذا التقرير قبل أقل من شهر واحد من موعد توجه المواطنين في إسرائيل إلى صناديق الاقترا ع لاختيار ممثليهم وقادة مجتمعهم ودولتهم للسنوات الأربع القادمة (نظريا، من حيث النص القانوني، على الأقل).

114 **تقرير «جمعية حقوق المواطن»: صورة وضع حقوق الإنسان في القدس والمناطق المحتلة- ٢١٠٢**

نص الفصل الخاص بالقدس الشرقية والمناطق المحتلة منذ ١٩٦٧ في تقرير «صورة وضع حقوق الإنسان في إسرائيل- ٢٠١٢» الذي صدر مؤخرًا عن «جمعية حقوق المواطن».

قراءات

123 **همت زعبي: سيرة ذاتية للصحوة**

قراءة في كتاب «حلم الصابرا الأبيض» لميرون بنفينستي الذي قدّم فيه سيرة حياته الشخصية، ومن خلالها حاول أن يقرأ ويحلل تطور الهوية الإسرائيلية وتحولات الأيديولوجيا الصهيونية.

129 **المكتبة: عرض موجز لأحدث الإصدارات الإسرائيلية**

ياعيل يشاي (*)

المجتمع المدني في إسرائيل: حوافز وعوائق

خرجت جماهير إسرائيلية في صيف العام ٢٠١١ إلى ميادين المدن للمطالبة بالعدالة الاجتماعية. وقد جسدت هذه المطالبة قدرة المجتمع المدني على دفع الناس إلى التحرك، العمل وصياغة الوعي. وبدا أن في إسرائيل، كما في دول غربية أخرى، مجتمعا مدنيا يقظا، فعالا ومفعما بالحيوية. ولكن، مع حلول الخريف ساد الهدوء الشوارع وفرغت الميادين. وتمثل حملة الاحتجاج الصيفية نموذجا للالتزام العميق لدى المجتمع المدني في إسرائيل، من جانب، ولمدى ضعفه ومحدودياته، من جانب آخر. وتبين أحداث العام المنصرم أنه طبقا للمعايير المبحوثة في الأدبيات، كان من المفترض أن يكون في إسرائيل مجتمع ناشط ومتين، غير أن ثمة ظروفا تحول، في الوقت ذاته، دون تطوره. هذا المقال مخصص للحوافز والعوائق المتصلة بالنشاط الاجتماعي في إسرائيل.

"المجتمع المدني" – تبعا لرؤية الناظر. فهو يشمل، طبقا للتعريفات العلمية، مجموعة من الناس ينتظمون بصورة إرادية طوعية للعمل، في الحيز الواقع ما بين الدولة والسوق، من أجل خدمة هدف مشترك وتحقيقه. ويشدد هذا التعريف على مبدأ التطوع في أنشطة المجتمع المدني وعلى كونها مستقلة عن سلطات الحُكم، من جهة، وعن منظمات اقتصادية من الجهة الأخرى. وينطبق هذا التعريف على تشكيلة واسعة من التنظيمات، المجموعات والحركات. ومن المتبع تصنيف هذه الفسيفساء تبعا لمقياسين اثنين: النتائج والهدف. فثمة تنظيمات ينتفع بنتائج نشاطها أعضاء المجموعة ذاتها، بشكل أساسي. ويصح هذا على نقابة مربّي الدواجن وعلى الأطباء المتمرنين، الذين يتحدثون بمصطلحات المنافع، حقا، لكن همهم الأساسي هو تحسين ظروف حياتهم. وفي المقابل، ثمة تنظيمات ينتفع بنتائج عملها الجمهور الواسع كله، بمن في ذلك المواطنون الذين لم يأخذوا قسطا في النشاط المدني. ونقصد، هنا،

(*) أستاذة العلوم السياسية– جامعة حيفا.

المسألة المركزية قيد البحث هنا تتعلق بالتناقض ما بين الحيوية الكامنة لدى المجتمع المدني في إسرائيل وبين تجسيدها. لماذا نشهد هبّات، عَرَضية تقريبا، من النشاط المدني يليها خبو وذبول؟ لماذا لا ينشط مواطنو إسرائيل، بحزم وكثافة، من أجل دفع السلام قدما، من أجل اجتثاث الظلم، عدم العدل وعدم المساواة، من أجل سدّ الفجوات الاجتماعية، من أجل منع الإقصاء وأعمال الغبن؟

جميع الحركات والتنظيمات التي تنشط برسم أهداف إيديولوجية: تحسين جودة البيئة، المساواة بين الجنسين، تقليص الفجوات الاجتماعية والدفع نحو تحقيق السلام.

يتعلق المقياس الثاني لتصنيف تنظيمات المجتمع المدني بأهداف نشاطها. فثمة تنظيمات هدفها هو تزويد مجموعات محددة في المجتمع بخدمات معينة، وخصوصا الخدمات الاجتماعية. هذه التنظيمات، التي تسمى أيضا جمعيات أو منظمات القطاع الثالث، والتي تحصل غالبيتها على تمويل من الدولة، تلبي احتياجات خاصة لا ترغب الدولة في، أو لا تستطيع، معالجتها. وعلى الرغم من حقيقة أن استقلالية المجتمع المدني تشكل جزءا من تعريفه، إلا أن هذه التنظيمات تمثل، من ناحية معينة، امتدادا/ مبعوثية للدولة ولا تنشط ضدها، بوجه عام، بل من خلال التعاون المشترك معها. وفي مقابل هذه، ثمة مجموعة أخرى من تنظيمات المجتمع المدني التي تقف في مواجهة مع الدولة وفي موقع التحدي لها، وفي هذه الحالة، يعارض المجتمع المدني سياسة الحكومة ويتصدى لها. ويكون هدف هذه التنظيمات ليس مساندة الحكومة ومساعدتها في أداء دورها وتأدية مهمتها في توفير وتلبية احتياجات المواطنين، بل دعوة الدولة إلى التزام النظام والمحافظة عليه، رفع المطالب، المواجهة والاحتجاج. ويتطرق هذا المقال، فقط، إلى تنظيمات المجتمع المدني التي تخدم أهدافا جماهيرية عامة (شريطة أن تكون هذه الأهداف منسجمة مع الأصول والأعراف الديمقراطية) وتنشط مقابل الدولة، لا بالتعاون معها.

يضطلع المجتمع المدني بدور مهم في النظام الديمقراطي. فهو يوفر للجمهور، المنظم وغير المنظم، آفاقا محتملة للتأثير، يجنّد مواطنين للتدخل والمشاركة في الحلبة الجماهيرية العامة، يلجم قوة الدولة ويضع قيودا على عظمتها وبأسها ويُلزمها بالشفافية الجماهيرية. ويجدر هنا التنويه بأن ليس كل نشاط يقوم به مواطنون يشكل، حقا، إسهاما في المجتمع "المدني" وعونا له. المثال الأبرز على هذا هو ألمانيا التي كان فيها، عشية صعود الحزب النازي إلى الحكم، مجتمع مدني يعج بالحيوية. التطرف، انعدام التسامح، الدعوة إلى العنف وإقصاء الآخرين – ليست جزءا من التصانيف المدنية. وهذا المقال يعالج، فقط، المركّبات الاجتماعية التي هي "مدنية" وفقا لمعايير ديمقراطية.

وكما ورد آنفا، فإن المسألة المركزية قيد البحث هنا تتعلق بالتناقض ما بين الحيوية الكامنة لدى المجتمع المدني في إسرائيل وبين تجسيدها. لماذا نشهد هبّات، عَرَضية تقريبا، من النشاط المدني يليها خبو وذبول؟ لماذا لا ينشط مواطنو إسرائيل، بحزم وكثافة، من أجل دفع السلام قدما، من أجل اجتثاث الظلم، عدم العدل وعدم المساواة، من أجل سدّ الفجوات الاجتماعية، من أجل منع الإقصاء وأعمال الغبن؟ أين هي حركة "السلام الآن"؟ أين هي صرخة سكان الضواحي؟ لماذا ليست هنالك حركة جماهيرية ضد اضطهاد الأقليات أو من أجل المساواة بين الجنسين؟

طاقة النمو الكامنة وعقبات أمام تحقيقها

يمتلك المجتمع المدني طاقة كامنة للنمو (أ) حينما لا يوفّر النظام حلولا للضائقات؛ (ب) لدى وجود اهتمام بالسياسة؛ (ج) لدى توفر مستوى معقول من التضامن؛ (د) لدى توفر ثقة أساسية بالمنظومة السياسية؛ (هـ) لدى توفر قنوات مفتوحة إلى مراكز التأثير. إلى أي حد تتوافر هذه الشروط في المجتمع المدني في إسرائيل؟ كما سنبين لاحقا، إلى جانب أي عنصر يشجع على وجود مجتمع مدني ثابت ومتين، يمكن تشخيص أضداد تعيق تحقيق طاقته الكامنة.

أ. ضائقات

ما الذي يدفع مواطنين عاديين إلى الخروج عن مألوف حياتهم الاعتيادية والانخراط في نشاطات في إطار المجتمع المدني؟ لهذه الظاهرة تفسيرات عدة، لكن أحد أكثرها أهمية هو الضائقة. في حالة وجود نقص، حينما لا تتوفر القدرة وحينما يصبح العبء

إسرائيل: فجوات اقتصادية آخذة بالاتساع.

الاقتصادي ثقيلا مُجهدا، ينشأ الميل إلى العمل المدني. ظاهريا، ثمة لدى مواطني إسرائيل أسباب قيّمة للاحتجاج.

تبيّن استطلاعات المعهد الإسرائيلي للديمقراطية أن أغلبية مواطني إسرائيل غير راضين عن الطريقة التي تدير بها الدولة أمورها وتحل بها مشكلات سكانها. نحو رُبع المواطنين (٢٧,٨٪) فقط يعتقدون بأن الوضع في إسرائيل جيد. أقل من الرُبع (٢٤,٦٪) {جميع المعطيات الواردة هنا، إن لم يُشـَر إلى مصدر آخر، مستقاة من "مؤشر الديمقراطية" الصادر عن المعهد الإسرائيلي للديمقراطية للعام ٢٠١١} راضون عن الطريقة التي تعالج بها الحكومة مشاكل الدولة. جزء كبير من المواطنين مستعد لتسوية النزاع مع الفلسطينيين. الدولة لا تتقدم، ولا حتى خطوة واحدة، في هذا الاتجاه. الضائقات الاقتصادية جليّة وصارخة لا تحتاج إلى إثبات. دولة إسرائيل موبوءة بعدم مساواة اجتماعية مُفرط. طبقا لمعامل جيني، الذي يفحص فوارق المداخيل بين السكان، تحتل إسرائيل المرتبة الـ ٧٠ في العالم، بعد دول نامية عديدة (من بينها النيجر ومصر). تحتل إسرائيل المرتبة الثانية في لائحة الفقر التي تعدها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) وتبلغ نسبة الفقر فيها ضعف المتوسط العام في دول هذه المنظمة.

ثمة للفجوات الاجتماعية أسباب عدة: السياسة الليبرالية التي دفعت الطبقات الفقيرة إلى الوراء، الظلم المتواصل ضد قطاعات محددة من السكان، تقليص الميزانيات العامة. وقد أبرزت حملة الاحتجاج في صيف ٢٠١١ مشكلتين حادتين بوجه خاص: الضائقة السكنية وغلاء المعيشة. نحو ثلاثة أرباع في المائة فقط من مجمل الاقتصادات المنزلية في إسرائيل تسكن في شقة تمتلكها هي. وطبقا لمعطيات وزارة البناء والإسكان، فقد تراكم نقص تراوح بين ٨٠ إلى ١٠٠ ألف وحدة سكنية، بينما ترتفع أسعار الشقق السكنية باستمرار. وقد جرى تقليص ميزانية وزارة الإسكان بما يزيد عن النصف خلال العقد الأول من الألفية، فيما كانت المعونات الحكومية المتضرر الأساسي جراء هذا التقليص. ويمثل غلاء المعيشة في إسرائيل مشكلة أخرى إضافية. فالمنتجات الغذائية في إسرائيل أغلى ثمنا، بأضعاف، منها في أوروبا. ويدفع الإسرائيليون حتى أربعة أضعاف ما يدفعه زملاؤهم في الدول الصناعية الأخرى لقاء الأدوات الكهربائية، مستلزمات التجميل والتنظيف ولعب الأطفال، وضعفيّ ما يدفعه هؤلاء لقاء سائر المنتجات، بما فيها الوقود. وأظهر التقرير الذي أصدره "بنك إسرائيل" إن أسعار المنتجات والخدمات الرئيسية، بما فيها خدمات السكن، أجور الشقق السكنية، الأغذية، الكهرباء، الغاز والمياه، قد ارتفعت بأكثر مما ارتفعت به المداخيل.

المنتجات الغذائية في إسرائيل أغلى ثمنا، بأضعاف، منها في أوروبا. ويدفع الإسرائيليون حتى أربعة أضعاف ما يدفعه زملاؤهم في الدول الصناعية الأخرى لقاء الأدوات الكهربائية، مستلزمات التجميل والتنظيف ولعب الأطفال، وضعفيّ ما يدفعه هؤلاء لقاء سائر المنتجات، بما فيها الوقود. وأظهر التقرير الذي أصدره "بنك إسرائيل" إن أسعار المنتجات والخدمات الرئيسية، بما فيها خدمات السكن، أجور الشقق السكنية، الأغذية، الكهرباء، الغاز والمياه، قد ارتفعت بأكثر مما ارتفعت به المداخيل

هذه المعطيات أعلاه ترسم صورة قاتمة عن الحياة في إسرائيل، التي يئن مواطنوها تحت عبء غلاء المعيشة ويسكن بعضهم في خيام، لعدم قدرتهم على امتلاك شقة سكنية. ويبدو، ظاهريا، أن شرط الضائقة الذي يدفع المواطنين إلى الانخراط في نشاطات المجتمع المدني متحقق. غير إن الواقع لا يتناسب مع هذا التوصيف.

تعج صالة المطار في دولة إسرائيل بأعداد كبيرة من المتنزهين والسياح المغادرين، الذين يشكل أبناء الطبقة المتوسطة الجزء الأكبر منهم. مجمعات التسوق مزدحمة سبعة أيام في الأسبوع ويصعب العثور على مكان شاغر في الفنادق في نهايات الأسابيع وخلال الأعياد. وتدل معطيات دولية على أن إسرائيل تحتل مرتبة متقدمة في سلم التطور الإنساني، كما تشير تقارير دائرة الإحصاء المركزية الرسمية إلى مستوى مرتفع، حتى مرتفع جدا (٨٨,٥٪)، من الرضا لدى الأغلبية الساحقة من السكان. وعشية اندلاع حملة الاحتجاج في صيف ٢٠١٠، كان نحو ثلثيّ المواطنين (٦٠,٤٪) راضين، حتى راضين جدا، عن وضعهم الاقتصادي.

حقا، السعادة والغنى ليسا من نصيب جميع المواطنين، الذين لا يستطيعون، طبقا للمعطيات السابق ذكرها، "إنهاء الشهر"، لكن يتضح أن ثمة شريحة واسعة من الطبقة الوسطى المتينة، من جهة، وأن شبكة الأمان التي توفرها الدولة بواسطة مؤسسة "التأمين القومي"، على الرغم من نواقصها وقصوراتها، تثير انطباعا خارجيا، على الأقل، بالقدرة على التعايش مع الوضع القائم. وعليه، ينشأ، إذن، توازن بين الضائقات الاقتصادية، كما تعكسها المعطيات، وبين قدرة التحمل، أو الصمود، لدى المواطنين المنتمين إلى الطبقة الوسطى، التي تشكل البنية المركزية في المجتمع المدني في إسرائيل. ومن المعروف أن تجنيد الفقراء البؤساء الذين يعانون ضائقات اقتصادية هو مهمة إشكالية في العالم أجمع. فمثل هؤلاء لا يمتلكون موارد الوقت، الطاقة، المعرفة والثقة بالنفس التي تتيح العمل المدني الفعال.

ب. الاهتمام بالسياسة: الفجوة بين القول وبين الفعل

يمثل الفهم الصائب للمشاكل العامة شرطا لوجود مجتمع مدني حيوي. هذا الشرط متوفر لدى الإسرائيليين. فهم يكثرون من الاهتمام بالسياسة والخوض في الحديث عنها. وثمة سؤال روتيني يُطرح في أي استطلاع حول المشاركة السياسية يتعلق بمدى انشكاف مواطني الدولة على المضامين السياسية، وبمدى مناقشتهم قضايا سياسية مع أصدقائهم أو أبناء عائلاتهم. ويشير مؤشر الديمقراطية إلى أن ثمة اهتماما كبيرا بالشؤون السياسية لدى السكان اليهود في إسرائيل، عابرا للحدود المجموعاتية، الجنسية أو العمرية. وأكثر من هذا، إن الاهتمام بالشؤون السياسية لم يقل على مرّ السنين. في العام ٢٠٠٣ أبدى ٧٦,١٪ من المواطنين اهتماما كبيرا، أو معينا، بالقضايا السياسية. وفي العام ٢٠١١ بلغت نسبة هؤلاء ٧٦,٨٪. كذلك، تدل المقارنة بين مواطني إسرائيل وبين مواطني دول أخرى على ميل الإسرائيليين إلى الاهتمام بالسياسة. (تجدر الإشارة إلى أن معيار المقارنة ليس متساويا. فالمعطيات الدولية هي من العام ٢٠٠٠ بينما المعطيات عن إسرائيل هي من العام ٢٠١٠). طبقا لنتائج استطلاع "اليوروبارومتر" في عدد كبير من الدول الأوروبية (مثل، بلجيكا، بريطانيا وفرنسا)، فقد صرح نحو ثُلث المستَطلَعين بأنهم لا يتحدثون عن القضايا السياسية مع أصدقائهم أو أبناء عائلاتهم، بينما نسبة هؤلاء في إسرائيل هي ١٣٪ فقط. في ألمانيا فقط (في العام ٢٠٠٠ – ألمانيا الغربية) كان عدم الاهتمام بالسياسة مماثلا لما هو في إسرائيل. إلى أية درجة يترجم الإسرائيليون الاهتمام بالسياسة إلى نشاط فعلي في إطار المجتمع المدني؟ – يبقى هذا سؤالا مفتوحا.

أحد الاختبارات المهمة لترجمة الاهتمام بالسياسة إلى عمل سياسي هو التصويت في صناديق الانتخابات. فالاقتراع

أحد الاختبارات المهمة لترجمة الاهتمام بالسياسة إلى عمل سياسي هو التصويت في صناديق الانتخابات. فالاقتراع هو شكل المشاركة الأكثر قاعدية. إنه عمل بسيط يُمارَس في إسرائيل خلال يوم عطلة عن العمل. وتظهر الأبحاث إنه خلال العقدين الأولين على قيام الدولة، تدفق مواطنو إسرائيل، الذين أبدوا حماسة لمجرد قيام الدولة، بأعداد غفيرة إلى صناديق الاقتراع فكانت نسبة التصويت مرتفعة جدا (٨٦٪ بالمتوسط). أما الاستطلاعات اللاحقة فتدل على انخفاض جدي في هذه النسبة.

هو شكل المشاركة الأكثر قاعدية. إنه عمل بسيط يُمارَس في إسرائيل خلال يوم عطلة عن العمل. وتظهر الأبحاث إنه خلال العقدين الأولين على قيام الدولة، تدفق مواطنو إسرائيل، الذين أبدوا حماسة لمجرد قيام الدولة، بأعداد غفيرة إلى صناديق الاقتراع فكانت نسبة التصويت مرتفعة جدا (٨٦٪ بالمتوسط). أما الاستطلاعات اللاحقة فتدل على انخفاض جدي في هذه النسبة، إلى درجة موضعة إسرائيل في الثلث الأدنى من سلم المشاركة في الانتخابات، بالمقارنة مع دول دمقراطية أخرى. وتشير استطلاعات أخرى (وإن تكن غير محتلنة) إلى أن إسرائيل تحتل مرتبة متدنية جدا من حيث نسبة المشاركين في المظاهرات، مقارنة بدول أخرى في أوروبا. ويمكن الافتراض بأنه حصل خلال العام ٢٠١١ ارتفاع في نسبة المتظاهرين في الشوارع، لكن الساحات عادت لتخلو بحلول الشتاء. وعلاوة على ذلك، لا يُكثر مواطنو إسرائيل من التصريح بانتمائهم إلى حركات سياسية، خلافا للتنظيمات العمالية التي ينتمي إليها كثيرون (بفضل الاتفاقيات الجماعية). حتى المواطنون المسجلون في عضوية جمعية حماية الطبيعة ليسوا، بالضرورة، على درجة مرتفعة من الوعي البيئي. فالرغبة في التنزه، الاستجمام في أحضان الطبيعة والفوز بالتخفيضات في أسعار الرحلات، في داخل البلاد وفي خارجها، تكفي ـ وحدها ـ دافعا للانضمام إلى صفوف هذه الجمعية. وحتى حين يترجم الإسرائيليون اهتمامهم بالسياسة إلى عمل ميداني فيخرجون إلى الشوارع، يبقى مستوى التحدي للسلطة متدنيا. والمقصود بالتحدي هنا محاولة إحداث تغيير في مجال ما، أو بمعنى ما، من الحياة العامة، وليس مطالب تتعلق بالأجور أو معارضة تشييد بنايات متعددة الطوابق في الأحياء السكنية. لكي يكون الاحتجاج "متحديا" ينبغي له أن يعرض قيما مغايرة لتلك السائدة بين الجمهور وتتبناها السلطة. مدى التجديد والتكثيف الذي يتم به إسناد المطالبة بالتغيير بالنشاط السياسي المنظم هو الذي يحدد طابع التحدي ويقرره. لكن هذه الظاهرة غير منتشرة في إسرائيل. فالنساء منظمات في عدد كبير من الحركات وينشطن من أجل المساواة بين الجنسين، لكن الحركة النسوية (فيمينيزم) في إسرائيل تخضع لسيرورة متسارعة من تحويلها إلى "منظمة غير ربحية" (المقصود: خصخصة)، بينما يُرصد الجزء الأكبر من الموارد لتقديم خدمات أو لحماية النساء من اعتداءات جسدية. ويجري التشديد على العمل الهادف الرامي إلى مساعدة النساء في تحسين مستوى حياتهن ورفع مكانتهن التشغيلية، لا على ثورة اجتماعية تتحدى قيما أساسية في المجتمع. وعلى الرغم من خوضها بضع معارك نضالية حظيت بتغطية إعلامية واسعة، إلا إن الحركة البيئية في إسرائيل، أيضا، ليست محسوبة على رافعي لواء التحدي. أما جمعية حماية الطبيعة، الجسم الأكبر والأقدم بين المنظمات البيئية، فتخصص جهدا كبيرا لتثقيف المواطنين. فمن خلال المدارس الميدانية (التي تنشط في ما وراء "الخط الأخضر"، أيضا) تنشر هذه الجمعية فكرة حب البلاد. وبواسطة حملات دعائية تنظمها، تحاول زيادة عدد أعضائها سعيا إلى حل محن مالية متفاقمة. لكن منع الاحترار العالمي (احترار الأرض) ليس جزءا من أهدافها. بل حتى حركات السلام، التي تجندت مثيلاتها في الدول الغربية، وخاضت معارك نضالية من أجل إحداث تغيير في السياسات العامة، لا تمتاز بنهج التحدي. فهذه الحركات لا تشكل أي تهديد لقيم الدولة وأهدافها. سلام الآن، الحركة الأكبر من بينها، الأقدم والأكثر محورية، تحافظ على علاقة وثيقة مع الخطاب العام وتؤكد كونها وطنية وقومية. ويدل أحد المقتبسات المعروفة عن رئيس هذه الحركة على هذه الوجهة: "أنا تعمدت، بالقوة، منع التطرف في رسائلنا ولم أرغب في أن نبدو على صلة، أقرب مما ينبغي، بالنضال من أجل حقوق الإنسان. إن ما يمنح حركة سلام الآن القوة الكبيرة هو صورتنا تجاه الخارج بأننا وطنيون ولسنا نمثل الطرف الآخر" ("هآرتس"، ٢٠٠٢/١١/٨). وحتى

فالنساء منظمات في عدد كبير من الحركات وينشطن من أجل المساواة بين الجنسين، لكن الحركة النسوية (فيمينيزم) في إسرائيل تخضع لسيرورة متسارعة من تحويلها إلى "منظمة غير ربحية" (المقصود: خصخصة)، بينما يُرصد الجزء الأكبر من الموارد لتقديم خدمات أو لحماية النساء من اعتداءات جسدية. ويجري التشديد على العمل الهادف الرامي إلى مساعدة النساء في تحسين مستوى حياتهن ورفع مكانتهن التشغيلية، لا على ثورة اجتماعية تتحدى قيما أساسية في المجتمع.

مجموعة رافضي التجند في الجيش ("شجاعة الرفض") تدأب على إبراز حقيقة كون أعضائها "ضباطا وجنودا في وحدات قتالية تربوا على قيم الصهيونية، التضحية والعطاء لشعب إسرائيل".

ليس معنى هذا أن إسرائيل هي جزيرة من الهدوء والسكينة في بحر الشرق الأوسط الهائج، أو أن جميع مواطنيها يكتفون بإبداء "اهتمام" بالسياسة دون أن يترجموا هذا الاهتمام إلى نشاط ميداني فعلي، ولكن ليس إلى تحدي السلطة، بالتأكيد. فثمة في الدولة أفراد ومجموعات تنشط بصورة "مدنية" رائعة وترفع، بالتفكير وبالعمل، لواء قيم تؤمن بها حقا. ثمة مجموعات تعترض على النظام القائم، تحتج على أسليب معاملة اللاجئين، تنادي بحقوق المواطن وتحذر من شرور الاحتلال. غير أن هذه المجموعات تُبتَلَع وتذوب في ثنايا مجتمع تمثل القضايا المدنية بالنسبة لأغلبية أعضائه مسألة مناسبة للحوارات العائلية المنزلية، لا للعمل الفعلي النشط والمثابر.

ج. التضامن

يحتمل المجتمع المدني، بل يشجع، التناقضات. ثمة في الدولة الديمقراطية قيم مختلفة ومصالح متعددة. والمجتمع المدني هو فضاء الحياة الذي فيه، حصرا، تظهر الاختلافات ويتم التعبير عنها، وفيه تتاح للمواطنين فرصة السعي إلى تحقيق أهداف تشكل موضع اختلاف. وإلى جانب هذا، فإن غياب قنوات الاتصال بين المواطنين وغياب مستوى معقول من التضامن بينهم قد يؤديان، بدرجة كبيرة من الاحتمالية، إلى ما يطلق عليه في الأدبيات البحثية اسم " مجتمع لا مدني"، الذي تتمثل تجلياته، كما ورد أعلاه، في انعدام التسامح، انعدام التبادلية، بل والعنف أيضا. قنوات الاتصال المفتوحة حرّكت متظاهري ميدان التحرير وعجّلت سيرورات الربيع العربي. التقنيات الإلكترونية الحديثة، أجهزة الهواتف المحمولة، الإنترنت والفيسبوك، تتيح إنشاء اتصال

مستوى التضامن: مجتمع "لا مدني" في إسرائيل.

فوري وزهيد الثمن مع أصدقاء وغرباء وتشجع خلق وبلورة حالة من التضامن والالتفاف حول هدف مشترك.

ثمة انتشار واسع للاتصالات الإلكترونية في إسرائيل. أي سفرة في القطار أو جولة ترفيهية تكونان مصحوبتين بأصوات ومحادثات تتحرك على سلسلة ما بين أحداث شخصية حميمية وبين إدارة أعمال حول العالم، بينما تظل أجهزة الهاتف ترنّ والحواسيب وامضة فعالة. هذا الانطباع تؤكده الإحصائيات. فالمعطيات التي جمعها المركز (الأكاديمي) المتعدد المجالات في هرتسليا حول استخدام الإنترنت تشير إلى احتلال إسرائيل مرتبة متقدمة، بالمقارنة الدولية. ففي شريحة المواطنين أبناء ١٨ عاما وما فوق، صرح ٧٢٪ بكونهم مستخدمين دائمين للإنترنت. صحيح إن هذا المعطى يضع إسرائيل في مرتبة متدنية بالمقارنة مع السويد (٨٤٪) والولايات المتحدة (٨٠٪)، لكنه يمثل دليلا على الاتصال الواسع بين مواطني إسرائيل. نحو خُمس (٢٢,٦٪) فقط صرحوا بعدم استخدامهم الإنترنت. تنتج العلاقة المتينة بين الناس "رأس مال اجتماعي" - أعراف وقيم الثقة، التسامح والتبادلية، الضرورية للعمل المشترك في حلبة المجتمع المدني.

هل ينتج الاتصال المكثف بين الأشخاص، حقا، رأس مال

هل ينتج الاتصال المكثف بين الأشخاص، حقا، رأس مال اجتماعي ويسهم في التضامن الاجتماعي؟ ظاهريا، يبدو أن إسرائيل هي دولة مثالية لتطوير التضامن الاجتماعي. النزاع المتواصل مع الفلسطينيين هو مبدأ منظّم حاضر في شتى مناحي الحياة ويؤثر، بصورة مباشرة، على سلم الأولويات وعلى المجتمع في إسرائيل. "الصمت، إنهم يطلقون النار" ـ هو شعار يُرفع لإسكات الاحتجاج، ولمحاصرة التحدي بشكل خاص.

اجتماعياً ويسهم في التضامن الاجتماعي؟ ظاهريا، يبدو أن إسرائيل هي دولة مثالية لتطوير التضامن الاجتماعي. النزاع المتواصل مع الفلسطينيين هو مبدأ منظِّم حاضر في شتى مناحي الحياة ويؤثر، بصورة مباشرة، على سلم الأولويات وعلى المجتمع في إسرائيل. "الصمت، إنهم يطلقون النار" ـ هو شعار يُرفع لإسكات الاحتجاج، ولمحاصرة التحدي بشكل خاص. تدل المعطيات الصادرة عن دائرة الإحصاء المركزية، هي أيضا، على وجود التضامن. قلة قليلة فقط من المواطنين (٩٪) يصرّحون بأن ليس لديهم علاقات مع أصدقاء. وأفراد فقط (٧,٦٪) هم الذين لا يجدون من يتوجهون إليه عند تعرضهم لأزمة ما.

تشكل حملة الاحتجاج في صيف ٢٠١١، التي استقطبت تأييدا جارفا من جانب نحو ٨٠٪ من السكان، حالة اختبار للتضامن الاجتماعي. وقد تجاوزت حالة الاحتجاج تلك الحدود الإثنية، العمرية، الطبقية والقومية. وقد مثلت مصالح عامة وتجنبت الخلافات. الانفصال المتعمد عن السياسيين كان يرمي إلى تأكيد الطابع الموحِّد في حملة الاحتجاج وشراكة المصير بالنسبة للمشاركين فيها. وينمذج على هذا التوجه ما قالته دافني ليف في الاجتماع الاحتجاجي الحاشد في ٣ أيلول: "لقد أثبتنا في هذا الصيف للجميع أن ليس ثمة ضواحٍ ـ كلنا في المركز! .... قالوا لنا إننا غير متضامنين. هل نحن غير متضامنين، حقا؟ انظروا ما يحصل هنا... أسسنا هنا لخطاب آخر، خطاب الأمل، المشاركة والتعاون، التضامن والمسؤولية". وتبين المعطيات أن هذا التوصيف يمثل رؤية وأمنية، أكثر من كونه معبرا عن الواقع. وعلى الرغم من أجواء المجموعة الواحدة التي ميزت حملة الاحتجاج الصيفية تلك، وعلى الرغم من محاولات توسيع القاسم المشترك وتجنب الخلافات، إلا أن استطلاعات الرأي التي أجريت قبل الحملة الاحتجاجية وخلالها تدل على أن مستوى التضامن متدن، نسبيا. فقد عبر نحو ٥٧٪ فقط من مجموع السكان اليهود عن اعتقادهم بانتشار شعور الـ "معاً" في المجتمع الإسرائيلي، بل انخفضت هذه النسبة قليلا بعد حملة الاحتجاج.

لماذا، إذن، لم يبد الإسرائيليون مشاعر التضامن في أوج الاحتجاج الاجتماعي الأبرز في تاريخ إسرائيل؟ الإجابة على هذا السؤال تكمن في عاملين اثنين: الشروخ الاجتماعية وعمليات الخصخصة، ليس الاقتصادية فحسب، التي يمر بها المجتمع الإسرائيلي. الشروخ الاجتماعية العميقة التي تفصل بين الطوائف، القادمين من مهاجر مختلفة، سكان المركز والضواحي، الرجال والنساء، وبين أبناء الشعبين القاطنين في إسرائيل تنتقص من احتمالات التضامن الكامنة. هذه الشروخ العميقة، التي تتجسد بيئيا، ثقافيا، سياسيا واقتصاديا ـ اجتماعيا بالأخص، ترفع حواجز عازلة بين مجموعات – وبين أفراد أيضا ـ تصبح عدائية بعضها تجاه بعض، وليس غريبة فقط. هذه الشروخ، التي يعود تاريخها إلى المراحل الأولى من قيام الدولة، يُذكيها ويؤججها الجهاز التعليمي التباييني والمؤسسة السياسية ـ الحزبية. ويشكل عجز المجتمع المدني أحد عوامل استمرار هذه الشروخ، بل تعمقها وتفاقمها في بعض الحالات.

وثمة سبب إضافي آخر لغياب التضامن يتمثل في تفريد (Individualization) المجتمع الإسرائيلي. هذه الظاهرة هي التي حرّكت ـ وتولّدت من، أيضا ـ اللبرلة الاقتصادية التي كرست وقدست المبادرة الفردية. "الرجل السمين" (أي، القطاع العام) هو الكابح الذي يعيق تقدم الدولة اقتصاديا. المبادرة الذاتية، الفردية، والاختيار الحر أصبحا قيمة عليا. ولهذه الظاهرة تمظهرات في الحياة اليومية، أيضا. ليست الخدمة من أجل المجتمع هي المنشود، بعد اليوم، إنما تطوير "الذاتي" بواسطة معاهد اللياقة البدنية وطرائق أخرى لتحسين الأناقة، الخارجية والداخلية. ثقافة "الأنا" أضرّت بالقيم الجماعية التي قلصت فضاء المجتمع الإسرائيلي. وانتقل مركز الثقل من المجتمع إلى الفرد. وأصبح التطلع نحو الثراء المادي، نحو

وثمة سبب إضافي آخر لغياب التضامن يتمثل في تفريد (Individual-ization) المجتمع الإسرائيلي. هذه الظاهرة هي التي حرّكت، وتولّدت من، أيضا ـ اللبرلة الاقتصادية التي كرست وقدست المبادرة الفردية. "الرجل السمين" (أي، القطاع العام) هو الكابح الذي يعيق تقدم الدولة اقتصاديا. المبادرة الذاتية، الفردية، والاختيار الحر أصبحا قيمة عليا. ولهذه الظاهرة تمظهرات في الحياة اليومية، أيضا. ليست الخدمة من أجل المجتمع هي المنشود، بعد اليوم، إنما تطوير "الذاتي" بواسطة معاهد اللياقة البدنية وطرائق أخرى لتحسين الأناقة، الخارجية والداخلية.

الامتياز وتحقيق الانجازات علامة فارقة مميزة للمجتمع الإسرائيلي المعاصر. لكن هذه التطلعات لا تنسجم مع نشاط مدني يهدف، كما أوضحنا آنفا، إلى خدمة مصالح جماهيرية واسعة.

د. الثقة بالمنظومة السياسية

ثمة تناقض، ظاهريا، بيت ثقة المواطنين بالمنظومة السياسية وبين المجتمع المدني الحيوي. وقد يكون انعدام الثقة، بالذات، هو الذي يشكل دافعا للنشاط في بعض الأحيان. هكذا كان الحال في "مجرورات" الاتحاد السوفييتي عشية انهياره، وفي دول الشرق الأوسط التي داهمها "الربيع العربي". ويصح هذا التقييم في حال نشوء تحدٍّ شديد للسلطة، فريد واستثنائي غالبا. فكيما ينشط مجتمع مدني على نحو معياري واعتيادي، ينبغي توفر أرضية تحتية من الثقة. غير أن المعطيات التي نشرها المعهد الإسرائيلي للديمقراطية (في العام ٢٠١٢) تشير إلى درجة مرتفعة جدا من الثقة بالمؤسسات غير السياسية. فجميع المواطنين اليهود، تقريبا (٩٤,٢٪) يثقون بالجيش الإسرائيلي (تساهل) وغالبية ساحقة منهم (٨٤,٣٪) تثق برئيس الدولة، كما تحظى المحكمة العليا بثقة كبيرة (٧٢٪). ولكن المؤسسات السياسية (باستثناء الأحزاب السياسية)، أيضا، تحظى بثقة تفوق نسبة الـ ٥٠٪، فيما تحظى الحكومة بثقة ٦٢٪. ويستدل من المقارنة مع دول أخرى أن لدى الإسرائيليين ثقة كبيرة بمؤسساتهم، بما فيها مؤسسات السلطة. فقد بينت الاستطلاعات التي أجريت في ٢٥ دولة أن درجة الثقة بالحكومة هي أقل بكثير عنها في إسرائيل ـ ٣٨٪ فقط (المعطى التناسبي هو – ٦٢٪). صحيح أن الثقة بمؤسسات الدولة قد تراجعت وانخفضت خلال السنوات، لكن نسبة ضئيلة (٢٤٪) فقط تعتقد بأن إسرائيل في وضع غير جيد، بينما كان ثلثا المواطنين، تقريبا، يعتقدون ذلك قبل سبع سنوات.

تنعكس درجة الثقة الكبيرة بالمؤسسات، أيضا، في الشعور بالانتماء إلى الدولة. الغالبية الساحقة من بين اليهود في إسرائيل (٨٧,٩٪) "فخورة وفخورة جدا بكونها إسرائيلية"، أكثر من ٨٠٪ مقتنعون بأنهم يرغبون في العيش في هذه البلاد في المستقبل أيضا. وتشكل هذه النسبة المرتفعة من الشعور بالانتماء أرضا خصبة لنمو وازدهار المجتمع المدني. فمن المجدي لمواطني الدولة أن يستثمروا جهدا في أنشطة مدنية تقود الحكومة في الاتجاهات التي يريدونها. الشعور بالثقة وبالانتماء يعزز من التضامن الأساسي الذي يشكل شرطا ضروريا، على الرغم من إنه غير كاف، لنشاط المجتمع المدني.

وفي هذه المسألة، أيضا، ثمة وجهان للعملة. فمواطنو إسرائيل يردون بالإيجاب على "سؤال الثقة"، لكنهم حينما يُسألون أسئلة أخرى محددة تتصل بمدى استجابة السياسيين وتلبيتهم احتياجاتهم ومطالبهم تختلف الصورة، بشكل جوهري. أكثر من نصف الإسرائيليين يعتقدون بأن السياسيين يهتمون بمصالحهم ومنافعهم الشخصية، لا بالمصلحة العامة. وتسجل نسبة الذين يشككون بدوافع السياسيين ويصفونهم بالأنانية المفرطة ارتفاعا مستمرا حتى وصلت، في العام ٢٠١١، إلى نحو ٧٠٪. وفي الوقت ذاته، تعبر غالبية المواطنين (أكثر من ٧٠٪ في العام ٢٠١١) عن شعورها بالعجز عن التأثير على سياسة الحكومة. وقد كان من الممكن الافتراض بأن الانترنت، الذي يشكل وسيلة اتصال فعالة بين المواطنين، سيزيد من شعورهم بالقدرة على التأثير على سيرورات سياسية. لكن الاستطلاع الذي أجراه المركز المتعدد المجالات في هرتسليا يبين إن هذا الافتراض لا أساس له في الواقع. ويظهر أن الانترنت يشكل آلية لدفع مستحقات معينة وتعبئة نماذج مختلفة، أكثر من كونه آلية

الاحتجاجات الاجتماعية في إسرائيل: عجز عن التأثير.

للتمكين الاجتماعي. وقد صرح المشاركون في الاستطلاع إنهم لا يؤمنون بأن منتخبي الجمهور سيأخذون آراءهم بجدية واهتمام أكبر في أعقاب استخدام الانترنت، ولا يؤمنون بأن استخدامهم الانترنت قد زاد من قوة تأثيرهم في القضايا السياسية. كما أن تشكيل لجنة طرخطنبرغ، في أعقاب حملة الاحتجاج الصيفية، لم يؤد إلى تحسين شعور المواطنين بشأن قدرتهم على التأثير. وقد حاول إيتسيك شمولي، أحد قادة حركة الاحتجاج، عرض صورة مغايرة، حين توجه، في معرض خطاب ألقاه في "ميدان الدولة"، إلى رئيس الحكومة قائلا: "أعرف إنك تشاهدنا الآن... ما تراه الآن ... هو جمهور لا تعرفه أنت، مطلقا. فهو ليس الجمهور الذي كان مستعدا للقبول بكل ما قررته الحكومات له لأن "هذا هو الوضع". تعرّف، سيدي رئيس الحكومة ـ نحن "الإسرائيليون الجدد"". واتضح أن "الجدد"، أيضا، يثقون بمؤسسات السلطة، لكنهم عاجزون عن التأثير عليها. هذه الحالة من غياب الثقة هي محفز سلبي لتنمية مجتمع مدني حيوي ومستديم.

هـ. قنوات مفتوحة إلى مراكز القوة

من الأمور المعروفة أن ثمة في دولة إسرائيل شبكة كثيفة من العلاقات بين الأشخاص تتيح الوصول إلى مراكز القوة السياسية. وعلى الرغم من حقيقة وجود نظام مركزي في إسرائيل (فضلا عن الاقتصاد المركزي)، إلا أن ثمة عوامل عدة تتيح، ظاهريا، وصول أشخاص من الهوامش أيضا إلى مراكز صنع القرارات.

العامل الأول هو التسويات البنيوية التي تسهّل تقديم لائحة انتخابية، في الانتخابات المحلية والانتخابات القومية على حد سواء، للمؤسسات المنتخبة. فالمطلوب في إسرائيل عدد قليل، نسبيا، من التواقيع من أجل تأسيس حزب. كل قائمة تعرض مرشحين عنها للانتخاب تحصل على تمويل من الدولة، يتوجب إعادته في حال عدم النجاح. كما تُمنح القوائم الانتخابية، الجديدة منها والقديمة، وقتا مجانيا للبث الإذاعي والتلفزيوني. والنتيجة هي إنه في جميع الانتخابات التي جرت في إسرائيل، بدون استثناء، تنافست "أحزاب" لم تجتز نسبة الحسم. في الانتخابات للكنيست الـ ١٨ (٢٠٠٩) شاركت ٢١ قائمة "خاسرة"، كان جزء كبير

منها امتدادا للمجتمع المدني ومرتبطا بحركات سياسية، يمكن أن نضع في عدادها، من بين قوائم كثيرة، قوائم الخضر، الرجال، الحزب الذي رفع لواء الاحتجاج على قوة البنوك المفرطة، الحزب الذي مثّل جمهور المقعدين والحزب الذي مثّل المسنين. وعلى الرغم من حقيقة أن مثل هذه الأحزاب لا تجتاز نسبة الحسم ولا تفوز بتمثيل في الكنيست، إلا إنها تفوز بالدعاية وبفرصة ترويج القضايا المؤلة التي تطرحها على جدول الأعمال.

كذلك، حين لا يتنافس ذوو الشأن في المجتمع المدني على التمثيل في الكنيست، يشكّل الناخبون أنفسهم ناطقا باسمهم. في الكنيست الـ ١٨، مثلا، هنالك أكثر من ٤٠ مجموعة ضغط (لوبي) تعمل لدفع مصالح المجتمع المدني (خلافا لأعضاء مجموعات الضغط الذين يعملون لقاء أجرة في دفع وترويج قضايا اقتصادية خاصة بمن يشترون خدماتهم). مجموعات الضغط هذه تمثل قطاعات مستضعفة في المجتمع (المقعدون، الناجون من الهولوكوست، المسنون، النساء وغيرها)، لكنها تمثل أيضا قضايا تندرج في إطار "السياسة الجديدة"، تشمل جودة البيئة والسعي لتحقيق السلام وغيرها. أما مجموعة الضغط الأقوى في الكنيست، والتي تحظى بأفضل الفرص للوصول إلى مراكز صنع القرار، فهي تلك التي تمثل المستوطنين في الضفة الغربية ("يهودا والسامرة") الذين يفوق تأثيرهم على السياسة الإسرائيلية نسبتهم من مجموع السكان، بكثير جدا. وثمة شك في ما إذا كان من الممكن وصف المنظمات التي تمثل المستوطنين في المناطق بأنها تشكل أحد مركّبات المجتمع المدني.

يفتح تعدد القنوات الموصلة إلى مراكز صنع القرارات أبوابا أمام المجتمع المدني ربما ظلت مغلقة بدونها، لكن ثمة مجموعات عديدة تبقى في الهامش ولا تعرف شيئا عن الدهاليز المؤدية إلى مراكز صنع القرار. فالمعطلون عن العمل والفقراء، سكان الضواحي والمشردون بلا مأوى لا يفلحون في القيام بعمل فاعل في نطاق المجتمع المدني. قد يستطيع هؤلاء تنظيم مظاهرة هنا وأخرى هناك وقد يقتحمون بيتا خاليا، لكن هذه الشرائح تبقى بلا صوت، إجمالا. ولا يشكل المجتمع المدني حاضنة لقضاياهم أو رافعة لتحسين أوضاعهم. وتبين الأبحاث إن أولئك الذين ليسوا في حاجة إلى مدافعين عنهم في مراكز صنع القرارات، أولئك الذين لا يعانون من مشكلات وجودية، هم ، بالذات، الذين يحظون بالقسط الأكبر من التمثيل في السلطة ومن النشاط في المجتمع المدني. وقد أطلق على هذه الظاهرة في الولايات المتحدة اسم "سخرية الدمقراطية". فالقط، طبقا لهذه النظرية، يحرس قشدة الحليب ويُبعِد الجائعين عنها.

خلاصة

بحثنا، أعلاه، في التناقض الذي يعتمل في ثنايا المجتمع المدني في إسرائيل، والذي يمتلك ـ طبقا لما هو معروف نظريا ـ طاقة حيوية كامنة كبيرة لكنه يخفق، على الغالب، في ترجمة هذه الطاقة الكامنة إلى فعل مؤثر. وتجدر الإشارة، هنا، إلى أن هذه المقالة لم تتطرق إلى منظمة بعينها أو مجموعة محددة، من تلك التي أبدت قدرة على البقاء والصمود، بل ومارست تأثيرا معينا على السلطة، بل عرضت صورة شمولية لا شك في أن لها استثناءات. وقد تم تقييم الطاقة الكامنة، في مبحثنا هذا، وفقا لحجم الضائقة، مدى اهتمام المواطنين بالسياسة، مستوى التضامن الأساسي بينهم والذي تعززه العلاقات بين الأشخاص، وفقا لمدى ثقة المواطنين بالمؤسسات السياسية ومدى القدرة على الوصول إلى مراكز القوة وصنع القرار. جميع هذه المميزات تستبطن الشيء ونقيضه. فثمة من يدعي أن الضائقة الحقيقية لا تثمر نشاطا مدنيا، أن الاهتمام بالسياسة هو ظاهرة تسلية، أن الانترنت يستخدم لشراء الكوبونات وأن التضامن يقزّم العمل المدني، أن الثقة تُخمد المجتمع المدني وأن منالية مراكز القوة تُفقدها جدواها وتجعلها غير ضرورية. غير أن الشهادات المستجمعة من دول تعج بالنشاط المدني الحيوي، وخاصة في دول أوروبا المتطورة (بما فيها الدول الاسكندنافية) وفي دول أخرى ناطقة بالإنكليزية، تشير إلى صيغة معاكسة. بالإمكان ملاحظة ظاهرة الشيء ونقيضه في إسرائيل. الضائقة موجودة وقائمة لكن المواطنين راضون، الاتصال بين الأشخاص متطور وناجع لكن التضامن هشّ، الثقة بالمؤسسات متوفرة لكن إلى جانبها عدم ثقة بالقدرة على التأثير، إمكانيات الوصول إلى مراكز القوة واسعة لكن سيرورات الإقصاء كذلك، أيضا. الآفاق المستقبلية للمجتمع المدني في إسرائيل ليست واضحة. لكن الواضح أن ثمة حاجة ملحة لاستثمار المزيد في تثقيف المواطنين ودفعهم نحو النشاط المدني لحماية الديمقراطية وتطويرها.

[مترجم عن العبرية. ترجمة سليم سلامة]

صدر عن مدار

NURIT PELED-ELHANAN
نوريت بيلد - إلحنان
فلسطين
في الكتب المدرسيّة في
إسرائيل
الآيديولوجيا والدعاية في التربية والتعليم
ترجمة: ياسين السيّد
تقديم: انطوان شلحت
مدار

أمل جمال (*)

المجتمع المدني العربي في إسرائيل:
نُخَب جديدة، رأس مال اجتماعي وتحدٍّ لهيكل القوّة

[تعريف: هذا المقال هو مقدمة كتاب للباحث أمل جمال سيصدر قريبا. النص المنشور هنا مترجم بتصرف عن الأصل باللغة العبرية]

أشغل المجتمع المدني، كمفهوم نظري وكواقع تجريبي، مفكرين وباحثين كثيرين خلال العقود الأخيرة. إن تطور فضاء مدني، يتكون من منظمات تطوعية ومبادرات شعبية غير ممأسسة، تعمل باسم المواطنين ونيابة عنهم لدفع قضايا على جدول الأعمال مقابل الدولة وعلى مسافة منها، يشكل ظاهرة اجتماعية وسياسية تثير أسئلة عديدة شتى. وتشكل عوامل ودلالات تطور فضاء كهذا، مميزاته، أهداف العناصر الفاعلة فيه، مميزات منظومات العلاقات بين عناصره المختلفة ومميزات منظومات علاقاتها مع الدولة، جوانب مختلفة أشغلت الباحثين المهتمين بالمجتمع المدني. وتشير الأدبيات العديدة في هذا المجال إلى تعقيد الظاهرة وتشابكها وإلى تجلياتها المختلفة والمتشعبة. وليس ثمة اتفاق واسع بشأن تعريفات المجتمع المدني وبشأن الأدوار التي يؤديها في الحياة الاجتماعية والسياسية. فقد أشارت المدارس المختلفة إلى مستويات مختلفة في المجتمع المدني، وأكدت أدوارا مختلفة يضطلع بها.

ولكن، على الرغم من التباينات وعدم التوافق بشأن مركّبات المجتمع المدني المختلفة، إلا أن ثمة اتفاقا واسعا حول أهمية وجوده وقوة تأثيره. فثمة ليبراليون، ليبرتاريون محافظون، ماركسيون وماركسيون جدد يتفقون على أن وجود فضاء مدني بين الدولة وبين الفرد هو ظاهرة اجتماعية وسياسية مهمة، تعكس تغيرات في فهم الوجود الجمعي للبشر في أطر سياسية مشتركة. مثل هذا الفضاء ضروري لتوفير خدمات ترتأي الحكومة عدم تزويدها،

(*) أستاذة العلوم السياسية- جامعة تل أبيب.

وضروري أيضا لإتاحة المجال أمام إجراء مناقشات سياسية تترتب عنها تأثيرات فعلية على صناع القرار في الدولة. كما أن مثل هذا الفضاء ضروري، أيضا، لتوفير الحماية في وجه عسف السلطة. ويرى كثيرون في هذا الفضاء تجسيدا لإرادة المواطنين ورغبتهم في تحمل المسؤولية عن جوانب محددة من حياتهم وإبقائها خارج دائرة تأثير الدولة أو العائلة. ومن هنا، فإن للمجتمع المدني تمظهرات تنظيمية، أخلاقية وإجرائية يتيح الدمج بينها التعبير عن سيطرة المواطنين على جزء غير قليل من صيرورة حياتهم. ولذا، فإن وجود فضاء مدني ناشط كهذا، مكون من تنظيمات تطوعية، اتحادات مدنية ممأسسة، حركات اجتماعية أو شعبية غير ممأسسة، يمثل تجسيدا مهما لتبلور قوة اجتماعية في مقابل قوى السوق الساعية إلى السيطرة على مستويات وجوانب متزايدة من مناحي الحياة، وفي مقابل سلطة الدولة الساعية، دوما وباستمرار، إلى توسيع سيطرتها، النظامية والقهرية على حدّ سواء. وليس معنى هذا إن المجتمع المدني ليس سياسيا، أو لا يدار في مستويات وجوانب معينة بموجب معايير تميّز السوق، لكنه ـ على الرغم من هذا ـ غير مُعدّ ولا يطمح بشكل متعمد لاحتلال السلطة ولا يعمل بشكل مباشر وفق منطق الربح، الذي يميز شركات السوق.

المجتمع المدني هو، إذن، تجسيد لفضاءات من العمل تعبر عن رغبات، مفاهيم ومصالح مجموعات من المواطنين الذين يختارون العمل بصورة مستقلة ذاتيا وطبقا لقواعد لعبة بعيدة عن الربح والخسارة الاقتصاديين من أجل دفع وتحقيق أهداف مشتركة تتم صياغتها بشكل مستقل عن علاقات السيطرة الرسمية المباشرة. ومن هنا، فإن المجتمع المدني هو سياسي في جوهره، من مجرد رغبته في إقصاء مجالات محددة من حياة المجتمع إلى خارج دائرة السيطرة المباشرة من طرف الدولة أو قوى السوق. والمجتمع المدني هو سياسي بكونه يضع بعضا من مستويات الحياة العامة في مقابل السياسة الرسمية وعلى الضد منها. وهو سياسي، أيضا، في محاولته التأثير على سيرورات وضع السياسات وصنع القرارات في الجهاز السياسي الرسمي، من دون أن يتحول إلى جزء لا يتجزأ منه. وهو سياسي، أيضا، بمجرد رغبته في دفع وتأصيل أنماط حياتية ورؤى معينة على حساب أخرى في المجتمع وبدلا منها. وعلى هذا، فإن المجتمع المدني يستبطن خاصية السعي ضد الهيمنة أو السيطرة. وبكونه يقود تحولا اجتماعيا وسياسيا ويتحدى الواقع القائم، أو محاولات تكريسه من جانب قوى سياسية مستفيدة منه، يشكل المجتمع المدني تجسيدا لحرية المجتمع ولاستقلالية أعضائه الذاتية. ولا يمكن للمجتمع المدني أن يكون جزءا من المنظومات السلطوية، وإذا ما أخضع نشاطه لأهداف كهذه، فإنه يفقد أحد مميزات وجوده الجوهرية.

يُنظر إلى نشوء المجتمع المدني، من الوجهة التاريخية، باعتباره جزءا من تطور الحداثة ونشوء مجتمع الجماهير. فقد استبدلت المنظمات المدنية التطوعية مؤسسات اجتماعية تقليدية وكبحت تطور سيطرة الدولة على جميع مناحي الحياة الاجتماعية. وإزاء هذا، يرى كثيرون إلى المجتمع المدني بوصفه أحد المقومات المهمة في نشوء وتطور الديمقراطية الحديثة. إن وجود فضاء مدني مستقل ذاتيا عن الدولة وعن العائلة لا يشكل تجسيدا لسيرورات تحديث المجتمع فحسب، إنما تجسيدا أيضا لتقييد السلطة ووضع موانع أمام اختراق الدولة الفظ لمجالات حياتية مدنية. وقد اعتُبِر المجتمع المدني ومدى تطوره تجسيدا لتطور الديمقراطية، ما أدى إلى نشوء الرابطة غير القابلة للفصم بين هاتين الظاهرتين.

يجعل هذا التعقيد المجتمع المدني ظاهرة مركبة ومتميزة. لكن الظاهرة تصبح أكثر تعقيدا في حالات يحتدم فيها الصراع والنضال على طابع المجتمع أو الدولة. ففي هذه الحالات، تصبح مميزات منظمات المجتمع المدني وإسقاطات وجودها مسائل أكثر تعقيدا. ذلك إن النقاش الاقتصادي في المجتمع المدني ينبغي أن يتخذ انعطافة تأخذ في الحسبان محوريّة الصراع. ومن شأن هذا أن يؤثر على دور منظمات المجتمع المدني وعلى مميزات مساهمتها السياسية. وتستدعي مثل هذه الحالة انتباها خاصا ومشددا يتعقب سلوك منظمات المجتمع المدني ومدى ملاءمتها للتعريفات المختلفة بشأن رؤية المجتمع المدني وغاياته.

المجتمع المدني الأقلياتي هو ظاهرة فريدة تستوجب الانتباه سعيا إلى فهم دقائقه وتمايزه عن المجتمع المدني العام في الدولة. ويصح هذا، بوجه خاص، في الدول الإثنو ـ قومية التي تحتضن أقليات قومية وثقافية، حيث منظمات المجتمع المدني الأقلياتي تعمل في مواجهة الدولة المُعرّفة بقومية وثقافة أخريين. وفي واقع كهذا، يكتسب التفاعل بين منظمات المجتمع المدني وبين الدولة طابعا مميزا، نظرا لاختلاف منظور كل منهما. منظومة العلاقات بين منظمات المجتمع المدني الأقلياتي وبين المنظمات المدنية لدى الأغلبية تصبح، بالطبع، ظاهرة مثيرة. التصورات بشأن الدولة، مهماتها، سياستها، قيمها، أدائها ومسلكياتها تصبح حلبات مثيرة ومهمة يجدر الانتباه إليها والتركيز البحثي عليها. وعلى الرغم من توفر أبحاث حول مجتمعات مدنية أقلياتية، إلا أنها ليس فيها ما يكفي لسبر غور نشاطها وأدائها في إطار الدولة القومية الإثنية. ويأتي هذا الكتاب لإلقاء الضوء على هذه الفرادة.

يعالج هذا الكتاب مميزات، تعبيرات ودلالات المجتمع المدني العربي الفلسطيني في إسرائيل. وهو يتغيا معالجة ثلاثة نواقص نظرية واثنين تجريبيين. النقص النظري الأول ينبع من قلة الأبحاث

يرى كثيرون إلى المجتمع المدني بوصفه أحد المقومات المهمة في نشوء وتطور الديمقراطية الحديثة. إن وجود فضاء مدني مستقل ذاتيا عن الدولة وعن العائلة لا يشكل تجسيدا لسيرورات تحديث المجتمع فحسب، إنما تجسيدا أيضا لتقييد السلطة ووضع موانع أمام اختراق الدولة الفظ لمجالات حياتية مدنية. وقد اعتُبِر المجتمع المدني ومدى تطوره تجسيدا لتطور الديمقراطية، ما أدى إلى نشوء الرابطة غير القابلة للفصم بين هاتين الظاهرتين.

حول المجتمع المدني الأقلياتي في حالات الصراع. ويتصل النقص النظري الثاني بغياب أي بحث في العلاقة بين التنظيمات المدنية وبين جمهور الهدف التي تصوّب نحوه على صعيد التمكين، التطوير وسيرورات الدمقرطة السياسية والاجتماعية الداخلية. ويرتبط النقص النظري الثالث بقلة الأبحاث التي تعالج طابع العلاقة بين مأسسة تنظيمات المجتمع المدني وبين هيكل القوة السياسية والاقتصادية السائدة، وخاصة مدى معارضة منظمات المجتمع المدني لهيكل القوة السائد، إلى جانب القبول به بمجرد نشاطها في إطاره ووفق قواعد اللعبة التي يقررها هو. أما النقص التجريبي الأول فيتصل بغياب البحث الشامل حول المجتمع المدني العربي الفلسطيني في إسرائيل. ويتعلق النقص التجريبي الثاني بغياب معالجة كافية للعلاقة بين منظمات المجتمع المدني العربي وبين جمهور هدفها، لا سيما نظرة المجتمع الاقتصادي إلى منظمات المجتمع المدني ودورها كوكيلة للتعزيز والتمكين، التطوير والدمقرطة.

الهدف الأساسي من البحث هو استقصاء التحولات الأساسية التي حصلت وتحصل في هذا المجتمع المدني خلال العقود الأخيرة والوقوف على دلالات وإسقاطات هذه المميزات والتطورات على المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل بوجه عام، وعلى

الفلسطينيون في إسرائيل: صدام بنيوي مع الدولة.

شبكة علاقاته مع بيئته الإسرائيلية بوجه خاص. والسؤال المركزي الذي ينتصب في هذا السياق يتعلق بحجم التحدي الذي يضعه هذا المجتمع المدني أمام بيئتها السياسية، الاجتماعية والثقافية، بآفاق العمل المدني التي يفتحها هذا المجتمع فتمنح المواطن العربي قوة مؤثرة وتؤدي إلى تغيير هيكل القوة السائد، الذي يمسّ مكانته ومدى تأثيره على بيئته. كما يستقصي هذا البحث، أيضا، مسألة رأس المال الاجتماعي، المرتبط بالمجتمع المدني، والصورة التي تتجسد فيها هذه المسألة في المجتمع المدني العربي الفلسطيني في إسرائيل وتأثيرها على منظومة علاقاته مع هيكل القوة السائد، الذي تنشط في نطاقه.

المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل، وخصوصا المجتمع المدني الذي ينشط بين ظهرانيه، هو مجتمع ذو ميول نخبوية ترتبط بنمو وتطور نخبة مثقفة خلال العقود الأخيرة. هذه النخبة هي المبادِرة والمسيطرة في الشبكات الاجتماعية المدنية المختلفة وتقيم بينها وبين نفسها علاقات تبادلية، من خلال المحافظة على مصادر القوة ورأس المال الاجتماعي. ومن شأن البحث في الجذور الطبقية التي نمت منها منظمات المجتمع المدني العربي أن يدلنا إلى مميزات النخبة المدنية العربية وأن يسلط الضوء على تطورات إيديولوجية جوهرية في المجتمع العربي في إسرائيل بصورة عامة. ويمكن لهذه التطورات أن تكشف عن العوامل التي أدت إلى التحولات السياسية والاجتماعية التي حصلت في هذا المجتمع خلال العقود الأخيرة.

وحري بالتنويه إن تحدي الهيمنة السياسية، النظام، وموازنة ميول التفضيل فيما يتعلق ببنيوية الدولة ـ وخصوصا في دولة قومية إثنو ثقافية – قد يتحول، بالنسبة إلى منظمات مدنية أقلياتية، إلى "raison d'être" للمجتمع المدني الأقلياتي. ومن غير المتيسر البحث في هذا المجتمع وفهمه إلا من خلال رؤية النظام السياسي الذي ينشط في إطاره. ويصح هذا، بشكل

وعلى الرغم من أن المجتمع المدني العربي ينشط في نطاق دولة القانون ويتمايز، في مستويات رسمية، عن المجتمع السياسي، إلا أن البحث يوضح إن هذا المجتمع منشغل بمقارعة سياسة الدولة حيال المجتمع العربي، من خلال تحدي النظام الثقافي ـ السياسي المهيمن، يطالب بدمقرطة الدولة ويزود، بدرجات متفاوتة، خدمات تحجم الدولة عن توفيرها، أو لا تهتم بتوفيرها.

خاص، في الحالات التي يكون فيها النظام السياسي متحيزا إثنيا، ثقافيا أو قوميا. ففي ظل مثل هذه السياسة، لا تخلق التنظيمات المدنية فضاءات مستقلة من الحرية المدنية فحسب، وإنما هي تخدم، أيضا، قادة محليين ولاعبين حزبيين ـ ينشطون في ممارسة الضغط على قوة الدولة ـ يسعون إلى الإنصاف المترتب عن الالتصاق بقيم مدنية ـ كونية. ونتيجة لذلك، فإن المجتمع المدني الأقلياتي هو مجتمع سياسي بدرجة كبيرة وقد يكون قريبا جدا من الانخراط والمشاركة في نشاطات تميز، غالبا، المجتمع السياسي، مثل تبني أفكار سياسية تشكل تحديا للوضع القائم وتحفّز الناس على التحرك وتغيير وجه الواقع. ويستطيع المجتمع المدني الأقلياتي، أيضا، على غرار المجتمع المدني العام، أن يشكل عمودا فقريا مهنيا لأحزاب سياسية وقادة سياسيين، لكي يتحرك هؤلاء ويعملوا في إطار بيئتهم سعيا إلى تغيير الواقع السياسي بين جمهور ناخبيهم.

يبحث هذا الكتاب في التنظيمات المدنية العربية في إسرائيل، الطرق والدرجات التي تحولت فيها إلى قناة جدية للتطور والتمكين، وإلى وكيل لسيرورات الدمقرطة مقابل الدولة ومقابل المجتمع العربي ذاته. ويدّعي بأن التنظيمات المدنية هذه تأسست كفضاء مدني يعبر عن تطلعات اجتماعية، سياسية وثقافية وتستهدف تلبية الاحتياجات والمصالح الحقيقية للأقلية العربية في دولة تبرز فيها، بوضوح، سياسة السيطرة، الرقابة والإهمال تجاه المجتمع العربي. فدولة إسرائيل، التي تخدم مشروعا قوميا إثنو ـ ثقافي، تتبنى رؤية قومية ـ صهيونية، بصورة معلنة ومُعاندة، غير مساوِمة. وهي تعتمد سياسة تحوّل المواطنين العرب فيها إلى "سكان ثانويين" و"مواطنين درجة ب"، بالارتكاز على بنية تحتية محكمة من السيطرة، الرقابة، من جهة، وسياسة الإهمال المتعمدة في المجالات الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية، من جهة أخرى. وترتبا عن ذلك، أصبح المجتمع العربي ليس أكثر من منظومة التزام مدني مفروضة على المواطنين، الذين يرغبون في الدفاع عن مجتمعهم الأم وتحسين جوانب معينة من حياتهم، كجزء لا يتجزأ من المجتمع في إسرائيل، وإنشاء قنوات اتصال مع مؤسسات الدولة وفي داخل المجتمع نفسه. ويشكل مسعى خدمة مصالح المواطنين العرب وتعزيز مواطنتهم نوعا من المقاومة للتوجهات البارزة التي تتقصد خلق مواطنة جوفاء، من خلال إفراغها من مضامينها، بواسطة التشريعات والسياسة. ويلعب المجتمع المدني العربي، بوصفه مجتمع أقلية، دورا سياسيا يتمثل في تعزيز المواطنة العربية وتحدي هيكليات القوة السياسية، المادية والرمزية السائدة.

وعلى الرغم من أن المجتمع المدني العربي ينشط في نطاق دولة القانون ويتمايز، في مستويات رسمية، عن المجتمع السياسي، إلا أن البحث يوضح إن هذا المجتمع منشغل بمقارعة سياسة الدولة حيال المجتمع العربي، من خلال تحدي النظام الثقافي ـ السياسي المهيمن، يطالب بدمقرطة الدولة ويزود، بدرجات متفاوتة، خدمات تحجم الدولة عن توفيرها، أو لا تهتم بتوفيرها. ويضع نشطاء المجتمع المدني ومنظماته هذه الأهداف على رأس سلم أولوياتهم واهتماماتهم. ويبرز هذا، بوجه خاص، في الفترات التي تستنكف دولة إسرائيل خلالها، بصورة جدية، عن تنفيذ مشاريع اجتماعية لا تتساوق مع المشروع القومي الإثنو- ثقافي الذي تخدمه وترفع لواءه، مثل استيعاب مئات آلاف المهاجرين الجدد وتوفير احتياجاتهم الأساسية حتى تحقيق اندماجهم في الدولة.

وإلى جانب هذا، فإن الدولة تتبنى فلسفة اقتصادية نيو ليبرالية تجعلها رائدة في عالم الأسواق التجارية العالمية، في الوقت الذي تترك خلفها طبقات فقيرة واسعة، تشمل المواطنين العرب بشكل خاص، الذين جرى إقصاؤهم، على الدوام، إلى خارج المشروع القومي ـ الصهيوني.

اكتسب المجتمع المدني العربي دورا سياسيا مهما، ولو بفضل الحقيقة البسيطة المتمثلة في سعيه إلى تطوير، تعزيز ودفع سيرورات الدمقرطة في مجتمعه هو وفي الدولة، عامة. وسوية مع هذا، ونظرا لأن المحاولات التي تبذلها مجموعات قد لا تعطي ثمارا، أحيانا، بل قد تقود، في أحيان كثيرة، إلى نتائج غير مرجوة، فثمة ادعاء بأن التنظيمات المدنية العربية مؤهلة، حقا، لتوفير خدمات محددة لجمهورها ولتعزيزه.

تشكل هذه الوجهات في نشاط منظمات المجتمع المدني العربي جزءا لا يتجزأ من نشاط منظمات المجتمع المدني العام في إسرائيل. غير أن التحديات التي تواجه المنظمات العربية هي أضعاف مضاعفة، جراء الحاجة إلى النضال، أولا، من أجل مجرد شرعية وجود المواطنين العرب وشرعية حقوقهم. وفي هذا السياق، تضطر منظمات المجتمع المدني العربي إلى مواجهة الحاجة إلى تمكين المجتمع العربي وتعزيزه، تطوير ودعم قطاعات واسعة منه، كما في مجال التعليم، المهننة وكذلك العمل من أجل دمقرطة الدولة لإتاحة مجالات مختلفة للعمل وتحصيل موارد مادية إضافية لهذا المجتمع. وفي ضوء هذا، يعالج القسم الأخير من الكتاب تحديات التطوير، التمكين والدمقرطة بغية اختبار مدى نجاح منظمات المجتمع المدني في تحقيق هذه الأهداف والصمود أمام التحديات التي تواجهها وتصعّب عليها مهمة تحقيق أهدافها.

تأسست حركة الانتظام المدني العربي، بصورة غير رسمية، خلال السنوات الأولى من قيام الدولة. الفلسطينيون الذين بقوا في دولة إسرائيل بعد العام ١٩٤٨ كانوا تحت رحمة الحكم العسكري الصارم والقاسي. هؤلاء الفلسطينيون أنفسهم، الذين أخذوا يبحثون عن طرق للتأقلم، شرعوا في إنشاء شبكة اجتماعية جديدة تضمن تلبية احتياجاتهم الفورية. وقد استندت سيرورات التشبيك الاجتماعي هذه على علاقات بدئية أو محلية. شرع النشطاء الاجتماعيون يؤسسون جمعيات محلية ونواد في سعيهم إلى مواجهة تحديات الحياة الجديدة والشاقة. وفي ظل غياب قيادة قطرية رائدة، وعلى خلفية سياسة المؤسسة العسكرية، ركز النشطاء الاجتماعيون عملهم في إطار اجتماعي وفي تقديم بعض الخدمات، بصورة أساسية. وأصبح هذا الانتظام الاجتماعي أكثر بروزا في أوائل السبعينيات حينما تم تشكيل عدد قليل من التنظيمات المدنية في مسعى لتحدي سياسة الدولة، وبخاصة في مجالي الإسكان والأراضي.

أدى الازدياد التدريجي في عدد التنظيمات المدنية، ابتداء من الثمانينات فصاعدا، إلى إنشاء الفضاء الجديد من العمل السياسي الذي يتبادل الرسائل مع المجتمع السياسي العربي ومع الدولة. ونتيجة لذلك، اكتسب المجتمع المدني العربي دورا سياسيا مهما، ولو بفضل الحقيقة البسيطة المتمثلة في سعيه إلى تطوير، تعزيز ودفع سيرورات الدمقرطة في مجتمعه هو وفي الدولة، عامة. وسوية مع هذا، ونظرا لأن المحاولات التي تبذلها مجموعات قد لا تعطي ثمارا، أحيانا، بل قد تقود، في أحيان كثيرة، إلى نتائج غير مرجوة، فثمة ادعاء بأن التنظيمات المدنية العربية مؤهلة، حقا، لتوفير خدمات محددة لجمهورها ولتعزيزه، لكنها تعاني من نقص وقصور حينما يتعلق الأمر بدمقرطة المجتمع العربي ودولة إسرائيل. فمن الجهة الأولى، تبحث دولة إسرائيل عن طرق تستطيع بواسطتها حفظ وتكريس الإيديولوجية الإثنية المهيمنة في الدولة. ومن الجهة الأخرى، يُزعَم بأن هذا الجانب من التدخل المدني، الجاري بين المواطنين العرب، يتم في الوقت الذي يتسع فيه نشاط الحركة الإسلامية ويتعزز. وعليه، فإن تدخل الدولة والحركة الإسلامية، برغم الفارق الكبير القائم بينهما، يخدم ويكرس قيما اجتماعية وثقافية تشكل تحديا للقيم المدنية ـ الكونية المتأصلة في صميم المجتمع المدني. وإن انغلاق الدولة، الساعية إلى حسم العديد من القضايا من غير إشراك المجتمع العربي ومن دون الاستجابة لمطالبه الأساسية بشأن المساواة والمشاركة في توزيع الموارد، يضع أمام التنظيمات المدنية العربية تحديات تكاد تكون غير محتملة. كذلك، فإن انغلاق المنظمات والمؤسسات الدينية الفاعلة تحت كنف الحركة الإسلامية

تنظر الدولة إلى التنظيمات المدنية باعتبارها شكلا آخر من أشكال التعبئة السياسية التي تنطوي على خطر يحدق بالمشروع القومي ـ الصهيوني. ولذا، فقد شكك مواطنون عرب ناشطون في قدرتهم على التأثير على سياسة الدولة وعبروا عن عدم الرغبة في التعاون مع مؤسسات الدولة. ومن الجانب الآخر، نجحت التنظيمات المدنية المتماهية مع الأجندة الدينية التي تطرحها الحركة الإسلامية في التغلغل في المجتمع وتحشيد قطاعات واسعة منه، بواسطة تقديم خدمات تلبي الاحتياجات الاجتماعية، الاقتصادية والتربوية الأساسية.

في وجه مشاركة المجتمع العربي بمجمله، يخلق وضعا ينقسم فيه المجتمع إلى معسكرين منفصلين: أحدهما تابع للحركة الإسلامية ويعمل وفق إرادتها ورغبتها فيضمن، بذلك، حصوله على خدماتها، بينما يتألف الثاني من أولئك الذين ليسوا جزءا منها، فلا يُحرَم من اهتمامها فقط، وإنما يُعتَبَر أيضا شاذا في المشهد الاجتماعي العام، وقد يعتبر كافرا في بعض الأحيان، كما هو الحال مع المنظمات المدنية النسوية العلمانية.

ويذهب الكتاب بعيدا ليعالج، أيضا، مواضيع خارجة عن نطاق البحث في علاقات المجتمع المدني ـ الدولة فيغوص، جزئيا، في تركيبة العلاقات ما بين التنظيمات المدنية وبين المجتمع العربي بوجه عام. وينبني تقييم التنظيمات المدنية العربية على مناهج شائعة. وثمة عرض لمعطيات معينة مستخلصة من استطلاع أجري على عينة عشوائية قوامها ٨٠٧ مواطنين عرب فوق سن ١٨ عاما. وأكثر من هذا، ثمة معطيات معينة أخرى، تُعرض في الفصل نفسه أيضا، استنادا إلى عينة عشوائية قوامها ٩٧ مواطنا ناشطا يعملون في تشكيلة من التنظيمات المدنية، ينشط جزء كبير منهم على صعيد قطري.

ويسلط الكتاب الضوء على بعض المواقف التي تتبناها التنظيمات المدنية وتنمذج على وجود شرخ جدي بين التنظيمات المدنية ذات الصبغة العلمانية الواضحة وبين تلك ذات الصبغة الدينية الصريحة. ويبدو أن التنظيمات المدنية تعتمد موقفا مترددا غير حازم حينما تواجه مشكلات اجتماعية أساسية في المجتمع العربي، وبخاصة في كل ما يتصل بالمعتقدات الدينية والقيم. ونتيجة لهذا، يصبح تأثير التنظيمات المدنية العربية، بما فيها النسوية، على تمكين الشرائح المستضعفة من المجتمع العربي وعلى دمقرطته، مسألة بحثية مثيرة. فالتنظيمات المدنية العربية تسعى إلى إعلاء قيم ليبرالية ودعم الحقوق الأساسية لفئات اجتماعية مغبونة، مثل النساء، الأطفال والمسنين، ولكن، ونظرا لكون توجهها المركزي مدنيا، يغدو السؤال حول المجالات التي تصب فيها جل مواردها ومدى استثمار هذه الموارد في النضال ضد السياسة التي تنتهجها الدولة، هو أيضا، مسألة مهمة يجدر تقصيها والبحث فيها. وربما تكون الفئات المقصاة قد حصلت، حقا، على بعض الدعم من مختلف التنظيمات المدنية العربية، لكن الدرجة التي تغير بها جديا وضعها الأولي، كمجموعات مظلومة، في أعقاب التدخل المدني، يستوجب برهانا بالأدلة مقابل تغييرات معينة في سياسة الدولة. هذا الاختبار يكتسي أهمية مميزة إزاء الحقيقة الأساسية المتمثلة في أن الدولة تنظر إلى التنظيمات المدنية باعتبارها شكلا آخر من أشكال التعبئة السياسية التي تنطوي على خطر يحدق بالمشروع القومي ـ الصهيوني. ولذا، فقد شكك مواطنون عرب ناشطون في قدرتهم على التأثير على سياسة الدولة وعبروا عن عدم الرغبة في التعاون مع مؤسسات الدولة. ومن الجانب الآخر، نجحت التنظيمات المدنية المتماهية مع الأجندة الدينية التي تطرحها الحركة الإسلامية في التغلغل في المجتمع وتحشيد قطاعات واسعة منه، بواسطة تقديم خدمات تلبي الاحتياجات الاجتماعية، الاقتصادية والتربوية الأساسية. ويشار إلى أن التدخل المدني الإسلامي في مواقع أخرى في العالم العربي أسفر عن نجاح التنظيمات المدنية الإسلامية في بناء شبكة مستقلة تعلي قيمًا دينية وتنشرها من خلال تقديم خدمات اجتماعية أهملتها الدولة، كما ورد آنفا.

يستدعي هذا المنحى من التطور في حلبة المنظمات المدنية العربية انتباها خاصا. فسياسة السيطرة، الرقابة والإهمال التي اعتمدتها الدولة من جهة، وتنامي المنظمات المدنية في إطار حركة إيديولوجية مُحافظة من جهة أخرى، يثيران تساؤلات تأملية

عديدة تستوجب إجابات بحثية، ما زالت غير متوفرة حتى الآن.

بغية سبر غور ساحة التنظيمات المدنية في المجتمع العربي، تتعين الإشارة إلى بضعة جوانب مهمة في هذا الميدان، مثل توزيعتها، الازدواجية في مجالات نشاطها، مدى الديمقراطية الداخلية فيها، مدى التعاون فيما بينها هي ومدى التزام نشاطها بقيم مدنية كونية. كما يتعين، أيضا، فحص تأثيرات التماثل البنيوي ـ التنظيمي القائم بين المنظمات المدنية وبين الأحزاب السياسية وفرص بلورة سياسة مشتركة من التشبيك، الذي يفترض أن يحقق توفيرا في الموارد، أن يتيح توحيد الجهود وأن يخلق آفاقا وأسسا للتعاون البناء بينها، بدلا من المنافسة الهدامة.

وثمة حلبة أخرى ذات أهمية في تقصي مميزات المجتمع المدني العربي ومنظومة علاقاته مع بيئته تتصل بمواقف الجمهور العربي من المنظمات المدنية. فقد كان من المهم استيضاح علاقة الجمهور العربي بالمنظمات المدنية ومواقفه حيالها، بغية الكشف عن مدى ثقته بها، دعمه لها ولنشاطها وإلى أي حد يعتبر مساهمتها جزءا من عملية بناء رأس مال اجتماعي يخدم مصالح المجتمع الجمعية. أحد الافتراضات المهمة في هذا السياق هو أن مستوى الوعي الجماهيري بمميزات منظمات المجتمع المدني وبأنشطتها متدنٍ، ولذا فإن مساهمة الجمهور في فعاليات هذه التنظيمات محدودة جدا.

وتفرز معطيات البحث ادعاء مركزيا مفاده بأن ثمة مستوى عاليا من الثقة بالنفس والاستعداد للعطاء والتطوع لدى منظمات ونشطاء المجتمع المدني، حقا، لكن ثمة فجوة كبيرة بين التقييم الذاتي لدى هؤلاء وبين الصورة العامة المرتسمة لدى الجمهور. فالجمهور العربي الفلسطيني في إسرائيل غير مطلع، بدرجة كافية، على نشاط منظمات المجتمع المدني ولا يعتبر هذه المنظمات عاملا قادرا على مساعدته في مواجهة التحديات الماثلة أمامه أو على تخليصه من وضعه الأدنى منزلة في مبنى القوة والاقتصاد الإسرائيليين. وعلى الرغم من أن منظمات المجتمع المدني ليست تنظيمات تمثيلية بالمفهوم الشائع، وعلى الرغم من اختلاف مكانتها عن مكانة الأحزاب السياسية، إلا أن هذه المنظمات بعيدة عن الجمهور، كما تبين من معطيات الاستطلاع الذي أجري على عينة تمثيلية من المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل. ومن شأن تيقظ هذه المنظمات لهذا التباعد أن يتيح لها معالجة هذا الخلل وتحسين علاقاتها مع بيئتها الاجتماعية.

ويقول ادعاء مركزي آخر في هذا البحث إن منظمات المجتمع المدني التي تنشط في خدمة المصالح وتطمح إلى تلبية

تظاهرة عربية يهودية في تل ابيب مطالبة بالمساواة.

احتياجات الجمهور العربي الفلسطيني في إسرائيل تنجح في تكوين مركز قوة متين وضاجّ. لكن هذه المنظمات تنجح، في الوقت نفسه أيضا، في تجنيد موارد بشرية ومادية توفر معلومات وأنماطا احتجاجية ثمة شك ما إذا كان من الممكن توفرها من دون تدخل المنظمات المدنية، كما في حالة يوم النكبة أو يوم الأرض. وهي لا تفلح في إقناع الجمهور العربي نفسه بأهمية نشاطها، بجدواه وبضرورته، من جهة، بينما تحيّد وتجهض طاقات الاحتجاج الكامنة والمقاومة المحتملة في حال تردي الوضع الإنساني، الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع، بسبب إغراقها نخبة واسعة من المثقفين والمتعلمين ذوي التجربة ورأس مال بشري مهم في نشاط تنظيمي يمتاز بالتنافسية وبإجراءات المأسسة العميقة، من جهة ثانية. وبكلمات أخرى، هذه النخبة الناشطة في منظمات المجتمع المدني متنازَعَة بين غياب الدعم والالتزام الفاعل من جانب الجمهور العربي، من جهة، وبين عدم فاعليتها في مواجهة مؤسسات الدولة، من جهة أخرى.

ويطرح البحث ادعاء آخر مؤداه أن منظمات المجتمع المدني تشكل جبهة نضالية قوية في وجه المؤسسة السياسية في الدولة، لكن هذه المنظمات تعجز عن تحقيق تغيير جدي في سياسات الدولة. وتبين المعطيات التجريبية الواردة في أجزاء البحث المختلفة أن ثمة إدراكا واسعا لدى نشطاء وقادة منظمات المجتمع المدني، كما لدى الجمهور الواسع أيضا، بأن أحد التحديات المركزية التي يواجهها المجتمع العربي الفلسطيني تتمثل في التمييز، الاضطهاد والإقصاء التي تميز سياسة الدولة حياله. فهذه السياسة تعيق فرص تطور هذا المجتمع، الذي يعيش في ظل نقص دائم ويعاني من فجوات شاسعة في مستوى الحياة، في الثقافة والتعليم وفي الصحة، بالمقارنة مع المتوسط العام في

يسعى جزء كبير من منظمات المجتمع المدني العربي إلى ممارسة الضغط على مؤسسات الدولة بغية تغيير سياساتها تجاه مجتمع الأقلية. وتنعكس هذه الضغوطات في أنشطة التقاضي والمرافعة الواسعة. كما تنعكس، أيضا، في الشراكات التي تقيمها منظمات المجتمع المدني مع مؤسسات الدولة، بغية دفعها إلى تغيير سياساتها. لكن البحث يُظهر إن هذه الجهود ليست فعالة كفاية، مما يعزز التوجهات الداعية إلى تدويل منظومة العلاقات ما بين الأقلية العربية الفلسطينية وبين دولة إسرائيل.

هذه المجالات لدى مجتمع الأغلبية اليهودية. وتنشط منظمات المجتمع المدني لتغيير هذه السياسة، ليس بواسطة إدارة الظهر للدولة، بل العكس.

يسعى جزء كبير من منظمات المجتمع المدني العربي إلى ممارسة الضغط على مؤسسات الدولة بغية تغيير سياساتها تجاه مجتمع الأقلية. وتنعكس هذه الضغوطات في أنشطة التقاضي والمرافعة الواسعة. كما تنعكس، أيضا، في الشراكات التي تقيمها منظمات المجتمع المدني مع مؤسسات الدولة، بغية دفعها إلى تغيير سياساتها. لكن البحث يُظهر إن هذه الجهود ليست فعالة كفاية، مما يعزز التوجهات الداعية إلى تدويل منظومة العلاقات ما بين الأقلية العربية الفلسطينية وبين دولة إسرائيل. ذلك إن عدم استجابة مؤسسات الدولة لهذه المطالب يؤدي إلى تنامي وتعميق الميل بين الجمهور العربي نحو تشجيع التوجه، بصورة أوسع، إلى هيئات دولية، مثل مؤسسات هيئة الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي أو منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، وهي النادي الذي انضمت إسرائيل إليه مؤخرا. صحيح أن هذه التوجهات تتنامى وتتعزز في نشاطات منظمات المجتمع المدني، وبين نشطاء هذه المنظمات، لكن الجمهور الواسع لا يرى بها بديلا عن ممارسة الضغط على مؤسسات الدولة ومطالبتها بتلبية احتياجات المجتمع العربي الفلسطيني. وهذا، علاوة على أن تنامي التوجهات التدويلية يثير ردات فعل حادة من جانب الدولة تسعى إلى نزع الشرعية عن منظمات المجتمع المدني وقادتها، كما في حالة الشيخ رائد صلاح، من الحركة الإسلامية.

وهنالك ادعاء آخر يقول إن ثمة سيرورة من التحول نحو العمل الجمعياتي الأهلي تشمل، أيضا، قوى اجتماعية ومثقفة ورأس مال بشري قيمي، ما يؤثر على الأنماط السلوكية لدى شرائح واسعة في المجتمع حيال نفسها وتجاه الدولة. وتعكس عملية المأسسة، من الجهة الأولى، اتساع وتعمق التخصص لدى منظمات اجتماعية وحيوية لازدهار المجتمع ولحماية مصالحه واحتياجاته. ومن الجهة الأخرى، تؤدي المأسسة التنظيمية أو النمو الواسع بين منظمات مدنية عديدة إلى تفتت اجتماعي. وتتجسد هذه العملية في ثلاث صور مختلفة. الأولى، تقسيم المجتمع إلى ساحات عمل ونضال متغايرة ومتمايزة لا يتحقق بينها، بالضرورة، تنسيق وتعاون دائمان. الثانية، إن نمو المنظمات يؤدي إلى تخصيص قسط كبير من الموارد البشرية والمادية للحفاظ على استمرارية وجود المنظمات، ما يقلص من الاستثمار في الحلول التي تلبي احتياجات ومطالب المجتمع. والثالثة، إنها وصفة واضحة للنخبوية وللتباعد والجفاء بين طبقات مثقفة وذات مهارات وبين المجتمع بأسره. والنتيجة العملية لسيرورة التحول نحو العمل الجمعياتي الأهلي هذه هي تراجع حجم الانشغال في التحشيد والاحتجاج الاجتماعيين واقتصاره على فئة ضئيلة من النشطاء المدنيين.

ويطرح هذا البحث ادعاء خامسا مركزيا هو وجود مسافة غير قصيرة تباعِد بين منظمات المجتمع المدني العلمانية وبين المنظمات المدنية الدينية. ويرتبط هذا البَون، الذي يتبدى في غياب التفاعلية والتبادلية بين هذين الصنفين من المنظمات على المستوى العملي، بالتمايز العميق في كل ما يتصل بالقيم والبنى الاجتماعية التي يسعى كل من هذين المعسكرين إلى ترويجها وتكريسها. فالمنظمات الدينية تبذل طاقات مدنية وفيرة في مشروع اجتماعي - ثقافي محافظ يتعارض مع الثقافة المدنية الليبرالية ويقوّي توجهات رجعية في المجتمع تثير توترات جدية مع بيئتها العلمانية. ولا يلغي هذا النشاط، بالطبع، ولا ينتقص من مساهمة هذه المنظمات في تحسين

مستوى حياة السكان، كما لا ينفي حقيقة أن هذه المنظمات تقدم خدمات بأحجام ومستويات لا تستطيع المنظمات المدنية العلمانية توفيرها، إطلاقا. وعلى الرغم من هذا، هنالك بُعد، بل توتر، بين هذه المنظمات يُضعف مدى التفاعل بينها، ثم مدى الثقة المتبادلة تاليا، والتي يفترض بها تعزيز رأس المال الاجتماعي وتوسيعه. وتمتلك منظمات المجتمع المدني الدينية الفضاءات الاجتماعية الخاصة بها فتنشط في نطاقها ساعية إلى ترسيخ منظومة قيمية وأنماط سلوكية مقبولة في المجتمع العربي الفلسطيني المحافظ. ونظرا لكون هذه المنظمات مرتبطة بالبنى الاجتماعية العضوية في هذا المجتمع، ونظرا لأنها تقدم خدمات أساسية – مثل التعليم، الصحة والخدمات الدينية – لا تستطيع المنظمات العلمانية توفيرها، بل لا تطمح إلى توفيرها، تنشأ فجوة في مدى المشاركة الاجتماعية من جانب هذين الصنفين من المنظمات المدنية. فبينما نرى المنظمات المدنية الدينية قريبة من المجتمع وتنشط بين ظهرانيه على نحو منظم ومثابر، نجد المنظمات العلمانية، في المقابل، ورغم تقديمها خدمات ضرورية وحيوية، بعيدة، بل مغتربة، عن المجتمع، بدرجة كبيرة، نسبيا. وحيال هذا الوضع، نجد المجتمع المدني العربي متصدعا وخاضعا، إلى حد كبير، للبنية الاجتماعية والسياسية القائمة في المجتمع. فالمنظمات المدنية الدينية الإسلامية والمسيحية لا تقيم بينها أية روابط أو علاقات، تقريبا، وفي الوقت ذاته لا يقيم هذان النموذجان الأصليان من المنظمات تعاونا مع منظمات مدنية علمانية.

والادعاء السادس الذي يطرحه هذا البحث يتصل بالعلاقة بين المنظمات المدنية وبين الأحزاب السياسية. فانطلاقا من حقيقة العلاقة بين المجتمع السياسي وبين المجتمع المدني، وتأسيسا على فرضية أن النشاط المدني هو سياسي، وخصوصا لدى الحديث عن وضعية أقلية تتعرض للإقصاء في دولة إثنية قومية، تصبح العلاقة بين المنظمات المدنية العربية وبين الأحزاب السياسية مسألة ذات أهمية كبرى. والادعاء المركزي في هذا السياق هو إن تماثل منظمات مدنية مختلفة مع أحزاب وتيارات إيديولوجية يجهض إمكانيات التعاون فيما بينها. ويمسّ هذا النمط بفاعلية عمل المنظمات المختلفة ويقلص من نمو رأس المال الاجتماعي الشامل في المجتمع. وتعمق أنماط التشبيك المنظماتية التي تقوم على قاعدة إيديولوجية ـ سياسية حالة التصدع الداخلي وتفسح المجال أمام الدولة لمزيد من الاختراق، مما يجعل السيطرة على سلوك مجتمع الأقلية أكثر سهولة. وبكلمات أخرى، مقابل المساهمة الجدية التي تقدمها منظمات المجتمع المدني في تمتين المجتمع العربي، ثمة مساهمة سلبية تتجسد في إسباغ الشرعية على تقسيمات داخلية تُضعف المجتمع وقدرته على مواجهة التحديات المائلة أمامه.

[مترجم عن العبرية. ترجمة سليم سلامة]

عازر دكور (*)

القطاع الثالث في إسرائيل- لمحة مختصرة

مقدمة

يعكس اصطلاح «القطاع الثالث» النزوع نحو منهجية تقسيم المجتمع إلى ثلاثة قطاعات ومعالجة مكانة ووضعيّة كل منها على انفراد قدر المستطاع.

يشير مصطلح «القطاع الثالث» في السياق الإسرائيلي إلى المجموع الإجمالي لمنظمات المجتمع التي ليست لها صفة تجارية ربحيّة، وليست لها صفة رسمية حكومية – أي أنها لا تستمد صفتها القانونية من قرار أو مرسوم إداري صادر عن سلطة حكومية قطرية أو بلدية. بعبارة أخرى، تقع نشاطات هذه المنظمات غالبا في المجال/ الحيز القانوني والوظائفي الذي يفصل ويميّز المؤسسات الرسمية عن المؤسسات الربحية الخاصة.

يشمل القطاع الثالث في إسرائيل ثلاثة كيانات قانونية: جمعيات (Associations)، شركات غير ربحية للمصلحة العامة (Community Interest Companies) وصناديق ائتمانية خيرية (Trusts).[1]

يُعتبر القطاع الثالث الإسرائيلي واحدا من أكبر هذه القطاعات في العالم من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (ما يقارب ٥ر١٤٪ وبمبلغ يفوق الـ ٣٠ مليار دولار) وعدد مستخدميه (حوالي ٢ر١٣٪ من الوظائف بدوام كامل في الاقتصاد الإسرائيلي أي ما يقارب ٣٠٠ ألف وظيفة).

تواجه منظمات وجمعيات القطاع الثالث في إسرائيل في العقد الأخير تغيّرات جذريّة وسريعة متمثلة في سياسات اقتصادية واجتماعية حكوميّة تهدف إلى تقليص المصروفات العمومية والخدماتية للمواطنين التي ولدّت فراغا في مجال توفير

(*) باحث جامعي – ترشيحا.

الخدمات وأدّت لازدياد الطلب على خدماتها ولتقليص مستمر للدعم الحكومي لها.

بناءً عليه، تُكَرَّس جداول أعمال وأجندات منظمات القطاع الثالث في الآونة الأخيرة ليس فقط للأولويات التي تحددها لأنفسها، ولكن أيضا للطلب العفوي والمتزايد لخدماتها النابع من رسم مجدّد لمسؤوليات ودور القطاع الثالث على إثر تراجع دور الدولة في توفير وتزويد الرفاه في ظل هيمنة الأيديولوجية النيو- ليبرالية على صنع السياسات، تنفيذها وضبطها. وبالتالي يترتب على هذه المقايضات (tradeoffs) تصورات ضبابيّة في شأن دور كل من القطاع الثالث، الحكومة والأسواق في ضبط مسؤوليات ومدى تأثير وحيويّة المجتمع المدني، القطاع العام/ الرسمي والقطاع الخاص، على التناظر، في تفاعلات المجتمع ككل. أيضًا، تواجه هذه المنظمات ذات الميول اليسارية مؤخرًا تحدّيات جدية تَخُص إطارها القانوني المألوف وحيز فعلها المشروع.

وتتجسّد هذه التحديات من خلال تشريعات برلمانية وتطبيق لأدوات ضبط إدارية. من جملة هذه التدابير قانون تقييد التبرعات الواردة من مؤسسات غير ربحية أو حكومية أجنبية التي تمنح معظم هباتها لمنظمات حقوق الإنسان والعمل الأهلي المعدودة على قوى اليسار المدنية (خلافًا للمنظمات ذات الميول اليمينية التي تستقطب معظم تبرعاتها من أفراد وأطراف أجنبية خاصة). إضافة إلى ذلك تتساهل/ تتواطأ الجهات الحكومية (غالبا بشكل مضمر) في مراقبة ومساءلة مهمات المنظمات المعلنة وحجم فعّالياتها في حال تَوافُقِها مع سياساتها أو ايديولوجيتها.[٢] فعلى سبيل المثال لم تفرض الحكومة والسلطات المدنية ضريبة المسقفات/ المسكن على «كلية أريئيل»[٣] على مر سنين عدّة رغم الإشارة للخرق القانوني على يد مراقب الدولة.[٤]

علاوة على السابق، يواجه القطاع الثالث إشكاليات متأصلة في بنية منظماته وأساليب عملها، والتي لا تفضي بالضرورة الى تعزيز مساقات التفكير الإستراتيجي والتكيّف المطلوبين إزاء ما سلف ذكره، إذ تفتقر العديد من منظماته إلى المهارات والعتاد الإنساني المختص بتجنيد الموارد والمتمرس في العمل التعاوني متداخل القطاعات. من هذا المنظور، يمكن القول إنّه في الوقت الحاضر تتحدد صورة أكثر وضوحًا وأقل إبهامًا لنقاط القوة والضعف للقطاع بفعل نشأة مبادرات مؤسساتية ذاتية تفحص وتدقق في جوانب بنيويّة ووظيفيّة للقطاع الثالث كانت قد أغفلت وغُيّبت في السابق.

ملامح القطاع الثالث في إسرائيل

السياق والوقائع

لعب القطاع غير الربحي في إسرائيل تاريخيًا دور الأساس في بناء البنية التحتية المؤسساتية للمجتمع اليهودي في فلسطين الانتدابية وللدولة العبرية لاحقًا؛ فهو لا يزال يحتفظ بأدوار أساسية فيما يتعلّق بتوفير الخدمات وتمثيل مصالح متعددة لشرائح مجتمعيّة متنوعة. وبصرف النظر عن أهميته الاجتماعية والسياسية، يشكّل القطاع غير الربحي قوّة اقتصادية لا يستهان بها في إسرائيل، والتي تتمثل بحصة كبيرة جدا من النفقات الحكومية وقطاع التشغيل كما ورد في المقدمة وكما سيرد لاحقا. بالمجمل العام، يتسّم القطاع الثالث في إسرائيل بمركزية وديناميكية دائمة النمو والتحوّل.

هناك ثلاثة عوامل رئيسة وحاسمة لتحديد وفهم القطاع الثالث/ غير الربحي في إسرائيل.

العامل الأول هو الدين، والذي يرتبط بالقطاع غير الربحي بفعل العلاقات العضوية والمعقدة بين الدين والدولة (سواء بحكم القانون أو بحكم الواقع). يشكل عدد الجمعيات الدينيّة غير الربحية ربع العدد الكلي للجمعيات غير الربحية المسجلة وهي النسبة الأعلى لتصنيف يعتمد مجالات النشاط. كذلك، وجدت أبحاث سوسيولوجية- تاريخية أنّ الهيكليّة القانونية وآليات القطاع الثالث في إسرائيل تُفسح المجال وتشكل ملاذًا لإضفاء وتنفيذ مخططات ذات أبعاد إثنية- دينية يصعب تسويغها من خلال التشريع أو الإجراءات الإدارية التي من شأنها أن تخدم الخير/ المصلحة المدنية- العامة (النابعة من ضرورة سياسيّة أو إجتماعية أو من واجب الامتثال لمعايير ديمقراطية).[٥]

يتعلق العامل الثاني بطور ما قبل الدولة، والذي في أثنائه أدار السكان اليهود في فلسطين غالبيّة شؤونهم الداخلية بشكل مستقل من خلال التعاونيات (cooperatives) غير الهادفة للربح، والتي كانت بمثابة بناء مؤسسات دولة تمهيدا لبناء دولة عتيدة، واتسمت بأداء شبه حكومي وشكلت الذراع المُنَسِّقة والمُمَوّلة لفعالياتهم الجماعيّة والمجتمعيّة.

العامل الثالث الذي يجب أخذه بالاعتبار عند تعريف القطاع الثالث في إسرائيل هو تأثير الأيديولوجيا السائدة للنظام السياسي عليه. خلفت المركزية السياسية التي هيمنت حتى نهاية سبعينيات القرن الماضي قطاعا غير ربحي محدودا وصغيرا نسبيا، ومضبوطا الى حد كبير من قبل الحكومة. بالمقابل قام التحول من الأيديولوجية الجماعية والمركزية (أوائل الثمانينيات

يوجد حاليا في إسرائيل ما يقارب ٤٣٠٠٠ منظمة قطاع ثالث مسجّلة (استقراء تقديري يستند إلى بيانات عام ٢٠٠٧)، منها حوالي ٥٥٪ نشطة وفعالة. تُسَجَّل في إسرائيل سنويًا حوالي ١٧٠٠ منظمة جديدة بالمعدّل والتي يُتوقع (وفقًا لسجلات التسجيل) أن يكف ٦٠٪ منها عن النشاط في غضون عشر سنوات من لحظة إنشائها.

فصاعدا) إلى ايديولوجية الفردانيّة الليبرالية والتعددية بتوسيع حجم فعاليات القطاع غير الربحي وتنويع مجالات نشاطه.

يؤدي القطاع الثالث في إسرائيل دورين مهميّن: ففي المقام الأول، تستبدل وتُكمّل منظماته الخدمات الرسمية الحكومية في مجالات مثل الصحة والتعليم واستيعاب المهاجرين الجدد، والرعاية الاجتماعية والثقافة – وذلك بتمويل من قبل الدولة كجزء من نظام الرفاه والخدمات للدولة. أما في دوره الثانوي، توفر منظمات القطاع الثالث المدنية والطوعية إطارا للأفراد للتكتل والتنظم سويّة لغرض المطالبة باحتياجات جماهيرية، الدفاع عن المصالح والعمل الجماعي، والمشاركة في التضامن المدني وإحداث التغيير الاجتماعي. يجدر الذكر أنّ عدد ونسبة منظمات المظلة ومجموعات المرافعة (advocacy) تزايدا بشكل ملحوظ خلال العقدين الماضيين (تضاعف عددها ثلاث مرات).

يوجد حاليا في إسرائيل ما يقارب ٤٣٠٠٠ منظمة قطاع ثالث مسجّلة (استقراء تقديري يستند إلى بيانات عام ٢٠٠٧)، منها حوالي ٥٥٪ نشطة وفعالة. تُسَجَّلْ في إسرائيل سنويًا حوالي ١٧٠٠ منظمة جديدة بالمعدّل والتي يُتوقع (وفقًا لسجلات التسجيل) أن يكف ٦٠٪ منها عن النشاط في غضون عشر سنوات من لحظة إنشائها.

هنالك مُصنّفات (taxonomies) عديدة لمجالات نشاط منظمات القطاع الثالث؛ لغرض الإيضاح التحليلي المقتضب نصنفها إلى خمسة أصناف:

(١) الخدمات؛ بما فيها المتعلقة بالدين، الصحة، الرفاه والثقافة (تشكل هذه الخدمات ٨٠٪ من حجم التداولات الاقتصادية في القطاع الثالث)

أمثلة: صناديق المرضى (تأمين الصحة)؛ المستشفيات الحكومية؛ الجامعات البحثية؛ «ألوط» – الاتحاد الوطني للأولاد المتوحدين؛ «أكيم» – الاتحاد الوطني لإحياء (re-establishment) الأفراد ذوي الإعاقة الذهنية في إسرائيل؛ «معيان للتعليم الديني» – توفر خدمات تعليم شاملة لأكثر من ٤٢٠٠٠ من أبناء جالية اليهود الشرقيين المتديّنين بمصادقة وزارة التعليم.

(٢) المرافعة المدنيّة والسياسية– الاجتماعية

أمثلة: جمعية حقوق المواطن في إسرائيل (http://www.acri.org.il)؛ عدالة – المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل (http://www.adalah.org)؛ بتسيلم – مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (http://www.btselem.org)؛ «چيشاه– مسلك» – مركز للدفاع عن حريّة التنقل/ الحركة (مؤسسة حقوق إنسان إسرائيلية تهدف للدفاع عن حرية الفلسطينيين في التنقل، وخصوصًا سكان قطاع غزّة، في إطار القانون الدولي والقانون الإسرائيلي)؛ اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل؛ الحركة الإسرائيلية ضد هدم البيوت (http://www.icahd.org/)

(٣) البنى التحتية؛ بما فيها المسكن والتطوير والتنمية

أمثلة: الجوينت – الهيئة اليهودية الأميركية المشتركة للتوزيع – (http://www2.jdc.org.il)

(٤) البنى المعرفية؛ بما فيها مؤسسات التعليم العالي والأبحاث

أمثلة: شتيل– خدمات دعم ومشورة لمنظمات التغيير الاجتماعي (http://www.shatil.org.il)

(٥) «المظلة» – التي تشمل الاتحادات المهنية والمنظمات الدولية

أمثلة: الصندوق الجديد لإسرائيل (http://www.nif.org.il)

مصادر التمويل

يحتل التمويل الرسمي العمومي (التحويلات المالية الواردة من الحكومة والسلطات المحلية) حصة الأسد من مدخولات القطاع الثالث؛ حوالي ٤٨٪ وفقًا لمعطيات ٢٠١١ (مقارنة ب ٥٢٪ العام ٢٠٠٢ و ٦٣٪ العام ١٩٩٥)، بينما تبلغ نسبة التبرعات من المدخولات ١٩٪ فقط (مقارنة ب ١٣٪ العام ٢٠٠٢ و ١٠٪ العام ١٩٩٥)، علمًا أن ١٠٪

يعود السبب في انخفاض التمويل الرسمي إلى سياسة وممارسة ممنهجة للحكومات الإسرائيلية مفادها رفع عبء مسؤولية توفير الرفاه عنها دون فك الإرتباط المالي بها. وقد أدّى اعتماد منظمات القطاع الثالث الشديد على التمويل العمومي لعلاقة تبعية بينها وبين الدولة ومواردها والذي بدوره وضع قيودا مضمرة على دورها في المساءلة والمحاسبة المدنيّة. فبالتالي ليس من المستغرب أنّ التشريعات والسياسات المتعلقة في ضبط منظمات المجتمع المدني والقطاع الثالث هي ليست مفصّلة ومُحكمة وعُرضة للتغيير بموجب القبلة السياسية- الأيديولوجية للائتلافات الحكومية المختلفة.

فقط من المتبرعين هم إسرائيليون، والباقي من خارج إسرائيل. وتبلغ نسبة المدخولات من ريع المُنتجات والخدمات التي تقدمها الجمعيات ٣١٪ (مقارنة ب ٣٤٪ العام ٢٠٠٢ و٢٧٪ العام ١٩٩٥).

تُظْهر معطيات العام ٢٠٠٩ أنّ أكثر الجمعيات ارتباطًا بالإمداد المالي الحكومي هي المؤسسات الطبية والصحية، حيث بلغت نسبة مدخولاتها من هذه الامدادات ٦٨٪، بينما بلغت نسبة مدخولات المؤسسات التعليمية والبحثية من هذه الإمدادات ٥٥٪. أما الجمعيات الخيرية (philanthropic) والتطوعية، وجمعيات التطوير والتنمية والإسكان، وكذلك المنظمات الدولية فكان نصيبها من الدعم الحكومي ١٢٪، مع أنّ بعضها لم يحظ بأي دعم من هذا النوع. في مجالات النشاط الأخرى تراوحت التحويلات الحكومية من ١٧٪ إلى ٣٣٪ من مجمل مدخول كل منها. كذلك، تبيّن معطيات العام ٢٠٠٩ أنّ معظم الإيرادات الناجمة عن ريع/ مبيعات المُنتجات والخدمات كانت في مجال الصحة (٣٦٪) ومجال التعليم والبحث (٢٠٪). النسبة المئوية للمبيعات كانت الأعلى في حقل الإسكان والتطوير (٨١٪). في مجالات النشاط الأخرى تراوحت النسبة المئوية للمبيعات بين ٧٣٪ (الاتحادات المهنية) و١١٪ (المرافعة المدنية والسياسة) من مجمل مدخول كل منها.

يعود السبب في انخفاض التمويل الرسمي إلى سياسة وممارسة ممنهجة للحكومات الإسرائيلية مفادها رفع عبء مسؤولية توفير الرفاه عنها دون فك الإرتباط المالي بها. وقد أدّى اعتماد منظمات القطاع الثالث الشديد على التمويل العمومي لعلاقة تبعية بينها وبين الدولة ومواردها والذي بدوره وضع قيودا مضمرة على دورها في المساءلة والمحاسبة المدنيّة. فبالتالي ليس من المستغرب أنّ التشريعات والسياسات المتعلقة في ضبط منظمات المجتمع المدني والقطاع الثالث هي ليست مفصّلة ومُحكمة وعُرضة للتغيير بموجب القبلة السياسية- الأيديولوجية للائتلافات الحكومية المختلفة. على سبيل المثال، تتلقى منظمات تابعة لفصائل وجهات يمينية أو متوافقة مع مصالح سياسية ضيقة أموالا طائلة دون إلزامها بإثبات كفاءات مهنيّة أو إخضاعها لمعايير وفحوص الإدارة السليمة (جمعيتا «عطيرت كوهانيم» و«إلعاد» اللتان تقودان معظم عمليات تهويد الأحياء المقدسية العربية).

إجرائيا، هناك وسيلتان رئيستان لنقل موارد ماليّة تتجاوز المخصصات المقرّة قانونيا من الدولة لمنظمات القطاع الثالث: (١) المنح/ الهبات و (٢) العقود (لغرض استجلاب وتدبير الخدمات). يعمل الآنف أولاً بواسطة تطبيق وزاري متعمد محدود المعيارية، أما الثاني فيعمل من خلال عملية المناقصة. على الرغم من أنّ هاتين الوسيلتين تختلفان بعضهما عن بعض، من الناحية العملية تتداخل حيثياتهما ومجرياتهما في بعض الأحيان، وبالتالي تصبح عملية تَتَبُّعْ وتحديد سبب استعمال كل منهما معقدة. غالبًا ما يكون السالف نتاج اعتبارات سياسية- إدارية غير شفافة. تظهر المعطيات أنّ المجمل العام لتحويلات الموارد الحكومية إلى المنظمات غير الربحية كان قد ازداد من ٦ر٣٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ١٩٩٠، إلى ٣ر٨٪ في العام ٢٠٠٠ و٨ر٨٪ في العام ٢٠٠٣ ولكنه في الأعوام اللاحقة أخذ بالانخفاض تدريجيًا ليصل إلى نسبة ٩ر٦٪ العام ٢٠١١. يعكس هذا الانخفاض سياسة الحكومات المتعاقبة بشأن الخصخصة وتقليص مشاركتها المباشرة في تقديم الخدمات.

خلّفت تداعيات الأزمة الماليّة العالمية الأخيرة وبالأخص «قضية مادوف» (Madoff investment scandal) آثارا حادة في القطاع الثالث الإسرائيلي؛ إذ شهد حجم الهبات من جهات ومؤسسات يهودية شمال أميركية تراجعا حادا، في حين تزايد الطلب على خدمات منظمات رئيسة في القطاع الثالث الإسرائيلي والتي استنفد العديد منها معظم مصادر إيراداتها. ومع ذلك، تشير معطيات العام ٢٠١١ إلى استعادة معظم العناصر السالفة وغيرها من المؤسسات الأجنبية الخاصة المهتمة في الشؤون اليهودية والإسرائيلية، والتي تعتبر عماد القوى الخيرية في إسرائيل، كامل قدراتها المانحة.

يلعب القطاع الثالث دورًا رئيسًا في تقديم خدمات الرفاه في إسرائيل. تظهر أرقام مصروفات العام ٢٠٠٩ لوزارة الشؤون الاجتماعية، أنه تم تحويل حوالي ٤٠٪ من ميزانيتها إلى ٦٢٦ منظمة غير ربحية وغير حكومية. ومع ذلك، يكشف تحليل متعمق لهذه الأرقام عن نمط مثير مفاده أنّ ٦٥ منظمة فقط تلقت ٧٣٪ من الميزانية.

القطاع الثالث العربي- الفلسطيني في إسرائيل

يعيّن موضع بداية تشكل القطاع الثالث العربي– الفلسطيني في إسرائيل في سبعينيات القرن الماضي وبالأخص أواخره، وقد ظهرت طبقة وسطى عززت قدراتها المهنية والعلميّة، وبالتالي تراكمت تدريجيًا مواردها السياسية ومواقفها إزاء ممارسات المؤسسة الإسرائيلية التمييزية ونمّت روح التحدي والنديّة[٦]. إضافة إلى ذلك، مكنّ تضعضع مركزية سيطرة الدولة ولبرلة الاقتصاد والمجتمع إضافة إلى سنّ قانون الجمعيات الخيرية المُسَنْ عام ١٩٨٠ من ظهور عدد كبير من المنظمات الطوعية الجديدة. ففي الثمانينيات والتسعينيات نشأت جمعيات عربية عدّة وضعت نصب أعينها تحسين الظروف الاجتماعية والثقافية المهملة والمهمّشة للأقلية؛ وغالبًا ما تم تعريف أدوارها علنًا كسياسية ومناوئة لممارسات السلطة. تحافظ هذه المنظمات والمجموعات على مواقف أساسية مناهضة لممارسات الدولة التمييزية وتسد مكانها في الحيز الثقافي خاصة. كانت الحركة الإسلامية وما زالت أكبر الفاعلين وأنجحهم في القطاع الثالث العربي؛ إذ تمكنت من إنشاء شبكة واسعة من الجمعيات التي تقدم مجموعة متنوعة من الخدمات الدينية والتربوية وتتعامل مع مصاعب ومشكلات حياتية واجتماعية مختلفة.

الاتجاهات /النزعات والتحديات المستقبلية

اتخذ القطاع الثالث/ غير الربحي في إسرائيل في العقود الثلاثة الأخيرة مناحي وأدوارا متنوعة، وبالتالي غدا يتولى مكانا مركزيا في الخطاب العام. في الماضي، قّدم القطاع الثالث خدمات مكملة أو، في بعض الأحيان، مستبدلة للخدمات العامة. تولّت هذه المنظمات حاليًا إضافة إلى الأدوار التقليدية (التي خضعت أيضا إلى تحولات كبيرة)، دور تطوير المجتمع المدني من خلال تمثيل مختلف الجماعات والشرائح السكانية، آخذة على عاتقها بهذا عمليات التحوّل والابتكار الاجتماعي وإشراك هذه المجموعات في عملية صنع السياسات، وبالتالي خلق التغيير الاجتماعي واستيعابه.

كما سبق الذكر أعلاه، يلعب القطاع الثالث دورًا رئيسًا في تقديم خدمات الرفاه في إسرائيل. تظهر أرقام مصروفات العام ٢٠٠٩ لوزارة الشؤون الاجتماعية، أنه تم تحويل حوالي ٤٠٪ من ميزانيتها إلى ٦٢٦ منظمة غير ربحية وغير حكومية. ومع ذلك، يكشف تحليل متعمق لهذه الأرقام عن نمط مثير مفاده أنّ ٦٥ منظمة فقط تلقت ٧٣٪ من الميزانية سالفة الذكر، ما يعني أن عددا قليل نسبيا من المنظمات (قليلا فوق ١٠٪) يوفر الجزء الأكبر من خدمات الرعاية الموزعة من قبل المنظمات غير الربحية والمنظمات غير الحكومية. يثير هذا المعطى التساؤل المهم التالي: لماذا تتعاقد الحكومة مع مئات من المنظمات غير الحكومية وتمنحها جزءًا صغيرًا من مخصصات الميزانية؟ هل هذا النمط من التوريد الخارجي (outsourcing) للخدمات الاجتماعية يتوخاه هدف عمومي بتحسين نجاعة وجودة الخدمات؟

تجنبت الحكومات الإسرائيلية تنظيم وإبراز ملامح ممارسات الحكم والسياسة للعلاقة الوظيفية–عملية (functional-operational) بين الدولة والقطاع الثالث منذ قيامها. وعلاوة على ذلك فشلت الحكومة الإسرائيلية في مواكبة الانتشار والنمو الواسعين للقطاع الثالث من حيث فعاليّة الرصد (monitoring) والمعاملات البيروقراطية. في العام ٢٠٠٨ أصدرت الحكومة الإسرائيلية إعلانا للنوايا يدلي بمبادرات وسياسة جديدة تهدف إلى تعزيز آليات عمل منظمات القطاع الثالث وتطبيق رزمة معاييرمساءلة وشفافية جديدة ضمن إستراتيجية ثلاثية القطاعات (tri-sectoral) تنطوي على الحوار، تبادل المعلومات، والتعاون بين الحكومة، قطاع الأعمال والمجتمع المدني. ومع ذلك، حتى هذا الحين لم يتم رصد أيّ تشريع أو تضافر حكومي في هذا الصدد، أو أيّ عمل وزاري– إداري يصب في تنفيذ إعلان النوايا ذاك.

لائحة مصادر

Baum A. and Detel L. (2009, August 7) Third sector still in crisis but religious nonprofit organizations receive more. TheMarker. Retrieved from: http://www.themarker.com/law/1.536657 [Hebrew]

Central Bureau of Statistics (2012, May 28) Product of Non-profit Institutions in 20102011- Declined to 5.6% of the GDP. Press Release. Retrieved form: http://www.cbs.gov.il/reader/cw_usr_view_SHTML?ID=391 [Hebrew]

Detel L. (2012, May 28) Nonprofits income from donations passed the billion shekel bar a year. TheMarker. Retrieved from: http://www.themarker.com/career/1.1717680 [Hebrew]

Gidron B. and Katz H. (1998) Defining the Nonprofit Sector: Israel. In: Salamon LM. and Anheier HK. (eds.), Working Papers of the Johns Hopkins Comparative Nonprofit Sector Project (No. 26). Baltimore, MD: Johns Hopkins Institute for Policy Studies

Gidron et al. (1999) Israel: An Overview of Major Economic Parameters. In: Salamon LM. et al. (eds.), Global Civil Society: Dimensions of the Nonprofit. Baltimore,

MD: Johns Hopkins Center for Civil Society Studies

Gidron B. and Katz H. (2001) Patterns of government funding to third sector organizations as reflecting a de facto policy and their implications in the structure of the sector in Israel. International Journal of Public Administration, 24(11): 11331159-

Gidron B. et al. (2003) Through a New Lens: The Third Sector and Israeli Society. Israel Studies 3(1): 2059-

Gidron B. (2012) The Israeli Third Sector: Patterns of Activity and Growth, 19802007-. In: Hermann TS. (ed.), By the People, For the People, Without the People? The Israel Democracy Institute, Jerusalem, Israel

Katz H. et al. (2009) The Third Sector in Israel – Characteristics, Structure and Policies towards it. Civil Szemle 6(3): 93-114. Retrieved from: http://www.jewishfederations.org/local_includes/downloads/36018.pdf

Limor N. (2004). Israel's Third Sector. Retrieved from: http://www.guidestarinternational.org/SiteImages/file/Israels%20Third%20Sector- %20Nissan%20Limor.pdf

Limor N. el al. (2010) The Third Sector and its Relationship to the Public and Business Sectors. In: 18th Caesarea Economic Policy Forum. The Israel Democracy Institute and Caesarea Economic Policy Forum. Retrieved from: http://www.idi.org.il/sites/english/events/TheAnnualEconomicForum/Documents/18CaesareaEnglishAbstracts2010.pdf

Limor N. (2012, June) Significant erosion in nonprofit resources in Israel. Retrieved from: http://www.bdo.co.il/?CategoryID=286&ArticleID=1663 [Hebrew]

Majar O. (2012, June 26) 12,493 NIS a month - The average wage for record-holders in nonprofits organisations. TheMarker. Retrieved from: http://www.themarker.com/career/1.1741026 [Hebrew]

Malik E. and Brown M. (2011) Nonprofit Overhead Efficiency in the Israeli Welfare Sector. Electronic copy available at: http://ssrn.com/abstract=1950374

Prime Minister's Office (2008). Government of Israel, the Civil Society, and the Business Community: Partnership, Empowerment and Transparency. Policy Paper. Jerusalem, Israel. (Hebrew)

Silber I. and Rosenhek Z. (2000) The Historical Development of the Israeli Third Sector. Beer-Sheva: Israeli Center for Third Sector Research, The Johns Hopkins Comparative Nonprofit Sector Project. Ben-Gurion University of the Negev. (1st printing, 1999)

The Israeli Center for Third-sector Research (ICTR)(2007). The Israeli Third Sector at a Glance. Ben-Gurion University of the Negev

The Reut Institue (2008) Non-profit Sector in Israel. Available at: http://reut-institute.org/he/Publication.aspx?PublicationId=3173 [Hebrew]

الهوامش

١ لا يميّز «قانون الجمعيات» (الذي تم سنه العام ١٩٨٠ والمعدّل مرتين في العامين ١٩٩٨ و ٢٠٠٧) بين أنواع مختلفة من المنظمات. ومع ذلك، يتم التفريق والتمييز بينها وفقا لعدد من الخصائص: أولا، منظمات تحظى بمقام «مؤسسة عامة» لأغراض ضريبة الدخل أو بمقام «منظمة غير ربحية» لأغراض ضريبة القيمة المضافة. ثانيا، منظمات مؤهلة لتلقي التبرعات المعفاة من الضرائب. ثالثا، المنظمات التي تتلقى تمويلا من ميزانية الدولة وتلك التي لا تتلقى ذلك. رابعا، يتم التمييز بين المنح والترتيبات التعاقدية لتوفير الخدمات لتلك الكيانات التي تتلقى تمويلا حكوميا.

٢ تتعمد هذه التدابير تسييس وأدلجة متطلبات وهامش الشفافية، المحاسبة والمساءلة العامة لخدمة مصالح الايديولوجية النيوصهيونية لحكومة نتنياهو-ليبرمان وتعزيز هيمنتها بواسطة «ملاحقة» مجموعات ذات مصالح مدنية وسياسية مغايرة عن طريق تضييق طيف الفعاليات والتعبير «المشروعين» في الحيز المجتمعي العام. على مستوى منظومة المجتمع المدني تفرز هذه الخطوات إزدواجية في المعايير العرفية للعمل العام (public action).

٣ اعترفت دولة إسرائيل مؤخرًا بكلية أريئيل الواقعة في مستوطنة أريئيل في الضفة الغربية كجامعة أبحاث

4 >http://www.mevaker.gov.il/serve/showHtml.asp?id=2&bookid=500&contentid=9184&direction=1&frompage=281<

٥ للاستفاضة في هذا الشأن يُرجى مراجعة المصادر التالية الواردة في لائحة المصادر: (Gidron B. et al. (2003), Katz H. et al. (2009 و (Silber I. and Rosenhek Z. (2000

٦ أيضا أتاح ازدياد قوة مؤسسات الدولة الإسرائيلية للعرب، واليهود الشرقيين خاصة، مساحة لتوجيه النقد للدولة.

حوار خاصّ مع الباحثة في "المعهد الإسرائيلي للديمقراطية"

البروفسور تمار هيرمان: من الصعب الإشارة في واقع إسرائيل إلى حركات مجتمع مدني تتطلع إلى التغيير الجوهري!

دائماً كان هناك فصل بين المجتمع المدنيّ اليهوديّ وبين المجتمع المدنيّ العربيّ. وهذه قضيّة لا يحبّذون التّحدّث عنها هنا لأنّهم يرغبون دوماً في الادّعاء أن المجتمع المدنيّ شامل لجميع الأطياف

أجرى الحوار: رائف زريق

(*) سؤال: ربّما نفتتح حوارنا معك، بقضيّة الاصطلاحات حيث (terminology) يُقبِلُ الكثير على استخدام مصطلح المجتمع المَدَنِيّ، هناك ضبابيّة تعلو المصطلح على الرّغم من كثرة استخدامه، أين حدوده، ماذا تقصدين أنت حين تستخدمين مصطلح المجتمع المَدَنِيّ؟

هيرمان: بالطّبع أن تفتتح حوارنا بهكذا سؤال هو أمر مهمّ لصلب حديثنا، ولتحديد السّياقات المعرفيّة التي نتحدّث بالضّبط عنها. مبدئيًا، فإنّ مصطلح المجتمع المدنيّ يتطرّق لكافة الهيئات غير المنوطة بمؤسّسات الدّولة والحكومة وغير المتعلّقة بالسّوق الاقتصاديّة، بدءًا من مطعم الفقراء، حيث يُعِدّون الحساء للفقراء، وحتّى الجامعات غير الرّبحيّة. الأطياف السّياسية تحاول أن تجيّر مصطلح "المجتمع المدني" لصالحها، فعلى سبيل المثال، هناك نقاش دائر بيني وبين البروفسور نعومي حزان حول تعريف المصطلح. فهي تعتقد أنّه حتى نعتبر جمعية أو حركة جزءًا من المجتمع المدني، عليها أن تكون ذات طابع تغييري/ تثويري في المجتمع. أنا لا أُوافقها الرأي في هذه النّقطة، بالنّسبة لي هيئات المجتمع المدنيّ ناهيك عن كونها لا تتعلّق بمؤسّسات الدّولة والحكومة، وناهيك عن كونها لا تتواصل مع السّوق الاقتصاديّة، هي هيئات تبتغي إدخال تغيير على المجتمع، سواء أكان التّغيير في الجانب الاقتصاديّ أم الجانب الاجتماعيّ، وإذا كانت الهيئة المدنيّة لا تروق آرائي، لا يعني أن ألغي كونها جسمًا تابعًا للمجتمع المدنيّ، لذلك فإن هيئة مثل "نشيم بِيَارُوك" (نساء بالأخضر) هي جزء من المجتمع المدني تمامًا مثل هيئة "نشيم بِشَاحُور" (نساء بالأسود) ورّو أرتسينو" (هذه بلادنا)، التي لا يمكنني أن أخفي آرائي المناهضة لمعتقداتها، إلا أنني لا يمكنني

لكن ما حَدَثَ في المجتمع المدنيّ الإسرائيليّ هو تشكّل هيئات مدنيّة داخله، بعد عبورها مرحلة مَأْسَسَة. فمجموعة الجمعيّات غير الحكوميّة NGO's مرّت بمرحلة مأسسة كالتي أتحدّث عنها، الأمر الذي جعلها ترتبط بكلّ من الدّولة والسّوق الاقتصاديّة. وتعريف الحياديّة في هذا السّياق، على أنّ هيئة معيّنة لا تنتمي لا إلى الدّولة ولا إلى هيئات المجتمع المدنيّ، هو كلام فارغ. هناك جمعيّات غير حكوميّة تتلقّى جزءًا من أموالها من الدّولة، ومن هيئات اقتصاديّة خارج البلاد،

أن ألغي كونها تابعة لطيف المجتمع المدنيّ في سياق حديثنا عن التّعريف وحدوده.

لكن ما حَدَثَ في المجتمع المدنيّ الإسرائيليّ هو تشكّل هيئات مدنيّة داخله، بعد عبورها مرحلة مَأْسَسَة. فمجموعة الجمعيّات غير الحكوميّة NGO's مرّت بمرحلة مأسسة كالتي أتحدّث عنها، الأمر الذي جعلها ترتبط بكلّ من الدّولة والسّوق الاقتصاديّة. وتعريف الحياديّة في هذا السّياق، على أنّ هيئة معيّنة لا تنتمي لا إلى الدّولة ولا إلى هيئات المجتمع المدنيّ، هو كلام فارغ. هناك جمعيّات غير حكوميّة تتلقّى جزءًا من أموالها من الدّولة، ومن هيئات اقتصاديّة خارج البلاد، وعلى الرّغم من ذلك نحن لا نقصي هذه الجمعيّات من طيف المجتمع المدنيّ، رغم الإشكاليّة. تنطلي على هذا المصطلح لزوجة ومرونة تكسبانه صبغة فضفاضة، يمكنها أن تتمدّد وتتقلّص. الأحزاب، لا يمكنها أن تندرج تحت إطار هذا التّعريف، لأنّها مسجّلة رسميًا في اللعبة السّياسيّة.

في هولندا على سبيل المثال، من يمنح خدمات صناديق التّقاعد والرّفاه الاجتماعيّ، هي جمعيّات غير حكوميّة، حيث تمنحها الدّولة أموالاً من منطلق إيمانها بقربى هذه الهيئات إلى المجتمع نفسه، وعليه فهي ستجيد توزيع الحصص كما يتوجّب. الدّولة، في هذه الحالة، تستخدم هذه الجمعيّات كقناة تمرير أموال، ممّا يصعّب تعريف المجتمع المدني، حيث تُخْتَبَرُ الحدود والتّعريفات مجدّدًا لتخلق سياقًا خاصًا.

(*) سؤال: هل يمكننا أن نقول إن جزءًا من القوّة الرّمزيّة للمجتمع المدنيّ تنبع من كون المجتمع المدني يعمل خارج إطار الدّولة وخارج السياسة، في مكان نظيف من موازين القوى، ممّا يمكّننا من اعتبارها أشبه بضمير للمجتمع، ولذلك يتهافت الكل لينتسب إلى هذا "النّادي"؟

هيرمان: طيلة سنوات عديدة، آمنا ساذجين بهذه النّظريّة القائلة بصدق ونظافة هذه السّاحة وخلوّها من قذارة اللعبة السّياسيّة المؤسّساتيّة؛ إلاّ أنّنا وبعد ثلاثين عامًا من البحث ومن التّجربة، نحن على علم ويقين بأنّ الواقع يختلف تمامًا عن هذه النّظريّة ونظرتها. فمثلاً حول قضيّة أُجور عمّال/ موظّفي هذه الهيئات يدور نقاش، بعد أن تمّ اكتشاف أنّ العديد من المدراء أو المسؤولين الكبار في بعض هذه الهيئات يتقاضون لأنفسهم أُجورًا خياليّة، لا يتقاضاها من هم من السّوق الاقتصاديّة الحرّة الرّأسماليّة. فمن يراقب في مثل هذه الحالات؟ وما هي حدود المراقبة؟ وصلاحيّات المراقِب؟ استغلال النّبرعات، استغلال الموارد الاقتصاديّة والبشريّة، الأمر الذي أدّى إلى "فتح العيون". لا تنسَ أن الهيئات المدنيّة ذاتها تتنافس وتتقاتل على الموارد الاقتصاديّة لتأخذ نفسًا يبقي وجودها. كيف نقسّم المال؟ الكعكة صغيرة والكلّ يريد أن يقتطع حصّة. في هذا السّياق، يمكننا أن نتحدّث عن اختلاف بين الأشخاص الذين عملوا وتبرّعوا وتطوّعوا وضحّوا في نطاق عملهم في المجتمع المدنيّ، بينما نرى اليوم أنّ هذه الهيئات باتت حقلاً خصبا للتقدّم المهني الشخصي، ولترصيع السّيرة المهنيّة بأوسمة اقتصاديّة واجتماعيّة. يدور الحديث اليوم عن جيل ثالث من عمّال/ موظّفي المجتمع المدنيّ، في الجيل الأوّل كان من يتقاضون أجورًا هم الذين ترعرعوا مع الهيئة نفسها، أناس ضحوا ومنحوهم راتبًا ليعيشوا. تحوّلت هذه الجمعيات بطريقة جذريّة، فبات عملها ومبناها شبيهين بعمل ومبنى مؤسسات الدّولة!

(*) سؤال: وفقًا لهذا التّعريف المُسهِب للمجتمع المَدَنيّ، الذي يضمّ على سبيل المثال حركات مثل "شلوم عخشاف"(السلام الآن) و"جوش إيمونيم" كهيئات ذات مُحَرِّكٍ أيديولوجيّ سياسيّ غير- برلمانيّ من ناحية، وجمعيّات مسجّلة تقدّم الخدمات من ناحية أخرى، يسأل السؤال: إلى أيّ مدى يمكننا اعتبار هذا التّعريف مفيدًا

لا تنسَ أن الهيئات المدنيّة ذاتها تتنافس وتتقاتل على الموارد الاقتصاديّة لتأخذ نفسًا يبقي وجودها. كيف نقسّم المال؟ الكعكة صغيرة والكلّ يريد أن يقتطع حصّة. في هذا السّياق، يمكننا أن نتحدّث عن اختلاف بين الأشخاص الذين عملوا وتبرّعوا وتطوّعوا وضحّوا في نطاق عملهم في المجتمع المدنيّ، بينما نرى اليوم أنّ هذه الهيئات باتت حقلاً خصبا للتقدّم المهني الشخصي، ولترصيع السّيرة المهنيّة بأوسمة اقتصاديّة واجتماعيّة.

من الناحية البحثية؟ وهل يعقل دمج الجميع تحت مظلّة بحثيّة واحدة؟ هل ما زال بإمكاننا التّطرّق إلى كافّة هذه الهيئات من نفس المنطلق نفسه، وبالأدوات البحثيّة المعرفيّة نفسها؟

هيرمان: بالطّبع لا، نحن الباحثين، لم نعد منذ زمن طويل ننظر إلى أجزاء هذا الطّيف كجسم واحد. المصطلح مجتمع مدنيّ بدأ كمصلح محدّد وتوسّع ليشمل طيفًا واسعًا من الأجسام والهيئات. نحن على سبيل المثال نقوم بالتّمييز بين **الوسط (القطاع) الثّالث** وبين **الوسط السّياسيّ**، فعلى سبيل المثال حركة "السّلام الآن" لا تنتمي إلى الوسط الثّالث، وفي سياق حديثنا، أودّ أن أستطرد وأقول لكَ بأن حركة "السّلام الآن" لم تتسجّل منذ قيامها، ولا مرّة، كجمعيّة مسجّلة، إلى حين إجبارها مؤخّرًا على ذلك بقرار من محكمة العدل العليا، بعد رفضهم لسنوات طويلة أن يمرّوا بمرحلة المأْسَسَة هذه.

لا نتطرّق في عملنا البحثيّ إلى المجتمع المدنيّ كطيف واحد أو موضوع بحثي واحد. نحن نقوم بتقسيم المجتمع المدنيّ إلى الكثير من التّقسيمات الفرعيّة لنتعامل معه بحثيًّا وموضوعيًّا، على خلاف نظريّة هابرماس الشمولية على سبيل المثال.

(*) سؤال: إذا أردت أن تتحدّثي حول المجتمع المدنيّ بنظرة إجماليّة لتلخّصي أهم محطاته وتأثّراته وعلاماته الفارقة، عند أيّ حوادث مفصليّة كنت ستقفين؟

هيرمان: يمكنني أن أقول إن براعم المجتمع المدنيّ تواجدت حتّى قبل قيام دولة إسرائيل، حيث أنّ هناك من يدّعي أنّ "الـييشوف" هو مثال على المجتمع المدنيّ. في السّبعينيات، مع كلّ التّغييرات التي طَرَأَت على الحقل السّياسيّ الإسرائيليّ وأثّرت على ديمقراطيّته، بدأنا نرى ظهور حركات اعتمدت السّياسة. السّبعينيات ذات تأثير كبير على هذه الديناميّكيّة الكبيرة، حيث أنّ احتجاجات العام ١٩٧٣ كانت الرّحم الذي وُلِدَ منه "غوش إيمونيم" و "شلوم عخشاف". رويدًا رويدًا، وبعد حرب ٧٣، أصبح موضوع نقد المؤسسة السياسية أمرًا شرعيًا ومقبولا في المجتمع الإسرائيلي، إلاّ أنّ شرعية ومقبوليّة هذا النقد كانت تتوقف على هويّة الطرف الذي يقوم به. فعلى سبيل المثال، وصفت غولدا مئير حركة "الفهود السّود" بأنهم "غير لطفاء"، في حين وصفت حركة "شلوم عخشاف" في عيد ميلادها الثمانين بأنّهم " لطفاء جدًا". وفي هذا الصّدد، فإنّ حركة "شلوم عخشاف" دَخَلَت السّياق السّائد وقُبِلَ خطابها لأنّها لم تتعدّ يومًا على النّظام القائم ولم تتحدّاه، فلا مانع من قبولها إذًا.

دائمًا كان هناك فصل بين المجتمع المدنيّ اليهوديّ وبين المجتمع المدنيّ العربيّ. وهذه قضيّة لا يحبّذون التّحدّث عنها هنا، لأنّهم يرغبون دومًا في الادّعاء أن المجتمع المدنيّ شامل لكافّة الأطياف. هذا ادّعاء غير صحيح. التّعاون الحقيقيّ الصّادق الذي نتَجَ بين المجتمعين المدنيّين كان في الهيئات النّسائيّة اليساريّة، منذ السبعينيات وحتى التسعينيات، حيث قمن بنشاطات أُعْتُبِرَت شاذّة في الحيّز العام. أحد أهمّ الأسباب التي مكّنت هذا النشاط المشترك، هو مناهضة النّساء العربيّات واليهوديّات الطّابع العسكريّ لجزء كبير من المجتمع المدنيّ الإسرائيليّ الذّكوريّ. هذه نقطة فاصلة، نشاط جندريّ مميّز.

(*) سؤال: في الثّمانينيات يمكننا أن نقول إن حركتين غير برلمانيتين من اليسار واليمين، "شلوم عخشاف" و"جوش إيمونيم"، قامتا بنشاطات احتجاجيّة يساريّة ويمينيّة، أثّرت إلى حدّ كبير في بلورة الخطاب المدنيّ في إسرائيل. هل يمكنك أن تشيري إلى حركات غير برلمانيّة (وفي هذا السّياق أستثني الجمعيّات) سواء يساريّة أم يمينيّة ذات طاقة كامنة لطرح نموذج مدنيّ مؤثّر يؤدّي إلى تغيير

إذا أخذنا حركة "غوش إيمونيم" على سبيل المثال، فقد حَدَثَت هنا ظاهرة مثيرة جدًا للاهتمام، فإذا ما نظرنا إلى تاريخ هذه الحَرَكة نجد أنّه تمّ استيعابها داخل الحركة الاستيطانيّة في الضّفة الغربيّة، وهو ائتلاف طوعيّ من قبل الحركة، وبذلك صارت هذه الحركة "فائضة عن الحاجة"، حيث أنّها تَمَأْسَسَت وأصبحت جزءًا من المؤسسة الحاكمة توزّع الأموال والوظائف. بالمقابل، فإنّ "شلوم عخشاف" مرّت بعمليّة مأسسة من نوع آخر أفقدتها الكثير من الدّعم.

جوهريّ في المجتمع المدنيّ الإسرائيليّ، على غرار "الفهود السّود" على سبيل المثال؟

هيرمان: يجب التّنويه أوّلاً أنّ "الفهود السّود" هي فئة أو حركة مدنيّة صغيرة، وصغيرة جدًا نسبيًّا، لأنّها احتوت فقط على عشرات الأشخاص، وهو عدد لا يمكن أن تصل به إلى أيّ تأثير على خطاب مدنيّ كامل. كان لهم طابعهم وخصوصيّتهم وصوتهم، لكنهم لم يؤثّروا على السّياق العامّ في إسرائيل. إذا أخذنا حركة "غوش إيمونيم" على سبيل المثال، فقد حَدَثَت هنا ظاهرة مثيرة جدًا للاهتمام، فإذا ما نظرنا إلى تاريخ هذه الحَرَكة نجد أنّه تمّ استيعابها داخل الحركة الاستيطانيّة في الضّفة الغربيّة، وهو ائتلاف طوعيّ من قبل الحركة، وبذلك صارت هذه الحركة "فائضة عن الحاجة"، حيث أنّها تَمَأْسَسَت وأصبحت جزءًا من المؤسسة الحاكمة توزّع الأموال والوظائف. بالمقابل، فإنّ "شلوم عخشاف" مرّت بعمليّة مأسسة من نوع آخر أفقدتها الكثير من الدّعم.

(*) سؤال: هل تم استيعاب "شلوم عخشاف" في المؤسّسة في أعقاب اتّفاقيّات أوسلو؟

هيرمان: لا، "شلوم عخشاف" لم تدخل المؤسّسة في أعقاب أوسلو، حيث أنّ المؤسّسة لم ترغب فيها ذات يوم، وللحقيقة التّاريخيّة نقول إنّه في الأمسية التي قُتِلَ فيها رئيس الحكومة إسحق رابين، أكثر ما أغضبه كانت اللافتات التي حملتها كلّ من حركتي "شلوم عخشاف" وميرتس، وطلب إبعادهما عن الصّفّ الأوّل. وعمليًّا قام رابين بإقصاء هاتين الحركتين ليبتعد عن هذه الصّورة. من أكثر الأمور اللافتة للنظر، أنّ رئيس الحكومة الرّاحل، رابين، عبر مرحلة اتّفاقيّات السّلام، لم يبادر ولو مرّة واحدة إلى ضمّ أيّ شخص كان من هذه الحركات ليرافقه في المفاوضات مع الفلسطينيين. نحن نتحدّث عن أناس أفنوا حياتهم ساعين لتحقيق هذا الهدف الماثل أمام أعينهم بينما هم مقصون، ممنوعون من المشاركة في هذه الطقوس السّياسيّة. رابين أخذ معه أهالي الثّكالى، ومجموعات أخرى، واستثنى حركات السّلام اليساريّة التي لم تنجح في التّمأسس، على الرّغم من هذا الانطباع للوهلة الأُولى.

لقد تمأسست هذه الحركات بمعنًى آخر، حيث صارت تضمّ حرفيّي سلام، فقدوا صلتهم بالحقل وبالعمل الشعبي، وارتكبوا خطأً إضافيًّا حينما توجّهوا فقط إلى الطّبقات المسحوقة، مثل النّساء في الأحياء الفقيرة، جمهور حركة شاس، بهدف احتضان الجميع، والنتيجة كانت أنّهم لم ينجحوا بضمّ هذه الأصوات وخسروا الأصوات التقليدية ذات المصداقيّة والالتزام.

في كافّة أنحاء العالم، خَبَت وَذَوَت الثّورات الشّعبيّة التي اكتسحت العالم في السّتينيات والسبعينيات، فعلى سبيل المثال، توجّهت حركة "القوس الدّيمقراطيّ" إلى المسار القانونيّ، تاركة "الشّارع"، لقناعتها بعدم نجاعة ثورة الشّوارع. إلاّ أنّ ثورات العامّة والاحتجاجات الشّعبيّة عادَت لتنبعث في كافّة أنحاء العالم، من احتجاج روتشيلد في تل أبيب و"ثورة الخيام" الشّبابيّة في إسرائيل – صيف ٢٠١١، وحتّى "Occupy WallStreet"، وعلى الرّغم من الوجه الإيجابي لغياب خطاب مركزي موحّد لهذه الحركات،

من تظاهرة لـ" السلام الآن"

ما بعد الحداثة هَدَمت اليسار بالأساس، فاليسار ثار على الثّقافة السّائدة، وعلى السّياسة أيضًا؛ أمّا لدى اليمين فما زال الحديث عن الأيديولوجيا شرعيًا. ذبح اليسار كافّة البقرات المقدّسة، لكنه تسبّب في انتحاره. اليسار ضاع في أعقاب ما بعد الحداثة، "قتل" قادته، قتل كلّ "أب"، لا يمكنك أن تصير قائدًا في اليسار، حتّى في الأحزاب العربيّة نجد هذه الانشغالات التّافهة، كلّ قائد يُجابه بثورة فوريّة. بالطّبع هذا غير مقصود، لكن نفسيّتهم الجمعيّة تعمل بهذه الطّريقة.

إلاّ أنّ الوجه السلبي هو الحيرة والتردّد وعدم الوضوح: فمن الذي يحدّد الأجندة؟ ما هي الأهداف؟ ما هي الاستراتيجيّات؟ ما هي البوصلة؟ أين وجهتهم؟

ضلّلنا مشهد الجماهير الغفيرة المشاركة في الاحتجاجات الأخيرة في إسرائيل، إلاّ أنّها تختلف كثيرًا عن احتجاجات "غوش إيمونيم" و"شلوم عخشاف" في السّبعينيات، وعن احتجاجات جماهيرية أخرى في العالم. من أين جاءت هذه المطالبات بالانتخابات المباشرة؟ جاءت من إسبانيا، من أحياء فقر، ومن سياق تاريخي مفهوم، ومن لغة عمّاليّة وحاراتيّة تبلورت في إسبانيا نفسها، الأمر الغائب في إسرائيل، حيث تنعدم البنية التّحتيّة الاجتماعيّة الثّقافيّة لتكوّن مثل هكذا حركات تاريخيّة سياسيّة مدنيّة صادقة وفعّالة. وجوابًا على سؤالك، لا توجد اليوم حركات جديّة جوهريّة فاعلة في الحيّز العامّ الإسرائيليّ موازية لـ "غوش إيمونيم" أو "شلوم عخشاف".

(*) سؤال: بَيْد أنّه لا يمكننا أن ننكر تواجد جمعيّات غير حكوميّة، على السّاحة، تعمل بمهنيّة كبيرة، في ظلّ انعدام يسار برلمانيّ أو خارج- برلمانيّ في السّاحة السّياسيّة والمدنيّة. كيف تنظرين إلى دور هذه الجمعيّات الجادّة، وإلى نوع علاقتها مع بقايا اليسار الإسرائيليّ، وإلى خطابها المدنيّ؟

هيرمان: غالبيّة الجمعيّات المسجّلة هي جمعيّات غير سياسيّة، حيث تصل نسبة الأخيرة إلى ٣٪ فقط من مجمل الجمعيّات المسجّلة، التي تختصّ بغالبيّتها بالخدمات الطّبية، الاجتماعيّة وما إلى ذلك. وعليه، لا يمكننا أن نقول إن هذه الجمعيات تستقطب المورد البشريّ الذي كان مرشّحًا للعمل في السياسة العامة، بسبب نسبتها الضئيلة. لكن، عمليًّا، تستقطب هذه الجمعيّات كثيرًا من الأشخاص الذي لا يريدون "الاتّساخ بقاذورات" السّياسة وفقًا لمعتقداتهم. هنا نجد شبانًا وصبايا كثرا يريدون التّغيير، ولم يمرّوا بأيّ عمليّة مأسسة، يريدون أن يكونوا "إيجابيّين" للمجتمع، وهم بالفعل يساهمون، لكنهم على خلاف الجيل الأوّل، يبتعدون عن السّياسة قدر الإمكان ويركّزون على التّنمية البشريّة.

(*) سؤال: هل يمكننا أن ندّعي أن روح ما بعد الحداثة أدّت إلى الابتعاد عن كلّ ما هو أيديولوجيّ، فمقابل حرب الأيديولوجيا التي سادت في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي يتمّ التحوّل إلى "حروب" موضوعيّة بؤريّة محدّدة؟ هل يجري التنازل عن حلم تغيير العالم مقابل الاكتفاء بإصلاح أمور عينيّة قابلة للتنفيذ؟

هيرمان: أعتقد أن ادّعاءك صحيح للغاية. ما بعد الحداثة هَدَمت اليسار بالأساس، فاليسار ثار على الثّقافة السّائدة، وعلى السّياسة أيضًا؛ أمّا لدى اليمين فما زال الحديث عن الأيديولوجيا شرعيًا. ذبح اليسار كافّة البقرات المقدّسة، لكنه تسبّب في انتحاره. اليسار ضاع في أعقاب ما بعد الحداثة، "قتل" قادته، قتل كلّ "أب"، لا يمكنك أن تصير قائدًا في اليسار، حتّى في الأحزاب العربيّة نجد هذه الانشغالات التّافهة، كلّ قائد يُجابه بثورة فوريّة. بالطّبع هذا غير مقصود، لكن نفسيّتهم الجمعيّة تعمل بهذه الطّريقة.

(*) سؤال: أودّ الانتقال إلى مركز آخر للمجتمع المدني، عدا عن علاقته بالحكومات وبالدّولة، وإنّما تلك العلاقة التي تربطه مع رأس المال والسّوق الاقتصاديّة المحليّة والعالميّة، هلاّ قلت لنا بكلمات مقتضبة كيف تنظرين إلى لَبْزَلَة سنوات السّبعينيات والثّمانينيات والنيو- ليبراليّة المنبثقة عن سنوات الألفين، وتأثيراتها على ارتفاع عدد الهيئات والجمعيّات المسجّلة المنضوية تحت هذه المظلّة؟ كيف تربطين بين الأمرين؟ وهل يعني هذا الارتفاع الحاد في عدد الجمعيّات انسحاب الدّولة

أعتقد أن خيبة الأمل من موجة احتجاجات ٢٠١١ كانت كبيرة، فلا أرى أيّ مفرّ من السّياسة المؤسّساتيّة في إسرائيل كمكان يمكن إحداث التّغيير الجوهريّ من خلاله. لكن المشكلة تكمن في صعوبة العثور على حركات كهذه في إسرائيل، أقصد حركات تبتغي التّغيير الجوهريّ، إذ أنّه حتى القوى المعارضة تقبل بقواعد اللعبة، لكن الأنكى والأمرّ من ذلك هو أنّ غالبيّة النّاس هنا تقبل بقواعد اللعبة، حتّى من يعيشون في ظلّ أوضاع سيّئة

تدريجيًا من منح خدماتها لمجتمعها؟

هيرمان: سأبدأ من النّهاية، هناك انسحاب جزئيّ من قبل الدّولة، هناك تضليل معيّن في هذه القضيّة، فلننظر للحظة إلى دولة مثل دولة النّرويج، التي تعتبر دولة اشتراكيّة- ديمقراطيّة بمفاهيم كثيرة، تقارب تعريف الدّولة الاشتراكيّة البحتة في سياقات معيّنة، لكن هذه الخدمات تراوح حدود الفاشيّة بمفهوم معيّن، حيث أنّ هيئات العمّال، الشّركات الكُبرى، حزب العمّال والحكومة، كلّها مرتبطة بشبكة وطيدة العلاقات. فنجد أنّ العمّال ورؤساء الأموال، بالتّضافر مع كبار المدراء والسّياسيّين، جميعهم يأتون من ذات الفضاء، فضاء خالٍ من الهيئات غير الحكوميّة، حيث لا حاجة. هذا النّموذج يُعْتَبَرُ نموذَجًا ائتلافيًا، فمدير عامّ لجان العمّال لديهم، يبرم الصّفقات مع كُبْرَى شركات النّفط ومع رئيس الحكومة. لوهلة أُولى يبدو هذا النّموذج إشكاليًا، إلاّ أنّه فَعَّال وناجع ومفيد، يجب التّنويه أنّ الدّولة لم تنسحب، لأن لا أحد ينافسها أو يهدّدها. حتّى رابطات العمال الكبيرة معنيّة بهذا التّعاون.

كيف تبلوَرَ هذا النّموذج؟ في البداية، نَمَت هذه الهيئات كإضافة لمؤسّسات الدولة، مثل "التّربية الرّماديّة" على سبيل المثال، التي جاءَت في الثّمانينيات، محطّات الرّاديو المختلفة، حيث أَتَاحَت الدّولة هذه المساحات، وارتأَت الانسحاب، ليتّضح لاحقًا أن الدّولة كادت تختفي، أو أنّها تصرّفت بحنكة وقامت بتفعيل مقاولين فرعيّين لها (Subcontracters) هي تلك الهيئات غير الحكوميّة. تطوّرت هذه الهيئات غير الحكوميّة بسبب ضخّ الأموال الكثيف الذي قامت به الدّولة، ناهيك عن تعاون هيئات اقتصاديّة ضخمة قامت هي أيضًا بضخّ أموال هائلة إلى هذه الهيئات بهدف الحفاظ على الاستقرار والثّبات. يمكن القول إنّ مثل هذه الهيئات، الحكوميّة وغير الحكوميّة، اتّفقت على تهدئة الأوضاع، لصالحها، لصالح الدّولة، وبالتّالي للصالح العامّ، وعمليًا الهيئات التي من المفروض أن تهدّد الدّولة، تمَاهَت معهَا وسلكت ذات الطّريق الآمن المؤتلف.

في دولة النّرويج تتواجد القليل من الحركات غير الحكوميّة التي تحتجّ وتعترض على هذا النّموذج الدّامج بين العنصر الحكوميّ والمدنيّ، إلا أنّ عدد هذه الهيئات الرّافضة قليل، ناهيك عن أنّها تكاد تكون غير مسموعة وغير مؤثّرة على الجوّ العامّ والحراك المدنيّ والمؤسّساتيّ.

النيو- ليبراليّة، يمكننا القول، قامت بدعم قسم هائل من مجتمع الهيئات غير الحكوميّة، وساهمت بتهدئة الأوضاع واستقرارها. صَمَتَ النّاس وفقًا لهذه المنظومة.

(*) سؤال: إذا أردت تشخيص مراكز قوّة، من شأنها أن تجذب مجموعة معيّنة غير حكوميّة تبتغي أن تعمل وتغيّر في المجتمع هنا والآن، أين تكمن هذه القوى؟ أم أنّك ترين أنّه في إسرائيل لا مفرّ من امتهان السّياسة بغية التأثير؟

هيرمان: أعتقد أن خيبة الأمل من موجة احتجاجات ٢٠١١ كانت كبيرة، فلا أرى أيّ مفرّ من السّياسة المؤسّساتيّة في إسرائيل كمكان يمكن إحداث التّغيير الجوهريّ من خلاله. لكن المشكلة تكمن في صعوبة العثور على حركات كهذه في إسرائيل، أقصد حركات تبتغي التّغيير الجوهريّ، إذ أنّه حتى القوى المعارضة تقبل بقواعد اللعبة، لكن الأنكى والأمرّ من ذلك هو أنّ غالبيّة النّاس هنا تقبل بقواعد اللعبة، حتّى من يعيشون في ظلّ أوضاع سيّئة، يخافون من الاحتجاج، لأنّه على ما يبدو فأمورهم ليست سيئة للغاية إلى درجة تجعلهم يقومون وينتفضون ضدّ النّظام المجحف. في نهاية المطاف، يخاف جميعنا من انتفاضة جديّة ضدّ المؤسّسات الحكوميّة، خوفًا من تدهور الأوضاع إلى أسوأ، فيقبلون بالأمر الواقع خوفًا وكراهية. أتعلم ماذا، لنهاية حوارنا، أودّ أن أصرّح بأن لا الحركات العربيّة، ولا اليساريّة، ولا المتديّنة اليهوديّة، كطبقات ضعيفة مُسْتَضْعَفَة، تعمل بما فيه الكفاية، وبما يتلاءَم مع متطلّباتها، لكنها على أرض الواقع، من وجهة نظري الماركسيّة البحتة، هي لا تعمل بتاتًا نحو حلّ جذريّ لقضاياها الملحّة.

د. سامي مسلم (*)

تطور العلاقات الصينية- الإسرائيلية

مقدمة

تعالج هذه الدراسة تطور العلاقات بين جمهورية الصين الشعبية ودولة إسرائيل بتسلسل زمني منذ ولادة كل من الدولتين، مقسمة إلى أربعة أجزاء، هي: العلاقات الصينية الإسرائيلية في ٤٢ عاماً، والتبادل التجاري، والتعاون العسكري، والصين وإسرائيل وعملية السلام في الشرق الأوسط. وتحدد هذه الأجزاء الأربعة البعدين الزماني والمكاني للدراسة. كما أن هذه الدراسة لا تتطرق إلى العلاقات الصينية الفلسطينية ولا العلاقات الصينية العربية، ولكن هذا الموضوع يفرض نفسه في كثير من الأحداث، فتتم الإشارة إليه، وبخاصة في الجزء الأول والرابع. وتنتهي الدراسة بتوقعات مستقبلية حول العلاقة بين الصين وإسرائيل.

وتطرح هذه الدراسة الأسئلة حول تطور هذه العلاقات واستمراريتها. وتحاول الإجابة عن ديمومتها وآفاقها المستقبلية. وتسأل عن مدى النجاح الذي لقيته مقارنة مع العلاقات الصينية العربية القائمة منذ زمن طويل. وتسأل إن كان الأوان قد آن إلى نقل العلاقات الصينية العربية إلى أبعد من التجارة بالنفط وكون العرب سوقاً استهلاكية واسعة للمنتجات الصينية.

تفترض هذه الدراسة أنه حتى الأشهر الأخيرة، كانت صورة الصين الشعبية في البلدان العربية خاصة، وفي كثير من أنحاء العالم عامة، صورة ايجابية تحمل معاني الكفاح والنضال والتحرير والتطور، ومناهضة الاستعمار والامبريالية والوقوف إلى جانب الشعوب المقهورة والمناضلة من أجل حريتها، وبخاصة وقوفها إلى جانب نضال الشعب الفلسطيني العادل. وكانت الصين تقدم نفسها على أنها عضو في مجموعة الدول النامية.

(*) باحث وأستاذ جامعي – أريحا.

وكانت تلاقي الاستحسان والتأييد والتعاطف. ولم تكن هناك صور سلبية أو مقولبة أو أحكام مسبقة لدى الرأي العام العربي عن الصين. بقيت هذه الصورة الايجابية حتى إلى ما بعد اندلاع الثورة السورية ضد نظام بشار الأسد في سورية. لكن سرعان ما تغيرت الصورة. في هذه الحرب السورية اتخذت الصين موقفاً رافضاً للتدخل ومؤيداً لإيجاد حل سلمي عبر التفاوض بين النظام والثوار. هذا الموقف أدى إلى تدهور صورة الصين بسرعة لدى الرأي العام العربي. وظهرت مقالات تندد بالموقف الصيني وتستغربه لا بل تستهجنه، وهو أمر لم يكن معهوداً من قبل.[1]

لم يحدث أن تم انتقاد سياسة الصين تجاه القضية الفلسطينية بأي شكل، كما انتقدتها مؤخراً رائدة درغام التي لفتت انتباه الصين إلى انه «لا يجوز للصين الاستمرار في الامتناع عن الاهتمام بهذا الملف»،[2] أي ملف النزاع الفلسطيني–الإسرائيلي. كذلك لم يكن موقف د. خالد الحروب أقل تنديداً عندما كتب يقول «... شهدنا تطوراً كبيراً ومدهشاً ومؤلماً للعلاقات الصينية–الإسرائيلية على حساب عدالة قضية فلسطين.»[3]

على الرغم من هذا التطور الأخير، إلا أن صورة الصين، بشكل عام، بقيت إيجابية. ولذلك تفترض هذه الدراسة أيضاً أن الصين الشعبية بنت على هذه الايجابية إستراتيجيتها في العقود السابقة، فاهتمت كل تلك الفترة بركيزتين أساسيتين في سياستها الشرق أوسطية. الأولى هي تأمين النفط من الدول العربية وإيران، والمحافظة على السوق العربية لبيع المنتجات التجارية والصناعية الصينية، والعمل على خلق فرص استثمار في المنطقة في النفط وغيره من الأعمال التجارية والاقتصادية. ومن أجل نجاح ذلك اهتمت بالحفاظ على الاستقرار والأمن في المنطقة. والركيزة الثانية كانت تأمين المشتريات العسكرية المتطورة والتكنولوجيا العالية من أي مصدر لديه الرغبة في تزويد الصين بها، بما في ذلك من إسرائيل. إن تأمين هذين المطلبين، وخاصة المطلب الثاني، يشكلان مفتاح العلاقة بين إسرائيل والصين.

ومن الجدير ذكره هنا، أن «المسألة اليهودية»، كما هي معروفة في الغرب ليست موجودة لدى الصين، بمعنى لا توجد «عقدة» في الصين تجاه هذه المسألة. فالثقافة الصينية ليست مبنية على الحضارة الإغريقية الرومانية ولا على الثقافة اليهومسيحية، وتداعيات تلك الثقافة خلال الألفيتين الماضيتين. بالتالي لا تشكل هذه المسألة عامل ضغط خارجي على السياسة الصينية. لا، بل بالعكس، فإننا نجد إعجابا بالحركة الصهيونية، بشكل عام، لدى قادة الصين الوطنية، وعلى وجه الخصوص من قبل زعيم الثورة الصينية الوطنية الحديثة صون يات صن وغيره من قيادات الوطنيين الصينيين قبل انطلاق الثورة الشيوعية. أما في العهد الشيوعي الجديد، وعلى ضوء انفتاح الصين على العالم وخاصة في نهاية القرن الماضي، نجد أن حكومة الصين الشعبية أخذت تهتم بالإرث اليهودي في الصين عبر التاريخ، وخاصة ذلك التراث الذي خلفه السكان اليهود القدامى في مدينة «كاي فينغ» التاريخية الواقعة على طريق الحرير.[4] كما بدأت حكومة الصين الشعبية بإعادة تأهيل تلك الآثار والمقابر اليهودية والكنس اليهودية الموجودة في الصين.[5] إضافة إلى ما تقدم فان اليهود في الصين، من حيث عدد السكان، لا يشكلون عامل ضغط سياسي على الصين. فعددهم في الصين لا يتجاوز عشرة آلاف شخص.[6] والصين الشيوعية، التي حاربت أتباع جميع الديانات السماوية والوضعية في بلادها، لم تميز بين أتباع هذه الديانات. فجميعها كانت ممنوعة حتى وقت قريب.

هذه ملاحظات يجب أخذها بعين الاعتبار عند طرح موضوع تطور العلاقات بين الصين الشعبية وإسرائيل.

*****

أولاً: العلاقات الصينية الإسرائيلية في ٤٢ عاماً

احتفلت كل من جمهورية الصين الشعبية ودولة إسرائيل في عام ٢٠١٢ بمرور عشرين عاماً على إقامة العلاقات الدبلوماسية الرسمية بين البلدين والتي تمت في ١٩٩٢/٠١/٢٤. ونقلت الصحف الاسرائيلية في حينه، أخبارا عن اعتزام رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو القيام بزيارة رسمية إلى الصين على رأس وفد كبير من الحكومة ورجال الأعمال الإسرائيليين في شهر حزيران ٢٠١٢. وتحدثت عن أهمية هذا الحدث ووصفته بنقلة نوعية في علاقات البلدين من الرفض التام من جانب الصين لإسرائيل منذ عام ١٩٤٨ حتى التحسن في العلاقات عبر الزمن الذي تتوج بالاعتراف المتبادل في بداية عام ١٩٩٢. لكن هذه الزيارة لم تتم ولم يعلن عنها أصلا بشكل رسمي، ولم يتم توضيح أسباب عدم اتمامها.

*****

تتذكر الصين وإسرائيل اليوم أن عامي ١٩٤٨/١٩٤٩ شهدا ولادة كل من الصين الشعبية ودولة إسرائيل. فإسرائيل قامت على انقاض الشعب الفلسطيني في ١٥ أيار ١٩٤٨ مع انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين التاريخية. وقامت الصين الشعبية بعد انتهاء حرب التحرير الشعبية التي قادها قادة الصين التاريخيين، – الرئيس ماو تسي دونغ، رئيس الدولة ورئيس

وفي هذا الجو، أرسلت إسرائيل اعترافها الدبلوماسي لقادة الصين الجدد في عام ١٩٥٠[٧]، وكانت من بين الدول الأولى في العالم التي فعلت ذلك. إلا أن قادة الصين الشعبية الجدد لم يتجاوبوا مع هذا الاعتراف ولم يبادلوه بالقبول أو بالاعتراف المتبادل. قد يكون السبب في ذلك أن قادة الصين الجدد لم يعتبروا قيام إسرائيل من بطن النكبة الفلسطينية وتشريد شعب فلسطين خارج وطنهم، فلسطين، أمراً يمكن الاعتداد به

الحزب وقائد حركة التحرير الشعبية، وشو إن لاي، رئيس وزراء الصين منذ التحرير وحتى وفاته في عام ١٩٧٦ ، وجو ده، القائد العسكري لقوات التحرير الشعبية الصينية، – وذلك في الأول من تشرين الأول عام ١٩٤٩ .

وفي هذا الجو، أرسلت إسرائيل اعترافها الدبلوماسي لقادة الصين الجدد في عام ١٩٥٠ ،[٧] وكانت من بين الدول الأولى في العالم التي فعلت ذلك. إلا أن قادة الصين الشعبية الجدد لم يتجاوبوا مع هذا الاعتراف ولم يبادلوه بالقبول أو بالاعتراف المتبادل. قد يكون السبب في ذلك أن قادة الصين الجدد لم يعتبروا قيام إسرائيل من بطن النكبة الفلسطينية وتشريد شعب فلسطين خارج وطنهم، فلسطين، أمراً يمكن الاعتداد به. مما يدل على هذا الاعتقاد هي تصريحات القادة الصينيين لاحقاً التي تظهر نظرتهم السياسية والايديولوجية إلى دولة إسرائيل.

تميزت هذه النظرة بربط النضال ضد الامبريالية بالنضال ضد الصهيونية من جهة، وبمقارنة موقع جزيرة فورموزا (حاليا تايوان) في الصراع الاستراتيجي بين الثورة الصينية وأعدائها من جهة أخرى، خاصة الولايات المتحدة. أدلى الرئيس ماو تسي دونغ، بتصريح مشهور حول هذه العلاقة والنظرة الإستراتيجية عندما استقبل في بكين احمد الشقيري، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الأول عندما قام بأول زيارة له إلى الصين على رأس وفد رفيع المستوى من الثورة الفلسطينية في منتصف شهر آذار ١٩٦٥ . في هذا التصريح قال الرئيس ماو:

إن الامبريالية تخاف من الصين ومن العرب. إن إسرائيل وفور موزا (تايوان) هما قاعدتان للامبريالية في آسيا. انتم البوابة الأمامية للقارة العظيمة ونحن بوابتها الخلفية. إن هدفهم واحد. ... إن آسيا هي اكبر قارة في العالم، والغرب يريد الاستمرار في استغلالها. الغرب لا يحبنا، وعلينا أن نفهم هذه الحقيقة. إن معركة العرب ضد الغرب هي المعركة ضد إسرائيل، وبالتالي قاطعوا أوروبا وأميركا أيها العرب.[٨]

في هذه السنوات الأولى من العلاقة، استمرت إسرائيل بمحاولة إقامة علاقات مع الصين إن لم يكن ذلك على المستوى الرسمي، فليكن على المستوى الاقتصادي والتجاري. قامت إسرائيل بمحاولة ناجحة في نهاية عام ١٩٥٤ حيث استقبلت الصين وفداً تجارياً إسرائيليا، حل ضيفاً على مكتب العلاقات الخارجية التجارية الصيني، ومكث في الصين أربعة أسابيع، وغادرها في بداية ١٩٥٥ ،[٩] متوجهاً إلى تايلاند ومن ثم إلى الفلبين.

لكن هذا النجاح سرعان ما تم كبحه بعد أشهر قليلة. انعقد مؤتمر باندونغ للدول غير المنحازة في نيسان ١٩٥٥ في اندونيسيا. كانت الصين من بين الدول المشاركة في هذا المؤتمر، (الذي اعتبرالاساس الذي قامت عليه حركة عدم الانحياز). ومثل الصين الشعبية فيه، رئيس وزراء الصين الأسبق شو إن لاي.

واجه المؤتمر مباشرة مشكلة في نقاش جدول الأعمال. فقد طرحت الدول العربية المشاركة إدخال قضية فلسطين على جدول الأعمال. وقد شارك في هذا المؤتمر كل من الحاج أمين الحسيني، مفتي فلسطين الأكبر والشخصية السياسية القيادية، عضواً في الوفد اليمني. وشارك كذلك احمد الشقيري فيه بصفته نائباً لرئيس الوفد السوري.

انقسم الرأي في مؤتمر باندونغ حول طرح قضية فلسطين على جدول الأعمال بين مؤيد ومعارض. الوفود المعارضة ترأسها الوفد الهندي وعلى وجه الخصوص كريشنا مانون، القائد والزعيم الهندي والفيلسوف الإنساني، أحد أهم معاوني الزعيم الهندي جواهر لال نهرو. وقد كان وقتئذ من أكبر مؤيدي إسرائيل، لكنه على ضوء الممارسات الإسرائيلية غير موقفه من إسرائيل وأصبح من أكبر معارضيها. وقد جادل كريشنا مانون، في ذلك المؤتمر، قائلاً ما دامت إسرائيل غير مدعوة للمؤتمر فلا داعي لمناقشة القضية الفلسطينية.

كاد المؤتمر أن يفشل أمام إصرار كل طرف على موقفه. لم ينته الخلاف إلا عندما تحدث احمد الشقيري مع رئيس الوزراء

منذ محاولة إسرائيل إرسال الوفد التجاري الإسرائيلي إلى الصين في نهاية عام ١٩٥٤ وحتى نهاية السبعينيات، لم تنجح إسرائيل في محاولاتها إقامة علاقات رسمية مع الصين. وبقي الموقف الصيني على حاله تجاهها. ومما عقد الوضع أكثر من ناحية إقامة اتصالات بين الجانبين كان الوضع الداخلي الصيني من جهة والسياسة الخارجية التوسعية الإسرائيلية من جهة أخرى.

الصيني شو إن لاي الذي طرح حلاً وسطاً للمشكلة. اقترح شو إن لاي مناقشة القضية الفلسطينية كمبدأ من مبادئ حق تقرير المصير، وهو مبدأ، قال شو إن لاي، تم إقرار طرحه على جدول أعمال المؤتمر.[١٠] وهكذا تم مناقشة القضية الفلسطينية دون الاضطرار إلى دعوة إسرائيل إلى المؤتمر.

*****

منذ محاولة إسرائيل إرسال الوفد التجاري الإسرائيلي إلى الصين في نهاية عام ١٩٥٤ وحتى نهاية السبعينيات، لم تنجح إسرائيل في محاولاتها إقامة علاقات رسمية مع الصين. وبقي الموقف الصيني على حاله تجاهها. ومما عقد الوضع أكثر من ناحية إقامة اتصالات بين الجانبين كان الوضع الداخلي الصيني من جهة والسياسة الخارجية التوسعية الإسرائيلية من جهة أخرى.

في الوضع الداخلي الصيني، شهدت الصين، منذ منتصف الخمسينيات، تقلبات داخلية عظيمة وخطيرة كان أبرزها «القفزة الكبرى إلى الأمام» و «حملة دع مائة زهرة تتفتح،» وتبلور الخلاف الصيني السوفياتي في النصف الثاني من الخمسينيات، وإنفجاره إلى العلن في عام ١٩٦٢، والثورة الثقافية الكبرى. وشهدت السبعينيات بداية مرحلة التقارب الأميركي الصيني التي تتوجت بزيارة الرئيس الأميركي الأسبق ريتشارد نيكسون إلى الصين. وهنا بدأت الضغوطات تمارس على الصين لإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل.[١١]

أما الوضع بالنسبة للسياسة الخارجية الإسرائيلية فقد شهدت اعتداءات عسكرية وثلاث حروب على الدول العربية هي الاعتداءات الجوية الإسرائيلية وخاصة في تلك الفترة غاراتها على قطاع غزة وعلى مدرسة مصرية في قرية بحر البقر. تلا تلك الاعتداءات العسكرية حرب السويس أو العدوان الثلاثي على مصر في عام ١٩٥٦، وحرب حزيران ١٩٦٧ على الدول العربية المجاورة لإسرائيل وهي مصر والأردن وسورية، التي أنزلت هزيمة ساحقة بالدول العربية، سميت «بالنكسة،» واحتلت بموجبها إسرائيل كل شبه جزيرة سيناء وهضبة الجولان السورية والضفة الغربية، بما فيها القدس وقطاع غزة، وحرب أكتوبر أو حرب يوم الغفران في عام ١٩٧٣ .

اتخذت الصين موقفاً منددا بالسياسة التوسعية الإسرائيلية. وحملت مسؤولية هذه الحروب «للامبريالية الأميركية وربيبتها إسرائيل.» وقد صرح شو إن لاي بذلك علنا. ورفضت الصين قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ في ١٩٦٧/١١/٢٢ والتسويات السلمية. ومع أن حرب أكتوبر ١٩٧٣ حدثت بعد سنتين من دخول الصين الشعبية الأمم المتحدة وتبوأت عضويتها الدائمة في مجلس الأمن في ٢٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧١ إلا أن الموقف بقي على ما هو عليه من ربط بين الامبريالية وإسرائيل.[١٢]

*****

واصلت إسرائيل، على الرغم من الفشل المستمر في فتح صفحة جديدة في العلاقات مع الصين، محاولتها للاستفادة من أي فسحة قد تلوح في الأفق. توجهت إلى هونغ كونغ في عام ١٩٥٨ التي كانت لا تزال تابعة للتاج البريطاني من ناحية، وكونها من ناحية أخرى بدأت تكتسب أهمية إستراتيجية خاصة لجميع الدول الغربية كمنصة إطلال على الصين الشعبية وكمكان صاعد في التجارة العالمية. فعين رجل الأعمال فيكتور زيرينسكي (Victor Zirinsky) قنصلا فخريا لإسرائيل في هونغ كونغ حتى عام ١٩٧٣،[١٣]

في ذلك العام حولت إسرائيل القنصلية الفخرية إلى قنصلية عامة لها وعينت ايمانويل غيلبر قنصلا عاما لها. لكن عدم القدرة

واصلت إسرائيل، على الرغم من الفشل المستمر في فتح صفحة جديدة في العلاقات مع الصين، محاولتها للاستفادة من أي فسحة قد تلوح في الأفق. توجهت إلى هونغ كونغ في عام ١٩٥٨ التي كانت لا تزال تابعة للتاج البريطاني من ناحية، وكونها من ناحية أخرى بدأت تكتسب أهمية إستراتيجية خاصة لجميع الدول الغربية كمنصة إطلال على الصين الشعبية وكمكان صاعد في التجارة العالمية.

على فتح نافذة على الصين الشعبية جعل إسرائيل تقرر إغلاق القنصلية العامة وإعادتها إلى قنصلية فخرية برئاسة القنصل الفخري السابق رجل الأعمال فيكتور زيرينسكي.

بقي الوضع كذلك حتى عام ١٩٨٤ عندما وقعت جمهورية الصين الشعبية وحكومة بريطانيا اتفاقية إعادة أو عودة هونغ كونغ إلى الوطن الأم الصين. في هذا الاتفاق يوجد بند وافقت بموجبه الصين على إعطاء فرصة للممثليات، والقنصليات العاملة في هونغ كونغ، والتي لا يوجد لها تمثيل دبلوماسي في بكين، على الاستمرار في عملها تحت السلطة الصينية بعد عودة هونغ كونغ للصين. استفادت إسرائيل من هذا البند وأعادت فتح قنصليتها العامة في هونغ كونغ في آب ١٩٨٥،[١٤]

مكنت هذه الفرصة إسرائيل من إعادة المحاولات للاتصال بالحكومة الصينية لتبادل العلاقات الرسمية من جهة ولإقامة العلاقات التجارية. لقد ساعدت التطورات الداخلية في الصين إسرائيل على انجاز هذه المهمة. فمنذ عودة الزعيم الصيني دنغ هسياو بنغ إلى الحكم وإعادة الاعتبار له في المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي الصيني في شهر آب ١٩٧٧ وحتى وفاته في عام ١٩٩٧ وهو على رأس عملية الإصلاح والانفتاح في الصين. وقد أعلن الحزب الشيوعي الصيني في هذا المؤتمر تبنيه رسمياً لسياسة العصرنات الأربع في الصين في قطاعات الزراعة والصناعة والعلوم والتكنولوجيا. في الثمانينيات زادت بشكل ملحوظ زيارات الوفود التجارية والفنية الإسرائيلية إلى الصين، وبخاصة في مجالي الزراعة والعلوم. يضع التقرير السابق الذكر، الصادر عن الغرفة التجارية الإسرائيلية في بكين هذه التطورات على الشكل التالي:

مع أن العلاقات الرسمية بقيت نوعاً ما راكدة، إلا أن الروابط غير الرسمية كانت تتحسن بسرعة كبيرة. في ١٩٨٥ زار وفد زراعي صيني إسرائيل والتقى مع وزير الزراعة. في حزيران من ذلك العام زار وفد إسرائيلي من احد عشر صناعياً الصين. نظم هذا الوفد رجل الأعمال السنغافوري اوحاد إسرائيل وكان الوفد برئاسة كبير علماء وزارة الزراعة (الإسرائيلية) البروفسور شمويل بوهوريليس. خلال الزيارة قرر الجانبان إقامة مزرعة إسرائيلية للمشاهدة الزراعية في الصين. في ١٩٨٦ زار خبراء إسرائيليون الصين لتقديم الاستشارة في الري المائي وفي محصول القطن. في نيسان ١٩٨٦، وعلى أثر مشاركة البروفسور يهوشوه يورتنر، نائب رئيس الأكاديمية الوطنية الإسرائيلية للعلوم، في مؤتمر علمي في بكين، قررت السلطات الصينية السماح للعلماء الإسرائيليين المشاركة بحرية في المؤتمرات الصينية في المستقبل. وفي أواخر ذلك العام فتحت جامعة بكين صفا للدراسات العبرية. وفي عام ١٩٨٦ سمح أخيراً لرجال الأعمال الإسرائيليين الذين يحملون جواز سفر إسرائيلي فحسب أن يدخلوا الصين. في ١٩٨٧ تم إنشاء الشركة الإسرائيلية كوبيكو (copeco) والتي تهدف لتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية مع الشركات الصينية. كذلك تم السماح للسائحين الإسرائيليين بزيارة الصين.[١٥]

يفصح هذا الاقتباس الطويل عن مجالات عدة مهدت الطريق أمام إقامة العلاقات الرسمية بين الصين وإسرائيل. نقرأ في هذا الاقتباس المواقف التالية:

١. **قام اليهود الآسيويون أو اليهود القاطنون في آسيا بجهود كبيرة لتمهيد الطريق أمام إقامة العلاقات بين إسرائيل والصين.**
٢. **كانت الزراعة مدخلا مهما لإسرائيل في علاقاتها مع الصين، وتبعتها العلاقات الأخرى، العلمية والثقافية، والتجارية، والزراعية على تطوير العلاقات.**

٣. **خرجت الصين من المحظور الذي كانت وضعته على نفسها في علاقاتها مع الفلسطينيين، أي عدم الاعتراف بإسرائيل، إلى مستويات عملية في العلاقات الخارجة. فمن عدم السماح للإسرائيليين، في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي المشاركة في اي مؤتمر يعقد في الصين، حتى لو كان ذلك تحت غطاء دولي، مثل الأمم المتحدة او إحدى وكالاتها المتخصصة، إلى السماح لهم بالمشاركة والسفر إلى الصين بجوازات غير إسرائيلية في بداية ثمانينيات القرن الماضي، إلى السماح لهم بالمشاركة والسفر إلى الصين بجوازات سفر اسرائيلية ابتداء من العام ١٩٨٦ قبل إقامة العلاقات الرسمية بين البلدين.**

٤. **يعني تطور العلاقات بهذا الشكل أيضا فتح المجال أمام السياحة بين البلدين، وهي بالنسبة لإسرائيل جزء مهم من الاقتصاد.**

بدأت الصين وإسرائيل، عبر هذه العلاقات، حث الخطى باتجاه إقامة العلاقات الرسمية بين البلدين. في عام ١٩٨٨ التقى شمعون بيريس، وزير خارجية إسرائيل حينذاك، مع نظيره الصيني تشيان تشي تشن (Qian Qichen) حيث نوقش هذا الموضوع. بعد الاجتماع فتحت إسرائيل مكتباً لها في بكين تحت عنوان أكاديمية العلوم، وفتحت الصين مكتباً لها في تل أبيب تحت عنوان «خدمات السفر الدولية الصينية» (أي CITS أو China International Travel Service) وهي مؤسسة تحل محل وزارة السياحة في الصين.[١٦]

قربت التغيرات الدولية في المنطقة والعالم المسافة بين الصين وإسرائيل لتصل إلى إقامة العلاقات الدبلوماسية الكاملة. على الصعيد الدولي، انتهت الحرب الباردة بانتهاء الاتحاد السوفيتي. وعقد في الشرق الأوسط مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١. فكان لهذا التطور الأثر الكبير في انفتاح عدد كبير من دول العالم على إسرائيل وإقامة العلاقات معها، ومنها الصين. ويشير سجل التبادل الدبلوماسي والاعتراف بإسرائيل إلى أن ٢١ دولة أعادت العلاقات مع إسرائيل ما بين مؤتمر مدريد وتوقيع اتفاق أوسلو أو اعترفت بها، وبعد توقيع اتفاق أوسلو ارتفع العدد إلى ٣٦ دولة.[١٧] في إطار العلاقات النامية بين البلدين زار وزير خارجية إسرائيل ديفيد ليفي بكين في ١٩٩٢/١/٢٣ لهذا الغرض. وفي ١٩٩٢/١/٢٤ تم توقيع اتفاقية إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، فتم تبادل فتح السفارات فوراً بين كلا البلدين، فتحول بذلك مكتب أكاديمية العلوم الإسرائيلية في بكين إلى سفارة إسرائيل في بكين، ومكتب خدمات السفر الدولية الصينية في بكين (مكتب وزارة السياحة الصينية) إلى سفارة جمهورية الصين الشعبية في تل أبيب.[١٨] وبذلك ختمت مرحلة طويلة من البحث عن إقامة العلاقات الإسرائيلية الصينية التي استمرت حوالي ٤١ عاماً من عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٩٢.

*****

ثانياً: التبادل التجاري

مع أن العلاقات الرسمية لم تقم إلا العام ١٩٩٢ بين الصين الشعبية وإسرائيل، إلا أن العلاقات التجارية غير الرسمية بدأت قبل ذلك بعقد من الزمان، أي منذ أوائل ثمانينيات القرن الماضي. يعطي الميزان التجاري بين البلدين صورة واقعية عن النمو المطرد بين البلدين. في العام ١٩٩٢، عند إقامة العلاقات الرسمية كان الميزان التجاري بين الصين الشعبية وإسرائيل حوالي خمسين مليون دولار أميركي فقط.[١٩] وهناك تقدير آخر يقول أنها كانت ٣٠ مليون دولار.[٢٠]

أما سنة ٢٠١٠، فقد كانت سنة مهمة في العلاقات التجارية العالمية إذ إن اقتصاديات الدول الآسيوية بخاصة، والاقتصاديات العالمية بعامة، خرجت في عام ٢٠٠٩ من الأزمة المالية التي أصابت الدول الآسيوية حينئذ. شهد الميزان التجاري في هذه الفترة نمواً وصل إلى حوالي ٦٠٧ مليار دولار أميركي[٢١] بما في ذلك أثمان الأسلحة المتطورة من طائرات وصواريخ ورادارات وتكنولوجيا عالية. عددت تلك النشرة الصادرة عن البعثة التجارية الإسرائيلية في بكين، بناء على إحصاءات المكتب المركزي للإحصاء في إسرائيل، نسب الواردات والصادرات من وإلى الصين لعام ٢٠١٠ بالأصناف القطاعية، وأبرزت نسبتها من مجمل الصادرات والواردات الإسرائيلية كما هو مبين في الجدولين التاليين:[٢٢]

الصادرات الإسرائيلية إلى الصين

الصنف	النسبة من إجمالي الصادرات
الآلات والمعدات الكهربائية وأجهزة الصوت والتسجيل التلفزيوني وقطع مختلفة	٣٤,٥٧٪
لؤلؤ، أحجار كريمة، معادن كريمة، مجوهرات غير أصلية، عملات أصلية	١٥,٣١٪
أسمدة	١٤,٤٪
معدات وتصوير وقياس وآلات طبية	١١,٦٥٪
أجهزة وآلات ميكانيكية ومعدات كمبيوتر	٥,١٥٪
مواد كيماوية عضوية	٤,٨٢٪

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء في إسرائيل.

قربت التغيرات الدولية في المنطقة والعالم المسافة بين الصين وإسرائيل لتصل إلى إقامة العلاقات الدبلوماسية الكاملة. على الصعيد الدولي، انتهت الحرب الباردة بانتهاء الاتحاد السوفيتي. وعُقد في الشرق الأوسط مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١. فكان لهذا التطور الأثر الكبير في انفتاح عدد كبير من دول العالم على إسرائيل وإقامة العلاقات معها، ومنها الصين.

الواردات الإسرائيلية من الصين ٢٠١٠

الصنف	النسبة من إجمالي الواردات
آلات ومعدات كهربائية آلات تسجيل وعرض تلفزيونية وقطع كهربائية	٪١٦,٦٩
معدات وأجهزة ميكانيكية ومعدات كمبيوتر	٪٢٠,٠١
مواد كيماوية عضوية	٪٨,٧٤
ملبوسات وقطع يدوية مطرزة أو محاكة	٪٥,٨٣
ملبوسات غير مطرزة أو محاكة	٪٥,٣٢
أثاث ومفروشات، وأجهزة إضاءة، وأثاث طبي، وأبنية مصنعة	٪٤,٤٣

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء في إسرائيل.

بدأت العلاقات التجارية بين البلدين منذ مطلع الثمانينيات بحذر وبطئ شديدين، تمثلت بزيارات الخبراء ورجال الأعمال والعلماء الإسرائيليين خاصة في مجال الزراعة والتكنولوجيا، إضافة إلى المشاركة في المؤتمرات العلمية. وكانت الصين حتى ذلك الوقت لا تقبل زيارة الإسرائيليين الذين يحملون جوازات سفر إسرائيلية فقط. وإنما كان يتوجب عليهم دخول الصين بجوازات سفر غير إسرائيلية. ألغت الصين هذا الإجراء في عام ١٩٨٦ وسمحت للإسرائيليين حملة الجوازات الإسرائيلية بدخول الصين مباشرة.[٢٣] وقد زاد هذا الإجراء تدفق الخبراء والزوار الإسرائيليين، رسميين وغير رسميين على الصين. وسرعان ما زادت العلاقات في مختلف المجالات خاصة بعد تبادل العلاقات الدبلوماسية في عام ١٩٩٢.

خلال الفترة الأولى، أي قبل عام ١٩٩٢، نفذت إسرائيل في قطاع الزراعة عدة مشاريع زراعية في الصين، أهمها ثلاث مزارع نموذجية وميدانية وحقلية لزيادة المحاصيل الزراعية، وخاصة محصول القطن. كما نفذت مشاريع في مجال تطوير الجينات وتطوير أنواع جديدة من البذور، وأدخلت مشاريع الري وخاصة الري بالتنقيط، وزراعة الزهور وتنمية الماشية. كل ذلك كان تحت رعاية أو عباءة أكاديمية العلوم الإسرائيلية ووزارة الزراعة الإسرائيلية. بعد إقامة العلاقات في عام ١٩٩٢، دخل البلدان في مرحلة توقيع الاتفاقات الرسمية. فعلى سبيل المثال لا الحصر، تم توقيع اتفاقات في السياحة (١٩٩٢) والتبادل التجاري (١٩٩٣) واتفاقية بخصوص العلوم والطب والثقافة (شباط ١٩٩٤). وتم توقيع اتفاقات لاحقة في السنوات التي تلت في مجال الأوصاف والمقاييس، والطيران، والبحرية، والضرائب والأبحاث والتطوير، والتربية والتبادل المالي والقروض، وتبادل الطلاب والخبراء والعلماء، وسكة حديد بين ايلات ووادي زن في النقب. ووقعت اتفاقيات أخرى في مجال الاتصالات والتكنولوجيا العالية والتكنولوجيا الزراعية والأمن والبيئة والبنى التحتية، والسياحة، وفي قطاع التكنولوجيا الخضراء وغيرها من الاتفاقات التي تمتد عبر خمس سنوات، وتلك التي ينتهي تاريخها يتم تجديدها. وأقيمت اللجان الوزارية بين البلدين التي تعقد اجتماعاتها دورياً في الصين أو في إسرائيل من أجل مراقبة هذه الاتفاقيات وتنفيذها. وأقامت إسرائيل في الصين مراكز باسم «مركز اينشتاين» كمراكز عرض للصناعات الإسرائيلية ولتعريف الصينيين بها.[٢٤] كما أقامت الصين في ٢٠٠٧ معهد كونفوشيوس في جامعة تل أبيب لتدريس اللغة الصينية وآدابها وإطلاع الإسرائيليين على الثقافة الصينية، وتشجيع البحث الأكاديمي في الثقافة والتاريخ الصينيين.[٢٥]

اهتمت إسرائيل والصين بالطلاب وتم تبادل مئات الطلاب، وخاصة من الصين الذين حضروا إلى إسرائيل لدراسة اللغة العبرية والدراسات الإسرائيلية وللتخصص في الجامعات الإسرائيلية وخاصة في مجال العلوم والتكنولوجيا. وتدخل المجتمع المحلي أيضاً فتم تأسيس جمعية الصداقة الإسرائيلية

خلال الفترة الأولى، أي قبل عام ١٩٩٢، نفذت إسرائيل في قطاع الزراعة عدة مشاريع زراعية في الصين، أهمها ثلاث مزارع نموذجية وميدانية وحقلية لزيادة المحاصيل الزراعية، وخاصة محصول القطن. كما نفذت مشاريع في مجال تطوير الجينات وتطوير أنواع جديدة من البذور، وأدخلت مشاريع الري وخاصة الري بالتنقيط، وزراعة الزهور وتنمية الماشية.

الصينية. وتم تدريب آلاف الطلاب الصينيين في إسرائيل في دورات، نظمها البلدان، في الزراعة والاقتصاد والتنمية الاجتماعية (social development) والتنمية المجتمعية (Community development) والتنمية الزراعية والطب العام والعلوم والتكنولوجيا والتربية والدراسات العبرية الحديثة والقديمة.[٢٦]

وأدخلت إسرائيل في تجارتها مع الصين الطاقة الشمسية وصناعة الأشخاص الآليين (robotics) ومواد البناء وإدارة المياه الزراعية والمياه المالحة. ويقول مركز الإحصاء الإسرائيلي أن أكثر من ألف شركة إسرائيلية تعمل في الصين في عام ٢٠١٠،[٢٧] وتقوم حوالي خمسمائة شركة تصنيع غذائي في الصين بتصنيع وإنتاج مصنعات غذائية حلال (كوشر باللغة العبرية) تعادل قيمتها عشرة مليار دولار موجهة إلى السوق الأميركية والإسرائيلية.[٢٨]

لم تقتصر العلاقة التجارية الإسرائيلية مع الصين على فتح بعثة تجارية واحدة في بكين لتدير كل هذه الشؤون مع الصين. لكنها امتدت وتوسعت باتجاه فتح مكاتب فرعية لها في المقاطعات الصينية. فشملت تلك ولايات (مقاطعات) غوانغ دونغ، وسيتشوان، يونان، هاينان، هاي لونغ جيانغ. وفي جنوب الصين فتحت مكاتب في غوانغ جو (كانتون) وفي المنطقة التطويرية الحرة شن جين، وفي جنوب غرب الصين في مدينة تشينغ دو، وفي شمال شرق الصين في مدينة داليان.

*****

وللتدليل على عمق العلاقات التجارية بين البلدين، سوف يتم أبراز اتفاقيتين مهمتين يعتقد الطرفان أنهما تقعان ضمن الاهتمامات التجارية الكبرى بينهما. أولى هاتين الاتفاقيتين هي الاتفاقية التي وقعت بين البلدين بالأحرف الأولى في شهر تشرين الأول ٢٠١١ لبناء خط سكة حديد يربط ميناء ايلات بوادي زن في صحراء النقب، وبطول ١٨٠ كم.[٢٩] وقد وصف وزير المواصلات الإسرائيلي، إسرائيل كاتس، هذه السكة الحديدية بأنها عالية السرعة.... تربط البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر،»[٣٠] وسيعمل بها خبراء اسرائيليون وصينيون. وتهدف سكة الحديد هذه إلى نقل البضائع الصينية إلى البحر الأبيض المتوسط وإلى إسرائيل وأوروبا الشرقية.

للوهلة الأولى، لا يبدو أن هذا المشروع سيصل ميناء ايلات بالبحر المتوسط. فهو ينتهي في وادي زن، أي في صحراء النقب. ولكن الأمور تنجلي عند معرفة أن وادي زن يقع بالقرب من مستوطنة سدي بوكر، جنوب شرق مدينة بئر السبع، والأخيرة مدينة متصلة بخطوط السكة الحديدية في إسرائيل بما في ذلك موانئ إسرائيل التجارية وغيرها من المدن، خاصة ميناء اشدود التجاري. لكن الأخبار اللاحقة من إسرائيل حملت تعديلاً على طول سكة الحديد، مما يعني أن خط سكة الحديد سوف يصل بالفعل إلى مدينة بئر السبع مباشرةً. فقد أصبح طول خط سكة الحديد ٢٤٠ كم وسيشتمل على ٦٣ جسراً و٥ أنفاق في منطقة من خط سكة الحديد يبلغ طولها ٩,٥ كم. وسيكلف هذا المشروع ثلاثين مليار شيكل إسرائيلي أي ما يعادل ٧,٩ مليار دولار أميركي.[٣١]

يضاف إلى ذلك، أن هذا المشروع هو مشروع حساس من ناحيتين. من ناحية سارع المسؤولون الإسرائيليون وعلى رأسهم رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو وكاتس نفسه، وعدد من الصحف الإسرائيلية واليهودية التي تصدر بالخارج مثل «جويش كرونيكل» Jewish Chronicle، إلى إعطاء أبعاد خطيرة لهذا المشروع قد تسبب في تصعيد التوتر والخلاف في المنطقة إذا ما تم. ولا يمكن الاعتقاد أن هذا يتوافق مع رأي وهدف الصين من العمل في هذا المشروع وتقديم الدعم له.

منذ أن تم تحضير هذا المشروع وحتى قبل أن يذهب وزير المواصلات الإسرائيلية إسرائيل كاتس إلى الصين في شهر شباط ٢٠١٢ لتوقيع الاتفاق، تحدث نتنياهو عن أهمية المشروع ووصفه «بالمشروع ذي الأهمية الإستراتيجية والقومية والدولية.»[٣٢]

تشير المؤشرات إلى أن التعاون العسكري بين الصين الشعبية وإسرائيل بدأ بشكل سري في بداية الثمانينيات من القرن الماضي قبل أكثر من عقد من الزمن من بدء العلاقات الدبلوماسية. ولكن، على ما يبدو، سبقت ذلك أحداث جعلت الطرفين يتنبهان لحاجة كل منهما إلى الآخر

وتابع نتنياهو واصفاً مهمته في تنفيذ هذا المشروع قائلاً يجب «إيجاد طريق بديلة بين آسيا وأوروبا لقناة السويس.» ووصف هذه الطريق البديلة بأنها قد تكون «بوليصة تأمين» لإسرائيل. وتابع قائلاً إن الهدف هو « أن تصبح إسرائيل كتلة قارية (continental mass) لتقاطع طرق دولية تجذب اهتمام الدول العظمى.»[٣٣] هل تريد الصين أن تكون جزءاً من هذا المخطط الذي أعلنه نتنياهو وتقف مع العدوان الإسرائيلي على مصر أم لا؟ هذا سؤال يجب أن تتعامل معه القيادة الصينية.

الأمر الآخر الذي يجعل من هذا المشروع مشروعاً حساساً هو أنه يدخل حمى سباق المشاريع المطروحة لربط البحار الثلاثة في المنطقة بعضها ببعض وهي البحر الأبيض المتوسط، البحر الأحمر والبحر الميت. والمشاريع المقدمة هي المشروع الإسرائيلي لإنشاء قناة البحرين لربط البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط، والمشروع الأردني لربط البحر الأحمر بالبحر الميت. وكلا المشروعين تعثرا حتى الآن بسبب مطالبة السلطة الوطنية الفلسطينية بحقوقها كونها دولة من الدول المتشاطئة على هذه البحار الثلاثة. وهي على حق في ذلك. أما المشروع الثالث هذا الذي سيقوم بالكامل داخل إسرائيل من ميناء ايلات إلى البحر المتوسط يهدف إلى الالتفاف على موضوع المشروعين المائيين المقترحين وعلى حقوق الشعب الفلسطيني، على الرغم من أن فلسطين هي أيضاً من الدول المتشاطئة عليه.

وثاني هاتين الاتفاقيتين هي تلك المتعلقة بصناعة «التكنولوجيا الخضراء.» تتضمن هذه المبادرة تخفيف الاعتماد على النفط وتقليل تلويث الجو من إفرازات عوادم السيارات وتحويل السيارات من الاعتماد على الوقود إلى الاعتماد على الكهرباء بهدف تقليل الكلفة العالية في صناعة السيارات من استخدام النفط وأنواعه المختلفة. وتم تكليف عدد من الشركات الصينية والإسرائيلية بالعمل في هذا المجال. وقد أطلق أحد الخبراء تفاؤلات تقول إنه بحلول ٢٠١٢ ستكون الصين «الدولة الأولى الرائدة في مجال صناعة السيارات»[٣٤] في هذا المجال. كما نقل هذا الخبير نفسه عن الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس قوله إن قطاع المواصلات في إسرائيل سيكون بحلول عام ٢٠٢٠ «خالياً تماماً من البترول.»[٣٥]

عند قراءة كل هذه التطورات والعلاقات في المجال التجاري والاقتصادي فلا عجب إذا أن يعتبر عدد من المحللين والمراقبين ان الصين أصبحت بذلك أكبر شريك تجاري لإسرائيل في آسيا.[٣٦] ولا عجب كذلك أن تصنف إسرائيل الصين بأنها «بلد أصبح هدفاً للصادرات الإسرائيلية.»[٣٧]

ثالثاً: التعاون العسكري

تشير المؤشرات إلى أن التعاون العسكري بين الصين الشعبية وإسرائيل بدأ بشكل سري في بداية الثمانينيات من القرن الماضي قبل أكثر من عقد من الزمن من بدء العلاقات الدبلوماسية. ولكن، على ما يبدو، سبقت ذلك أحداث جعلت الطرفين يتنبهان لحاجة كل منهما إلى الآخر، مهما كانت تلك الحاجة ايجابية أو سلبية. يقول الصحافي أمنون بارزيلاي إن الصين اكتشفت، كونها طرفاً وقف إلى جانب فيتنام في الحرب الأميركية على فيتنام في ستينيات القرن الماضي، بأن الأسلحة السوفياتية الصنع الموجودة لدى الفيتناميين كانت أقل قدرة من الأسلحة التي كانت توفرها الولايات المتحدة الأميركية، للفيتناميين الجنوبيين. ولذلك انتبهت الصين إلى حاجتها إلى تحديث هذه الأسلحة.»[٣٨] ويقول أن الصين تطلعت في هذا المجال إلى إسرائيل.

كانت هناك تجربة أخرى سلبية في هذا المجال في فترة الستينيات وأوائل السبعينيات. فقد حاولت إسرائيل أن تقدم الدعم العسكري للهند في خلافها مع الصين وباكستان. في تلك الفترة وقع خلافان أو حربان بين الصين والهند وبين الهند وباكستان، حليفة الصين. في الحرب الأولى بين الصين والهند، احتلت الصين «المناطق الحدودية في الشمال الشرقي» في جبال الهملايا من الحدود الهندية الصينية بين أيلول وتشرين الثاني ١٩٦٢،[٣٩]

أما نزاع عام ١٩٦٥ فكان خلافاً حدودياً بين الهند وباكستان على ولاية كشمير. وكان نزاع عام ١٩٧١ على بنغلادش حيث تدخلت الهند إلى جانب باكستان الشرقية (حالياً بنغلادش) في حربها من أجل الاستقلال عن جمهورية باكستان الإسلامية، حليفة الصين، والتي كانت تعرف أيضاً باسم باكستان الغربية. وخرجت بنغلادش، كدولة مستقلة من رحم هذه الحرب.

حاولت إسرائيل في ذلك الوقت إيجاد منفذ لها إلى الهند لعرض بضاعتها العسكرية عليها. وقد نشرت الصحافية الفرنسية إيزابيل سان ميزار (Isabelle Saint-Mizard) في صحيفة اللوموند ديبلوماتيك الفرنسية في ٢٠١٠ تقريراً عن هذه المحاولات الإسرائيلية،[٤٠] فقالت إن إسرائيل عرضت على الهند مساعدتها بالسلاح في هذه النزاعات. ويشير التقرير إلى أن إسرائيل بقيت تنشد هذا الهدف حتى بعد سنوات من ذلك. فقد أوفدت موشيه ديان، وزير خارجيتها حينذاك إلى الهند في زيارة سرية في عام ١٩٧٨ لإقامة مثل هذا التعاون.

أما البعثة التجارية الإسرائيلية في الصين فترجع بدء علاقات التعاون العسكري بين الصين الشعبية وإسرائيل إلى عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٨،[٤١] وهي تواريخ – على الأقل عام ١٩٧٥ – سبقت الانفتاح الصيني على العالم، بما في ذلك على إسرائيل. في عام ١٩٧٦ خسرت الصين قادتها التاريخيين الثلاثة الكبار، رئيس الوزراء شو إن لاي (توفي في شهر كانون الثاني، وجو ده، قائد ومؤسس الجيش الصيني، في حزيران، والرئيس ماو تسه دونغ في شهر أيلول ١٩٧٦. ودخلت الصين في متاهة التطرف اليساري الطفولي والطفيلي بقيادة ما يسمى في الصين بعصابة الأربعة،[٤٢] فأعيد اعتقال قائد الانفتاح الصيني دنغ هسياو بنغ. وبعد سقوط عصابة الأربعة، أعيد إلية الاعتبار في المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي الصيني في آب١٩٧٧. قد يكون حدوث اتصالات عسكرية بين الصين وإسرائيل في عام ١٩٧٥ مشكوكاً فيه بسبب الخوف الذي كان يسيطر على كادرات الحزب الشيوعي الصيني من القيام بخطوات قد لا ترضي المسؤولين في بكين. أو قد يكون الصينيون قد قدموا أنفسهم بطريقة مختلفة لا تمت بصلة لوضعهم الحقيقي. وقد يكون للجيش الصيني وممثلوه حرية حركة أكبر من الكوادر الحزبية للاتصال بمن كانت الصين تعتبرهم أعداءها وقواعد للامبريالية، مثل إسرائيل.

على أي حال، يقول التقرير المذكور إنه في المعرض العسكري الجوي في باريس في ١٩٧٥ وكذلك في المعرض العسكري في سويسرا في عام ١٩٧٨ أظهرت الصين اهتماماً بتكنولوجيا الدفاع الإسرائيلية التي كان بإمكانها تحديث القوات المسلحة الصينية.[٤٣] ويضيف التقرير قائلاً «في ١٩٧٩ ، ساعد رجل الأعمال شاوول ايزنبرغ، الذي كانت له علاقات تجارية متنوعة في شرق آسيا، ساعد في تحقيق التعاون الصيني الإسرائيلي في المجال العسكري من خلال التفاوض على احتياجات الصين للمعدات العسكرية الحديثة واحتياجات إسرائيل».[٤٤]

كانت هذه بدايات التعارف بين الطرفين كل إلى احتياجات الآخر. لكن المراقبين الدوليين يبرزون نوعين آخرين من التعاون في سنوات الثمانينيات من القرن الماضي كان لهما تأثير كبير على العلاقات الثنائية بين البلدين. التعاون الأول كان في مجال إعادة تأهيل الأسلحة الصينية السوفييتية الصنع والتي لم تستطع الصين أن تحصل لها على قطع لإعادة تأهيلها بسبب الخلافات الصينية السوفيتية. ويقول المراقبون أن الصين اكتشفت مدى الخراب لأسلحتها وخاصة سلاح الدبابات، في الحرب الصينية الفيتنامية في ١٩٧٨،[٤٥]

وهنا برز دور إسرائيل بتوفير القطع المطلوبة لإعادة تأهيل سلاح الدبابات وغيرها من أنظمة الأسلحة الصينية من غنائم الحرب التي غنمتها في حرب حزيران ١٩٦٧ ضد الدول العربية وخاصة من مصر وسورية. ويقول الخبراء أيضاً إن الصين استعرضت ذلك الجيش الذي تم إعادة ترميمه وإعادة تأهيله بالأسلحة السوفييتية القديمة التي غنمتها إسرائيل من الدول العربية المذكورة، في العرض السنوي عام ١٩٨٤ الذي تقيمه الصين بمناسبة إعلان الاستقلال أو إعلان قيام جمهورية الصين الشعبية في تشرين الأول من كل عام في ساحة تيان آن من، أي ساحة بوابة السلام السماوي، في وسط بكين العاصمة.[٤٦] أما التعاون الثاني فكان على المستوى السياسي حين تدخلت إسرائيل في أروقة صنع القرار الأميركي والكونغرس لتخفيف الضغط عن الصين نتيجة الاتهامات الدولية للصين إنها قمعت مظاهرات الاحتجاج والمحتجين الصينيين في عام ١٩٨٩ في ساحة بوابة السلام السماوي.

أما بعد تبادل العلاقات الدبلوماسية في بداية عام ١٩٩٢ ، فقد تزايد هذا التعاون ليس في مجال الأسلحة التقليدية فحسب وإنما شمل هذا التعاون التكنولوجيا العالية وأنظمة الرادارات المتطورة جداً والاتصالات عبر الأقمار الصناعية. وقد أصبحت إسرائيل وفقاً لتقديرات بعض الخبراء ثاني أكبر مصدر للسلاح إلى الصين بعد روسيا.[٤٧] ولقد عارضت الولايات المتحدة الأميركية بشدة هذه الصفقات من ناحية إستراتيجية لأنها لا تريد أن تساهم في تقوية الصين في المحيط الهادي وفي بحر الصين ولا تريد أن تهدد وضع تايوان، الحليف «السابق» للولايات المتحدة. لذلك ضغطت

أما بعد تبادل العلاقات الدبلوماسية في بداية عام ١٩٩٢، فقد تزايد هذا التعاون ليس في مجال الأسلحة التقليدية فحسب وإنما شمل هذا التعاون التكنولوجيا العالية وأنظمة الرادارات المتطورة جداً والاتصالات عبر الأقمار الصناعية. وقد أصبحت إسرائيل وفقاً لتقديرات بعض الخبراء ثاني أكبر مصدر للسلاح إلى الصين بعد روسيا.[٤٧] ولقد عارضت الولايات المتحدة الأميركية بشدة هذه الصفقات من ناحية إستراتيجية لأنها لا تريد أن تساهم في تقوية الصين في المحيط الهادي وفي بحر الصين

الولايات المتحدة على إسرائيل لكي توقف هذه الصفقات قبل وقوعها. وفي حالات أخرى استخدمت الولايات المتحدة الضغوط الشديدة لمنع إتمام هذه الصفقات بما في ذلك التهديد بقطع المساعدات المالية التي تصل إلى ٢,٨ مليار دولار.[٤٨]

تتعلق هذه الصفقات بمحاولة إسرائيل بيع طائرة هاربي الاستطلاعية (طائرة دون طيار) للصين،[٤٩] وإطلاعها على التكنولوجيا المتطورة والمعقدة لصواريخ وطائرة لافي الإسرائيلية الصنع والتي تحمل تكنولوجيا أميركية. فاستخدمت الولايات المتحدة في عام ١٩٩٢ ضغوطاً كبيرة ومؤثرة لمنع الاستمرار في هذا العمل المشترك. كذلك اضطرت إسرائيل في عام ٢٠٠٠ تحت ضغط أميركي شديد إلى إلغاء صفقة طائرات الاواكس (نظام فالكون المحمول جواً للإنذار المبكر والتحكم). وكانت آخر صفقة تم الكشف عنها في شهر كانون الأول ٢٠١١ هي ما وصفته الصحافة الغربية بعملية تهريب ٦٩ صاروخ باتريوت PAC2 و ١٦٠ طن من «المتفجرات،» في ميناء كوتكا، جنوب فنلندا.[٥٠] ويقدر الخبراء أن قيمة هذه الصفقة تزيد عن ٤ مليار دولار. و «المتفجرات،» ليست متفجرات عادية. وإنما هي مواد من نوع «نايتروجين غواندين» منخفض الحساسية، سريع التفجير بشكل عال، ويستخدم في إطلاق الصواريخ من السفن والغواصات وفي إجراء التجارب على نماذج الأسلحة النووية.[٥١] الاتهام في هذه الصفقة موجه إلى إسرائيل. وتقول التقارير ايضاً إن إسرائيل طلبت من ألمانيا– دون نجاح– مساعدتها في تخطي هذه الفضيحة مع الجانب الأميركي. وهناك اتهامات في المقال المذكور أعلاه أيضاً لإسرائيل بمحاولة بيع مخططات طائرة الشبح الأميركية من الجيل الثاني من نوع (Raptor F 22).[٥٢]

نوع آخر من التعاون العسكري تم تسجيله بين الصين الشعبية وإسرائيل. وهذا يشتمل على الزيارات المتبادلة لوزراء الدفاع والقادة العسكريين الصينيين والإسرائيليين. لائحة الزيارات طويلة، ولكن يكفي ذكر عدد منها لإعطاء فكرة عن الأهمية القصوى التي يوليها الجانبان لهذه الزيارات. كانت هذه الزيارات في الماضي نادرة وسرية. مثلاً في ١٩٩١ ، قبيل إعلان تبادل العلاقات الدبلوماسية، تحدث المراقبون عن قيام موشيه آرنس، وزير الدفاع الإسرائيلي حينذاك، بزيارة سرية إلى الصين لإقامة العلاقات الدبلوماسية وتوسيع التعاون العسكري. مقارنة بذلك، نجد انه في عام ٢٠١١ جرت عدة زيارات بين المسؤولين العسكريين من الطرفين. مثلاً في ٢٠١١/٥/٢٥ قام (ووشنغ لي)، قائد البحرية الصينية، بزيارة رسمية لإسرائيل واجتمع مع وزير الدفاع الإسرائيلي، أيهود باراك، ومع قائد البحرية الإسرائيلية اليعازر ماروم.

في حزيران ٢٠١١، زار أيهود باراك الصين. وفي ١٤ آب ٢٠١١ قام الجنرال تشن بينغ ده، رئيس دائرة الأركان العامة في الجيش الصيني بزيارة رسمية لإسرائيل لمدة ثلاثة أيام. وقد حل ضيفاً على رئيس الأركان الإسرائيلي بني غانتس الذي استقبله بحرس شرف في القيادة العسكرية (كيريا) في تل أبيب.[٥٣]

ومن أجل استكمال صورة التعاون العسكري بين الصين الشعبية وإسرائيل لا بد من التطرق، ولو بسرعة، إلى موضوعين مهمين كان لهما حيز في العلاقات الصينية الإسرائيلية. أولهما هي الأزمة الإيرانية وثانيهما هي قضية الإرهاب.

بالنسبة للأزمة الإيرانية، أصبح من المعروف أنه منذ تدمير العراق في الحرب الأخيرة عليه، أصبحت الدول الغربية والولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل تعارض بشدة محاولات إيران امتلاك طاقة نووية وأسلحة نووية. وتم تبني العديد من القرارات في الأمم المتحدة وفي وكالة الطاقة الدولية لمنع إيران من امتلاكها على أساس أنها تهدد الأمن والسلام العالميين. واتخذت روسيا والصين موقفاً معارضاً لهذه القرارات ومعارضاً للتدخل العسكري ضد

إيران. إلا أن إسرائيل لم تكتف بالمعارضة، بل أخذت تهدد إيران بتوجيه ضربة لها ضد المنشآت النووية الإيرانية. ولهذا قامت إسرائيل بإرسال الوفود إلى بكين من أجل إقناع الصين بتغيير موقفها من قرارات الأمم المتحدة ووكالة الطاقة الدولية ضد إيران، وضد تدخل إسرائيل بضربة عسكرية ضد إيران. وتقول صحيفة نيويورك تايمز إن إسرائيل أرسلت في شهر شباط ٢٠١٠ وفداً إلى بكين لهذه المهمة.[٥٤] وتتابع الصحيفة قولها إن الوفد الإسرائيلي شرح لنظرائه الصينيين التأثير الاقتصادي على الصين من جراء ضربة إسرائيلية ضد إيران. وقد جادل الوفد الإسرائيلي مبينا أن ضربة إسرائيلية لإيران تعني استتباب الأمن في منطقة الخليج والشرق الأوسط واستمرار تدفق النفط دون تهديدات وهما الموضوعان اللذان يعنيان الصين من كل ذلك. ومع أن التصريحات الصينية في هذا الشأن ترفض أي تدخل عسكري ضد إيران، إلا أنه يوجد، على الأقل تصريح واحد، لأحد الأكاديميين الصينيين، واسمه ين غانغ، وهو أستاذ في الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، وكان في زيارة تبادل علمي إلى إسرائيل، أدلى به للصحافي الإسرائيلي يوسي ميلمان، من صحيفة هآرتس الإسرائيلية، يقول فيه «إن الصين لن توقف اسرائيل إن قررت مهاجمة إيران.»[٥٥]

أما في موضوع مناهضة الإرهاب فان الصين تعاني مثل غيرها من الدول من تنامي قوة المنظمات المتطرفة والإرهابية التي تتخذ من الإسلام ذريعة لشن عمليات ضد السلطة القائمة وخاصة في المناطق التي يسكنها المسلمون مثل مقاطعة سينكيانغ في الصين. وقد أصدرت الصين في عام ٢٠٠٣ لائحة بأسماء منظمات إرهابية، أربع منها كان على صلة بالقاعدة وتابع لها. والهدف هو إخراج الصينيين من هذه المقاطعة.[٥٦] وعلى ضوء التعاون العسكري بين الصين وإسرائيل يمكن التكهن بوجود تعاون في هذا المجال بين البلدين. ولكن لا توجد مصادر موثوقة من الجانب الصيني أو الإسرائيلي عن هذا التعاون.

رابعاً: الصين وإسرائيل وعملية السلام في الشرق الأوسط

لا يشمل هذا البحث الخوض في العلاقات الصينية الفلسطينية فقد كتب في ذلك سابقاً. وموقف الصين في هذا الصدد معروف. فهي تقف علناً، وفي كل المناسبات، إلى جانب النضال العادل للشعب الفلسطيني بقيادة م. ت. ف لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. وتقف مع حق الشعب الفلسطيني في الحرية وإقامة دولته المستقلة. وأدانت العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، والحصار الإسرائيلي للقطاع. وطالبت برفع الحصار فوراً. وأدانت انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان وقصف مقرات الأمم المتحدة في القطاع. وأعربت عن قلقها لتردي الأوضاع الإنسانية للشعب الفلسطيني وخاصة في قطاع غزة من جراء الممارسات الإسرائيلية. وأدانت إسرائيل لإنشائها جدار الفصل العنصري وطالبت بهدمه وإزالته. كما أدانت إقامة المستوطنات واستمرارها.[٥٧] ومع أن هذه المواقف معروفة، إلا انه لا يمكن ترك هذا الموضوع جانباً عند التحدث عن العلاقات الصينية الإسرائيلية. فقد شكل نجاح الجهود في عقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط في شهر تشرين الأول ١٩٩١ والتوصل إلى اتفاق أوسلو، الدافع الأول في انفتاح الصين على إسرائيل علنا وتمهيد الطريق أمام إسرائيل للذهاب باتجاه الصين والشرق بشكل عام. وقد واكبت الصين تطورات عملية السلام في العقدين الأخيرين عن كثب، على الرغم من أنها لم تنضم لعضوية اللجنة الرباعية وبقيت تعمل مستقلة عنها. ولهذا عينت الصين منذ بداية العقد الماضي مندوباً خاصاً للسلام في الشرق الأوسط، حالياً يقوم بهذا المنصب السفير وو سي كه الذي يلتقي بالطرفين الفلسطيني والإسرائيلي على أعلى المستويات. يعبر ووسي كه في تصريحاته عن موقف بلاده من قضايا الخلاف والنزاع بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. فهو يدعو الطرفين إلى العودة إلى استئناف مفاوضات السلام وإظهار «مرونة كافية.»[٥٨]

وأبلغ خلال لقاء له مع وزير خارجية إسرائيل أفيغدور ليبرمان بهذا الموقف، ودعا إسرائيل في أكثر من تصريح له إلى وقف الاستيطان وإنهاء حصار غزة. وأعرب عن قلقه في موضوع السجناء الفلسطينيين المضربين عن الطعام. وقال إن الصين مستعدة لمشاركة الأطراف الأخرى لحل هذا الموضوع في أسرع وقت ممكن.[٥٩]

وأعرب عن تأييد بلاده للمصالحة بين حركة حماس وحركة فتح وللاتفاق الذي تم في الدوحة بينهما. ودعا إسرائيل إلى تأييد الاتفاق وعدم الاعتراض على مشاركة حماس لأنها « جزء لا يتجزأ من العملية السياسية.»[٦٠]

وقد رد مصدر رسمي في مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي، لم يذكر اسمه، عبر وكالة الأنباء الصينية «أن إسرائيل لن تتفاوض مع حكومة فلسطينية فيها حماس حيث أن حماس لا تعترف بإسرائيل».[٦١] خلال زيارته إلى إسرائيل التقى المبعوث الصيني مع وزير خارجية إسرائيل أفيغدور ليبرمان، ومع اسحق مولخو، مستشار رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو، وصرح أن الصين «مستعدة أن تلعب دوراً بناء في جلب إسرائيل والفلسطينيين

إلى عملية السلام»، وأضاف قائلاً إن «عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية يجب أن تبقى المحور في الشرق الأوسط، على الرغم من التغييرات الأخيرة على الوضع الدولي والإقليمي».[٦٢] وكان يعني بذلك الثورات في الدول العربية والوضع المتفجر في سورية.

الخاتمة

وفي الختام، لا بد من القول إن العلاقات الصينية الإسرائيلية تطورت على الرغم من كل العقبات عبر السنين حتى وصلت إلى ما وصلت إليه لتصبح الصين أكبر شريك تجاري لإسرائيل في آسيا، ولتصنف إسرائيل الصين بأنها بلد أصبح هدفاً للصادرات الإسرائيلية. هذا يعني أن مصالح البلدين التقيا في الاقتصاد مع أنهما على وجهتي نظر نقيضتين في الموضوع السياسي في الشرق الأوسط وفي إطار تأييد الصين للشعب الفلسطيني وللسلطة الفلسطينية في مسعى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

تؤكد الاتفاقات التجارية والاقتصادية والتكنولوجية والزراعية والثقافية والتعليمية الموقعة بين البلدين، وتبادل العلماء والطلاب والباحثين على اهتمام البلدين بالاستمرار في تطوير هذه العلاقات وتثمينها. ومما لا شك فيه أن العلاقات العسكرية سوف تستمر بين الصين وإسرائيل وخاصة عملية تحديث القوات الصينية وتزويدها بالصواريخ والطائرات والمعدات الأخرى، خاصة أن الصين منكبه على تحقيق التوازن الاستراتيجي مع الدولتين العظمتين، الولايات المتحدة وروسيا. وتجري الصين الأبحاث والتطوير الضروري لتحقيق هذا الهدف.[٦٣] تدل هذه العلاقات بين البلدين على جدية كبيرة في عملية التطوير نكاد لا نلمسها بالجدية نفسها في تطوير العلاقات بين الصين والدول العربية مجتمعة. ومع أن هذه الدراسة لا تعنى بهذا الجانب من ناحية بحثية، إلا أن المطلع على تطور العلاقات الصينية الإسرائيلية يتمنى أن يرتقي الاهتمام بالعلاقات مع الصين إلى أبعد من كون الصين ثاني أو ثالث مستورد لنفط الشرق الأوسط. ويعنيني، كباحث وكمواطن فلسطيني وعربي، أن تسير العلاقات الصينية الفلسطينية والصينية العربية صعوداً لأن هناك إمكانيات كامنة كبيرة تصب في صالح الطرفين. وقد يكون الأوان قد آن للجامعات الفلسطينية أن تدخل هذا المجال في التبادل البحثي والطلابي وعلى مستوى تبادل العلماء والمختصين الآخرين، حتى لو كان عن طريق ما كان الصينيون في السابق يقولونه عن التعاون المشترك: «نتعلم منكم يا رفيق.» فدعونا نتعلم من الصينيين هذه المرة. ولا بد من الإشادة هنا بالدور الذي يقوم به الرأسمال الخاص، على المستويين المحلي والعربي، في التجارة مع الصين. إن تنمية العلاقات الفلسطينية الصينية يصب أيضاً في عملية الاستقلالية الاقتصادية والإنتاجية الاقتصادية، ويمكن بطريقة أو بأخرى، سدّ جزء من الدين المعنوي الذي علينا تجاه من وقف مع القضية الفلسطينية عبر أكثر من ستين عاما مضت، مثل الصين الشعبية.

الهوامش

١ راغدة درغام، روسيا والصين: الوقوف في وجه الشعوب،» صحيفة الأيام (رام الله، فلسطين) ٢٠١١/٤/٢٣، ص ١٥. وخالد الحروب، «ماذا تقدم روسيا والصين للشعوب العربية؟» صحيفة الأيام (رام الله، فلسطين)، ٢٠١٢/٥/٧، ص. ٢٢.

٢ درغام، المصدر السابق.

٣ الحروب، مصدر سبق ذكره.

٤ حول اليهود القدماء في الصين انظر:

Sidney Shapiro, translator, compiler, and editor, Jews in Old China, Studies by Chinese Scholars, New York: Hippocrene Books, 1984.

٥ انظر في هذا الصدد الدراسة التالية:

Peter Berton, «The evolution of Sino-Israeli relations,» in

www.cjss.org.cn/20110608e.htm

شوهد آخر مرة في ٢٠١٢/٥/٢٣. وسيتم الإشارة إلى هذا المصدر كالتالي: بيتر بيرتون.

6 The Israel Project, :Fact Sheet: China-Israel Relations,» in theisraelproject.org/…content2.aspx?c…

شوهد آخر مرة في ٢٠١٢/٥/٣٠. وسيتم الإشارة إليه «كشف الوقائع: علاقات الصين إسرائيل.»

ويذكر هذا المصدر أن عدداً من المسؤولين الإسرائيليين الحاليين لهم علاقة تاريخية في الصين. مثلاً لجأ والدا رئيس وزراء إسرائيل الأسبق، أيهود اولمرت، بعد أن نجيا من المحرقة إلى الصين بعد الحرب العالمية الثانية. أما قائد جهاز الموساد الإسرائيلي يعقوب نامير فقد ولد في الصين. وينحدر قائد البحرية الإسرائيلية أيلي ماروم من أصول صينية، فاحد جديه أصله من مدينة هاربين الصينية.

7 Israeli Chamber of Commerce in Beijing, «Sino-Israeli Commercial Relations – An Historical Perspective,» beijing.ischam.org/business-in-china/history

دون تاريخ، شوهد آخر مرة في ٢٠١٢/٩/٢٤. وسيتم الإشارة إليه لاحقاً بتقرير غرفة التجارة الإسرائيلية في بكين.

٨ صحيفة الأنوار، بيروت، ٦ نيسان ١٩٦٥، كما نشرت الخبر وكالة الأنباء الصينية الجديدة، كما اقتبسها جون كولي، «الصين والفلسطينيون» مجلة مؤسسة الدراسات الفلسطينية (باللغة الانكليزية) مجلد(١)، العدد(٢) ١٩٧٢، ص.٢١.

٩ تقرير غرفة التجارة الإسرائيلية في بكين. شوهد آخر مرة في ٢٠١٢/٩/٢٤.

١٠ احمد الشقيري، الأعمال الكاملة، المذكرات (١)، المجلد الأول، ص ٥٦٢/٢ أو ص ٤٦٠ من الإصدار الفردي لهذه المذكرات.

١١ أنظر فصل «الصين وإسرائيل» في: سامي مسلم، الصين والقضية الفلسطينية ١٩٧٦–١٩٨١، أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية رقم ١٨، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٢، ص.٢٩–٣٦.

١٢ من يريد الاستزادة عن الموقف الصيني في هذا المجال يمكنه مراجعة مقالي في: سامي مسلم، «تأسيس العلاقات الفلسطينية الصينية،» الكتاب السنوي لمؤسسة ياسر عرفات لعام ٢٠١١، رام الله: مؤسسة ياسر عرفات، ٢٠١١، ص ٧٩–١٠٦.

١٣ هذه المعلومات تم أخذها من تقرير الغرفة التجارية الإسرائيلية في بكين السابق الذكر.

١٤ المصدر نفسه.

١٥ المصدر نفسه.

١٦ المصدر نفسه.

17 P.R.Kumaraswamy, «At Wat Cost Israel-China Ties? Middle East Quarterly, vol. XIII, No. 2 (Spring 2006), pp.3744- in:

http://www.meforum.org/926/at-what-cost-israel-china-ties

شوهد آخر مرة في ٢٠١٢/٢/١٩.

١٨ تقرير الغرفة التجارية الإسرائيلية في بكين مصدر سبق ذكره.

١٩ المصدر نفسه.

20 «The People›s Republic of China – Israel relations,» en.wikipedia.org/w/index.php?title=Peo…

شوهد آخر مرة في ٢٠١٢/٥/١٣. وسيشار إليه لاحقاً «ويكيبيديا».

٢١ هناك اختلافات كثيرة وكبيرة بين تقييم الخبراء في الشؤون الصينية للميزان التجاري الصيني. فالرقم يتراوح بين مليارين وعشرة مليارات دولار أميركي. وهذا الفرق شاسع وواسع بين التقييمات. يبدو أن العدد الأعلى يأخذ بعين الاعتبار أسعار السلع العسكرية والتكنولوجية العالية بينما السعر الأصغر لا يتضمن هذه الأسعار. انظر

Trade mission to China, Embassy of Israel, Beijing, «China Israel Bilateral Trade,» in:

www.israeltrade.cn/english/52print,html

دون تاريخ، شوهد آخر مرة في ٢٠١٢/٢/١٩. وسيتم الإشارة إليه لاحقاً باسم نشرة البعثة التجارية الإسرائيلية لدى الصين. يذكر تقرير لمؤسسة «بلومبيرغ» أن هذا المبلغ هو ملياري دولار فقط. انظر:

Bloomberg.com/…/Israel-signs-cooper…

دون تاريخ. شوهد آخر مرة في ٢٠١٢/٦/١.

٢٢ نشرة البعثة التجارية الإسرائيلية لدى الصين.

٢٣ تقرير الغرفة التجارية الإسرائيلية في بكين، مصدر سبق ذكره.

٢٤ كشف الوقائع: علاقات الصين إسرائيل، مصدر سبق ذكره.

25 The S Daniel Abraham Center, «The Confucius Institute at Tel Aviv University,» in: tau.ac.il/humanities/…/Confucius.html

٢٦ بيتر بيرتون، مصدر سبق ذكره.

٢٧ يقدم المصدر «كشف الحقائق: علاقات الصين إسرائيل،» مصدر سبق ذكره، رابطاً يحتوي على لائحة بأسماء الشركات الإسرائيلية العاملة في الصين.

٢٨ «ويكيبيديا، مصدر سبق ذكره.

29 Sir Nigel Gresley, «Chinese help for Eilat railway? January 31, 2012 in Middle East,» in

www.railpage.com.au/f-p1701074.htm

شوهد آخر مرة في ٢٠١٢/٦/١٥.

٣٠ ويكيبيديا، مصدر سبق ذكره.

٣١ غريسلي، مصدر سبق ذكره.

٣٢ المصدر نفسه.

٣٣ المصدر نفسه.

34 Shai Agassi, «What China and Israel will teach the world,» The Economist, Nov. 22, 2012 from the World in 2011 print edition.

شوهد آخر مرة في ٢٠١٢/٢/١٩. وانظر ايضاً «كشف الحقائق: علاقات الصين إسرائيل،» مصدر سبق ذكره. وأنظر ايضاً

Tal Reshef, China wants Israel as technology partner,» ynetnews.com

دون تاريخ شوهد آخر مرة في ٢٠١٢/٢/١٩.

٣٥ شاي اغاسي، المصدر السابق.

36 Chris Zambelis, «China›s Palestine Policy,» China Brief, a journal of analysis and information, Vol. IX, Issue 5, March 4, 2009, p.11.

٣٧ البعثة التجارية الإسرائيلية في الصين، مصدر سبق ذكره.

٣٨ أمنون بارزيلاي، رواية إسرائيلية لقصة العلاقات العسكرية مع بكين،» صحيفة الخليج (الإمارات العربية المتحدة)، ١٤-١٥/٦/١٩٩٩.

39 A.M. Halpern, ed., Policies Towards China: Views from Six Continents, New York: Council on Foreign Relations, Inc., 1965, p. 217.

40 Isabelle Saint-Mizard, «From antipathy to military cooperation, India and Israel: an unlikely alliance,» Le Monde Diplomatique, in: mondediplo.com/20101/11/

شوهد آخر مرة في ٢٠١٢/٥/٢٥.

٤١ تقرير البعثة التجارية الإسرائيلية إلى الصين، مصدر سبق ذكره.

٤٢ عصابة الأربعة هم: وانغ هون ون (عسكري)، تشيانغ تشينغ (زوجة الرئيس ماو)، تشانغ تشون تشياو (منظر حزبي)، ياو ون يوان (منظر حزبي).

٤٣ تقرير الغرفة التجارية الإسرائيلية في بكين، مصدر سبق ذكره.

٤٤ المصدر نفسه.

٤٥ برزيلاي، مصدر سبق ذكره.

٤٦ تقرير الغرفة التجارية الإسرائيلية في بكين، مصدر سبق ذكره. بيتر بيرتون، مصدر سبق ذكره. ويكيبيديا، مصدر سبق ذكره.

٤٧ زامبليس، مصدر سبق ذكره، ص.١٢.

٤٨ ويكيبيديا، مصدر سبق ذكره.

49 Scott Wilson,» Israel set to end China arms deal under U.S. pressure,» Washington Post, June 27, 2005, in washingtonpost.com /…/AR200506260…

50 Gordon Duff, «Breaking: Patriot missiles seized, sold to China by Israel (updates), December 23,2011, in: http://veteranstoday.com/201123/12//breaking-patriot-missiles-seized-sold-to-china-b...

شوهد آخر مرة في ٢٠١٢/٥/١.

٥١ المصدر نفسه.

٥٢ للمزيد عن صاروخ باتريوت أنظر

Strategic Defense Intelligence, «Patriot Missile long-range air-defense system – army technology,» in: www.army-technology.com/projects/patriot/

٥٣ ويكيبيديا، مصدر سبق ذكره.

54 Marwan Bishara, Israel shakes down China,» (/ imperium/201010/06//israel-shakes-down-china), in:

http://what-really-happened.com/content/israel-shakes-down-china

دون تاريخ.

55 Yossi Melman, «China will not stop Israel if it decides to attack Iran,» Haaretz.com, May 01,2012, in: http://www.haaretz.com/print-edition/features/china-will-not-stop-israel-if-it-decides-to-atta...

شوهد آخر في ٢٠١٢/٥/١.

٥٦ كشف الوقائع: علاقات الصين إسرائيل، مصدر سبق ذكره.

٥٧ زامبليس مصدر سبق ذكره، ص.١٠-١١.

58 Israel should accept Palestinian unity bid: China Mideast envoy, 212012/2/, in: english.cntv.cn/20120221108032/.shtml

59 english.cn.cntv.com/news.jsp?field=140692

60 english.cntv.com/20120221108032/.shtml

٦١ المصدر نفسه.

٦٢ المصدر نفسه.

٦٣ أنظر في هذا الصدد مقال، مايكل راسكا، «الصين قصة إقلاع صاروخي وفضائي،» الأيام (رام الله،فلسطين)، ٢٠١٢/٦/٩،ص.١٦.

يهودا شنهاف (*)

كَيْفَ تُتَرْجَمُ النَكْبَةَ إلى اللُغَةِ العِبْرِيَّة؟

إنَّ انكشافَ الثقافةُ العبرية على أدب النكبة يُعتبرُ ضحلاً ومحدودًا. وفْقَ عميت- كوخافي تمَّ حتى العام ٢٠٠٠ ترجمة روايَتَين، وخمسُ قصص، واثنين وستين قصة قصيرة، ومجموعتين لمختارات أدبية وثلاث سِيَر ذاتية لأدباء فلسطينيّين من خارج إسرائيل، من اللغة العربية إلى اللغة العبرية. إنه عددٌ قليلٌ كذلك قياسًا بمجمل الترجمات الضئيل من العبرية إلى العربية. وللمقارنة، فقد تمّ في نفس الفترة ترجمة ثلاث وأربعين مجموعة لمختارات أدبية وخمس وثلاثين رواية من العربية إلى العبرية. وفق حسابات جافَّة، فإنَّ اثنين بالمئة فقط من مجمل النصوص المترجمة من العربية إلى العبرية حازت على مراجعة من جانب النقَّاد في إسرائيل. كما أنَّ الخطاب الإسرائيلي العام بمُجمله تقريبًا لا يهتم بالأدب الفلسطيني، وتَرفضُ دورُ النشرِ اقتراحاتٍ للترجمة بحجة أنها لا تحظى بإقبال في السوق التجارية في إسرائيل.

على الرُغم من أنَّ الانكشاف على النكبة يعتبر شرطًا للحُضور ثنائي القوميةَ (وربما بفعل ذلك) تتنكَّر إسرائيل للنكبة كُلِّيًا. مثلاً، لا تشمل الكتب المدرسية في جهاز التربية والتعليم موضوع النكبة وتعكس مفهومًا تاريخيًا سطحيًا يربِّي التلاميذ على الجهل. وتَسْتَنِدُ الكتابة التاريخية في مثل هذه الكتب المدرسية إلى رواية تاريخية سائدة غير نقدية. ويفرضُ القانون الإسرائيلي عقوبات على المنظمات التي تحيي ذكرى النكبة.

يكمُنُ سبب هذا التنكُّر الكلّي في "الهياكل العظمية" التي تحتفظ بها إسرائيل في خزانتها. تُهدِّدُ هذه الهياكل العظمية

(*) بروفسور في علم الاجتماع في جامعة تل أبيب وزميل بحث في "معهد فان لير" في القدس. هذا المقال هو نص محاضرة قدمها الكاتب في "معهد فان لير" في ٨١ تشرين الثاني ٢١٠٢ ويمكن مشاهدتها على الرابط التالي node/1764://www.vanleer.org.il/he/node/1764

إنَّ وجهات نظر كهذه لا ترى في النكبة حدثًا معينًا طَرَأَ في الماضي وإنما ترى فيها حدثًا مأساويًا مستمرًا. تَنْطَوي وجهات نظر كهذه على استراتيجيات ترجمة مختلفة عن تلك التي ترى في النكبة حدثًا معيَّنًا وقع في العام ٤٨. وبسبب هذا التركيب والعلاقات الكولونيالية القائمة بين اللغات، فإنَّ اللقاء الذي يجمع بين اللغتين العبرية والعربية يضع المترجم أمام إشكاليات مثل خيانةَ النصّ وأحيانًا تَضَعَهُ أمامَ طريقٍ مسدودٍ.

بالانكشاف وبذلك تهدّدُ الأسس الأخلاقية والعدالة التي تقوم عليها دولة إسرائيل. تشمل هذه الهياكل العظمية التطهير العرقي الذي تمَّ في العام ١٩٤٨، وهدم القرى والمدن، والاستيلاء على أراضي الفلسطينيّين وأملاكهم. حتى لو تقبَّلنا الادعاء المشكوك به القائل إنَّ كل حرب ربما تشتمل على عمليات طرد، فإنَّ إسرائيل السيادية منعت، حتى بعد انتهاء الحرب، عودة اللاجئين إلى بيوتهم، وصادرت أراضيهم واستولت على أملاكهم. لهذا فإنَّ تعبير "التطهير العرقي" لا يتطرَّق إلى حرب ١٩٤٨ فقط بل إلى حرمان اللاجئين من العودة إلى بيوتهم بعد إنشاء الكيان اليهودي السيادي وطمس التاريخ الفلسطيني. هذا هو أيضًا أحد الأسباب الهامَّة الأُخرى للادعاء بأنَّ النكبة لم تنتهِ أبدًا وهذا ما يفسِّر استمرار تمثيلها الأدبي في الوقت الحاضر.

في ظلِّ الواقع السياسي الذي نشأَ – وحقيقة أنَّ كتاب التاريخ والأوراق الأرشيفية والقانون والنظام يمثِّلون وجهة نظر المُنْتَصِرين – فقد تحوَّل سرد القصص إلى حقل مركزي يمكن العثور فيه على أصوات المهزومين.

يتناولُ أدب النكبة المأساة الفلسطينية. ويضم هذا الأدب ما يُطلق عليه تعبير أدب المقاومة أيضًا، والروايات والقصص القصيرة والنصوص المسرحية وكُتب سرد الذكريات الفعلية. وكما كَتب فيصل درَّاج يسعى هذا الأدب إلى أنْ يُساعد المهزوم على الوقوف مجدَّدًا على قَدَمَيِّه.

ولكن أدب النكبة غير متجانس. هنالك فرق كبير بين الروايات الهامة لغسان كنفاني التي كتبت في الخمسينيات والستينيات وبين الروايات المركبة لالياس خوري (باب الشمس) أو لسلمان ناطور (رحلة الصحراء) أو لأنطون شمّاس (أرابيسك، التي نُشرت بالعبرية). وفي هذه الروايات فإن الذكرى هي أداة العمل لأدب المقاومة.

وحتى أنَّ استخدام كلمة النكبة لا يظهر في جميعها إذ إنَّ هذا الاستخدام يتعلَّق بزمن الكتاب وزمن الترجمة. ففي اللغة العربية، هناك استخدامُ بكلمات مختلفة مثل نكبة، وكارثة، وهزيمة، ونكسة، ومأساة. أما في العبرية فنعثر على تعابير مثل: אסון، תבוסה، טרגדיה، או נכבה (كارثة، هزيمة، تراجيديا أو مأساة، نكبة) وليس بالضرورة بصورة مقابلة، أي لا يقابلُ بالضرورة تعبيرُ عربيُ معيّنٌ تعبيرًا عبريًا معيَّنًا.

في ضوء هذه المتاهة اللغوية، يمكننا العثور كذلك على وجهات نظر متناقضة حسب زمان ومكان الكتابة. تركِّز بعضُ النصوصِ على الكارثة التي حلَّت في العام ١٩٤٨، والبعض الآخر يرى في هذه الكارثة حلقة في سلسلة من الكوارث المستمرة التي حلَّت بالشعب الفلسطيني (منها: منع اللاجئين مباشرة بعد إقامة دولة إسرائيل من العودة؛ والحكم العسكري الذي اعتمدَ نظامًا كولونياليًا في تعامله مع السكان الفلسطينيّين؛ ومجزرة كفر قاسم؛ وهزيمة ١٩٦٧؛ ومجزرة صبرا وشاتيلا في العام ١٩٨٢؛ والحرب على غزة في العام ٢٠٠٩؛ وهدم قرية العراقيب البدوية في العام ٢٠١٠ وغيرها). إنَّ وجهات نظر كهذه لا ترى في النكبة حدثًا معينًا طَرَأَ في الماضي وإنما ترى فيها حدثًا مأساويًا مستمرًا. تَنْطَوي وجهات نظر كهذه على استراتيجيات ترجمة مختلفة عن تلك التي ترى في النكبة حدثًا معيَّنًا وقع في العام ٤٨. وبسبب هذا التركيب والعلاقات الكولونيالية القائمة بين اللغات، فإنَّ اللقاء الذي يجمع بين اللغتين العبرية والعربية يضع المترجم أمام إشكاليات مثل خيانةَ النصِّ وأحيانًا تَضَعَهُ أمامَ طريقٍ مسدودٍ.

يكشف الباحث محمود كيَّال مثلاً عن أنه حين ترجمَ محمود درويش قصة للأديب إيهود بن عيزر من العبرية إلى العربية شطب منها الفقرة التالية:

"... מן הגרעין של פוליק, תודה לאל, יצאו לכל היותר בעונשי חגור צמוד ומסדרים נוספים, שלא לדבר על

إنَّ أحد الأمثلة الواضحة لطمس النكبة والماضي الفلسطيني يتجلَّى في مشروع ترجمة أسماء المواقع العربية إلى أسماء عبرية على خريطة دولة إسرائيل. وكما يوضح ميرون بنفينستي، فقد اجتمعَت في ١٨ تموز ١٩٤٩ في مكتب رئيس الحكومة في تل أبيب لجنة مُؤلَّفة من تسعة باحثين مرموقين بغية ترجمة الأسماء العربية إلى العبرية. وفق منظور أعضاء هذه اللجنة فإنَّ أسماء التجمعات السكانية العربية إنما هي أحد الأشكال المشوّهة للأسماء العبرية وليس العكس

רונדלים וחפירת בורות (צדוק המ"כ קבע מידתם למהדרין: מטר על מטר על מטר) כדי לקבור נאד או בדל סיגריה...".

إن السياقات الثقافية للاصطلاحات العسكرية العبرية تخلقُ فراغات على صعيد الدلالات اللغوية لا يمكن نقلها إلى لغات أخرى. ليس هناك أي طريقة أدبية لترجمة تعابير (بالعبرية) مثل "רונדלים" أو "עונש חגור ומסדרים נוספים"، والحفاظ على معانيها الثقافية الأصلية. إنَّ حالات كهذه تُلزم المترجم بارتكاب خيانة واعية بحق إحدى اللغتين أو بحقهما معًا. وقد وصفَ المرحوم محمد حمزة غنايم، الذي وقف في المسافة الفاصلة بين اللغتين العربية والعبرية، الترجمة من الواحدة إلى الأخرى كالتواجد على "سطح ساخن".

فيما يلي أحد الأمثلة المُسْتَقَاة من أدب النكبة:

نشرت الكاتبة سميرة عزَّام قصة عقائدية دينية– سياسية تشمل بعض النواحي الجندرية تحت عُنوان "خبز الفداء" جاء فيها:

"وكانت ... بعد معركة انصبت النار فيها من مستعمرة نهاريا اليهودية" (ص ١٣٧).

إنَّ الكلمة "مستعمرة" التي تظهر في هذه الجملة مُترجمة في القاموس العربي العبري أيالون– شنعار بواسطة الكلمة العبرية "מושבה" (موشافاه). أما في القواميس العربية الإنكليزية فتترجم settlement, colony. هل يجب ترجمتها "موشافاه"، "مستوطنة"، أم "كولونية"؟

هذه حالة من التناقض التي تَسْتَدعي خيانة في العربية أو في العبرية أو في كلتيهما معًا. وأكثر من ذلك: فقد استخدمت سميرة عزَّام كلمة مستعمرة، لا كلمة استيطان التي تحوّلت إلى الكلمة السائدة أكثر بعد العام ١٩٦٧ لوصف الاستيطان اليهودي (الصهيوني). هل كانت ستَستخدم سميرة عزَّام كلمة استيطان لو أنها كتبت بعد العام ١٩٦٧؟

إنني أُشيرُ هنا إلى حركة السياسي في اتجاه قلب النص الأدبي. ولكن يمكن عكس هذه العلاقة والبحث عن الأدبي داخل النص السياسي كذلك. مثلاً، لماذا استخدمت عزَّام الكلمتين "انصبَّت النار" بدلاً من التعبير السائد في العربية: "إطلاق النار"؟ هل سَعَت عزَّام للإشارة إلى إطلاق النار بوصفه تمثيلاً شاذًّا؟

بعبارات عامة أخرى: كيف يمكن أن نكون أمناء لمختلف التفاسير الواجبة بفعل التغيير الناجم عن المدة الزمنية الفاصلة بين زمن الكتابة وزمن الترجمة؟ وتتعقّد المشكلة أكثر في ظلّ العلاقات الكولونيالية التي تربط بين اللغات.

علاقات كولونيالية

تطوَّرت الترجمة في العصر الحديث بالترافق مع تطوّر المشروع الكولونيالي: لفهم التفكير المتخلِّف، وتمثيله وتطويعَهُ والتحدُّث باسمه. وتتجلّى الترجمة في إطار العلاقات الكولونيالية في العنف والطمس والاستيلاء.

إنَّ أحد الأمثلة الواضحة لطمس النكبة والماضي الفلسطيني يتجلَّى في مشروع ترجمة أسماء المواقع العربية إلى أسماء عبرية على خريطة دولة إسرائيل. وكما يوضح ميرون بنفينستي، فقد اجتمعَت في ١٨ تموز ١٩٤٩ في مكتب رئيس الحكومة في تل أبيب لجنة مُؤلَّفة من تسعة باحثين مرموقين بغية ترجمة الأسماء العربية إلى العبرية. وفق منظور أعضاء هذه اللجنة فإنَّ أسماء التجمعات السكانية العربية إنما هي أحد الأشكال المشوّهة للأسماء العبرية وليس العكس. وتمّ ترجمة بعض هذه الأسماء الفلسطينية إلى العبرية وفق رسمها التوراتي (إنْ وُجدت أصلاً). وتُرجم بعضها الآخر على أساس صوتية الكلمات (ما يُسمَّى: استعارة صوتية). وعلى هذا النحو نُقِل الاسم "بير حِنْدِس"

إلى "بئير أوره"، و"عين ويبة" إلى "عين ياهف"، و"أم الغريفات" إلى "غروفيت"، و"بير بن عودة" إلى "بئير عاده"، و"رخمة" إلى "يروحام"، و"دلاتة" إلى "دالتون"، و"كسلا" إلى "كسلون"، و"بيت دجن" إلى "بيت داغان". وكما ذكرنا، فإنَّ لجميع هذه الأسماء هنالك صوتٌ أو نغمةٌ توراتية إلاَّ أنه ليس لجميعها كان هنالك ذِكْرٌ في المصادر اليهودية. هل يتبنّى المترجم عملية الاستيلاء هذه ويقوم بترجمة الأسماء بصورتها المفهومة لقارئ العبرية أم يستخدم الأسماء الأصلية؟ بعبارات أخرى، هل عليه كتابة "بيت دجن"، أم "بيت داغان"، أم ربما كتابة اسم آخر؟

إنَّ المحافظة على الأسماء الأصلية يُعتبر مبدأً مركزيًا في أدب النكبة، إذ إنه يبذل جهودًا كبيرة لإعادة بناء خريطة العام ١٩٤٨. لهذا فإنَّ اختيار الاسم "بيت داغان" يعتبر خيانة للأصل. إلاَّ أنه يُعتبر كذلك دالاً[١] ناقصًا للأصل، إذ أُقيمت على أنقاض قرية بيت دجن إضافة إلى بيت داغان ثلاثة تجمعات سكانية أُخرى: مشمار هشيفعاه، حيمد وغانوت. من الواضح أنَّ العلاقة التي تربطُ بين بيت دجن وبين بيت داغان هي علاقة تماثل ولكنها أيضًا علاقة اختلاف (باصطلاحات دريدا). إنه الاختلاف بين "الذات" و"الغريب" الذي لا يمكن تجسيره.

يكشف الباحث محمود كيال عن أنه حين أَقدمَ أنطوان شلحت على ترجمة كتاب عاموس كينان "الطريق إلى عين حارود" إلى العربية قرّر إبقاء الأسماء العبرية للتجمعات السكانية. من الواضح أنَّ هذا القرار، والبديل الآخر، يستندُ إلى فقر تمثيلات للدال. لهذا، هنالك مترجمون يسعون إلى ملء النقص وتحويل ما لا يمكن ترجمته إلى أمر مفهوم للقارئ بصورة مبطَّنة في النص. مثلاً، فبدل أن يُكتَب "إنه يتذكَّر بيت دجن" هنالك من يكتب "إنه يتذكَّر بيت دجن التاريخية التي كانت مقامة على الطريق بين يافا والرملة". وكما أشارت هدى أبو مخ، فإنَّ أنطون شمَّاس (في ترجمته للمتشائل لإميل حبيبي) قد نقل اسم "ساحة الحناطير" إلى "ساحة باريس، التي كانت سابقًا ساحة الحناطير". في مثل هذه الحالة، فقد تدخّل أنطون شمَّاس في النص الأصلي وأضاف الوصف بصورة مُبطَّنة من دون الإشارة إلى تدخّله. وهذه إستراتيجيا مقبولة وضرورية أحيانًا، يقبل عليها مترجمون، من أجل مواجهة نصوص "لا يمكن ترجمتها".

وفي المقابل، تدخّل أنطوان شلحت بصورة واضحة حين صاغَ حاشيةً تشرحُ اختياره في الترجمة. وهذه إستراتيجيا ترجمة مغايرة لتلك التي إتبعها شمّاس.

١ המסמן – الدال، המסומן – المدلول.

إنَّ إضافة الحواشي واضحة بصورة خاصة في ترجمة نصوص تُعتبر متدنية هرميًا. لهذا، يُمكن أنْ نلاحظ وجود حواشي كثيرة في الترجمة من العربية إلى العبرية أكثر من تلك التي نلاحظها في الترجمات من الإنكليزية أو الفرنسية إلى العبرية. كذلك نلاحظ حذف كلمات أو جمل أو فقرات كاملة في النصوص "المتدنية" المُترجمةُ والتي لا يمكن نقلها إلى لغة أخرى. كشفت هدى أبو مخ عن أنَّ أنطون شمّاس اختار في ترجمته للمتشائل من العربية إلى العبرية شَطْبَ بعض العبارات وإضافة أخرى، مما حوَّل في نهاية المطاف النص الأصلي إلى "نص عربي أقل، بُغية أن يُلائمَ جمهور الهدف العبري".

صحيح أن استنتاجات أبو مخ واضحة، لكنني أعتقد أن تأويل هذه الاستنتاجات أكثر تعقيدًا. وهذا نموذج يمكن أن نتعلم منه عن العلاقة بين فحوى الترجمة، وزمن الترجمة، وسياقها السياسي. فعندما ترجم شمّاس إميل حبيبي حاول أن يدفع قدمًا قومية إقليمية مشتركة لليهود والعرب، يتم في إطارها تعريف جميع مواليد البلاد على أنهم إسرائيليون، ويتم تعريف النظام (الدولة) بما يتلاءم مع ذلك. وقد رأى في كتابة العربية بالعبرية (وبالعكس) جزءًا من مشروع "إلغاء الأقلمة". واليوم، عندما بات واضحًا أن هذا المشروع مُني بالفشل، ربما كان شماس سيختار إستراتيجيا ترجمة أخرى، على أساس تضمين العربية داخل العبرية، كما فعل مثلا في الترجمة التي حررها لكتاب إلياس خوري "باب الشمس"، ففي هذه الترجمة حرص شماس وموشيه حخام (المترجم) على تضمين العربية في العبرية كإستراتيجيا ترجمة ردًا على العلاقات الكولونيالية بين اللغتين. فضلاً عن ذلك، إذا ما نأينا بأنفسنا قليلاً عن الحقل السياسي، فإن أبو مخ تفترض عمليًا أن هناك أصلا متجانسًا يجب تقديسه، ويتعين على المترجم أن يكون مخلصًا للأصل والمؤلف. ومثلما ادعيت أعلاه، فإن كل ترجمة هي كتابة من جديد، وعلاقتها بالأصل ليست بالضرورة علاقة تمثيل متكاملة، وهي مرهونة بزمن الكتابة وزمن الترجمة.

فقر تمثيل تعبير النكبة

إنَّ الانتقال من كلمة نكبة، بمعنى كارثة، إلى تعبير نكبة الذي توطَّن بوَصفه دالاً يُمثِّلُ الكارثة الفلسطينية بشموليتها، ليس انتقالاً خَطِّيًا (حقيقة تصحُّ أيضًا في حال نَسَبْ تعبير "محرقة" (شوءاه)). لقد بدأ استخدام النكبة كتعبير يشير إلى محطّة تاريخية طرأت في العام ١٩٤٨ منذ شهر أيلول في نفس السنة على يد المؤرّخ السوري قسطنطين زريق في كتابه "معنى النكبة". كذلك استخدم المؤرّخ الفلسطيني عارف العارف في الخمسينيات

إنَّ صياغة الكارثة بِوَصْفِها حادثًا عَيْنِيًا وَقَعَ في نقطةٍ زمنيةٍ معينةٍ، طَرَأَ وتَوَقَّفَ في العام ١٩٤٨، ليست صياغة يشترك فيها جميع الكتاب. حتى أنَّ قسطنطين زريق الذي نَقَشَ هذا التعبير كان واعيًا للحركة القائمة من التاريخي إلى التحليلي ومن هناك إلى السياسي. وفي نهاية تقديمه للكتاب يستخدم زريق العبارة التالية: في نكبتنا الحَاضِرَة. وبهذا فهو يُشيرُ إلى البُعْدِ الحاضر- المُؤَقَّت لتعبير نكبة، وبأنها حلقة ضمن سلسلة من الأحداث، وليس حدثًا واحدًا منفصلاً انتهى.

كلمة "النكبة" بالمعنى ذاته في كتابِه (النكبة الفلسطينية والفردوس المفقود، من العام ١٩٥٦). على الرغم من ذلك، يبدو أنَّ التعبير قد أصبحَ سائدًا في أدب النكبة بعد العام ١٩٦٧ فقط؛ أما في العبرية فقد ساد هذا التعبير في العقد الأخير.

لم تُكثر الكتابات الفلسطينية نفسها من استعمال تعبير نكبة حتى التسعينيات وَوَصَفَت هذا الحَدَث الأَليم بواسطة عددٍ من الكلمات منها: نكبة، هزيمة، نكسة، مَأْسَاة، نازلة أو كارثة. مثلاً، أصدر محمد فاضل الجمالي في العام ١٩٦٤ كتابًا بعُنوان **"تذكريات وعبر: كارثة فلسطين وأثرها في الواقع العربي"**، وبدلاً من تعبير نكبة الذي استعمله زريق فقد استعمل كلمة **"كارثة"**. وكذلك سميرة عزّام، التي تُوفِيَت في العام ٦٧، استعملت كلمة **"كارثة"**. بالمقابل، فقد استخدم غسَّان كنفاني في قِصَة قصيره له بِعُنوان "أرض البرتقال الحزين" (١٩٦٢) كلمة **مأساة**، والتي ترجمها شمعون بلاص **تراجيديا** في العام ١٩٧٠. برغم ذلك، يمكننا العثور على استعمال مباشر بتعبير **نكبة** قبل العام ١٩٦٧. مثلاً، استعمل غسّان كنفاني في أحد قِصَصِه القصيرة "ورقة من غزَّة" تعبير **نكبة**.

ما أودُّ التأكيدَ عليه هنا هو عدم ثَبَاتِ دوالّ (صيغة جمع "دال") الحدث الأليم، وأهمية الزمن التاريخي للكتابة والترجمة ووضعية اللغات في تلك اللحظة.

فقر التمثيلات في الكتابة التاريخية

يتجلّى فقر التمثيل بصورة واضحة في الروايات التاريخية المُدوَّنَة. إنَّ عملية ترجمة أدب النكبة تَسْتَلزِم اتخاذ موقف بخصوص المكانة المعرفية للأدب في ظلِّ واقع يَنْطَوِي على ادعاءٍ يقولُ إنَّ الوثيقةَ أفضلُ من الشهادة، وأنَّ البحثَ والحقيقةَ والوثيقةَ لا تَدْخُلُ في اخْتِصَاصِ الأدب بل مجال اختصاصه هو عالم الوَهم والخرافات.

هل يمكن اعتبار الأدب حقلاً ثقافيًا يمكنه الكشفَ عن تواريخ بديلة (counter-history)؟ ما هي الالتزامات التي تفرضُها التفسيرات التاريخية على النص الأدبي؟ أو بالعكس: ما هي الالتزامات التي يفرضُها النص الأدبي على التفسيرات التاريخية؟

إنَّ اللقاء غير المباشر بين النص الأدبي والحقائق التاريخية يُنتِجُ قنبلة من الدلالات التي تُنتجُ بدورها إشكالية على صعيد الكتابة التاريخية والفعل الأدبي ذاته. مثلاً، جاء في قصة "ورقة من غزة" لغسّان كنفاني ما يلي:

وفي منتصف العام، ذلك العام، ضرب اليهود مركز الصبحة، وقذفوا غزَّة، غزَّتنا، بالقنابل واللهب..."

لقد تحوّلت هذه القنابل التي قُذفت على مركز الصبحة إلى نقطة خِلاف في كتابة التاريخ. ففي يوم ٥ من نيسان ١٩٥٦، في نفس السنة التي كُتبت فيها هذه القصة القصيرة، أَلقتْ إسرائيل نحو مئة قذيفة هاوْن على وسط مدينة غزّة ومركز الصبحة وأصابت عددًا كبيرًا من المُنشآت المدنية. ادعت إسرائيل في حينه أنها استهدفت مواقعَ مصرية مُحَصَّنة. وقد كشف بيني موريس أنَّ إسرائيل قد كذبت بصورة وَقِحة في هذا الشَأْن. وسَكَنَ في غزّة في حينه نحو ربع مليون نسمة، خمسة وسبعون بالمئة (٧٥٪) منهم لاجئون نزحوا عن بيوتهم في فلسطين في العام ١٩٤٨. تُجْدَرُ الإشارة إلى أنَّ بعضهم طُرِدوا من دولة إسرائيل بعد تَوقُّف الحرب.

يُعتبر الهجوم على غزة في العام ١٩٥٦ جزءًا لا يتجزّأ مِمَّا يُعرِّفُهُ كنفاني نكبة مستمرة. يوضح هذا المثال مدى إشكالية الهَرَمِيَّة المفروضة على كتابة التاريخ والأدب، وخاصة على الحدود التي تفصل بينهما، والتي تُساهِمُ في المُحافظة على الهَرَمِيَّة الكولونيالية.

إنَّ لمفهوم الزَّمان/ مَكَان للنص تأثيرا بالغا على أشكال الترجمة. ومن مجمل الأسباب، لأنه يوجب الاختيار بين زمن الحاضر المستمر أو زمن الماضي المُحْكَمْ وهي إستراتيجية في الترجمة تُشْتَق من الحساسية للزَّمان.

فقر تمثيلات الزمان/ المكان

إنَّ صياغة الكارثة بِوَصْفِها حادثًا عَيْنِيًا وَقَعَ في نقطةٍ زمنيةٍ معينةٍ، طَرَأَ وتَوَقَّفَ في العام ١٩٤٨، ليست صياغة يشترك فيها جميع الكتاب. حتى أنَّ قسطنطين زريق الذي نَقَشَ هذا التعبير كان واعيًا للحركة القائمة من التاريخي إلى التحليلي ومن هناك إلى السياسي. وفي نهاية تقديمه للكتاب يستخدم زريق العبارة التالية: في نكبتنا الحَاضَرَة. وبهذا فهو يُشيرُ إلى البُعْدِ الحاضر– المُؤقَّت لتعبير نكبة، وبأنها حلقة ضمن سلسلة من الأحداث، وليس حدثًا واحدًا منفصلاً انتهى. وتَعْزيزًا لهذا الموقف يمكننا العُثور عليه عند غسّان كنفاني في قِصَّتِهِ "ورقة من غزّة"، إذ اسْتَخْدَمَ الكاتب هنا تعبير "نكبة" ويقوم بتعريفها كمأساة مستمرة:

عشنا فيها [في غزة] ومع رجالها الطيِّبين سبع سنوات في النكبة

كنفاني يَعْتَبِرُ النكبةَ حدثًا مستمرًا حتى لحظتنا الحالية (١٩٥٦).

في مقابل استخدام غسان كنفاني تعبير النكبة، فإنَّ محمود الريماوي لا يعرض "قصة عظيمة" في قصّته "الشوق الى الأرض الطيبة" كما أنه لا يستخدم كلمة "نكبة". تصف القصة إحدى الأُمسيات في حياة أبي العبد في مخيم اللاجئين صويلح بعد أنْ نَزَحَ إليه من مخيم اللاجئين النويعمة في العام ١٩٦٧، الذي وصل إليه بعد نُزُوحَهُ عن بيته في بيت دجن في العام ١٩٤٨. تعتمد القصَّة الزمن الحاضر المستمر وترى في النكبة حادثًا مأساويًا دائم الحركة لم يصل إلى نهايته إذ يسعى أبو العبد طيلة الوقت إلى النوم.

وَشَعَرَ بِالنُعَاسِ يَتَسَلَّل إلى عَيْنِهِ

ويصفُ "قضية اللاجئين" لا كنقطة تاريخية معينة طَرَأَت في العام ٤٨ وإنما

"يتخيلُ أنه يَمضي في رحلة مُضْنِيَة لا تَنْتَهي، في حالة سفر دون وصول"

يُفَضَّلْ التَنَبُّهْ إلى هذه الجملة التي تُصيغُ الموقع الحيِّزي/ المكاني عبر اصطلاحات زمنية. إذ إنَّ الحّيِّز/ المكان مُصاغٌ في كل لحظة معينة كنقطة زمنية. ترى هذه القصَّة في النكبة حالةً مستمرة لا كنقطة واحدة منفصلة. تَسْتَلزِم هذه الحالة المستمرة للكارثة وجود مفهوم يقوم على أنَّ الحَيِّز/ المكان مُتَضَمِّنٌ في الزمان، والحاضر مُتَضَمِّنٌ في الماضي، والماضي مُتَضَمِّنٌ في الحاضر. لقد سَبَقَ واقترحَ طرح مُفَادُهُ أنَّ التاريخ الفلسطيني قد دُوِّنَ في التأريخ اليهودي استنادًا إلى مفهوم يَعْتَمِدُ المِحْوَر الزَّمَنِي الخَطِّي بينما لا يعتبر مفهوم الزمن الفلسطيني في أدب النكبة مفهومًا خطِّيًا تتشابك فيه تمثيلات الزمان والحيّز المكاني. وقد اصطَلَحَ باختين على هذا التشابك تعبير: زَمَاكَنِيَّة (chronotop).

إنَّ لمفهوم الزَّمان/ مَكَان للنص تأثيرا بالغا على أشكال الترجمة. ومن مجمل الأسباب، لأنه يوجب الاختيار بين زمن الحاضر المستمر أو زمن الماضي المُحْكَمْ وهي إستراتيجية في الترجمة تُشْتَق من الحساسية للزَّمان.

مثلاً، الفقرة التالية المُقْتَبَسَة من قصّة لسميرة عزّام، "خبز الفداء":

كان الوقت ربيعًا، وربيع فلسطين بحر أزرق تتهادى عليه أَشْرِعَةُ المَرَاكِب البيضاء نهاراً

وفي هذه الصورة التي تُحِيكُها الكاتبة، فإنَّ اختيار تَشَابك زمن الحاضر المستمر أَقرب إلى الأصل أكثر من اختيار تَشَابك زمن الماضي المُحْكَمْ.

يُسَلِّط هذا المثال الضوءَ على قَضِيَّةِ الحيِّز/ المَكَان. إنه يوضح أنَّ النكبة هي كارثة حيِّزية/ مكانية: كارثة فعلية ورمزية تَنْطَوِي على الانسلاخ عن الحيِّز/ المكان المادي/ الفيزيائي. إنه مثالٌ يَرْمُز إلى الاقتلاع ولكِنَّهُ يَرْمُز كذلك إلى الاستمرار، وذلك بواسطة دوالِّ الزمان المُتَشَابِكِين مع الحيّز/ المكان. مثلاً، تظهر الجملة التالية في متشائل إميل حبيبي:

تُعلّمنا هذه الأمثلة جميعها أنَّ أدبَ النكبة يُعْتَبَر فُرْصَةً للكتابة البديلة التي تَتَخَطّى حُدودِ الزَّمَنِ الخَطّي خصوصًا لأنه لا يَسْتَنِدُ إلى وَثائِق أرشيفية وإنما إلى تصوُّرات وخِبرَات إنسانية مُرَكَّبة من زمان ومكان. ومن هذه الزاوية، فإنَّ أدب النكبة يُتيحُ فُرْصَةَ صِيانَة الصَّدْمَة واستِخْدامِهَا كَمَخْزَنٍ حافِظٍ للذَاكِرَة.

"والقمر أصبح أقرب علينا من تينتنا القمراء في قريتنا الثكلى" (ص ١١).

بَقِيَت شَجَرَة التين بعيدًا في المُؤَخَّرة، ولكنها تشكِّل دالاً للزَّمَن في قَلْبِ عَمَلِيَّة نُضْجِهَا (أو عدم نُضْجِهَا). وفي موقع آخر يقول حبيبي:

"فإلى متى يظلُّ يَحْفُرُ وتظلُ سنو النسْيانِ تَعْبُرُ وَتَمْحُو؟ ومتى سَيُقْرَأ لنا المَكْتوب على الزيتونة؟ وهل بَقِيَتْ زَيْتُونَةٌ في ساحةِ الدَّارِ؟" (ص ٢٤).

إنَّ الخِرَاطَةَ على الخَشَبِ تُعْتَبَر تمثيلاً ماديًا للزَّمَن الآخذ بالتكاثف ويَتَحوَّل إلى سائلٍ كَثيفٍ ومُشاهَد أو ربما يَخْتَفي. تُعلِّمنا هذه الأمثلة جميعها أنَّ أدبَ النكبة يُعْتَبَر فُرْصَةً للكتابة البديلة التي تَتَخَطّى حُدودِ الزَّمَنِ الخَطِّي خصوصًا لأنه لا يَسْتَنِدُ إلى وَثائِق أرشيفية وإنما إلى تصوُّرات وخِبرَات إنسانية مُرَكَّبة من زمان ومكان. ومن هذه الزاوية، فإنَّ أدب النكبة يُتيحُ فُرْصَةَ صِيانَة الصَّدْمَة واستِخْدامِهَا كَمَخْزَنٍ حافِظٍ للذَاكِرَة.

وأخيرًا، بِضْع كَلِمَاتٍ تَلْخِيص في أَعْقَابِ مُحَاضَرَةِ اليَوْمْ.

إنِّني مُدركٌ للحَقيقَة المُؤسِفَة بأَنَّني لَمْ أَتَوَفَّق برغْم مُحَاوَلاتِي الجَاهِدَة أَنْ أَلْفُظْ بَعْضَ الكَلِمَاتِ والعِبَارَاتِ بِصُورَةٍ سَلِيمَةٍ وِفْقَ قَوَاعِدَ اللَّفْظ في العربية واليهودية العربية. بِودِّي أَنْ أُوَضِّحَ هَذِهِ المَسْأَلَة. أَعْتَبِرُ اللغة العربية كلُغة أُمْ. ولَكِن فِي حَالَتِي فَهِيَ لغةُ أُمٍّ تَعَلَّمتُها بوَاسِطةِ لُغَةٍ أُخْرَى أَلاَ وهي اللُغة العبرية.

وهذا هو مَصْدَر التَّنَاقُض: لغةُ أُمٍّ كلغة أُولى primary language يَتِمُ تَعَلُّمِهَا عَادَةً مِنْ دُونِ وَسَاطَةِ لُغَةٍ أُخْرَى. وهذا هو السَّبَب الذي يَقِفُ وَرَاءَ تَكَلُّمِي بلُغَةِ أُمِّي بِصُورَةٍ يُشُوبُهَا العَدِيدُ من المُخَلَّفَاتِ العبرية على الطَّرِيقةِ الإسرائيلية الإشكنازية. تَعْكِسُ هذه المُخَلَّفَاتُ سِيَاسَة اللُغَة في إسرائيل. كيهودي عربي وُلِدَ في إسرائيل، فإنَّني نِتَاجُ نِظَامِ اللُغَةِ وأُسْلُوبِ اللَّفْظ. وأنا أَعْتَرِفُ بأَنَّني كُنْتُ وكيلاً فاعلاً في ذلك. لذلك فإنَّ تَحَدُّثي بلُغة أُمِّي لا يُمكِّنني من التَّخَلُّص من هذه المُخَلَّفَات.

أَتمنَّى أن تكون مُحَاضَرَتِي اليوم شَهِيدًا للتَناقُض الكَامِن في إمكانيَّة التَّحدُّث بلُغة الأُم في ظلِّ واقعٍ استعماري (كولونيالي).

في مثل هذه الحالة، لم أَنجح في الالتفاف على أسلوب اللفظ للمُسْتَعْمِر بَلْ اسْتَعْمَلْتُهُ. ولهذا السبب فقد تَحَوَّلَتْ القاف العميقة العربية والعبرية القديمة أحياناً إلى كاف.

[مترجم عن العبرية. ترجمة نبيه بشير]

شكر وتقدير:

يود الكاتب أن يتوجه بالشكر إلى نبيه بشير على ترجمة النص من العبرية إلى العربية، وإلى أنطوان شلحت على تحرير النص واستكماله بالعربية، وقد قام كلاهما بعمل ممتاز ولهما شكري. كما يتوجه بالشكر إلى كل من أبدى ملاحظات قيّمة على النص، وهم إسماعيل ناشف، ومحمود كيال، وهنيده غانم، ويونتان مندل، ويوفال عفري، وحنان حيفر، وإيلاه غلاس، ورون كوزار، وحاييم حزان.

مهند مصطفى(*)

العدوان على غزة ٢٠١٢:
بين النتائج العسكرية والدلالات السياسية

حملت الحرب[١] على غزة، دلالات ومغازي سياسية أكبر من دلالاتها العسكرية، وهذا الأمر لم يكن مفهوما ضمنا لدى القيادة الإسرائيلية التي أرادت للانعكاسات العسكرية أن تكون هي الطاغية على الإفرازات السياسية، أو أن تأتي النتائج السياسية موازية لحجم النار في العملية العسكرية. وكما يشير الكثير من المحللين الإسرائيليين فإن إسرائيل تستطيع التحكم في موعد اندلاع المعركة لكنها لا تستطيع أن تتحكم وتسيطر على نتائجها ونقطة انتهائها.

تشكل الحرب الأخيرة على غزة حلقة من صراع طويل ولكنه مكثف بالمقاييس العسكرية بين إسرائيل وقطاع غزة. بدأ صراع إسرائيل مع قطاع غزة يأخذ شكلا مختلفا بعد سقوط أول قذيفة «هاون» على «غوش قطيف»، وأول صاروخ قسّام على الجنوب، وكان ذلك في العام ٢٠٠١، مع بداية تصاعد الانتفاضة الفلسطينية الثانية. وبخلاف إدعاء اليمين الإسرائيلي، أن الانفصال أحادي الجانب عن القطاع في آب ٢٠٠٥، وتفكيك مستوطنات «غوش قطيف» هي التي جلبت «لعنة» الصواريخ على الجنوب، فالحقيقة هي أن إطلاق الصواريخ كان قد بدأ قبل ذلك بأربع سنوات وفي وتيرة متصاعدة قبل الانفصال عن القطاع. ففي العام ٢٠٠١ أطلقت أربع قذائف «هاون» وصواريخ القسّام على إسرائيل ومستوطناتها في غزة، وازداد عددها إلى ٣٤ صاروخا العام ٢٠٠٢، ثم إلى ١٥٥ صاروخا العام ٢٠٠٣، ليصل إلى ٢٨١ صاروخا العام ٢٠٠٤،[٢]

شنت إسرائيل، منذ الانفصال أحادي الجانب عن قطاع غزة في آب ٢٠٠٥ وحتى الآن، ست عمليات عسكرية على قطاع غزة

(*) دكتور في العلوم السياسية من جامعة حيفا. باحث ومحاضر جامعي- أم الفحم.

(أنظر الجدول رقم ١). وقد أطلق من القطاع على الجنوب منذ نيسان ٢٠٠١ وحتى العدوان الأخير ٧٣٦١ قذيفة وصاروخا، قتل خلال هذه الفترة ٤٧١٧ فلسطينيا، و٥٩ إسرائيليا.[٣]

يميز البروفسور شموئيل ساندلر من مركز بيغن- السادات للدراسات الإستراتيجية بين ثلاث مراحل تاريخية- سياسية في غزة: الفترة الأولى بين السنوات ١٩٤٨-١٩٦٧، وكانت غزة في هذه المرحلة تحت الحكم المصري، وقد انطلقت أعمال المقاومة من غزة في هذه المرحلة بمباركة النظام المصري ودعمه، وكانت إسرائيل تتخذ خطوات عسكرية للتصدي للهجمات المسلحة الفلسطينية من قطاع غزة وصلت ذروتها في احتلال القطاع لأول مرة في العدوان الثلاثي على مصر العام ١٩٥٦، والاحتلال الإسرائيلي في حزيران ١٩٦٧. أما المرحلة الثانية فهي مرحلة التي امتدت بين السنوات ١٩٦٧-٢٠٠٥، وخلال هذه الفترة كانت غزة واقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي المباشر، ويشير الكاتب إلى أن أهم ما حدث خلال هذه الفترة، كان تعميق العلاقة بين الضفة الغربية وبين قطاع غزة، وعزز هذه العلاقة اتفاق «كامب ديفيد»، وفك الارتباط الأردني عن الضفة الغربية واتفاق أوسلو. أما المرحلة الثالثة فكانت المرحلة ما بعد العام ٢٠٠٧، وفيه انفردت غزة ككيان شبه دولة على حد تعبير الباحث، وعمق من انفصال غزة وتفردها الانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة العام ٢٠٠٥، فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية ٢٠٠٦، وسيطرة حماس على غزة في ٢٠٠٧. ومن مميزات هذه الفترة هو الانفصال والانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة.[٤]

سمي العدوان الأخير على غزة في إسرائيل «عمود السحاب»، وأطلقت عليه حركة حماس وحركات المقاومة «حجارة السجيل»، والمسميان استمدا من الموروث الديني لدى الطرفين. فعمود السحاب ذكر في التوراة، أما حجارة السجيل فذكرت في القرآن الكريم. وجاء عمود السحاب في سياق خروج بني إسرائيل من مصر، حيث شكل هذا العمود معجزة أرشدتهم ودافعت عنهم في أثناء خروجهم. أما حجارة السجيل فقد وردت في سورة الفيل، وهي تصف الطير الذي أرسله الله عز وجل لقصف جيش ابرهة الأشرم، ملك الحبشة، الذي جاء لهدم الكعبة، فألقت عليه الطير حجارة من سجيل دمرت جيشه. والمثير أن الجيش الإسرائيلي أطلق على العملية باللغة الانكليزية، اسم «Pillar of Defense»، أي دعامة الدفاع. ولا شك في أن المصطلح الانكليزي يوحي للجوهر الدفاعي للعدوان على غزة، فالترجمة الانكليزية للمصطلح الديني «عمود السحاب» هو «Pillar of Cloud».

جدول (١) يبين حصيلة الصراع بين إسرائيل وقطاع غزة بعد الانفصال الأحادي الجانب

	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
اسم العملية الإسرائيلية	أول المطر	مطر الصيف، وسحاب الربيع		الشتاء الحار	الرصاص المصبوب			عمود السحاب
عدد الصواريخ الفلسطينية التي أطلقت	١٧٩	٩٤٦	٩٣٠	١٩٦٨	٥٧٧	١٥٢	٤١٨	١٧١٧
قتلى إسرائيليون	٤	٥	٢	٨	٩	٣	١١	٩
قتلى فلسطينيون	١٠٣	٥٢٥	٢٩٥	٨٣٣	١٠١٣	٦٨	١٠٥	٢٢٧

المصدر: صحيفة «هآرتس»، ٢٠١٢/١١/٢٣. تصميم الباحث.

لم يحدد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أهدافا محددة للعملية، في خطابه الأول بعد بدء العمليات، بل قدم خطابا أيديولوجيا ضبابيا، على عكس تصريحاته الواضحة وهو في المعارضة في أثناء عملية الرصاص المصبوب، «اختارت حركة حماس والمنظمات الإرهابية تصعيد هجومها على مواطني إسرائيل، لسنا مستعدين لقبول وضع يكون فيه مواطنو إسرائيل مُهددّين بضربات صاروخية، ليس هنالك دولة تقبل هذا الوضع، وإسرائيل غير مستعدة لقبول هذا الوضع، ضربنا اليوم بدقة أهدافا إستراتيجية لحماس، وضربنا بشكل عميق قدرات القصف الصاروخي من غزة إلى مركز البلاد، وضربنا القدرات الصاروخية الموجهة نحو الجنوب... هم يريدون محونا من وجه الأرض، لهذا السبب ليس لديهم أي تحفظ لقصف مواطنين أبرياء، علمنا اليوم حماس درسا، إذا كانت هنالك حاجة فسوف نوسع العملية العسكرية».[٥]

أما وزير الدفاع إيهود باراك الذي تحدث بعده في نفس المقام، فقد حدد أهدافا عينية للعملية، وهي كما جاء على لسانه كالتالي: «أولا تعزيز قوة الردع، ثانيا ضرب منظومة الصواريخ، توجيه ضربة مؤلمة لحماس والمنظمات الإرهابية، وأخيرا تقليص الضربات إلى الجبهة الداخلية الإسرائيلية».[٦]

حظي العدوان على غزة بإجماع إسرائيلي كبير، ولكن اختلفت الأهداف حوله، بمعنى أن الإجماع هو لذات الضربات العسكرية لغزة، بينما بقي الاختلاف حول الهدف السياسي والعسكري لهذه

حظي العدوان على غزة بإجماع إسرائيلي كبير، ولكن اختلفت الأهداف حوله، بمعنى أن الإجماع هو لذات الضربات العسكرية لغزة، بينما بقي الاختلاف حول الهدف السياسي والعسكري لهذه الضربات، وظل الإجماع السياسي مرافقا للعملية في كل أيامها، فالعدوان لم يكن طويلا، وامتد لأسبوع واحد على خلاف العدوان الذي سبقه والذي امتد لثلاثة أسابيع وحقّ تسميته حربا، كما لا يقارن بحرب تموز ٢٠٠٦ على لبنان والتي استمرت أكثر من شهر.

الضربات، وظل الإجماع السياسي مرافقا للعملية في كل أيامها، فالعدوان لم يكن طويلا، وامتد لأسبوع واحد على خلاف العدوان الذي سبقه والذي امتد لثلاثة أسابيع وحقّ تسميته حربا، كما لا يقارن بحرب تموز ٢٠٠٦ على لبنان والتي استمرت أكثر من شهر. استمر الإجماع الشعبي على العملية ذاتها أيضا بسبب أن الاقتصاد الإسرائيلي لم يتأثر بهذا العدوان بتاتا (كما هي الحال في حرب لبنان ٢٠٠٦ والى حد ما حرب غزة العام ٢٠٠٨)، فبحسب بيان لبنك إسرائيل المركزي فان للعدوان لن تكون أي آثار جوهرية على نمو الاقتصاد في إسرائيل[٧]. في هذا السياق يجب أن نفرق بين تأثير الحرب على نمو الاقتصاد الإسرائيلي، وبين الخسائر الاقتصادية التي سببها، فمثلا تراجعت حركة السياحة إلى إسرائيل بنسبة ٢٥٪ خلال فترة العدوان، ومن المتوقع أن تتراجع حركة السياحة ١٢٪ على مستوى العام ٢٠١٢،[٨]

حظيت العملية العسكرية على قطاع غزة بتأييد ٨٥٪ من الجمهور الإسرائيلي ، يعتقد ٦٨٪ من الجمهور أن هنالك أسبابا موضوعية لاندلاع العملية وتتعلق بإطلاق الصواريخ على التجمّعات الإسرائيلية، أما ٢٦٪ فيعتقدون أن سبب الحرب هو الانتخابات الإسرائيلية، حيث يحاول نتنياهو تعزيز قوته الانتخابية من خلالها. ويشير هذا الاستطلاع إلى أن ٤٥٪ من الجمهور الإسرائيلي يعتقد أن على إسرائيل الاكتفاء بالقصف الجوي وعدم القيام بعملية بريّة.[٩]

كما حصلت إسرائيل خلال العملية العسكرية على شرعية دولية مشروطة، فمن جهة دعمت الولايات المتحدة «حق إسرائيل الكامل في الدفاع عن نفسها»، وقد تحدث نتنياهو مع أوباما في السادس عشر من تشرين الثاني وأبدى الأخير تأييدا كاملا، كذلك فعلت دول الاتحاد الأوروبي التي دعمت حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، وأدانت إطلاق الصواريخ على الجنوب، ففي

اغتيال الجعبري: بداية العدوان.

التاسع عشر من الشهر نفسه نشر الاتحاد الأوروبي بيانا مؤيدا لإسرائيل ولكنه طالبها بان يكون رد فعلها معتدلا، وفي هذا السياق يجب التأكيد أن الشرعية الدولية التي أعطيت لإسرائيل حتى من سكرتير الأمم المتحدة كانت مشروطة بعدم اللجوء إلى عملية أربعة في القطاع وإبقاء رد الفعل معتدلا على حد تعبيرهم.

كانت أهداف الحكومة أقل تواضعا، وقوة النار المستعملة لا تصل إلى سقف الكثير من أعضاء الليكود أنفسهم الذي طالبوا نتنياهو بتصعيد العمليات العسكرية، ومن خلال قراءة لتصريحاتهم، فان المراقب يعتقد أنهم يعيشون في كوكب آخر، فاللهجة المغرورة والاستعلائية والشعور بالقوة كانت مميزة لمواقف الكثير من السياسيين الذين لم يكونوا ضمن المجموعة القليلة التي اتخذت القرارات في هذه العملية، وليس الحديث عن أعضاء كنيست فقط صغار (بالمكانة والقيمة) بل ووزراء أيضا. فعلى سبيل المثال، طالب وزير المواصلات يسرائيل كاتس، بتوسيع العملية العسكرية، وزيادة عمليات الاغتيال وضرب البنية

بدهتسور: «متخذو السياسات عندنا، ومنهم وزير الدفاع وربما بنيامين نتنياهو أيضا، كانوا على دراية بالدور الذي يلعبه الجعبري في إنجاز اتفاق دائم لوقف إطلاق النار. كان جعبري «الرجل القوي» في القطاع، «المقاول الجانبي» لإسرائيل، كما سماه ألوف بن (محرر صحيفة هآرتس)، وكان غازي حمد (قيادي في حركة حماس، م. م) يمرر له كل مرة مسودات الاتفاق التي كانت تُحضّر مع غرشون باسكين (الوسيط الإسرائيلي)».

التحتية في غزة، «أريد أن أرى سياسة أكثر حسما مع حماس، وعدم إعطائهم الشعور بأنهم وصلوا إلى انجازات، نريد أن نرى حماس تهرب».[١٠]

أما شاؤول موفاز رئيس حزب «كاديما» ورئيس المعارضة، فقد طالب بإعطاء الجيش فرصة لينتصر، «للجيش يوجد الكثير من الأدوات، لا يجوز منع الجيش من الوصول إلى الأهداف التي حددتها الحكومة، عندما نتبنى معادلة هدوء مقابل هدوء، فإننا نرفع حماس لمكانة متساوية معنا، لم تعرف الحكومة الإسرائيلية أن ترمم الردع ولم تطرح أفقا سياسيا، والآن هم يتلعثمون، أمام الإرهاب يجب الوصول إلى حالة من الحسم وليس التسوية».[١١]

على الصعيد الميداني، بدأت العملية العسكرية على قطاع غزة رسميا مع اغتيال أحمد الجعبري القيادي في حركة حماس. حاولت إسرائيل، من خلال هذه البداية، أن تربك حركة حماس عسكريا، كما أرادت أن تبدأ المعركة بإنجاز رمزي كبير. ويعتقد الخبير الاستراتيجي رؤوبن بدهتسور، مدير معهد الدراسات الإستراتيجية في كلية نتانيا، أن قرار اغتيال الجعبري اتخذ على الرغم من الرجل كان جادا في عقد اتفاق لوقف إطلاق النار وكان في المراحل النهائية منه، ولكن إسرائيل أرادت أن تفرض الاتفاق من خلال عملية عسكرية رادعة وليس من خلال اتفاق وقف إطلاق النار ناتج عن مبادرة من حركة حماس. في هذا السياق يقول بدهتسور:[١٢]

«متخذو السياسات عندنا، ومنهم وزير الدفاع وربما بنيامين نتنياهو أيضا، كانوا على دراية بالدور الذي يلعبه الجعبري في إنجاز اتفاق دائم لوقف إطلاق النار. كان جعبري «الرجل القوي» في القطاع، «المقاول الجانبي» لإسرائيل، كما سماه ألوف بن (محرر صحيفة هآرتس، م. م)، وكان غازي حمد (قيادي في حركة حماس، م. م) يمرر له كل مرة مسودات الاتفاق التي كانت تُحضّر مع غرشون باسكين (الوسيط الإسرائيلي، م. م)».

ويزودنا «بدهتسور» بمعلومات عن التحركات التي سبقت العملية، فيكتب: «كانت المخابرات المصرية شريكة في المفاوضات على وقف إطلاق النار الدائم، جزء من اللقاءات التي تمت بين باسكين وحمد جرت في القاهرة، وكان رجال المخابرات المصرية في اتصال دائم مع وسيط باراك، وهذا مما يجعلنا نعتقد أنهم أيضا، إضافة إلى باسكين، أعلموا الإسرائيليين بانطباعاتهم عن التقدم في المحادثات على مسودة الاتفاق. في كل مراحل المحادثات لم يوجه خطاب لباسكين بوقف المحادثات. إضافة إلى ذلك، فقبل أسبوع من اغتيال الجعبري، طالبت جهات في الجيش تصريحا من مرؤوسها من أجل السماح لها بلقاء باسكين والتزود مما لديه من معلومات، ولكن لم يعطى لهم هذا التصريح».

ويصل بدهتسور في النهاية إلى نتيجة مفادها أن «القرار بقتل الجعبري يشير إلى أن متخذي السياسات قرروا أن وقف إطلاق النار غير محبذ لإسرائيل في هذا الوقت، ومفضل بالنسبة لها ضرب حماس، على ما يبدو تم بلورة توجه ينادي بتعزيز الردع أمام حماس وليس التوصل إلى اتفاق على فترة تهدئة، لأن الاتفاق على وقف إطلاق النار (قبل الحرب) سوف يضعف الردع وصورة إسرائيل المثابرة، وحسب هذا التوجه فإن تعزيز الردع سيتم من خلال قتل الجعبري، الذي كان من الممكن أن يرد ايجابيا على اقتراح وقف إطلاق النار لفترة طويلة».

لخص الجيش الإسرائيلي عملياته في قطاع غزة، ويهدف هذا التلخيص إلى إعلاء شأن الانجازات العسكرية التي حققها الجيش، ونوردها هنا كما عرضها الجيش الإسرائيلي، منها: [١٣]

خلال العملية هاجم الجيش ١٥٠٠ هدف منها:

٩- مراكز مهمة مثل، مراكز لإدارة العمليات تابعة لحماس.

تدمير ١٤٠ نفق تهريب.

تدمير ٦٦ نفق قتال.

تدمير ٢٦ موقعا لإنتاج وسائل قتالية وتخزينها.

تدمير مئات القاذفات.

اغتيال قيادات ميدانية وعسكرية، وهم:

التاريخ	الاسم	الوظيفة
١١\١٤	أحمد جعبري	قائد كتائب عز الدين القسام
١١\١٥	حابس حسن	قائد كبير في الشرطة
١١\١٦	احمد أبو جلل	قائد الجناح العسكري في المغازي
١١\١٦	خالد شعر	قائد في منظومة الصواريخ المضادة للطائرات في حماس
١١\١٧	أسامة قاضي	قائد في جنوب قطاع غزة
١١\١٧	محمد كلاّب	قائد في منظومة الدفاع الجوية
١١\١٩	رامز حرب	قائد عسكري

حرب غزة بين السياسي والعسكري

- وجهة نظر إسرائيلية

ثار نقاش إسرائيلي (أكاديمي، إعلامي وسياسي) في أثناء العدوان وبعده حول الدلالات العسكرية والسياسية للحرب على غزة، هناك من ركّز على الجوانب العسكرية مموضعا النقاش في هذا السياق الضيق بما يتعلق بالردع، وهناك من رأى أن الدلالة السياسية أكثر أهمية من الضربات العسكرية «الموجعة» التي وجهت لحركة حماس.

ففي مقالة كتبها عاموس يادلين، الرئيس السابق لشعبة الاستخبارات العسكرية، ويشغل الآن منصب رئيس مركز دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب، أشار إلى أن قطاع غزة هو جبهة واحدة في المسألة الفلسطينية، وان على إسرائيل أن تنظر إلى الصورة الكاملة للمسألة وهي السلطة الفلسطينية. فحسب يادلين، السياسة الإسرائيلية الحالية تجاه السلطة الفلسطينية «تفرغ مخزون الشرعية» التي قد تحصل عليها إسرائيل لعملياتها المستقبلية. ويقترح أن تكون السياسة الإسرائيلية مبنية على إعطاء الجزرة للمعتدلين في الساحة الفلسطينية والضرب بالعصا للمتشددين، ويقر أن الانفصال أحادي الجانب من غزة كان خطوة إستراتيجية مهمة بالنسبة لإسرائيل، ولا يجب على إسرائيل العودة إلى الوراء واحتلال قطاع غزة من جديد، حتى لا تكون مسؤولة عن مليون ونصف مليون فلسطيني.[١٤]

مقابل التركيز السياسي الذي يسوقه يادلين، يرى الباحثان البروفسور إفرايم عنبار وماكس سيغنر، من مركز بيغن–السادات، أن هناك أهمية عسكرية للهجوم الإسرائيلي على غزة، ليس فقط في ترميم قوة الردع الإسرائيلية وضرب قوى المقاومة الإسلامية في قطاع غزة، بل إنها مهمة في السياق الإقليمي الذي تجري فيه هذه العملية وهو سياق يشهد صعودا سياسيا للحركات الإسلامية إلى المشهد السياسي بشكل عام والسلطة بشكل خاص. لهذا فان جزءا من قوة إسرائيل الرادعة هو العمل والحفاظ على مصالحها في ظل هذه المعطيات الإقليمية الجديدة. واقترح الكاتبان تصعيد العمليات العسكرية خلال الحرب لان مساحة العمل المستقبلية سوف تتقلص كلما تغيرت البيئة الإقليمية في المنطقة العربية، لهذا السبب اقترح الخبيران، بلغة تحريضية أيديولوجية، على الحكومة الإسرائيلية خوض معركة بريّة قد تستمر لأسابيع، وعلى إسرائيل إقناع حلفائها وخصوصا الولايات المتحدة أن عملية برّية طويلة الأمد، سوف تمنع إطلاق الصواريخ على التجمعات السكنية الإسرائيلية من جهة، وسوف تمنع وقوع الأزمة القادمة من جهة أخرى.[١٥]

في ورقته البحثية التي حملت طابعا دعائيا أكثر من كونها تحليلا علميا، يواصل الدكتور ايتان شامير استناده إلى الرؤية العسكرية الضيّقة، ويشير إلى أنه على الرغم من إنجازات إسرائيلية العسكرية في عملية عمود السحاب، إلا أن إسرائيل تواجه مشكلتين في هذا الصدد، المشكلة الأولى أنها لم تجعل حماس تشعر بأنها خسرت في الحرب، ومجرد ادعاء حماس بفوزها في المعركة، فإن ذلك يدل على أن إسرائيل لم تنجح في الوصول إلى نقطة تمنع منها حماس حتى ذلك من الادعاء ذلك (على الرغم من ما يدعيه الكاتب أن ادعاء حماس فعليا لم يكن موضوعيا)، أما المشكلة الثانية، فإن الحرب لن تمنع حماس من التزود من جديد بالصواريخ مما سيجعل المعركة القادمة أكثر صعوبة من المعركة الحالية.[١٦]

في المقابل، يقدم البروفسور شموئيل ساندلر من مركز بيغن–السادات للدراسات الإستراتيجية رؤية إقليمية للحرب على غزة، فهو يعتقد أن الخيار الإسرائيلي يجب أن يكون تعميق التدخل المصري في ما يجري في غزة، وذلك بهدف تعميق الربط والتبعية بين غزة ومصر، بحيث تأخذ مصر على عاتقها مسؤولية نزع السلاح من قطاع غزة.[١٧] وبعد أن يقدم الكاتب تاريخ الصراع بين قطاع غزة وإسرائيل منذ العام ١٩٤٨، يقترح كما ذكرنا سابقا أن الخيار الأفضل لإسرائيل يكون في عودة الحكم المصري إلى قطاع غزة، من خلال تعميق حالة التبعية بين الجانبين.

وفي السياق المصري–الإقليمي نفسه، يعتقد البروفسور هيلل فريش الباحث في مركز بيغن–السادات أن الرئيس المصري محمد مرسي قادر على حفظ الاستقرار والهدوء في قطاع غزة، ولكنه

مقابل التركيز السياسي الذي يسوقه يادلين، يرى الباحثان البروفسور إفرايم عنبار وماكس سيغنر، من مركز بيغن- السادات، أن هناك أهمية عسكرية للهجوم الإسرائيلي على غزة، ليس فقط في ترميم قوة الردع الإسرائيلية وضرب قوى المقاومة الإسلامية في قطاع غزة، بل إنها مهمة في السياق الإقليمي الذي تجري فيه هذه العملية وهو سياق يشهد صعودا سياسيا للحركات الإسلامية إلى المشهد السياسي بشكل عام والسلطة بشكل خاص.

سيشترط ذلك باعتراف الولايات المتحدة والأوربيين به «كفرعون» جديد في مصر، ويعتقد فريش أن للرئيس المصري في هذه المرحلة مصلحة كبيرة في الاستقرار على هذه الجبهة، نظرا للظروف الداخلية في مصر، ونظرا للواقع الإقليمي في المنطقة وبخاصة ما يحدث على الجبهة السورية، فالدول العربية معنية بتركيز أنظارها على الجبهة السورية وليس الفلسطينية.[18]

يدمج الجنرال غيورا ايلاند، الذي شغل منصب رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي في فترة حكم اريئيل شارون، بين الجوانب العسكرية والأبعاد السياسية للعدوان على غزة، فيدعي أن هنالك مصالح مشتركة لإسرائيل وحماس يمكن تحقيقها، فيقول أن إسرائيل وحماس معنيتان بوقف إطلاق النار، ومختزلا المشكلة الإسرائيلية مع قطاع غزة بالجانب الأمني فقط، حيث يقول «أن مشكلة إسرائيل مع غزة هي إطلاق الصواريخ على جنوب إسرائيل»، ويعتقد انه إذا قامت إسرائيل بإعطاء حماس انجازا سياسيا فإن إسرائيل قادرة على تحقيق هدفها الأمني من الحرب.[19] ينطلق ايلاند من أنه مفضل لإسرائيل أن تتنازل في قضايا سياسية مقابل انجازات أمنية، ويقول إن على إسرائيل أن تطلب وقفا متبادلا لإطلاق النار، وعدم دخول السلاح إلى قطاع غزة وذلك في إطار ضمانات مصرية وربما قطرية– تركية، وأهم تنازل يجب أن تقدمه إسرائيل هو إزالة الحصار البحري عن قطاع غزة وإرسال قوة أوروبية على ميناء غزة البحري للتأكد من عدم تهريب السلاح، واقترح ايلاند أن تعترف إسرائيل بحماس كحركة تدير شؤون دولة في قطاع غزة. ويشير إلى أن هنالك أفضلية سياسية لإسرائيل في الاعتراف بقطاع غزة كدولة، وبيّن انه لا يمكن وقف إطلاق الصواريخ من خلال الوسائل العسكرية ولا حتى من خلال عملية برية في غزة، بل يجب أن يكون حل المشكلة الأمنية من خلال تسوية سياسية تحقق مصالح إسرائيل ومنها الاعتراف بحكم حماس في قطاع غزة.

يتعامل ايلاند مع المسألة تعاملا أمنيا، ولكن إسرائيل تتعامل مع قطاع غزة ليس من خلال المنظور الأمني فقط، بل السياسي أيضا، وتحاول إسرائيل تعميق تبعية قطاع غزة لمصر وذلك لن يتم إذا قامت بفك الحصار البحري عنها، يلاحظ أنه خلال الحرب فتحت مصر معبر رفح بشكل دائم، إلا أن إسرائيل لم تعترض على ذلك ولا حتى تصريحا، وظلت هذه المسألة مهمشّة في الخطاب الإسرائيلي، ليس فقط اعتبارا لمصر وتعويل إسرائيل عليها في الخروج من الأزمة، بل أيضا بسبب رغبة إسرائيل في ربط قطاع غزة بمصر لتكون الأخير صاحبة المسؤولية هناك، وهو ما لا يتقاطع مع رؤية الجنرال ايلاند للخروج من الأزمة على المدى البعيد.

وفي الإطار نفسه الذي يطالب إسرائيل بفتح بمفاوضات مع حماس، نشر الأديب الإسرائيلي أ. ب. يهوشواع مقالا بعنوان

الصواريخ واصلت الانطلاق من غزة.

يقترح كوبي ريختر، الذي كان طيارا ورئيس شعبة وسائل القتال في سلاح الجو الإسرائيلي، على نحو أقل حدة، على إسرائيل أن تتعامل بشكل مختلف مع حركة حماس، يقول: «أنا متفق مع السياسة المبدئية لعدم التفاوض مع الإرهاب، ولكن هناك طريقتان للفصل بين الأمرين (التفاوض والإرهاب)، الأولى، وهي الخاطئة، تكريس تعريف الطرف الثاني كإرهابي وعدم التفاوض معه. الثانية، وهي المفضلة، هي إخراجه من دائرة الإرهاب».

«لنتحدث مع حماس»، ويدعي في المقال أن إسرائيل وصفت أعداءها في الماضي بأوصاف العدو ولم تصفهم بالإرهاب، هكذا كان مع عبد الناصر، فكتب في مقاله، «حان الوقت للتوقف عن وصف حماس بمنظمة إرهابية وتعريفها كعدو، استعمال مصطلح إرهاب، المفضل بشكل خاص على رئيس الحكومة (يقصد نتنياهو، م. م) يشوش الإمكانية للتوصل إلى اتفاق طويل الأمد مع هذا العدو الصعب، تسيطر حماس اليوم على الأرض، ولديها جيش، مؤسسات حكم ومحطة بث، واعترفت بها دول كثيرة في العالم، منظمة لها دولة، هي عدو، وليس منظمة إرهابية».[٢٠]

يوضح يهوشواع موقفه بقوله «هل هذه مجرد حالة اصطلاحية؟ لا، لأنه مع العدو يمكن الحوار والوصول إلى اتفاقيات، بينما مع منظمة إرهابية ليس هناك جدوى للحوار وليس هناك أمل في التوصل إلى اتفاقيات». ويشير يهوشواع إلى أن حركة حماس ليست حركة «انتحاريين فقط»، بل هي حركة سياسية. على ضوء ذلك يقترح يهوشواع على إسرائيل العمل على التوصل إلى اتفاق مع حركة حماس من خلال التفاوض معها، ووقف خطاب نزع الصفة الإنسانية لدى الطرفين، ويقترح أن يكون الاتفاق من خلال النقاط التالية: موافقة حماس على مراقبة دولية فاعلة تعمل على نزع السلاح الهجومي في قطاع غزة، وفتح المعبر بين قطاع غزة ومصر، وفتح المعبر مع إسرائيل من الصباح لدخول العمال الفلسطينيين، وفتح تدريجي للمعبر الآمن بين غزة والضفة الغربية حسب ما تم الاتفاق عليه في اتفاق أوسلو، وذلك بهدف ترميم الوحدة الفلسطينية للبدء بمفاوضات مع إسرائيل، حيث أن السلطة الفلسطينية لا تستطيع التفاوض مع إسرائيل بدون شراكة حركة حماس.

يقترح كوبي ريختر، الذي كان طيارا ورئيس شعبة وسائل القتال في سلاح الجو الإسرائيلي، على نحو أقل حدة، على إسرائيل أن تتعامل بشكل مختلف مع حركة حماس، يقول: «أنا متفق مع السياسة المبدئية لعدم التفاوض مع الإرهاب، ولكن هناك طريقتان للفصل بين الأمرين (التفاوض والإرهاب، م. م)، الأولى، وهي الخاطئة، تكريس تعريف الطرف الثاني كإرهابي وعدم التفاوض معه. الثانية، وهي المفضلة، هي إخراجه من دائرة الإرهاب، من خلال اقتراحات مختلفة للمفاوضات، والاستمرار بالتفاوض مع الطرف الذي ليس إرهابيا. على إسرائيل أن تتخذ مبادرة سياسية، والخروج من الادعاء أن الحوار مع الإرهاب هو استسلام للابتزاز».[٢١]

ويعتقد البروفسور ابراهام سيلع من كلية العلاقات الدولية ومعهد ترومان في الجامعة العبرية، بالروح نفسها، أن السياسة الإسرائيلية الحالية في التعامل مع حماس لم تعد ذات صلة، وخصوصا أن مساحة العمل العسكري أمام الفلسطينيين قد تقلصت في أعقاب التحولات التي تحدث في الدول العربية. يعتقد سيلع أن هناك فجوة بين القدرات القتالية الناجحة للجيش وبين المهارات السياسية للقيادة الإسرائيلية، فالقيادة السياسية لا تحسن الاستفادة سياسيا من الانجازات التي يحققها لها الجيش عسكريا والحيز الكبير الذي يضمنه الجيش للقيادة السياسية للعمل بحرية.[٢٢] يعتبر سيلع أن الحديث عن ردع وحسم أمام «منظمات إرهابية» هو وهم كبير، فهذه المصطلحات هي صحيحة في حالات الصراع بين دول، وحتى في هذه الصراعات يسود نوع من الضبابية في تعريف وتحديد هذين المصطلحين، والأهم أكبر صعوبة في حالة صراع مع منظمة ليست بدولة. يقول سيلع: «إن مواجهة تهديد من طرف منظمة سياسية شبه دولة مثل حماس، لا يمكن أن تقتصر على استعمال القوة العسكرية أو على فرض حصار، لأن مثل هذه الخطوات لا تعطي أجوبة مناسبة للحالة الخاصة للقطاع وسكانه، حقيقة أن إسرائيل تتمتع بأفضلية

فمصر دفعت بوقف إطلاق النار لمصالحها القومية وللظرف الخاص الذي تمر به، وأيضا كموقف أخلاقي من قصف قطاع غزة، فمصر بعد الثورة (إخوانية وغير إخوانية) لا تستطيع أن تقبل باستمرار قتل الفلسطينيين.

عسكرية حاسمة ليست ذات صلة مع السؤال حول إمكانية قلع القدرات العسكرية في قطاع غزة من الجذور».

أما الجنرال دورون الموغ، والذي شغل في الماضي منصب قائد المنطقة الجنوبية، فإنه يختزل نظرته للمرحلة ما بعد العدوان حول موضوع تهريب السلاح القطاع، ففي اعتقاده أن هذه القضية المركزية التي يجب أن تشغل بال القيادة الإسرائيلية، ويعتقد الموغ أن الشريط الحدودي بين مصر وغزة والذي يبلغ طوله حوالي أربعة عشر كيلومترا يشكل مصدر قوة حماس. يعتقد الموغ أن احتلال جنوب قطاع غزة، وبناء منطقة عازلة بعرض خمسة كيلومترات على طول هذا الشريط الحدودي (فيلادلفيا) هو حل تكتيكي برأيه، وأن إسرائيل تحتاج إلى حل استراتيجي وخصوصا في ظل الظروف الخاصة التي تمر بها دولة إسرائيل والمنطقة. ويقترح الموغ بناء ائتلاف استراتيجي يشمل الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل ومصر لمنع تهريب السلاح على طول الشريط الحدودي من خلال توزيع ادوار بين الشركاء في هذا الائتلاف.[٢٣]

يبدو اقتراح الموغ كاقتراح صادر عن شخص بعيد عن المتغيرات الجديدة التي ذكرها هو في مقاله، فعندما كان حسني مبارك في الحكم لم يتحالف مع إسرائيل استراتيجيا لمنع تهريب السلاح إلى قطاع غزة، فكيف يتوقع الموغ من مصر بعد الثورة عموما، وبقيادة إخوانية خصوصا ان تدخل هذا الحلف؟. ولكن على ما يبدو، نبعت هذه الرؤية التي قدمها الموغ من حالة «الإثارة» التي أصابت الإسرائيليين للدور المصري في الوصول إلى وقف إطلاق النار، ولكن بين ذلك والتحالف استراتيجيا مع إسرائيل لمنع وصول السلاح مسافة طويلة لا يرى الموغ مداها، فمصر دفعت بوقف إطلاق النار لمصالحها القومية وللظرف الخاص الذي تمر به، وأيضا كموقف أخلاقي من قصف قطاع غزة، فمصر بعد الثورة (إخوانية وغير إخوانية) لا تستطيع أن تقبل باستمرار قتل الفلسطينيين.

في مواجهة هذه التحليلات، انقسم الجمهور الإسرائيلي حول نتائج الحرب، حيث أشار ٤٥٪ إلى أن المواجهة في غزة انتهت من دون انتصار لأحد الطرفين، و٤٠٪ يعتقدون أن إسرائيل انتصرت في الحرب، بينما يعتقد ١١٪ أن حماس هي الطرف المنتصر في هذه المعركة. بالنسبة للواقع الاستراتيجي لإسرائيل في أعقاب الحرب، أشار ٣٨٪ إلى أن هذا الواقع لم يتغير عن الواقع الذي سبقه، و٣٦٪ يعتقدون في المقابل أن الوضع الاستراتيجي لإسرائيل تحسّن، بينما أشار ٢١٪ منهم إلى أن الوضع ازداد سوءا.[٢٤]

«القبة الحديدية»

بدأت فكرة «القبة الحديدية» في أعقاب حرب تموز ٢٠٠٦، حينها أصدر وزير الدفاع عمير بيرتس أوامره بتصنيعها لكي تشكل درعا من الصواريخ متوسطة المدى. وعلى الرغم من أن القبة الحديدية جاءت كرد فعل على حرب لبنان، إلا أن الخبراء الإسرائيليين يعتقدون أنها لم تعد ذات صلة بالجبهة اللبنانية، فالجبهة اللبنانية أكثر تعقيدا وصعوبة من الجبهة الجنوبية، فحزب الله يملك حوالي خمسة أضعاف الصواريخ التي تملكها حماس، وهي تصل إلى مسافات أبعد، ودقيقة أكثر.[٢٥]

شكلت منظومة الدفاع ضد الصواريخ قصيرة المدى التي سميت «القبة الحديدية» أحد إنجازات الحرب من وجهة النظر الإسرائيلية. فقد استطاعت المنظومة الدفاعية تدمير ٤٢١ صاروخا أطلق على التجمعات السكنية في الجنوب، بنسبة نجاح تصل إلى ٩٠٪.[٢٦]

تصل تكلفة الصاروخ الواحد إلى حوالي ٥٠ ألف دولار، إلا أن الولايات المتحدة شريكة في إنتاج هذه المنظومة، من خلال تمويل المشروع بمبلغ ٢٠٤ مليون دولار العام ٢٠٠٩، و ٦٧٧ مليون دولار في العام ٢٠١٢. وعلى الرغم من التكاليف الباهظة للمشروع، إلا أن مؤيدي المشروع يستحضرون الادعاء أن تكلفة الضرر الذي تمنعه المنظومة أكبر من تكاليفها نفسها.[٢٧] على كل حال، انقسمت وجهات النظر في إسرائيل حول هذه المنظومة خلال الحرب، فالغالبية اعتبرتها إنجازا إسرائيليا كبيرا، والبعض من هذا التوجه المنفعل

منها ذهب إلى القول إنها تدل على «عبقرية العقل اليهودي». أما الأقلية فاعتبرتها محدودة الضمان من الناحية الأمنية والدفاعية.

ونستعرض من مجموعة الأغلبية الاحتفالية بمنظومة القبة الحديدية موقف الضابط المتقاعد مئير الران، رئيس برنامج بحث الجبهة المدنية في معهد دراسات الأمن القومي في تل أبيب، في مقالة كتبها قبل عام من الحرب على غزة، جاء فيها، «يعتبر إنجاز القبة الحديدية جوهريا، أولا: هو يعبر عن القدرات التكنولوجية الإسرائيلية الرائدة، اثبت سلاح الجو مرة أخرى قدراته التنظيمية في استيعاب المنظومة وتحويلها إلى منظومة تنفيذية، هذا الدمج بين الذين طوروا المنظومة وبين الذين طبقوها هو كنز ثمين، وسيكون له تأثير لاحقا، وسوف يشجع على بيع المنظومة لدول أجنبية، إضافة إلى ذلك فان نجاح المنظومة سوف يمنح لإسرائيل وقادتها جانبا نوعيا جديدا يتمثل في القدرة على رد الفعل لتحديات حماس وحزب الله... كما أن للدفاع الفعال للقبة الحديدية أثر نفسي حيوي للمدنيين الواقعين تحت التهديد الصاروخي... وذلك سوف يعزز الشعور بالأمن لدى الجمهور ومناعته وقدرته على مواجهة الصعاب».[٢٨] إلا أن الكاتب بيّن الثمن الذي تتطلبه هذه المنظومة، فعندما كتب مقاله كانت هناك منصتان فقط من القبة الحديدية، ويعتقد أن الجنوب يحتاج على الأقل إلى ١٨ منصة دفاعية، وهذا الأمر يتطلب دفع ثمن اقتصادي باهظ، «جزء من التمويل سيأتي من الولايات المتحدة الأميركية، ٢٠٥ مليون دولار، ولكن لن يكفي هذه المبلغ... وهناك حاجة لتمويلها من ميزانية الدفاع الإسرائيلية».

واعتبر في مقال كتبه في أعقاب الحرب الأخيرة على غزة بعنوان «انتصار الدفاع»، أن هذه الحرب تشكل منعطفا تاريخيا في إسرائيل، «ستذكر حملة عمود السحاب، كنقطة تحول تاريخية في التصور الأمني الإسرائيلي، فلأول مرة بعد سنوات من السجالات الحادة، تم إثبات أن للقدرة الدفاعية بمركباتها المختلفة، يوجد دور حاسم وحيوي في قدرة إسرائيل على مواجهة أعدائها في بيئة غير متوازنة (المقصود صراع دولة– حركة مسلحة، م. م)».[٢٩]

ونستحضر من مجموعة الأقلية المعارضة أو المتحفظة لهذه المنظومة، مواقف الباحث الاستراتيجي سابق الذكر رؤوبن بدهتسور، الذي كان احد المعارضين المثابرين للمنظومة الدفاعية للقبة الحديدية،[٣٠] إلا أنه اعترف بأنه بالغ بمعارضته لهذه المنظومة، لكنه يستنكر في الوقت نفسه، الحالة الاحتفالية التي زفت بها القبة بعد الحرب، والهالة التي أحاطت بها. ففي مقاله «مهرجان القبة الحديدية»، كتب فيه، «هذه المرة أنا فرح أن اعترف بخطئي،

القبة الحديدية: الاختبار

غزة تحت القصف

تقييمي لعمل القبة الحديدية كان حقا متواضعا... لكن سيكون من الخطأ تبني حالة النشوة الوطنية التي أحاطت بالقبة الحديدية، بدون التطرق إلى محدوديتها وانعكاسها، فرحة نعم، مدح نعم، ولكن هناك مبالغة في هذه الاحتفالية».[٣١]

ويعلل بدهتسور ذلك بقوله إن القبة الحديدية على الرغم من نجاحها في إسقاط العشرات من الصواريخ التي أطلقت من غزة، إلا أن اختبارها الحقيقي يكون إذا أطلقت آلاف الصواريخ على التجمعات السكنية الإسرائيلية، فان نسبة إسقاطها لهذه الصواريخ سوف تهبط، ولذا في إطار حرب شاملة فان القبة الحديدية لن تستطيع ولن تكفي (لأسباب اقتصادية وللكمية الكبيرة من الصواريخ التي يملكها حزب الله وحركات المقاومة

الفلسطينية) التصدي لهذه الصواريخ، وستنكشف الجبهة المدنية مرة أخرى ولن تستطيع القبة الحديدية حمايتها كما فعلت هذه المرة التي تميزت بإطلاق عدد محدود من الصواريخ لم يتجاوز المئات يوميا.

خلاصة

ساهمت الحرب على غزة في إحداث تحولات سياسية مهمة، كان أهمها التكيف النهائي لإسرائيل مع الواقع السياسي في غزة، وعلى الرغم من أن إسرائيل لم تتعامل مع غزة في السابق من المنظار الأمني فقط، وإنما أيضا من المنظار السياسي، من خلال توجهها في تعميق الانقسام في الحركة الوطنية الفلسطينية، حيث اصطدمت كل الهتافات الإسرائيلية لإسقاط «حكم حماس» في غزة أمام التصور الإسرائيلي الأعلى المتعلق بتكريس الانقسام وإضعاف الحركة الوطنية الفلسطينية، فعندما كان نتنياهو في المعارضة طالب الحكومة الإسرائيلية التي كان شاؤول موفاز جزءا منها بالعمل على إسقاط نظام حماس خلال حرب ٢٠٠٨/٢٠٠٩، فقد ثابر نتنياهو في تسمية حماس في غزة الذراع الإيرانية على الحدود الجنوبية. وعندما تولى نتنياهو الحكومة، وشن حربه الأخيرة على قطاع غزة، حدد أهدافا سميت إسرائيليا «أهدافا متواضعة»، هدفها ترميم الردع الإسرائيلي أمام قطاع غزة ووقف إطلاق الصواريخ إلى التجمعات السكنية الإسرائيلية، بينما كان يطالبه موفاز بالاستمرار في العملية العسكرية.

في كلتا الحربين لم تحاول إسرائيل وقف إطلاق الصواريخ بالوسائل العسكرية، حتى عندما خاضت حربا برية في الحرب السابقة، لم تنجح في وقف إطلاق الصواريخ. إسرائيل تدرك هذا الأمر، لهذا فان الحرب الإسرائيلية تأتي لدفع القوى الإقليمية والدولية للتحرك لتحقيق أهداف الحرب ولكن بالوسائل السياسية– الدبلوماسية، ولكن إسرائيل لم تدرك مرتين في حربها على غزة، أنها لا تجني المنافع السياسية وحدها بل الطرف الآخر يجني منافع سياسية وربما أكبر.

جنت حركة حماس منافع سياسية في كلتا الحربين، وذلك لسبب بسيط أن الحرب ليست بين دولتين سياديتين، حيث يفرض الطرف المنتصر شروطه على الطرف المهزوم، بل الحرب هي بين دولة وبين حركة سياسية، هي بعد العام ٢٠٠٧ أكثر من حركة مقاومة وأقل من دولة، لهذا كانت حركة حماس قادرة (بغض النظر عن موضوعية ذلك أو عدمه، وأيضا لأنه ليس مهما في هذا السياق) أن تنسج رواية النصر في كلتا الحربين وأن تعرض إسرائيل كطرف مهزوم فشل في تحقيق أهدافه. وهذا الأمر نابع من أنه في هذا النمط من الحروب يجني الطرفان منافع سياسية حتى لو انتصر طرف أو هزم الطرف الأخر، أو بصورة أدق حتى لو أوقع طرف خسائر كبيرة بالطرف الآخر، فإن الطرفين يجنيان منافع سياسية.

وبناء على ذلك، هل حققت إسرائيل أهدافها من الحرب؟

حققت إسرائيل من بين الأهداف الأربعة التي حددها وزير الدفاع باراك، الهدف الأخير وهو وقف الضربات الصاروخية على الجنوب، أما الأهداف الأخرى، تعزيز الردع، ضرب المنظومة الصاروخية، وضرب حركة حماس، فهي أهداف لا يمكن فحصها وقياسها، فالضربات الصاروخية استمرت حتى اللحظات الأخيرة التي سبقت وقف إطلاق النار، وخرجت حماس أكثر قوة من الناحية السياسية، حتى لو افترضنا أنها ضعفت عسكريا، إلا أن قوتها السياسية هي ذات مدلول استراتيجي وسياسي أبعد مدى من ضعفها العسكري قصير المدى، التي حتما ستتغلب عليه في المرحلة القادمة كما فعل حزب الله في لبنان. أما تعزيز قوة الردع فهذه مسألة لا نستطيع قياسها الآن، فمثلا رممت إسرائيل قوة ردعها في لبنان، ويمكن فحص ذلك من خلال الهدوء الذي يسود الحدود الشمالية منذ تموز ٢٠٠٦، إلا أننا لا نستطيع فحصها في الجنوب إلا بعد مرور فترة زمنية كافية يمكن بعدها تقرير ذلك. أما ضرب حركة حماس والمنظمات الفلسطينية فهي مقولة دعائية في كل الأحوال.

بالنسبة للردع، لا بد من الإشارة إلى أن إسرائيل خرجت إلى عملية الرصاص المصبوب (عملية الفرقان– فلسطينيا)، لكي تعزز من قوة ردعها، وضرب القدرات الصاروخية لحركات المقاومة الفلسطينية، إلا أن ما حدث أن الحركات الفلسطينية زادت من قوتها خلال السنوات الثلاث الماضية، ففي عملية الرصاص المصبوب قصفت المقاومة إسرائيل بحوالي ٥٧٠ صاروخا خلال ثلاثة أسابيع، بينما قصفتها في العدوان الأخير بحوالي ١٧٠٠ صاروخ خلال أسبوع، بمعنى ثلاث أضعاف عدد الصواريخ في مدة زمنية أقل بثلاث مرات، وهذا يدل على التطور الميداني والعسكري الذي حققته الحركات الفلسطينية في قطاع غزة منذ عملية الرصاص المصبوب.

استطاعت حركة حماس، من المنظور الإسرائيلي، أن تحقق منافع سياسية في الحرب الأخيرة، منها تعميق شرعيتها السياسية داخل الجمهور الفلسطيني وفي المنظومة الإقليمية، وبدايات اختراق في المنظومة الدولية. واستطاعت أن تُنزّل سقف التهديدات الإسرائيلية على المستوى الأمني– العسكري لها، واستطاعت سحب شرعية سياسية ضمنية– واقعية لمكانتها السياسية في قطاع غزة، حتى بدأت تُسمع أصوات داخل إسرائيل تطالب بالتفاوض مع حركة حماس حول تسوية مع

قطاع غزة إلى جانب التفاوض مع السلطة حول تسوية مع الضفة الغربية.

على عكس الحرب على غزة العام /٢٠٠٩، والتي حظيت بإجماع إسرائيلي على أنها كانت انتصارا عسكريا وسياسيا، فإن ذلك الإجماع كان غائبا بالنسبة للحرب الأخيرة، فمن جهة ليس هناك إجماع على أن النتائج العسكرية كانت كافية ومرضية، إلا أن الجدل على النتائج السياسية كان أشد وطأة من الجدل على النتائج العسكرية، وهذا الأمر أدى إلى توجيه الاتهام إلى حكومة نتنياهو فيما بعد على النجاح الفلسطيني في الأمم المتحدة، كما أن الأصوات التي طالبت الحكومة الإسرائيلية برد فعل معتدل أو حتى القبول بالتوجه الفلسطيني أصبحت أكثر قوة مقارنة بالفترة التي سبقت الحرب على غزة.

الهوامش

١ يستعمل المقال مفاهيم كثيرة لوصف ما حدث، حرب، عدوان، عملية عسكرية. وعلى الرغم من أننا نقصد نفس الدلالة في كل هذه المصطلحات، وخصوصا وأن وصف عدوان أو حملة هو الأكثر دقة من الناحية العسكرية، ولكنها يمكن تسميتها بحرب، على اعتبار أن العدوان الأخير هو حلقة من هذه الحرب المستمرة منذ العام ٢٠٠١.

٢ هآرتس، ٢٠١٢/١١/٢٣، ص:١٠.

٣ المصدر السابق.

4 Shmuel Sandler, Israel`s Dilemma in Gaza, BESA Center Perspectives Paper No. 191, December 6, 2012, 14-.

5 http://www.youtube.com/watch?v=aDNs4HXd6R0

6 http://www.youtube.com/watch?v=DGWl-8reXo4

٧ أمنون آتاد، «بنك إسرائيل: لعملية عمود السحاب لن يكون تأثير جوهري على نمو السوق»، ملحق كلكاليست الاقتصادي، ٢٠١٢/١٢/١٠.

٨ دي ماركر، ٢٠١٢/١٢/١٠.

٩ أنظر نتائج الاستطلاع الذي شمل حوالي ٤٥٠ مستطلعا إسرائيليا على الرابط التالي:

http://megafon-news.co.il/asys/archives/99951

١٠ هآرتس، ٢٠١٢/١١/٢١.

١١ المصدر السابق.

١٢ رؤوبن بدهتسور، «لماذا قتلوا الجعبري»، هآرتس، ٢٠١٢/١٢/٤، ص:٢.

١٣ أنظر الرابط في موقع الجيش الإسرائيلي: http://www.idf.il/1133-17568-he/Dover.aspx

١٤ عاموس يادلين، «بإصرار وحكمة وبأسرع ما يمكن»، مباط عال، العدد ٣٨٥، ص:٢.

15 Efraim Inbar and Max Singer, Operation Pillar of Defense: In Support of a Ground Offensive, BESA Center Perspectives Paper No. 186, November 19, 2012, 14-.

16 Eitan Shamir, Operation Pillar of Defense: An Initial Strategic and Military Assessment, Perspectives Papers on Current Affairs, 189, December 4, 2012, 13-.

17 Shwuel Sandler, Israel`s Dilemma in Gaza, BESA Center Perspectives Paper No. 191, December 6, 2012, 14-.

18 Hillel Frisch, Morsi's Dictatorship and the Gaza Ceasefire, Perspectives Papers on Current Affairs, 187, November 27, 2012, 13-.

١٩ ايلي اشكنازي، «غيورا ايلاند: كسر الحصار البحري على قطاع غزة مقابل تسوية أمنية»، هآرتس، ٢٠١٢/١١/١٨.

٢٠ أ.ب. يهوشواع، «لنتحدث مع حماس»، هآرتس، ٢٠١٢/١٢/٢.

٢١ كوبي ريختر، «فقط النار تخرج من الحديد»، هآرتس، ٢٠١٢/١١/٢٣، ص:٢٧.

٢٢ ابراهام سيلع، «شروط للاستقرار الإقليمي»، هآرتس، ٢٠١٢/١١/٢٣، ص:٢٦.

٢٣ دورون الموغ، «هكذا نمنع الصواريخ من حماس»، هآرتس، ٢٠١٢/١٢/١.

24 http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4313707,00.html

٢٥ انشيل بيبر، «الحاكمون تحت القبة» هآرتس، ٢٠١٢/١١/٢٣، ص:١٣.

٢٦ صحيفة «يسرائيل هيوم»، ٢٠١٢/١١/٢٣.

٢٧ انشيل بيبر، مصدر سبق ذكره.

٢٨ مئير الران، «القبة الحديدية: الإنجاز والثمن»، هآرتس، ٢٠١١/٤/١٠، ص:٢.

٢٩ مئير الران، «انتصار الدفاع»، هآرتس، ٢٠١٢/١١/٢٣، ص:٢.

٣٠ أنظر مثلا مقاله قبل عامين: رؤوبين بدهتسور، «القبة الحديدية أم قبة الأوهام»، هآرتس، ٢٠١٠/١/١٣.

٣١ رؤوبن بدهتسور، «احتفالية القبة الحديدية»، هآرتس، ٢٠١٢/١١/٢٨، ص:٢. جاء هذا المقال، بعد مقال كتبه بدهتسور في حزيران ٢٠١٢، (وسبقه مقالات عديدة في هذا الجانب) تحت عنوان «بعد انتهاء احتفالية القبة الحديدية» (هآرتس، ٢٠١٢/٦/٢٤، ص:٢) وانتقد فيه بشدة هذه المنظومة الدفاعية والاحتفالية التي أحاطتها في تلك الفترة بعد التصعيد الذي كان في تلك الفترة.

هُنيدة غانم (*)

عن الظلّ وخياله

توطئة: هذا ليس مقالا بالمفهوم التقليدي، بل هو مجموعة من الإضاءات والتأملات التي تحاول أساسا مقاربة بعض الجوانب المشكلة لتجربة المبدعين الفلسطينيين في الداخل، أو الذين تشكلت تجاربهم الإبداعية في حيّزه. وما أتأمل به هنا بشكل خاص هو حواراتهم مع مشاهد الغياب، وظلال الوطن، نظرًا إلى كونها تعدّ من الناحية العملية بمثابة محرّك مؤسس لإبداعاتهم وشعريتهم.

***

أطلّ كشرفة بيتٍ على ما أريد
أطلّ على شبحي
قادمًا من بعيد...

(درويش، «أرى شبحي قادمًا من بعيد»)

نحن، أيضًا، صعدنا إلى الشاحنات. يُسَامِرُنا لَمعانُ الزُّمُرُّدِ في لَيْلِ زَيْتُونِنا، ونُباحُ كلابٍ على قَمَرٍ عابرٍ فوق بُرْجِ الكنيسةِ، لكنّنا لم نكن خائفين. لأنّ طفولتنا لم تجئْ معنا. واكتفينا بأغنية: سوف نرجع عمَّا قليل إلى بيتنا... عندما تُفْرِغُ الشاحناتُ حُمُولَتَها الزائدةْ!

(درويش، «قرويّون من غير سوء»)

(*) المديرة العامة للمركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية– مدار.

طفولة

في طفولتي، لطالما أثار إعجابي حجم أملاك شخص غامض، اسمُه محفور في ذاكرتي باسم السيد «نتوش». فعلى امتداد سنين طوال، حرص أبي – الذي كان مزارعًا ناجحًا جدًّا – في أن يستأجر – مع أعمامي – من ذلك السيد آلاف الدونمات من أشجار الزيتون، لقطفها وتوفير احتياجات العائلة من زيت الزيتون، وبيع ما يتبقى.

كانت مساحة كروم الزيتون التابعة للسيد «نتوش» هائلة بصورة استثنائية، بل إنها كانت أكبر من مساحة كلّ كروم الزيتون التابعة لجميع أهل القرية معًا. وبخلاف بقية كروم الزيتون المفتلحة والمُعتنى بها التابعة لأهل قريتنا، كانت كروم زيتون هذا السيد مُهمَلة مليئة بالأشواك، وتفتقر إلى ما يدلّ على أيّ عناية زراعية أساسية، وهو ما زاد من غموضها، وزاد، أساسًا، من الغموض الذي كان يُحيط بصاحبها، السيد «نتوش»، الذي اختار – رغم ثرائه – أن يُهمل الاعتناء الزراعيّ بكرومه. كنتُ أظنّ في تلك الأيّام أنّ السيّد الغامض مشغول جدًّا بثرائه وأملاكه، وهو ما يمنع اهتمامه بهذه الأمور الصغيرة.

بسبب كبر المساحات التي كان يملكها السيد «نتوش»، وبُغية تسهيل عمليّة تصنيفها وتسجيلها، درج أهل قريتي على تقسيم أراضيه إلى قطع صغيرة تصل مساحتها إلى عشرات الدونمات، أو حتى مئات الدونمات، أحيانًا، وأطلقوا على كلٍّ قطعة منها اسمًا أو لقبًا خاصًّا بها: قطعة أبو فرسخ، قطعة أبو العجون، قطعة قاسم عبد الخضر، قطعة فياض، وقطعة أبو رفيق القطاوي، الخلة، الأرض البيضا، العنبرات، وأسماء أخرى لم أعد أتذكرها.

تبددت السذاجة الطفولية مع مرّور السنين، وحلت المرارة مكان الإعجاب الشديد بالسيد «نتوش الغامض»، ذلك أن السيد «نتوش» لم يكن إلاّ اللقب «المُعرَّب» لـ «رخوش نتوش» (ملك متروك)، وهو ما أطلقته إسرائيل على الأملاك التي صادرتها من أصحابها الفلَسطينيين بالقوّة في أعقاب حرب ١٩٤٨، بعد أن طردتهم المليشيات (العصابات) الصهيونية إلى ما وراء الحدود، وحوّلتهم إلى لاجئين مُعدِمين! المثير للسُّخرية أن أسماء قطع الأرض وألقابها كانت، عمليًّا، «الناجين» الوحيدين الذين صمدوا في وجه المصادرة، وظلّوا راسخين في ذاكرة سكان قريتي الذين عرفوا أصحابها معرفة شخصية. وبروح كلمات درويش، كانت أسماء قطع كروم الزيتون – إلى حدّ بعيد – الظلّ الذي تبقى بعد أن تمّ الإلقاء بمالكيها إلى هاوية اللجوء.

الأسماء رسخت في لغة القرويين، ليس بقوّة الأيديولوجيا، بل

بقوّة عادة راسخة عميقًا في العلاقات العضويّة التي تشكّلت على امتداد مئات ولربّما آلاف السنين، بين سكان المكان وبين محيطهم الجغرافيّ. فهذه الأسماء عبّرت عن هذه العلاقات. يتضح أنّ إطلاق الأسماء الفلَسطينيّة تمّ وَفق معايير واضحة، وفي أكثر من مرّة، استند إلى شكل ومبنى قطع الأرض (فهكذا، مثلاً، الأرض البيضا أطلقت عليها هذه التسمية لأنّ تربتها شاحبة)، أو نسبة إلى اسم أصحابها الرسميين، الذين كانوا، عادة، عائلات أرستقراطية فلَسطينية أو لبنانية، أو إلى اسم العائلة المحليّة التي فلحتها لسنين طويلة من أجل أولئك الأسياد. في أعقاب نكبة ١٩٤٨، واصل القرويّون الذين بقوا في حدود ما صار «دولة إسرائيل» تسمية الأراضي بأسمائها هذه، وورّثوها للأجيال اللاحقة من دون أيّ تغيير تقريبًا. ما هو من العبث بمكان، أنّ القرويين الذين ظلّوا في حدود وطنهم، وجدوا أنفسهم يستأجرون أراضي إخوتهم الغائبين غير الحاضرين من الدولة، ويتقاسمون معها الأرباح من دون أن يعتبروا ذلك فعلاً غريبا!

نزع اكتشاف حقيقة السيد «نتوش» نزع عن كروم الزيتون البراءة التي كانت تطوّقها، وفتح أمامي نافذة للإطلال على الماضي غير البعيد. فجأة، لم تعد الأشواك والأعشاب البريّة مجرّد فورة حرّة للطبيعة، بل أصبحت تدخلاً مُصطنعًا وعنيفًا عطّل مسار حياة القرويين وخلّف خرابًا بدلاً من نظام. كروم الزيتون المهملة كانت، عمليًّا، صورة سالبة للعاديّ، الذي تمّ إرجاؤه بعدوانية استعمارية متغطرسة.

من ناحيتي، تحوّل تأمّل الملك المتروك من تأمّل طفوليّ ساذَج، إلى تفكير تأمليّ، قاسٍ ومؤلم، إلاّ أنه مثير للتحدّي ومحرّض،

نزع اكتشاف حقيقة السيد «نتوش» نزع عن كروم الزيتون البراءة التي كانت تطوّقها، وفتح أمامي نافذة للإطلال على الماضي غير البعيد. فجأة، لم تعد الأشواك والأعشاب البريّة مجرّد فورة حرّة للطبيعة، بل أصبحت تدخلاً مُصطنعًا وعنيفًا عطّل مسار حياة القرويين وخلّف خرابًا بدلاً من نظام. كروم الزيتون المهملة كانت، عمليًا، صورة سالبة للعاديّ

أيضًا، فتح جرحًا لم يندمل بعد. إنه تفكير تأمليّ في جرح نازف من جراء مصادرة حياة القرويين الذين هُجّروا، وحياة أولئك الذين بقوا في أرضهم، إنه تأمّل يستقرّ داخل الجرح ويرفض تركه، ليس بدافع مرضيّ من الميل إلى الحزن والألم، وليس، بالطبع، بدافع الوقوع في حبّ دور الضحية، بل بأمل لمس مستقبل الماضي الذي تمّ دوسه تحت خرائب الحاضر!

في هذا السياق من تنقل النظرة المتأمّلة بين الماضي الفلَسطينيّ والحاضر المتنكّر، يجب موضعة التجربة الانطباعيّة المُشكِّلة للمثقفين الفلَسطينيين، الذين بينهم مُنتجو الثقافة، الفنانون والشعراء. النظرة المتنقلة للفنان هي نظرة مُحققة ومسائلة، نظرة لا تقبل الحاضر كمُنتج نهائيّ يجب عرضه، بل ترى إليه «متهمًا مُغيَّبًا» يجب استدراجه وجعله شاهدًا فاعلاً موهوبًا بالقدرة على أن يروي ويقصّ ويحكي.

تظهر في بعض من رسومات الفنان ضرار بكري، سفينة متروكة في ميناء يافا. وفي إحدى الرسومات تظهر ثلاث سفن مهدّمة ومتروكة، ينعكس ظلّها بوضوح في البحر الذي رست إلى جانبه. متروكة وصدِئة، تبدو هذه السفن للعيْن المتأمّلة صورة سالبة لماضٍ نابض ومفعم بالحياة. صوت الماضي يدوّي بين جدران السفينة، والهدوء الكثيف الذي يطوّقها في لحظة معيّنة من الحاضر، ليس إلاّ تعبيراً عن إسكات بالقوّة، فُرِض في لحظة من الماضي غير البعيد. بالنسبة إلى فِلَسطينيّ بقي في إسرائيل بعد النكبة، تتحوّل السفينة المتروكة إلى ظلّ ماضٍ لا يُمكن مصادرته. حتى إذا تمّت إزالة السفينة من مكانها، سيظلّ البحر على ما هو عليه، ظلاً لسفينة رست فيه قبل أن تصبح خربة.

الظلّ ككيان اجتماعيّ

على نحو شبيه بالنار في مفهوم بشلار،[1] يقف الظلّ في مركَز أعمال إبداعية ثقافية، ساهمت تأويلات اجتماعية ومعانٍ سيكولوجية كثيرة، في تشكيله كـ «كيان اجتماعيّ» متناقض. في علم النفس اليونجيانيّ، يُعتبر الظلّ أرخيتايب (نموذجًا بدئيًا أصليًا)، يضمّ مكبوتات الإنسان وخصوصًا الآخر والغريب خاصّته؛ ففي الظلّ، يكبت الإنسان دوافع لا يقبلها وصِفات لا يحبّها. من هنا، يُعتبر الظلّ كمخزن شعوريّ يضمّ الصفات التي تحاول الأنا إخفاءَها أو كبتها. يُعتبر الظلّ في الثقافة الشعبية شيئًا خفيًا ومُثيراً للتخوّفات. فبرامج التلفزيون المخصصة للأطفال وأفلام الإثارة للبالغين تستخدم الظلّ من أجل إثارة المخاوف والغموض، ولبثّ الرعب، أحيانًا. إلاّ أنه إلى جانب غموضه، يُعتبر شيئًا حميميًا صميميًا، ضامًا ومهدّئًا. فالإنسان يستريح تحت ظلّ شجرة تحميه من أشعة الشمس، والشعر يُكتب في ظلّ الكلمات التي تصوغ من أجله من جديد حدود الشاعريّة، في حين أنّ الولد يلعب مع ظلّه ويجعله رفيقًا لألعابه، ينفعل ويتأثر بتغيّرات أبعاده، يركض وراءه ويحاول الإمساك به، إلاّ أنه لا ينجح في ذلك، أبدًا! فالظلّ المراوغ المُتهرب ينجح دائمًا في التملّص، ويكون حاضراً كغائب، فقط لا غير.

يختلف الظل عن شبح دريدا في كتابه أشباح ماركس[2]، إذ إن أنّ الشبح كيان تناقضيّ، لأنّه غير موجود، لكن ليس غير موجود، أيضًا، فهو دائمًا وأبدًا قائم بين العالم الحقيقيّ وعالم الخيال، بين عالم الأحياء وبين عالم الأموات. لا يُمكننا أن نكون واثقين من وجوده، لكننا لا نستطيع أن نثبت، أيضًا، عدم وجوده، وهو يُثير لدينا، أساسًا، مشاعر مختلطة من الشعور بعدم الراحة، الخوف والرعب من المجهول. والظلّ مقارنة بذلك، هو فعل مراوغ متملّص غير ملموس لشيء حقيقيّ، وعليه فإنه مُمَوضَع داخل عالمنا هذا، لكن ليس في متناولنا. في قصيدته «مديح الظلّ العالي» (١٩٨٢)، يصف درويش ياسر عرفات كظلّ عالٍ لم ينجح الإسرائيليّ في القضاء عليه، على الرغم من محاولاته المتكرّرة. إننا نرى الظلّ، نلاحظه، إلاّ أننا لا نستطيع تجربه انطباعيًا بصورة مباشرة (لن نستطيع أبدًا أن نكون ظلاً حقيقيًا)، أن نلمسه، وطبعًا،

يختلف الظل عن شبح دريدا في كتابه أشباح ماركس[٢]، إذ إن أنّ الشبح كيان تناقضيّ، لأنّه غير موجود، لكن ليس غير موجود، أيضًا، فهو دائمًا وأبدًا قائم بين العالم الحقيقيّ وعالم الخيال، بين عالم الأحياء وبين عالم الأموات. لا يُمكننا أن نكون واثقين من وجوده، لكننا لا نستطيع أن نثبت، أيضًا، عدم وجوده، وهو يُثير لدينا، أساسًا، مشاعر مختلِطة من الشعور بعدم الراحة، الخوف والرعب من المجهول

لا نستطيع الاحتيال عليه. وبهذه الكلمات وصف درويش ظلّه:[٣]

الظلُّ، لا ذَكَرٌ ولا أنثى
رماديٌّ، ولو أشْعَلْتُ فيه النارَ...
يتبعُني، ويكبرُ ثُمَّ يصغرُ
كُنْتُ أمشي. كان يمشي
كُنْتُ أجلسُ. كان يجلسُ
كُنْتُ أركضُ. كان يركضُ
قلتُ: أخدعُهُ وأخلَعُ معطفي الكُحْليَّ
قلَّدني، وألقى عنه معطفَه الرماديَّ...

الظلّ هو الرفيق المخلص والأبديّ لصاحبه. فوجوده لا يتعلق برغبة هذا، بل بقوانين الطبيعة التي تنتصر على الحسيّ والملموس عن طريق اللاحسيّ واللاملموس. إنه يرافق صاحبه بعزم وثبات طوال حياته، ويُصرّ على تقليد كلّ حركاته. لا يُمكن التخلّص منه، ولا يُمكن الاحتيال عليه أو تضليله.

الظلّ يُشبه قليلاً الصورة المنعكسة من خلال المرآة، إلاّ أنه ليس طبقها، تمامًا. في حين أنّ الانعكاس من خلال المرآة ينسخ، تقريبًا، شكل صاحبه، فالظلّ رماديّ وخالٍ من التفاصيل، وكونه كذلك، فإنه يعرض، فقط، «صورة سالبة» لصاحبه، بخطوط عامّة ومشوّهة، أحيانًا، وهي خطوط تُذعن هي الأخرى لقوانين الطبيعة، على سبيل المثال لا الحصر، لموضع الشمس، لمدى الإضاءة ولظروف حالة الطقس. من هنا، يجب أن يتمّ تحليله في السياق الفيزيائيّ المحيط به وبعلاقته مع الآخَر المُكمّل له: صاحبه.

في العربية المَحْكيّة، لعبارة «خيال» مدلول مرادف لمعنى الـ«ظلّ»، إلاّ أنّه بترجمة حرّة، تعني كلمة «خيال» التخيّل، بمعنًى مزدوج: الشبيه والمشبّه أو المُتخيَّل. معنى ذلك أنّ الخيال ليس انعكاسًا لصاحبه، فقط، إنّما هو، أيضًا، مولّد يحرّك أفكاره الحرّة، أحلام يقظته وخياله الجامح.

خيال الظلّ

ماذا يحدث عندما تنقلب لعبة الأدوار بين الظلّ ورفيقه؟ ماذا يحدث، مثلاً، عندما يُصبح الظلّ هو الشيء الحقيقيّ الملموس، في حين يُصبح صاحبه الجانب غير الحقيقيّ أو غير الملموس له نفسه؟ ماذا يحدث عندما يُصبح صاحب الملك لاجئًا، يترك العالم الذي عرفه ويتسكّع لا حول له ولا قوّة في عالم غريب يتنكّر له ويُقصيه؟ قصّة ظلّ اللاجئ ليست قصّة ظلّ ابن البيت، بل على العكس تمامًا، فاللاجئ ما هو إلاّ الظلّ اليونجيانيّ لابن البيت. إنّه يرمز إلى ويدلّ على – في آنٍ معًا – كلّ ما لا يريد أن يكون، حتى إنه يُصبح إلى حدّ بعيد مستودع قلقه وتخوّفاته هو نفسه: صورة سالبة للطبيعيّ ولحظة السقوط إلى الهاوية. لكنّ حكم خيال الظلّ، أي خيال اللاجئ، ليس كحكم خيال ابن البيت، لأنّ الصورة السالبة للرّعب هي الطمأنينة والهدوء، في حين أنّ الصورة السالبة للتهجير، ليست إلاّ البقاء، والصورة السالبة للجوء، ليست إلاّ لحظة الأمان التي تسمّرت مكانها «هناك»، في اللحظة نفسها بالضبط، التي خرج فيها من البيت – الحقل:

وأخرجوك من الحقل. أمّا ظلّك، فلم يتبعك ولم يخدعك، فقد تسمَّر هناك وتحجَّر، ثمّ اخضرّ كنَبْتَة سُمْسُم خضراءَ في النهار، زرقاءَ في الليل. ثمّ نما وسما كصفصافةٍ في النهار خضراء، وفي الليل زرقاء /[٤]

خيال الفلاّح في الحقل هو كيان اجتماعيّ، يقوم بواسطة الوجود الاجتماعيّ لصاحبه في الحقل، ففي اللحظة التي يفقد فيها الفلاّح عالمه الاجتماعيّ، لا يبدّل الخيال جلده، ولا يلائم نفسه من جديد لدور جديد، بل إنّه يبقى في الحقل أبدًا، متسمّرًا في مكانه، مثل حسناء ناعسة تنتظر قبلة بعثها للحياة. زمن الخيال يتسمّر معه، مثلما أنّ زمن الحسناء الناعسة يتسمّر معها بالضبط، الأيام التي تمرّ من هذه اللحظة ولاحقًا، تتحرّك مكانها، بلا تقدّم، وفي اللحظة التي يلين فيها خيال قد تسمّر،

ماذا يحدث عندما تنقلب لعبة الأدوار بين الظلّ ورفيقه؟ ماذا يحدث، مثلاً، عندما يُصبح الظلّ هو الشيء الحقيقيّ الملموس، في حين يُصبح صاحبه الجانب غير الحقيقيّ أو غير الملموس له نفسه؟ ماذا يحدث عندما يُصبح صاحب الملك لاجئًا، يترك العالم الذي عرفه ويتسكّع لا حول له ولا قوّة في عالم غريب يتنكّر له ويُقصيه؟ قصّة ظلّ اللاجئ ليست قصّة ظلّ ابن البيت، بل على العكس تمامًا، فاللاجئ ما هو إلاّ الظلّ اليونجيانيّ لابن البيت. إنّه يرمز إلى ويدلّ على – في آنٍ معًا – كلّ ما لا يريد أن يكون

يواصل حياته من اللحظة نفسها بالضبط، التي توقف عندها. وفي هذا السياق، يُمكننا أن نفهم مكانة الماضي في كينونة الفلَسطينيّ كمُستقبل مَحْلوم به ومخلّص. وبكلمات درويش:[٥]

والآن وأنت مُسَجَّى فوق الكلمات وحيدًا، ملفوفًا بالزنبق، والأخضر والأزرق، أدركُ ما لم أدرك:

إنّ المُستقبل مُنْذُئذٍ،

هو ماضيك القادم!

وما هو الماضي؟ يتساءل إميل حبيبي في قصته القصيرة «وأخيرًا... نوّر اللّوز»،[٦] ويُجيب على لسان أحد أبطاله:

«إنّ الماضي ليس زمنًا. إنّ الماضي هو أنت وفلان وفلان وجميع الأصدقاء [...] ماضينا، الذي أريده أن يعود كما يعود الربيع بعد كلّ شتاء».

ماضي الفلَسطينيّ هو صورة سالبة للحاضر المُتنكّر له والمُقصى، حياته السابقة للخراب: البيت قبل أن يُصبح خيمة، الفلاّح قبل أن يُصبح لاجئًا، السفينة الراسية في ميناء يافا قبل أن تُصبح خربة، وكرم الزيتون المفتلح قبل أن يصبح حقل الأشواك التابع للسيد «نتوش».

المُستقبل الكامن في الماضي عبارة عن ملجأ نفسيّ، يرجع إليه الفلَسطينيّ على الدوام وبإصرار، من أجل الإحساس بحميميّة المكان، التي انتهكت عندما تحوّل المكان الفلَسطينيّ إلى منطقة إسرائيلية العام ١٩٤٨. وفي هذا السياق، حاضر الدولة التي قامت على أنقاض الوطن، هو حاضر اغترابيّ قصدًا وعمدًا، فهو تجسيد لمشروع الصياغة الاستعمارية التي ترى في كيان ابن البلد الأصليّ كيانًا غير مرغوب به، أو على الأكثر، كيانًا مُحتملاً بشروط معيّنة، مثلما ينعكس ذلك بالنسبة إلى الدولة تجاه الفلَسطينيين مواطني دولة «إسرائيل اليهودية والديمقراطية»!

الحاضر كظلّ للماضي

مُنتجو الثقافة، الفنانون والشعراء الفلَسطينيّون، يُكثرون من استعمال الظلّ – كفكرة مركَزيّة – كاستعارة متآمِرة لرسم الصورة السالبة المُصادَرة للواقع الفلَسطينيّ الحاليّ. أنقاض السفينة هي خيال الصيّاد وماضيه المُفعم بالحياة، آثار البيوت المُهدّمة هي خيال القرية المتحرّكة، فقط، قبل أن تُهدم، في حين أنّ حقل الأشواك الذي انتشر في كرم الزيتون، هو صورة سالبة، فقط، للحقل المفلوح والمُحافَظ عليه قبل أن «يُترَك». من وجهة نظر ابن البلد الأصليّ، قصّة حياة الظلّ هي قصّة وطنه، التي يروي تفاصيلها من خلال تأمّل ناقد انعكاسيّ للحاضر وكأنه في ظلّ الماضي. رائف زريق، عبّر عن ذلك في ما كتب عن وادي الصليب:[٧]

وادي الصليب، بيوت من الحجر والنوافذ، بيوت لا تفتح أبوابها. فقبل خمسين سنة أغلقت وإنها لا تُفتح بعد. أحد الأدلّة الظرفيّة على وقوع جريمة. بيوت لا تفتح بواباتها إلى أن تنغرّ اللغة بالقول: بيوت متروكة. بيوت متروكة ولا يُعرف مَن يترك مَن. على أيّة حال، البيت المتروك يُشبه أخاه البكر، المُلك المتروك، وكلاهما ابن لعائلة «أملاك الغائبين».

لدى مروره بجانب ظلّ الماضي، الذي يتسلّل إليه عن طريق البيوت المُغلقة في وادي الصليب، أو، بدلا من ذلك، إلى جانب البيوت العربية التي تمّ إسكانُها بالمُهاجرين من جديد، يعيش الفلَسطينيّ الحاضر وكأنّه في ظلّ الماضي المُسكَت؛ فبالنسبة إليه، الماضي ما هو إلاّ عذر لعمل عنيف فصل بالقوّة المدلول عن الدالّ، وبلور سياقًا مشوّهًا وغير عضويّ. وبوصف مدينة صفد بعد النكبة، يُحسن سالم جبران تجسيد الغربة التي عصفت به:[٨]

غريب أنا في صفد... تقول البيوت: هلا!

ويأمرني سكّانها: ابتعد.

لحظة فصل البيت عن ساكنيه، هي اللحظة التي ينفصل فيها الظلّ عن صاحبه ويتسمّر في مكانه. هذه، أيضًا، هي اللحظة التي تبدأ فيها الهُوية الجديدة لصاحب الظلّ بالتبلوُر كهُوية مقسومة لـ «لاجئ» لا مكان يؤويه، يتنقل بلا أمان أساسيّ، بين الماضي كمصدر للحميمية، وبين الحاضر كمكان غربة وإقصاء، بين رفض قبول الحاضر التعيس والمُقصي، وبين العودة الدائمة إلى الماضي كمرساة نفسية موازِنة

علامَ تجوب الشوارع يا عربيّ! علاما؟

لحظة فصل البيت عن ساكنيه، هي اللحظة التي ينفصل فيها الظلّ عن صاحبه ويتسمّر في مكانه. هذه، أيضًا، هي اللحظة التي تبدأ فيها الهُوية الجديدة لصاحب الظلّ بالتبلوُر كهُوية مقسومة لـ «لاجئ» لا مكان يؤويه، يتنقل بلا أمان أساسيّ، بين الماضي كمصدر للحميمية، وبين الحاضر كمكان غربة وإقصاء، بين رفض قبول الحاضر التعيس والمُقصي، وبين العودة الدائمة إلى الماضي كمرساة نفسية موازِنة. «اللاجئ» يعيش الحاضر كصورة سالبة للماضي، فقط، وهو يعيش الماضي كلحظة أمان، طُمأنينة وطبيعيّة.

في رسومات إسماعيل شمّوط التي تتناول الحياة قبل النكبة، نصادف حياة نابضة بالحركة والحياة، كرنفاليّة واحتفاليّة تمثّل ما تمّ التكتّم عليه وإخفاؤه. وفي مقابل ذلك، نجد في القطب الضدّيّ رسومات عبد عابدي التي تتناول لحظة اللجوء والترك. في إحدى هذه الرسومات، يرسم عبد عابدي بالفحم لحظة اللجوء والخروج من أرض الوطن، ويعرض سلسلة طويلة من ظلال وخيالات أشخاص لا وجوه لهم، يمشون في مكان صحراويّ في شمس الصيف اللاهبة. المكان الذي يذهب إليه اللاجئون، أيضًا، مرسوم كمكان لا وجه له، بشيء من الاستعارة والمجاز عن خوض اللاجئ غمار مُستقبل غامض.

يصف راشد حسين في قصيدته «من لاجئ إلى أمّه»، الحياة البائسة للاجئ الفلَسطينيّ، مثلما ارتسمت أمامه بعد أن سكن الخيمة في مخيّم اللاجئين، وهذا ما يقوله:[9]

الخيمةُ الخمسونَ من جهة اليسار هنا حياتي
فيها – ألا تدرين ما فيها ؟ بيادرُ ذكرياتِ
ذكرى تحدثني عن الدار الملوَّنةِ الجهاتِ
ذكرى تحدِّثُ عن أخي «سامي» وعن عبثِ اللِّداتِ
ذكرى العبير المشمشي وذكرياتِ السنبلاتِ.

إن تذكّر ذلك، يلعب دوريْن مهمّيْن: الأوّل، عطريّة وذكريات السعادة والهناء الضائعة، هي العلامة الفارقة الوحيدة التي يستخدمها الشاعر لتأسيس ادّعائه، بأنّ حياته كان من شأنها أن تكون مختلفة اليوم لو لم تضِع. والثاني، عالم اللاجئ الآخذ بالامتلاء بالإنكارات: إنكار حقه في العودة إلى البيت، إنكار القيادة العربية لواقعه، ولربّما حتى اتهامه – مباشرة أو غير مباشرة – بدوره في النكبة وفي فقدان الوطن. يمرّ الإنكار أساسًا في محور الزمن الأفقيّ، ويُصبح الماضي السياق الوحيد الذي يُمكنه من خلاله الحصول على اعتراف مزدوج: الماضي يعرف مَن أكون وما أكون. فالتوجّه إليه، عمليًّا، يجسّد فرضيّة الشراكة في التجربة. إلاّ أنه اعتراف مُميت، لأنه يفترض أنّ الشريك في الحوار قد دُفن، وأصبح شاهد قبر. يكتب درويش في قصيدته[10]:

هـهُنا حاضرُ
لا زمانَ لَهُ،
لم يَجِدْ أحَدُ، هـهُنا، أحدًا يتذكَّرُ
كيف خرجنا من الباب، ريحًا، وفي
أيِّ وقتٍ وَقَعْنا عن الأمس فانكسَرَ
الأمسُ فوق البلاط شظايا يُرَكِّبها
الآخرون مرايا لِصُورَتِهِمْ بعدنا...

الماضي في وصف درويش يشبه – إلى حدّ ما – الماضي المدوّي في رسومات الصبّار لعاصم أبو شقرة، منزوعًا من مكانه الطبيعيّ ومغروسًا من جديد في صفائح صدِئة. وبالتبادل، في الرسمة التي تبدو كرسمة حائط مؤطّرة، صبّار أبو شقرة يتحدّى ويتصدّى لتحويل الصبّار إلى رمز وطنيّ بيد الإسرائيليين. الصبّار،

نصادف في رسومات إسماعيل شمّوط التي تتناول الحياة قبل النكبة، حياة نابضة بالحركة والحياة، كرنفاليّة واحتفاليّة تمثّل ما تمّ التكتّم عليه وإخفاؤه. وفي مقابل ذلك، نجد في القطب الضدّيّ رسومات عبد عابدي التي تتناول لحظة اللجوء والترك. في إحدى هذه الرسومات، يرسم عبد عابدي بالفحم لحظة اللجوء والخروج من أرض الوطن، ويعرض سلسلة طويلة من ظلال وخيالات أشخاص لا وجوه لهم

مثله مثل البيت المتروك الذي تمّ إسكانه مهاجرين يهودًا، هو مركّب فعليّ وليس رمزيًّا، فقط، تمّ اقتلاعه من نسيج حياة القرويين الفلَسطينيين، الذين ربّوه على مقربة من بيوتهم للأكل والتداوي. موضعه داخل الصفيحة الصدِئة ليس طبيعيًّا، بعبارة مُلطَّفة، إنّه موضع يجعله عاملاً مُقصَى وغريبًا عن محيطه. قصّة الصبّار المحبوس والمؤطّر، هي قصة البيت المسكون بالمهاجر المُحتلّ. فعبر اقتلاعه من سياقه، يروي تفاصيل حكاية حاضر الأمس– الماضي، كحكاية سلب وانتزاع. ماضي الحاضر المُقصى هو المصدر الأخير لتوق الفلَسطينيّ: التوق للكامل، للحميميّة، للانسجام والتآلف. ماضي الصبّار قبل الاقتلاع، اللاجئ قبل اللجوء، يُصبح معقل الفلَسطينيّ وحصنه، وهو يستوطن فيه، يستدرجه ويشعر من خلاله بحميميّة المكان التي ظلّت راسخة في ذاكرة الروائح والأسماء. يكتب درويش في قصيدته «قرويّون من غير سوء»:[11]

لم أكُنْ بَعْدُ أعرفُ عاداتِ أمّي، ولا أهلَها
عندما جاءَتِ الشاحناتُ من البحر. لكنّني
كُنْتُ أعرفُ رائحةَ التبغ حول عباءة جدّي
ورائحةَ القهوةِ الأبديّة، منذ وُلدتُ
كما يُولَدُ الحَيَوانُ الأليفُ هُنا
دفعةً واحدةْ!

ما تبقى لدرويش، الذي عايش الحاضر كسقوط في هاوية مجهولة، هو الماضي كرمز وعيويّ، كسلّة الأحلام المحفوظة. تذكّر الماضي مثله مثل تذكّر الأحلام التي نُسجت في ظلّه.[12] وفي سياق درويش، تذكّر التّبغ، القهوة والرائحة، ليس تذكّرًا للطفولة الموضوعيّة، إنّما هو، أساسًا، تذكّر موضوعه– الماضي أو الحُلُم.

إذا كان درويش يحلم بالعودة إلى الماضي ليعيش الحُلُم المكتوم، فإن طه محمد علي عايَش ذكرى الماضي كإمكانية لمقاومة المستقبل التعيس: لربّما وجد الماضي له مختبأ وفرّ من تعاسة الحاضر والمستقبل. وهكذا يكتب علي في قصيدته «ضَحْكُ عَلَى ذُقُونِ القَتَلَة»:[13]

قاسِمْ!
تُرَى... أيْنَ أنْتَ؟!
أنا لَمْ أنْسَكَ
خِلالَ هَذِهِ السِّنِينَ
الطَّوِيلَةِ
كَأسْوارِ المَقَابِرِ
دائِمًا
أسْأَلُ عَنْكَ العُشْبَ
وَأكْوَامَ التُّرَابِ
أأنْتَ حَيٌّ،
بِعُكّازٍ وَهَيْئَةٍ وَذِكْرَيات؟
وَهَلْ تَزَوَّجْتَ
وَلَكَ خَيْمَةٌ وَأوْلادٌ؟
هَلْ حَجَجْتَ؟
أمْ قَتَلوكَ،
عَلى مَداخِلِ تِلالِ الصَّفِيحِ؟
أمْ أنَّكَ يَا قاسِمُ
لَمْ تَكْبُرْ...
وَاخْتَبَأتَ عِنْدَ العاشِرَةِ؟
فَلَمّا تَزَلْ
قاسِمَ الصَّبِيَّ

فأثر الفراشة أثر خفيف، غير محسوس تقريبًا، وهذه الخفة تُكسبه قدرة بطولية عالية على التملّص من ثقل الحقيقيّ والماديّ الملموس، وتقترح على الماضي النجاة من عنف الحاضر. قدرة الظلّ على التملّص تكسبه قدرة لا تتزعزع على أن يُصبح الحارس المخلص والأبديّ لصاحبه

الَّذي يَرْكُضُ وَيَضْحَكُ
وَيَقْفِزُ عَنِ السَّنَاسِلِ،
يُحِبُّ اللَّوْزَ،
وَيَبْحَثُ عَنْ عِشَاشِ العَصَافِيرِ؟

قاسم لم يترك قريته على ما يبدو، ونجح، على ما يبدو، في الاحتيال على القتلة والبقاء هناك، ابن عشر سنوات. بروح كلمات درويش، قاسم – كمَن يحلّ محلّ الظلّ – لم يترك قريته، بل بقي هناك راسخًا في حياتها ومُنفلتًا من يدي الحاضر، يقفز من على السناسل ويغزو عشاش العصافير؛ قاسم الفتى سيظلّ أبدًا فتًى، محافظًا على إمكانيّة الفتوّة وعلى المكان، منتظراً عودة نصفه الآخر، الذي انقسم وانفصل عنه لحظة النزوح.

قاسم، لن يكبر أبدًا، ولن يشيخ، هو – فتوّة ابن البلد الأصليّ – باقٍ في فِلَسطين ويرفض النزوح عنها. «قوّته في الضحك على ذقون القتلة» راسخة في قدرته على التحوّل إلى خيال، بل حتى إلى أثر غير ملموس. مثله مثل أثر الفراشة، الذي لا يُرى بالعين، لكنّه، أيضًا، لا يزول، ويظلّ هناك إلى الأبد، يُلهم المكان بقوّته، وبكلمات درويش:[١٤]

أثَرُ الفراشة لا يُرَى
أثَرُ الفراشة لا يزولُ
هو جاذبيّةُ غامضٍ
يستدرجُ المعنى، ويرحلُ

أثر الفراشة – إلى حدّ بعيد – مثله مثل بصمة تركها الفِلَسطينيّ في الأماكن التي عاش فيها ونسج ذكرياته، هو الخطوات التي مشاها درويش في حيفا قبل خروجه إلى المنفى طواعية: ضحكات الأصدقاء المكبوتة وعشق الفتوّة، رائحة البحر وأفكار عن البيت الذي هُدم في البروة. على نحو شبيه بخفّة الظلّ، فأثر الفراشة أثر خفيف، غير محسوس تقريبًا، وهذه الخفة تُكسبه قدرة بطولية عالية على التملّص من ثقل الحقيقيّ والماديّ الملموس، وتقترح على الماضي النجاة من عنف الحاضر. قدرة الظلّ على التملّص تكسبه قدرة لا تتزعزع على أن يُصبح الحارس المخلص والأبديّ لصاحبه. يكتب درويش في قصيدته «خيالي... كلب صيد وفيّ»:[١٥]

على الطريق إلى لا هدف، يُبَلِّلني رذاذ
ناعم، سقطتْ عليَّ من الغيم تُفَّاحةٌ لا
تشبه تفاحة نيوتن. مددتُ يدي لألتقطها
فلم تجدها يدي ولم تَرَها عيناي. حدَّقتُ
إلى الغيوم، فرأيتُ نُتَفًا من القطن تسوقها
الريح شمالاً، بعيدًا عن خزانات الماء
الرابضة على سطوح البنايات. وتدفَّق الضوءُ
الصافي على إسفلت يَتَّسع ويضحك من قلَّة
المشاة والسيارات... وربما من خطواتي
الزائغة. تساءلتُ: أَين التفاحة التي
سقطت عليَّ؟ لعلَّ خيالي الذي استقلَّ
عني هو الذي اختطفها وهرب. قلت:
أَتبعه الى البيت الذي نسكنه معًا في
غرفتين متجاورتين. هناك، وجدت على
الطاولة ورقة كُتِبَ عليها، بحبر أَخضر،
سطر واحد: «تفاحة سقطت عليَّ من
الغيوم»، فعلمت أَن خيالي كلب صيد
وفيّ!

تلخيص

الظلّ فكرة مركَزيّة قويّة في الكتابة والإبداع الثقافيّ الفكريّ الفلَسطينيّ. كان هناك مَن استخدمه لبناء خريطة بديلة لفلَسطين بعد النكبة، وكان هناك مَن رسموه كحارس أبديّ للوطن، وكان هناك مَن أكّدوا على حضوره الدائم كعذر للماضي الذي انقطع بقوّة الاستعمار الإسرائيليّ. حاولت في هذه المقالة الوقوف على المعاني المختلفة لاستخدام الظلّ في السياق المُتشكّل في أعقاب ١٩٤٨، في محاولة لفهم الظلّ – كفكرة مركَزيّة – كأثر فعليّ يتحوّل إلى كيان ما بعد طبيعيّ، لا يُمكن الإحساس به، لكن لا يُمكن طرده، أيضًا.

إحدى النقاط التي يجدر فحصها في المستقبل، هي بلورة الفلسطينيين في إسرائيل وكأنهم ظلّ لفلَسطين، ظلّ يحرس الوطن، لكنه، أيضًا، يُشرف على التغيّرات البعيدة الأثر التي يمرّ بها، بينما هو يبتعد عن صورته المغروسة في ذاكرة الفلَسطينيّ. سيكون مثيرًا بشكل خاصّ، الاطلاع على هذه المسألة في ضوء قصة غسان كنفاني «عائد إلى حيفا»،[16] الذي يصف فيها تطوّر حياة خَلدون الفلَسطينيّ، الذي نسيته أسرته في خضّم الحرب وقامت أسرة يهوديّة بتربيته وتعليمه أن يكون جنديًّا إسرائيليًّا فخوراً. الظلّ كفكرة مركَزيّة، والذي يلعب – حسَب طريقة يونج – دور الحارس، يعمل، أيضًا، كمثير للتخوّفات، من شأنه أن يُنير تعقيد حياة الفلَسطينيين الذين بقوا بعد النكبة في وطنهم، لكنهم أصبحوا مواطنين إسرائيليين. على هؤلاء الفلَسطينيين كُتب أن يترنّحوا بين كينونتهم ودوافع أخرى: التأمّل المؤلم للماضي؛ غضب على «الترك» من جانب العالم العربيّ، الذي لطالما اعتبرهم متعاونين؛ تبنّي هُويّة «العربيّ– الإسرائيليّ»، التي برع في وصفها إميل حبيبي في روايته المتشائل،[17] أو، بالتبادل، التأكيد على الفلَسطينيّة والانتماء إلى العالم العربيّ.

في الخضمّ السياسيّ والقوميّ، من شأن الظلّ كفكرة مركَزية، أن يُساعد في فهم كينونة الفلَسطينيّ في إسرائيل، وخصوصًا فهم معنى الحياة في الوطن بشعور من الإنكار والغربة، ميّز تجربته الانطباعية، مثلما يصف ذلك الشاعر سلمان مصالحة في قصيدته «جواب نهائيّ عن السؤال: كيف تعرّف نفسك؟»:[18]

هذه هي الأرض التي عرفتها
لأنّ دروبها ستقودني إلى الضوء المشنوق
كينابيعها على الجبل.
وكنتُ صخر المنحدر،
وكنت شجرة الزيتون الباقية.
الأرض كلّها كانت بيتًا، وكنتُ فيها غريبًا.

الهوامش

1 Gaston Bachelard, The Poetics of Reverie: Childhood, Language and the Cosmos, Boston 1969

2 Jacques Derrida, Specters of Marx, the State of Debt, the Work of Mourning, and the New International, London 1994

٣ محمود درويش، لا تعتذر عمّا فعلت، بيروت ٢٠٠٤: ٨٣–٨٤.

٤ محمود درويش، في حضرة الغياب، بيروت ٢٠٠٦: ١٤.

٥ المصدر نفسه: ٢٣.

٦ إميل حبيبي، «وأخيرًا... نوّر اللّوز»، من: سداسيّة الأيّام الستّة – الأعمال الأدبيّة الكاملة، ط. ١، الناصرة ١٩٩٧.

٧ رائف زريق، «بعيون عربية» (بعيون عربيّة)، ملحق هآرتس، ١٩٩٩/٤/٢٠.

٨ عبد الرحمن الكيّالي، الشعر الفلَسطينيّ في نكبة فلَسطين، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت ١٩٧٥: ٣٨٩.

٩ راشد حسين، ديوان راشد حسين، مركز التراث، الطيبة ١٩٩٠: ١٦٦.

١٠ محمود درويش، «ليلة البوم»، من: لماذا تركت الحصان وحيدًا، لندن – بيروت ١٩٩٦: ٣٠.

١١ محمود درويش، المصدر نفسه: ٢٤.

١٢ يُنظر: Bachelard, The Poetics of Reverie 54:.

١٣ طه محمّد علي، قصائد، ترجمها للعبرية: أنطون شمّاس، دار الأندلس، تل أبيب ٢٠٠٦: ٦٦–٧٢.

١٤ محمود درويش، أثر الفراشة، بيروت ٢٠٠٨.

١٥ المصدر نفسه.

١٦ كنفاني، غسّان، «عائد إلى حيفا».

١٧ إميل حبيبي، المتشائل: الوقائع الغريبة في اختفاء سعيد أبي النحس المتشائل، الأعمال الأدبيّة الكاملة، ط. ١، الناصرة ١٩٩٧.

١٨ سلمان مصالحة، «واحد من هنا» (بالعبريّة)، تل أبيب ٢٠٠٤.

أجرى المقابلة: بلال ضاهر

ضابط متقاعد ومؤرخ
وعضو كنيست أسبق

مردخاي بار أون: على إسرائيل الاعتراف بمساهمتها في نشوء قضية اللاجئين

تخرج الدكتور مردخاي بار أون، في العام ١٩٤٨، من دورة الضباط الأخيرة التي نظمتها منظمة الهاغانا الصهيونية في فلسطين قبل قيام إسرائيل وتأسيس الجيش الإسرائيلي. وبعدها مباشرة انضم إلى قوات هذه المنظمة، ثم إلى قوات الجيش الإسرائيلي، التي حاربت القوات الفلسطينية المحلية والجيوش العربية. وشارك في احتلال سبع أو ثماني قرى فلسطينية في منطقة اللد، وفي مقدمتها قرية زكريا. وقال إنه لم ير عملية تهجير الفلسطينيين من قراهم، لكنه أكد أن القوات الصهيونية ولاحقا الإسرائيلية كانت تجعل الفلسطينيين يرحلون عن قراهم إذا لم يرحلوا عنها طواعية.

بار أون (٨٤ عاما) هو ضابط متقاعد برتبة عقيد، ومؤرخ وسياسي وعضو كنيست سابق عن حزب راتس، الذي أصبح بعد اتحاده بحزب مبام، حزب ميرتس. وقد تدرج بار أون في عدة مناصب عسكرية، لكن المنصب الأهم الذي تولاه كان مدير مكتب رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، موشيه ديّان. وقد تولى هذا المنصب قبل العدوان الثلاثي على مصر، في العام ١٩٥٦، وشارك في جميع الاجتماعات السرية بين إسرائيل وبين بريطانيا وفرنسا، التي تم خلالها الاتفاق على شن الحرب ضد مصر. ليس هذا وحسب، بل إن بار أون كان الشخص الوحيد الذي دوّن بروتوكولات هذه المحادثات.

ويؤكد بار أون أن صفقة الأسلحة التشيكية – الإسرائيلية، في العام ١٩٤٨، غيرت وجه الحرب في حينه وزادت قوة القوات الصهيونية. ويعتبر أن صفقة الأسلحة التشيكية – المصرية، في العام ١٩٥٦، كانت سببا لانضمام إسرائيل إلى العدوان الثلاثي

(*) المديرة العامة للمركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية– مدار.

ضد مصر، بعد أن تسلحت بأسلحة فرنسية. ويقول إنه خلال المحادثات السرية، عشية العدوان، حصلت إسرائيل على موافقة فرنسية مبدئية لبناء مفاعل ديمونا النووي.

وعندما اندلعت "حرب الأيام الستة" في حزيران العام ١٩٦٧، كان بار أون ضابط التربية والتعليم الرئيس للجيش الإسرائيلي. وهو يعتبر أن إسرائيل كانت مجبرة على شن هذه الحرب، رغم معارضة قيادتها السياسية الحرب. ويرى أنه قبل هذه الحرب دار صراع بين الأجيال بين القيادتين السياسية والعسكرية في إسرائيل، بين السياسيين "العجائز" والعسكريين الشباب.

وشدد بار أون على أن إخفاق إسرائيل في حرب تشرين العام ١٩٧٣ سببه ليس عامل المفاجأة في بدء الحرب من جانب مصر، وإنما عدم إدراك قادة الجيش الإسرائيلي أن طبيعة الحرب قد تغيرت. ويرى أن الرئيس المصري، أنور السادات، هو الذي انتصر في هذه الحرب، لأنه حقق ما أراد تحقيقه منها، وهو الوصول إلى نقطة تتوقف الحرب فيها وتتبعها اتفاقية سلام بين مصر وإسرائيل.

وقضى بار أون نصف حياته في الجيش الإسرائيلي، الذي تسرح منه في العام ١٩٦٨، ليبدأ العمل في صفوف الحركة الصهيونية العالمية. وبعد ذلك انضم إلى حركة السلام الآن الإسرائيلية المناهضة للاحتلال والاستيطان. وانتخب في العام ١٩٨٤ عضوا في الكنيست. ويعتبر بار أون أن حل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني يجب أن يتم من خلال إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، لكنه يعارض بشدة تطبيق حق العودة، رغم أنه يشدد على وجوب اعتراف إسرائيل بمساهمتها في نشوء قضية اللاجئين، وأنه لا يمكن منع الفلسطينيين من أن يحلموا بالعودة.

وتخصص بار أون بعد ذلك في التأريخ لإسرائيل والصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، خاصة بعد أن أنهى دراسة الدكتوراه في جامعة كولومبيا الأميركية. ولعل أهميته تكمن في أنه خلال الأحداث التي تراكمت في البلاد، منذ النكبة وحتى النكسة، عايش الأحداث وشارك فيها وكان قريبا جدا من قادة إسرائيل ودوائر صناعة القرار، وخاصة من شخصيات مثل مؤسس إسرائيل ورئيس حكومتها الأول، دافيد بن غوريون، ورئيس أركان الجيش ووزير الدفاع، موشيه ديّان، وخلفه في رئاسة أركان الجيش، إسحق رابين.

دولة واحدة للشعبين

بدأ بار أون حديثه بالتحدث عن مولده ونشأته وعائلته، وقال في مقابلة خاصة لـ "قضايا إسرائيلية":

مردخاي بار أون

"ولدت في تل أبيب، وبعد سنتين انتقلنا للسكن في ريشون لتسيون. هذه مدينة كبيرة اليوم، لكن حينذاك كانت بلدة صغيرة لم يتجاوز عدد سكانها خمسة آلاف نسمة. وكان الجميع يعرفون بعضهم. والداي ولدا في ألمانيا. ووالدتي ولدت ألمانية – كاثوليكية، وتهودت عندما تزوجت من والدي، وأصبح اسمها يهوديت. وقد قررا السفر إلى فلسطين، أو كما يقال، القدوم إلى أرض إسرائيل. وكان ذلك في العام ١٩٢١. وجاءا إلى هنا مع ابن واحد، عمره سنتان، واسمه يحزقيل، وهو اليوم مؤلف موسيقي مشهور جدا في البلاد. وهنا، في البلاد، ولد شقيقي بن، وبعد ذلك ولدت أنا، في العام ١٩٢٨. وقد ترعرعت في البلدة. وفي تلك الفترة كنا على اتصال دائم مع العرب، وذلك لأنه كانت هناك قرى عربية حول البلدة، وكانت تبعد مسافة يمكن قطعها سيرا على الأقدام. كانت قربنا قرى بيت دجن وصرفند العمار وصرفند الخراب وسفرية. وإضافة إلى ذلك كان يأتي الكثير من العرب إلى بلدتنا لكي يبيعوا الخضار، وحتى أنه كان هناك عرب يسكنون في البلدة، إذ كانوا يعملون فيها كمزارعين وفي الحظائر الكبيرة. أي أن العمال العرب عملوا وسكنوا في البلدة. وهكذا فإن الاتصال مع العرب كان يوميا، وقد تعلمنا التحدث بالعربية قليلا. وأنا لا أتحدث العربية بصورة جيدة، لكن يمكنني أن أجري محادثة قصيرة بالعربية.

"لدى بلوغي سن التاسعة أو العاشرة انضممت إلى حركة هشومير هتسعير. وكان نشاطنا في البداية، وكنا أطفالا، لا يتعدى ألعاب الأطفال وإنشاد الأناشيد الوطنية. وكانت هشومير

هتسعير حركة ذات رؤية ماركسية، وكانت مؤيدة للاتحاد السوفياتي طبعا. وكانت ترفع شعار 'أخوة الشعوب'. وفي وقت لاحق، في العام ١٩٤٦ أو ١٩٤٧، أعلنت هشومير هتسعير أنها تدعم فكرة الدولة الثنائية القومية. وهكذا كان الشعار: دولة للشعبين. وفي ذلك الوقت تعلمت في المدرسة الثانوية، والتحقت بالهاغانا، مثلما كان يفعل الجميع. وفي الواقع فإن عناصر الانتماء كانت تسير بشكل متواز على النحو التالي: الصهيونية والهاغانا، الولاء لبن غوريون، للمؤسسات، والتطلع نحو أخوة الشعوب. وكل هذا إلى جانب المواقف اليسارية من الناحيتين الاقتصادية والسياسية".

سؤال: لكن كان هناك تناقض من الناحية السياسية.

بار أون: "حتى العام ١٩٤٦ لم ترغب الحركة الصهيونية، باستثناء [زئيف] جابوتينسكي واليمين، في التصريح حول إقامة دولة. لقد تم التعتيم على هذا الأمر، لأنهم اعتقدوا أنه سينشأ كيان من نوع ما في إطار الامبراطورية البريطانية. وكانوا يعون حقيقة كوننا أقلية وليس أغلبية في البلاد. وكان التطلع نحو هجرة [يهودية] كبيرة وأن نصبح الأغلبية. وفي العام ١٩٤٦، عُقد مؤتمر بلتيمور، على اسم الفندق الذي عقد فيه المؤتمر في نيويورك، قررت الحركة الصهيونية إقامة دولة في البلاد. وعندها هاجمت هشومير هتسعير بشدة فكرة إقامة الدولة، لأنهم اعتقدوا أنه يجب تطوير الييشوف اليهودي من أجل أن يعمل بشكل ودي مع العرب، وأن تقام هنا دولة للشعبين في نهاية الأمر. وفي هذه السنوات تحول هشومير هتسعير من حركة إلى حزب. وكانت لدى هذا الحزب حركة شبيبة واتحاد الكيبوتسات القطري، الذي شكل حركة كبيرة. وأنا لم أرغب بالذهاب إلى الكيبوتس، لأني أردت دائما أن أدرس في الجامعة وأن أصبح باحثا. رغم ذلك عشت في كيبوتس لفترة لأني كنت أعيش حياة هشومير هتسعير. وفي هذه المرحلة، في العام ١٩٤٦، برز تناقض شديد للغاية بين بن غوريون والأغلبية في الحركة الصهيونية".

سؤال: "من كان زعيم "هشومير هتسعير" في هذه الفترة؟

بار أون: "الزعيم الأول كان مئير يعاري. ويليه يعقوب حزان من كيبوتس مِشمار هعيمق. وكان هناك قياديون آخرون، وقد كانوا مثقفين. وعموما كانت هذه الحركة الأكثر ثقافة. وعندما اندلعت الحرب لم يعد هذا الأمر [الدعوة إلى دولة للشعبين] مهما. لكن الآن، بعد ٦٥ عاما، عاد موضوع الدولة الثنائية القومية إلى النقاش العام. وهذه فكرة سيئة برأيي. وأعتقد أنه من الأسهل أن نحلم بدولتين للشعبين من الحلم بدولة واحدة للشعبين. وفكرة الدولتين عملية أكثر بكثير وقابلة للتحقق برأيي. فقد نتجت عن الحرب حالة صدام حقيقي. إما أنتم أو نحن. هكذا نظروا إلى الأمور. والعرب قالوا أيضا إنه لن تقوم دولة يهودية بأي شكل من الأشكال. وهناك من تحدثوا عن إلقاء اليهود في البحر، لكن كان بين العرب من قالوا لليهود أن يبقوا كأقلية قومية. وهذه الفكرة كانت النقيض لتطلعاتنا وجميع أحلامنا. إضافة إلى ذلك فإن الحرب كانت قد اندلعت".

حرب العام ١٩٤٨

سؤال: متى وافق حزب "هشومير هتسعير" على دولة لليهود؟

بار أون: "عندما صدر قرار التقسيم كانوا لا يزالون ضد تقسيم البلاد".

سؤال: لم يؤيدوا الموقف السوفياتي؟

بار أون: "لا. الحزب الشيوعي [الجناح] العربي بالذات كان إلى جانب الموقف السوفياتي الذي أيد التقسيم. وهشومير هتسعير كان ضد تقسيم البلاد. لكن مع قيام الدولة بات واضحا أن هذه حقيقة وأصبحوا مخلصين للدولة وقسم كبير من شبان هشومير هتسعير كانوا ضباطا في الجيش، وتعاونوا مع الدولة بشكل كامل. وهذا أمر حدث معي بشكل شخصي. فلدى صدور قرار التقسيم، في ٢٩ تشرين الثاني من العام ١٩٤٧، كنت في إطار عام الخدمة العسكرية. فقد كان متبعا في الييشوف اليهودي أن يتجند الشاب لمدة سنتين بعد أن ينهي المدرسة الثانوية. وتجند قسم كبير للبلماح. ومن لم يتجند للبلماح تجند لفرقة الحراس. إذ أن الانتداب البريطاني أقام هنا قوة باسم 'شرطة البلدات العبرية'. وأعطوهم السلاح وسيارات بيك – أب وتعين عليهم التواجد في البلدات اليهودية خلال التمرد والوقوف ضد هجمات العرب [في ثورة العام ١٩٣٦]. وأقام البريطانيون شرطة الحدود، وتجند إليها العرب. وتمرد العرب في العام ١٩٣٦ كان ضد البريطانيين. لقد حارب الفلسطينيون ضد البريطانيين. هذا هو الأمر الأساس في التمرد، ولم يكن ضد اليهود. وعندها تم التحالف بين البريطانيين والييشوف اليهودي وأقيمت شرطة البلدات اليهودية هذه. وأطلقوا عليهم اسم 'الحراس' وكانوا شبيهين بالجنود وارتدوا الزي العسكري للجيش البريطاني. وكان قائدهم ضابط شرطة بريطاني، لكن هذا التنظيم كان تابعا للهاغانا. وأنا تلقيت أوامر من قائد الهاغانا، والضابط البريطاني كان يدفع الرواتب. وكنت قائد وحدة برتبة سارجنت [رقيب]. وفي صباح اليوم التالي لصدور

وخلال شهري شباط وآذار (١٩٤٨) حقق الفلسطينيون بالأساس نجاحات عسكرية. لكن لم يتم احتلال بلدات لا في جانبنا ولا في جانبهم. وقد عانينا من صعاب. وأعكف حاليا على تأليف كتاب حول حرب الاستقلال، وأحاول من خلاله تفسير عدة ظواهر من هذا النوع. فقد كنا أقوى ولدينا ستة أو سبعة ألوية عسكرية ورغم ذلك خسرنا، حتى بداية نيسان

قرار التقسيم، وبعد أن رقصنا حتى الفجر، توجهت مع شخص آخر إلى مركز الشرطة وأخذنا بنادق وصعدنا أول حافلة متوجهة إلى تل أبيب، ومررنا قرب قريتي يازور وبيت دجن. وأطلقوا النار علينا في يازور. لم يصب أحد، لكن هذا كان مؤشرا بالنسبة لي. وبعدها اندلعت الحرب. وتم إطلاق النار على حافلة قرب بلدة يهود [قرية العباسية المهجرة]. وقُتل يهودي واحد في هذه الحافلة. وبعد ذلك قُتل يهودي آخر قرب يافا. وبدأت الحرب في هذه المرحلة. وفي شهر شباط [١٩٤٨] تم إرسالي إلى دورة ضباط لقادة فصائل. ويسود الاعتقاد أن هذه الدورة، التي أشرف عليها حاييم لاسكوف، الذي أصبح رئيسا لأركان الجيش الإسرائيلي لاحقا، هي دورة ضباط نظمها الجيش الإسرائيلي، لكن في الحقيقة كانت هذه آخر دورة نظمتها الهاغانا، لأنه في ذلك الحين لم يكن الجيش الإسرائيلي قد تأسس. فقد انتهت الدورة في نيسان، بينما الدولة والجيش تأسسا في أيار. وحدث هذا خلال الحرب، التي أخذت تتصاعد. وخلال شهري شباط وآذار حقق الفلسطينيون بالأساس نجاحات عسكرية. لكن لم يتم احتلال بلدات لا في جانبنا ولا في جانبهم. وقد عانينا من صعاب. وأعكف حاليا على تأليف كتاب حول حرب الاستقلال، وأحاول من خلاله تفسير عدة ظواهر من هذا النوع. فقد كنا أقوى ولدينا ستة أو سبعة ألوية عسكرية ورغم ذلك خسرنا، حتى بداية نيسان".

سؤال: لماذا؟

بار أون: "السبب الأساس هو أنه في هذه المرحلة كانوا لا يزالون يؤمنون في الحركة الصهيونية أن بالإمكان تطبيق قرار التقسيم. أي أنه رغم نشوب الحرب والمعارك دائرة، إلا أن الأمم أرادت تطبيق القرار، ولم تكن لدينا مبادرات لاحتلال مناطق. وصحيح أنه كانت هناك عمليات انتقامية [ضد الفلسطينيين] وقد شاركت شخصيا فيها. والسبب الثاني هو أن البريطانيين كانوا ما زالوا موجودين هنا وبقوة كبيرة ولم يسمحوا باحتلال مناطق. والمعارك كانت عبارة عن هجمات ضد قوافل والانسحاب إلى الجبال. وكان للفلسطينيين أفضلية أكبر في هذه المعارك. وقد كان علينا أن نحتل قرى عربية من أجل فتح الطريق إلى القدس، مثلا، وكان العرب يطلقون النار علينا هناك. ولكن لم يسمح البريطانيون لنا، في هذه المرحلة، باحتلال قرى ومناطق عربية. والعرب لم ينجحوا في احتلال مواقع يهودية. وفي هذه الفترة وصل جيش الإنقاذ إلى البلاد، بقيادة فوزي القاوقجي. وكان قائد القوات العربية في منطقة الجليل أديب الشيشكلي، الذي أصبح بعد ذلك رئيسا لسورية. وكان هناك ضابط عراقي مع قوة مسلحة في منطقة كيبوتس طيرات تسفي [جنوب بيسان]. ووقعت عدة هجمات عربية لاحتلال مواقع يهودية. وقد تدخل البريطانيون لصالح اليهود في هذه المعارك. ولذلك لم يحتل أي طرف أماكن الطرف الآخر. وكانت نقطة الانعطاف في معركة القسطل. ونحن نتحدث عن عملية 'نحشون' العسكرية، التي تم خلالها حشد قوة بحجم لواء، وفي الوقت نفسه وصل السلاح من تشيكوسلوفاكيا وسلحوا هذا اللواء بسلاح عصري. وكان هدف العملية العسكرية السيطرة على الطريق المؤدية إلى القدس. ودارت المعارك في الطريق نفسها واحتلت الهاغانا القسطل. وتبين لي أن البريطانيين سمحوا لنا بالبقاء هناك بعد أن احتللنا القسطل، ولم يطلبوا أن ننسحب. وكانت هناك قرية أخرى قرب كيبوتس خولدا [قرب قرية خُلدة الفلسطينية]، واسمها دير محيسن، وبعد أن احتللناها طلب البريطانيون أن ننسحب منها، لأنها كانت على طريق انسحاب قواتهم من البلاد، ولم يرغب البريطانيون في أن يسيطر أحد على هذا المحور. بينما الطريق إلى القدس لم تعد تهمهم في تلك المرحلة، ولذلك وافقوا على أن نستولي على القسطل. وفي هذه المعركة دارت المعركة المعروفة، التي قادها في الجانب الفلسطيني عبد القادر الحسيني. وفي هذه المرحلة أقامت الهاغانا ٩ ألوية مسلحة بأسلحة تشيكوسلوفاكية. بينما بالكاد كان هناك لواءان لدى القاوقجي ويضمان ٦ كتائب".

وتبين لي أن البريطانيين سمحوا لنا بالبقاء هناك بعد أن احتللنا القسطل، ولم يطلبوا أن ننسحب. وكانت هناك قرية أخرى قرب كيبوتس خولدا [قرب قرية خُلدة الفلسطينية]، واسمها دير محيسن. وبعد أن احتللناها طلب البريطانيون أن ننسحب منها، لأنها كانت على طريق انسحاب قواتهم من البلاد، ولم يرغب البريطانيون في أن يسيطر أحد على هذا المحور، بينما الطريق إلى القدس لم تعد تهمهم في تلك المرحلة، ولذلك وافقوا على أن نستولي على القسطل. وفي هذه المعركة دارت المعركة المعروفة، التي قادها في الجانب الفلسطيني عبد القادر الحسيني. وفي هذه المرحلة أقامت الهاغانا ٩ ألوية مسلحة بأسلحة تشيكوسلوفاكية. بينما بالكاد كان هناك لواءان لدى القاوقجي ويضمان ٦ كتائب"

سؤال: التشيك أعطوكم أسلحة...

بار أون: "أسلحة ناجعة وحديثة. وكانت لدى قوات القاوقجي أسلحة قديمة نوعا ما".

سؤال: هل أعطاكم التشيك طائرات؟

بار أون: "لم تكن لدينا حينذاك طائرات مقاتلة، وإنما طائرات للقيام بدوريات. لم تكن هناك إمكانية حينها لاستخدام طائرات هجومية. ربما كان بالإمكان إلقاء قنبلة يدوية من طائرات كهذه، وقد حصلنا عليها من التشيك أيضا. ولكن بالنسبة لتوازن القوى في هذه المرحلة، فإنه مقابل ٩ ألوية لدينا، كان لدى القاوقجي لواءان ولدى جيش الإنقاذ كتيبة في اللد. وكان لدى عبد القادر [الحسيني] قوة توازي كتيبة. ولكن كان لدى اليهود ٢٥ كتيبة. وكانت لديهم قوة كبيرة، ولذلك ليس عجيبا أن الهاغانا حققت نجاحات كبيرة في هذه المرحلة. فقد احتلت حيفا وصفد وطبريا. وفي هذه المرحلة أنهيت دورة الضباط، وشاركت شخصيا في المعارك في هذه المنطقة. وقد شاركت في احتلال قرية زرنوقة قرب رحوفوت".

تهجير الفلسطينيين

سؤال: شاركت في احتلال وطرد السكان الفلسطينيين؟

بار أون: "أنظر. إن رأيي كمؤرخ..."

سؤال: أنت شاهد عيان على ما حدث أيضا ولست مؤرخا فقط.

بار أون: "لقد اشتركت في احتلال سبع أو ثماني قرى خلال الحرب. وفي جميعها لم يكن هناك سكان عندما وصلت إلى القرية. ربما كانت هناك عجوز لم تكن تقوى على التحرك. لكن السكان خرجوا بعد القصف الأول على القرية. ولم يغادروا إلى مكان بعيد. لكن لأننا احتللنا القرية فإنه لم يعد بإمكانهم العودة إليها. وعلى أثر ذلك هربوا. وبإمكاني أن أثبت لك أنه لم نطرد السكان في المعارك التي شاركت فيها. لكن هذا ليس قولا صحيحا لأن الحرب من أجل إقامة الدولة أدت إلى قضية لاجئين. وليس مهما كيف تصيغ ذلك. في البداية هربوا [الفلسطينيون] من أماكن كثيرة. وعندما لم يهربوا ساعدوهم [القوات اليهودية] على الهرب. وفي النهاية لم ينتظروا امتناعهم عن الهروب وقاموا بطردهم حقا. إذن كانت هذه عملية متدحرجة. لكن حكمي الأخلاقي يقول إن دولة إسرائيل تتحمل المسؤولية عن نشوء قضية اللجوء. واليوم أنا أقول إنه لا ينبغي إعادتهم. وكنت أريد أن نبحث عن حلول أخرى. لكن هكذا كان الوضع في حرب الاستقلال وهذه هي الصورة. وفي غالبية الأماكن خاف القرويون من الحرب ونزحوا، وعندما لم يتم السماح لهم بالعودة واصلوا طريقهم نحو الشتات. هذه هي الصورة تقريبا.

"وفي غضون ذلك أصبحت ضابطا شابا في الجبهة الجنوبية. ومثلما حدث لضباط كثيرين وأنا لم أكن الوحيد، وكنت حينها في العشرين من عمري، تم تعييني قائدا لسريتي. كنت حينها قائد وحدة عدد جنودها يقارب الثلاثين جنديا، والسرية تضم ثلاث وحدات ونحو مئة جندي. وأصبحت قائد السرية بعد أن تم نقل قائدها إلى مواقع أخرى، لأنه لم يكن لدينا عدد كاف من الضباط. فالجيش كبر بسرعة ولم يتوفر عدد كاف من الضباط. وقد تم تعييني في البداية نائبا لقائد السرية، الذي اصيب

يقول حكمي الأخلاقي إن دولة إسرائيل تتحمل المسؤولية عن نشوء قضية اللجوء. واليوم أنا أقول إنه لا ينبغي إعادتهم. وكنت أريد أن نبحث عن حلول أخرى. لكن هكذا كان الوضع في حرب الاستقلال وهذه هي الصورة. وفي غالبية الأماكن خاف القرويون من الحرب ونزحوا، وعندما لم يتم السماح لهم بالعودة واصلوا طريقهم نحو الشتات. هذه هي الصورة تقريبا.

بجروح خلال عملية "يوءاف" العسكرية، وعلى أثر ذلك تم تعييني قائدا للسرية، وأنا في العشرين من عمري. وأنهيت الحرب كقائد سرية. وشاركت في المعارك ضد المصريين في الجبهة الجنوبية. وكقائد لوحدة عسكرية كنت أنظر كثيرا إلى الخرائط، وأسماء القرى العربية ما زالت حية لدي حتى هذا اليوم. لكن هذه القرى غير موجودة اليوم ولا أحد يعرف أين كانت موجودة، وإنما يوجد هنا وهناك حرج زرعوه على خرائب القرية".

سؤال: إسرائيل هدمت معظم القرى العربية المهجرة وزرعت أحراج مكانها. لماذا؟

بار أون: "القرار الأساس الذي صنع حالة اللجوء هو عدم السماح للنازحين الفلسطينيين بالعودة. كان يمكن أن تنشب الحرب، وبعدها يتم التوصل إلى سلام وعندها يعود النازحون. ففي جميع الحروب هرب المدنيون وعادوا بعد انتهائها. لكن هنا، بعد الحرب وبسبب الوضع الناشئ، لم يصنع العرب السلام وإنما وقعوا على اتفاق وقف إطلاق نار. وكان القرار [الإسرائيلي] أنه لن يُسمح للعرب بالعودة. وهذا، عمليا، هو ما بلور الوضع. وأصبحنا نحن المتواجدين في هذه القرى المهجورة. وهناك فرق بين القرى في الجبال والقرى في السهل. فهذه الأخيرة كانت بيوتها مبنية من الطين. وبعد شتوة واثنتين أو ثلاث، ولأن الأفاعي كانت تعشش بين النباتات، تقرر إحضار بلدوزر وتنظيف المنطقة. وهذا ليس القرار الأهم، لأنه تقرر قبل ذلك عدم السماح [للاجئين] بالعودة. ولم تكن هذه البيوت لتسمح بإسكان المهاجرين اليهود الجدد فيها. وقد كان الفلاحون الفلسطينيون فقراء جدا".

سؤال: لكن كانت هناك قرى مبنية بيوتها من الحجارة وهدموها أيضا.

بار أون: "في القرى الجبلية والمدن الكبرى كانت البيوت مبنية من الحجارة. ولذلك فإنه في هذه الأماكن لم يتم هدم البيوت وإنما أسكنوا فيها أولئك اليهود، المهاجرين الجدد. وحدث هذا في الرملة وفي قرى أخرى صغيرة، بينها القسطل. المهاجرون اليهود سكنوا في بيوت عربية. لكن مع مرور السنين تم تشييد مبان جديدة وغادروا البيوت القديمة. ومثال على ذلك قرية زكريا، حيث يوجد هناك مسجد ما زال قائما حتى اليوم وخسارة أن لا يتم الاعتناء به. وهكذا حدث في مدن أخرى، وخاصة المدن التي لا يزال يسكن فيها اليهود في بيوت عربية مبنية من الحجر، مثل هذا البيت الذي أسكن فيه.

"بعد الحرب فكرت في دراسة الفنون. وكانت زوجتي تدرس في كلية إعداد المعلمين في تل أبيب. لذلك قررت البقاء في الجيش لسنة أو سنتين من أجل تمويل تعليمها. وخططنا أنه بعد أن تنهي زوجتي دراستها ستعمل معلمة وأنا أبدأ دراستي وهي تعيلني. لكن الجيش اقترح عندها أن يرسلني إلى الجامعة، مقابل التزامي بالتوقيع على اتفاق يقضي بأن أبقى في الجيش لمدة سنتين مقابل كل سنة دراسية أقضيها في الجامعة. وهكذا حصلت على شهادة البكالوريا . أنهيت الدراسة خلال عامين والتزمت بأن أبقى في الجيش أربع سنوات. وفي هذه الاثناء ترقيت وحصلت على رتبة مقدم. بعدها تدحرجت في المناصب العسكرية التي كانت مثيرة للغاية، والمنصب الأساس والأهم الذي توليته كان في العامين ١٩٥٦ – ١٩٥٧، عندما تم تعييني مديرا لمكتب رئيس أركان الجيش، موشيه ديّان".

العدوان الثلاثي ضد مصر

سؤال: كيف تم تعيينك في هذا المنصب الحساس؟

بار أون: "لقد حدث هذا بالصدفة. في هذه المرحلة كنت أحمل شهادة بكالوريا من الجامعة، وبتفوق أيضا. وكنت معروفا في الجيش كشخص متعلم ومثقف. واعتبرت في حينه ضابطا جيدا، أي كانت لدي سمعة إيجابية. وكان مدير مكتب ديّان، في العام ١٩٥٥، إيلي زاعيرا، الذي أصبح لاحقا ولدى اندلاع حرب العام ١٩٧٣ رئيسا لشعبة الاستخبارات العسكرية وتم

إقصاؤه في أعقاب تقرير 'لجنة أغرانات' التي حققت في إخفاقات الحرب. وكان زاعيرا قد طلب من ديّان أن يحرره من إدارة مكتبه لأنه يريد أن يصبح قائد كتيبة، والتقدم في سلم المراتب العسكرية. وأنا لم أكن مهتما في أمور كهذه. وطلب ديّان منه أن يجد شخصا يحل مكانه، وطرح اسمي. والحقيقة أني لم أكن أعرف ديّان بشكل شخصي. وقد جئت إلى مكتبه وبدأت أعمل مباشرة. وتعينت في هذه الوظيفة في كانون الثاني العام ١٩٥٦ وحتى تموز ١٩٥٧".

سؤال: هل حضرت جميع المداولات التي سبقت العدوان الثلاثي ضد مصر في العام ١٩٥٦؟

بار أون: "لم أكن حاضرا في جميعها وحسب. فأحد الأمور التي نفذتها حينذاك، في منصبي كمدير لمكتب رئيس الاركان، كان تدوين يوميات، أسجل فيها كل ما يحدث وبشكل يومي. في الساعة كذا بدأت جلسة مع قائد سلاح الجو، وبعد ذلك ذهبنا لزيارة أريك [أريئيل] شارون... وهكذا. تم تدوين كل شيء. وكنت أكتب هذه اليوميات لمدة ساعة أو أكثر يوميا، بعد انتهاء الدوام. وقد صدرت هذه اليوميات في ثمانية مجلدات. وهذا لم يكن عملي الأساس، فعملي الأساس كان إدارة المكتب. ولكن من أجل تدوين اليوميات، اهتممت بأن أرافق ديّان طوال الوقت. وفي أحيان متباعدة كان يتهرب مني ولم أكن أعرف أين هو. ربما كان يلتقي بعشيقته. وقد نشرت قبل شهرين كتاب السيرة الذاتية لموشيه ديّان باللغة الانكليزية في أميركا وصدر عن جامعة ييل. فإذن، رافقته طوال الوقت، وعلى مدار ١٨ ساعة في اليوم. وقد أراد ديّان تدوين هذه اليوميات وكان يعرف أنني أكتب بشكل جيد. وهو أراد أن يكون هناك توثيق لأعماله وخطواته. ولذلك فإنه عندما سافرنا إلى المحادثات السرية في باريس، من خلال وفدين، واحد برئاسة غولدا مئير والثاني برئاسة بن غوريون، كنت سكرتيرا للوفدين. وكنت الوحيد الذي كتب محاضر هذه الجلسات. فقد كان الفرنسيون والبريطانيون يخافون من ظلهم. ولم تكن أجهزة التسجيل موجودة في ذلك الحين. ولذلك لا يوجد توثيق لهذه الاجتماعات وما دار خلالها سوى ما دونته أنا. وبعد ذلك كتبت رسالة الدكتوراه حول هذا الموضوع، وتم إجراء أبحاث حولها".

سؤال: ما هي أسباب هذا العدوان الثلاثي من ناحية إسرائيل؟

بار أون: "هذا أمر معقد وقد ألفت كتبا كاملة حول هذا الموضوع. سأشرح الأسباب من وجهة النظر الإسرائيلية. كان

بعد أن هزمت مصر قوات إسرائيل
بريطانيا وفرنسا تقرران
الهجوم على مصر
إنذار إلى مصر ينتهي الساعة السادسة صباح اليوم
الـ لبنان تطلبان احتلال بورسعيد والإسماعيلية والسويس
الجيش المصري يطهر سيناء من قوات اسرائيل
إسقاط ٧ طائرات وتدمير ١٢ مصفحة للعدو

هناك توتر تصاحبه صدامات مسلحة دائمة عند الحدود، على مدار سنتين قبل الحرب. كان الفدائيون الفلسطينيون يشنون هجمات مسلحة، وكان يتسلل فلسطينيون للسرقة من البلدات الزراعية والكيبوتسات في الجانب الإسرائيلي. وربما سمح المصريون وربما لم يسمحوا بذلك. وردت إسرائيل من خلال العمليات العسكرية الانتقامية. وقد اعتقد ديّان منذ البداية، أي منذ تعيينه رئيسا لأركان الجيش، أنه لا ينبغي إلقاء غزة بأيدي المصريين. وعندما أغلق [الرئيس المصري جمال] عبد الناصر مضائق تيران، رأى ديّان أنه يجب أن نستولي على المنطقة الواقعة بين قطاع غزة وشرم الشيخ. وكانت هذه أهداف استراتيجية في تفكيره منذ البداية. كذلك فإن المصريين نشروا دبابات في بيت حانون [في شمال قطاع غزة]. وكانت هذه القوات المصرية تبعد ٧٠ كيلومترا عن تل أبيب بخط هوائي. وكان الاعتقاد لدينا أنه في حال قرر المصريون شن هجوم ضد إسرائيل بالدبابات فإنهم سيجدون شابين يعملان في بيارة، أي أنه ليس هناك من يدافع عن حدودنا، رغم وجود كيبوتسات في الطريق. وقد كانت الكيبوتسات ناجعة في حرب العام ١٩٤٨، لكن الآن، مع وجود دبابات كهذه بأيدي المصريين، وهي من صنع سوفياتي، فإن الأمور لن تسير بشكل جيد. كذلك فإن الجيش الإسرائيلي لا يمكنه أن يكون على أهبة الاستعداد طوال الوقت، حتى بوجود دبابات بحوزته. لهذا فإنه كانت تسود في إسرائيل أجواء توتر وشعور بالحصار".

سؤال: هل كانت هناك نية لدى إسرائيل لاحتلال سيناء؟

بار أون: "لا. تطلعات ديان كانت إقامة منطقة أمنية في منطقة رفح واحتلال شرم الشيخ. وقد نجح الجيش في إنشاء محور حركة يربط بين رفح وبين البحر الأحمر وشرم الشيخ. وهذا كان الهدف".

وكانت حالات في ذلك الحين، تعرضنا فيها لتهديد بريطاني بمهاجمة إسرائيل إذا هاجمت إسرائيل الأردن، مثلا. واليوم، بعد الاطلاع على وثائق تم الكشف عنها حديثا، يتبين أن البريطانيين وضعوا خططا عسكرية لمهاجمة إسرائيل من الجو بالأساس، إذا هاجمت إسرائيل الأردن. لهذا رفض بن غوريون إمكانية أن تبادر إسرائيل إلى شن حرب ضد مصر

سؤال: "هناك مقولة مشهورة لديّان حول احتلال إسرائيل لشرم الشيخ، وهي أن "شرم الشيخ من دون سلام أفضل من سلام بدون شرم الشيخ"...

بار أون: "هذه مقولة قيلت خلال حرب العام ١٩٧٣. لكن بإمكانك أن تقول إنه منذ ذلك الحين كان ديّان يفكر بأن شرم الشيخ مهمة جدا. ولم يعتقد بن غوريون أنه بالإمكان، هكذا من دون سبب، شن حرب. فالعالم لن يسمح لنا بذلك. وكانت حالات في ذلك الحين، تعرضنا فيها لتهديد بريطاني بمهاجمة إسرائيل إذا هاجمت إسرائيل الأردن، مثلا. واليوم، بعد الاطلاع على وثائق تم الكشف عنها حديثا، يتبين أن البريطانيين وضعوا خططا عسكرية لمهاجمة إسرائيل من الجو بالأساس، إذا هاجمت إسرائيل الأردن. لهذا رفض بن غوريون إمكانية أن تبادر إسرائيل إلى شن حرب ضد مصر. وفي هذه الأثناء كان السؤال المطروح هو كيف سنحصل على سلاح يحقق توازنا مع صفقة السلاح التشيكية – المصرية، أي الأسلحة التي حصلت عليها مصر بشكل مفاجئ. فقد حصل المصريون مرة واحدة على مئات الدبابات الحديثة والطائرات الحديثة والتي لم يكن بحوزتنا رد عليها. فإذن كان لدينا هدف بالحصول على دبابات حديثة. والمكان الوحيد الذي يمكننا أن نحصل منه على أسلحة حديثة هو فرنسا. وقد حصلنا على طائرات مقاتلة ودبابات حديثة، مع مدفع، من فرنسا. وقد حصل المصريون على دبابات من طراز "تي–٣٤"، واليوم يوجد "تي–٨٢". ولقد أردنا الاتفاق على صفقة أسلحة مع فرنسا. وعُقدت جلسة واحدة لم أشارك فيها. فقد سافر بن غوريون مع [شمعون] بيريس و[يهوشفاط] هَركافي، الذي كان رئيس الاستخبارات العسكرية، وتوصلوا إلى اتفاق مع الفرنسيين، وحصلنا بموجبه على مئات الدبابات وعشرات الطائرات المقاتلة. وكان من شأن هذه الصفقة أن تشكل توازنا مقابل الأسلحة الحديثة التي بحوزة مصر. وفي مقابل ذلك، نحن تعاونا مع فرنسا في المجال المخابراتي. وحتى أنه تم الحديث بيننا وبين الفرنسيين، وهذا لم يطبق أبدا، على أن تنفذ إسرائيل عمليات ضد الثوار الجزائريين. أي أن نرسل السرية ١٣ [أي الكوماندوز البحري الإسرائيلي] لمساعدة الفرنسيين في عمليات من هذا النوع. ولم يتم تنفيذ هذا أبدا، لأنه بعد ذلك بشهر واحد أعلن عبد الناصر عن تأميم قناة السويس. ولم تكن لدينا مشكلة مع هذا الإعلان، فالقناة كانت مغلقة أمامنا، وليس أمام السفن الإسرائيلية فقط وإنما أمام السفن المتوجهة إلى إسرائيل أيضا.

"ولم ترغب بريطانيا، في البداية، في أن تزج فرنسا بإسرائيل في الموضوع. لأنه كانت لدى البريطانيين علاقات في الشرق الأوسط، مع إيران والأردن خاصة. وكانت لديهم مصالح كثيرة في الشرق الأوسط ولم يرغبوا في أن يظهروا كمن يستعينون بإسرائيل. وبن غوريون، من جهته، لم يرد التورط مع الأميركيين، وبحث عن طريقة لإجراء محادثات سرية مع فرنسا في باريس. وتم الاتفاق في هذه المحادثات السرية على أن تبدأ إسرائيل الحرب ضد مصر، وبعد ذلك يدخل الفرنسيون والبريطانيون إلى قناة السويس من أجل الفصل بين الجانبين. وفي هذه المرحلة جرت مداولات في إسرائيل حول ما إذا نوافق على هذه الخطة أم لا. وقد تردد بن غوريون كثيرا. والسبب أنه قرر المشاركة في الحرب هو أنه على ما يبدو شعر بأنه مدين، لأن فرنسا تسلحنا الآن وهذا أمر سيغير وضعنا الاستراتيجي. ليس أنه لم يشأ مهاجمة عبد الناصر، فقد كانت هناك أسباب كافية للقيام بذلك، ولكن لم يكن لديه هدف باحتلال سيناء، علما أنه في نهاية الحرب انجرف بن غوريون وأخذ يفكر بجبل سيناء وبخطابات كبيرة [بعد أن احتل الجيش الإسرائيلي سيناء]. وقد استغرقه يومين حتى أدرك أن هذا الأمر لن ينجح. وكان الهدف الانسحاب من سيناء، ولكن ليس الانسحاب من المنطقة التي أرادها ديّان. لكن حتى هذا لم يتم، لأن الأميركيين والروس مارسوا ضغوطا هائلة وأعدنا كل سيناء حتى آخر متر".

سؤال: هل جرت مداولات بين إسرائيل وفرنسا، في هذه الفترة، حول بناء مفاعل نووي في إسرائيل؟

أردنا الاتفاق على صفقة أسلحة مع فرنسا. وعُقدت جلسة واحدة لم أشارك فيها. فقد سافر بن غوريون مع [شمعون] بيريس و[يهوشفاط] هَركافي، الذي كان رئيس الاستخبارات العسكرية، وتوصلوا إلى اتفاق مع الفرنسيين، وحصلنا بموجبه على مئات الدبابات وعشرات الطائرات المقاتلة. وكان من شأن هذه الصفقة أن تشكل توازنا مقابل الأسلحة الحديثة التي بحوزة مصر. وفي مقابل ذلك، نحن تعاونا مع فرنسا في المجال المخابراتي. وحتى أنه تم الحديث بيننا وبين الفرنسيين، وهذا لم يطبق أبدا، على أن تنفذ إسرائيل عمليات ضد الثوار الجزائريين

بار أون: "كانت هناك اتصالات بهذا الخصوص منذ العام ١٩٥٢. فقد طورت إسرائيل هنا مشروعا لإنتاج المياه الثقيلة، وهذه إحدى الطرق لصنع قنبلة ذرية. وكانت المياه الثقيلة التي تبيعها النرويج أغلى بسبعين مرة من مياهنا الثقيلة. والعلاقات الذرية بيننا وبين فرنسا كانت تتعلق بتطوير هذه المياه الثقيلة. وبعد ذلك توجهوا إلى تطوير ذري بطرق أخرى. ولكن أقمنا هذا الاتصال منذ ذلك الحين. وقد تطور هذا الاتصال وتحدثنا عن أن تزودنا فرنسا بمفاعل نووي. وقد زودوا مفاعلا لأغراض علمية وتمت إقامته في عين شوريك، قرب النبي رووين. لكن في إسرائيل أرادوا مفاعلا، في المستقبل البعيد، من أجل صنع قنبلة نووية. وقد تم الاتفاق بهذا الخصوص بين اللجان العلمية للجانبين، وكان يجب انتظار موافقة المستوى السياسي الفرنسي. ولدى اتخاذ القرار بشأن عملية سيناء [أي العدوان الثلاثي ضد مصر]، أعطى رئيس الوزراء الفرنسي [جي موليه] إسرائيل موافقة مبدئية بتزويدها بالخبرات ومساعدة المهندسين من أجل إقامة مفاعل ديمونا. وتم البدء في العمل بعد ذلك بسنتين، في العام ١٩٥٨".

"حرب الأيام الستة"

سؤال: ماذا فعلت بعد أن أنهيت عملك كمدير لمكتب رئيس هيئة أركان الجيش ديّان؟

بار أون: "بعد ذلك، في العام ١٩٥٨ ، سافرت للدراسة في جامعة كولومبيا في نيويورك. وقد خرجت لإجازة من دون مرتب من الجيش. ودرست موضوع العلاقات الدولية وحصلت على شهادة الماجستير. وعندما عدت إلى البلاد تم تعييني ضابط التربية والتعليم الرئيس للجيش الإسرائيلي. وبقيت في هذا المنصب سبع سنوات، بعدها تسرحت من الجيش في العام ١٩٦٨ ، وكان عمري ٤٠ عاما. وبعدها تم تعييني عضوا في الهيئة الإدارية للصهيونية العالمية".

سؤال: ماذا كانت مهماتك كضابط التربية والتعليم الرئيس في الجيش؟

بار أون: "ربما ما يهم الجمهور الذي تكتب له هو أنني كضابط التربية والتعليم الرئيس، وكان رئيس أركان الجيش حينذاك إسحق رابين، كنت مسؤولا عن الإرشاد السياسي في الجيش، وعن ثقافة الترفيه أيضا، وعن التعليم والتثقيف. وفيما يتعلق بالتعليم والتثقيف، قررنا في حينه أن يكون الحديث في الجيش باللغة العبرية فقط. كذلك رفعنا مستوى تعليم الجنود. وقد أقمنا مدارس للجنود، لأن قسما منهم وصل إلى الجيش من دون تعليم. وفي البداية رفعنا مستواهم إلى مستوى المدرسة الابتدائية وبعد ذلك إلى مستوى سنتين في المدرسة الثانوية. من جهة ثانية، كان هناك مشروع خاص اعتنى بالأفلام والجوقات العسكرية. وكان هناك جانب اعتنى بالإرشاد السياسي، وكان هذا، عمليا، تربية سياسية. ومهمتنا في التربية السياسية هي أن نشرح للجنود لماذا الحرب التي قد تنشب ستكون مبررة من ناحيتنا. وكنا نشرح للجنود عن الوضع العام والصراع وكيف تطورت الأمور. باختصار هذا ساهم في الوعي الصهيوني والعسكري للجندي. وكنا نشرح الأسباب التي تلزمه بالخدمة العسكرية ولماذا على الجندي أن يخدم بشجاعة، وأنه في حال نشوب حرب فإنه قد يقتل خلالها. كان هذا المشروع يبدأ بالصهيونية وتاريخ الصهيونية وجوهر الصراع، وكل هذا من وجهة نظرنا طبعا. كذلك عملنا بشكل واسع جدا في موضوع العقوبات المفروضة على الجنود. عملنا على تربية الضباط بالامتناع عن إذلال وإهانة الجنود. وقد كان هذا جانبا أخلاقيا داخل حياة الجيش. ولكننا ربينا الجنود على احتمال التوصل إلى سلام

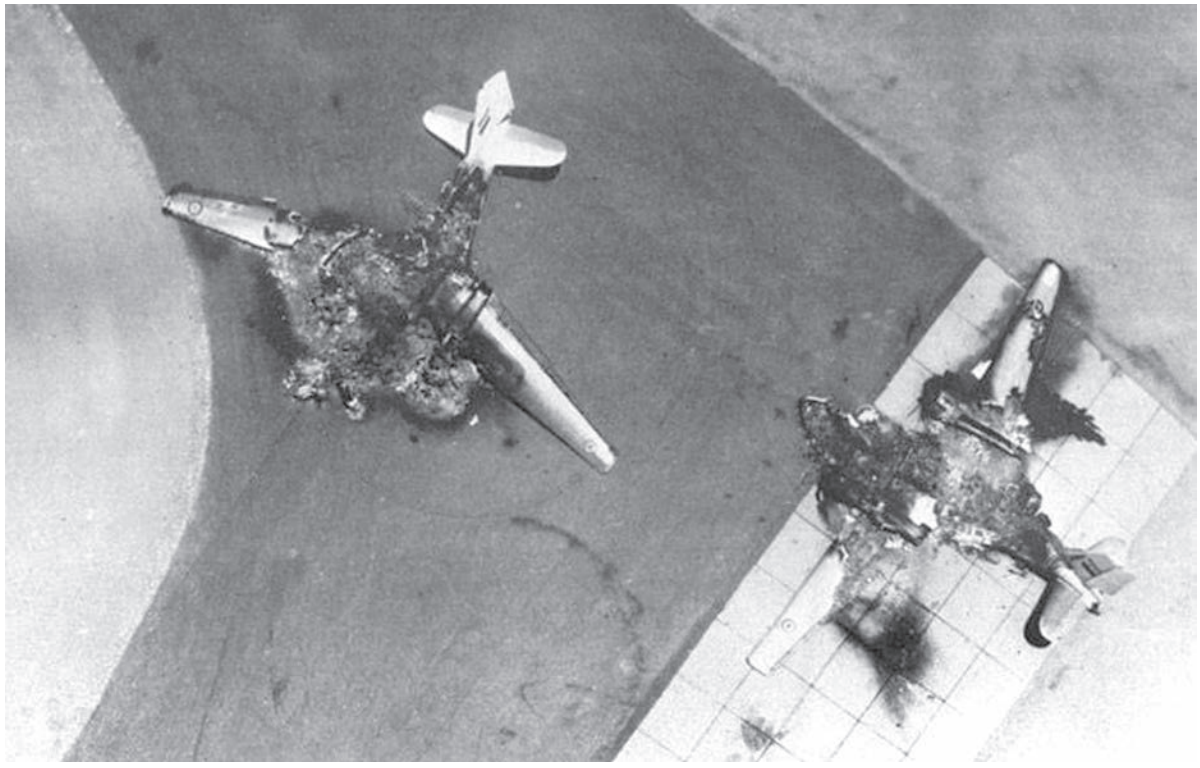

سلاح الجو المصري: الضربة القاصمة.

مع العرب أيضا. وكنا نقول للجنود إنه سيحل السلام في نهاية الأمر، وأننا نتطلع إلى السلام، وأننا الجانب الذي يتعرض للهجوم ورغم ذلك نريد السلام. وفي العام ١٩٦٥ تم إلغاء الحكم العسكري على العرب في البلاد. ولهذا فإن الكراهية للعدو ليست جيدة في المستقبل البعيد ولا في المستقبل القريب، لأنها لا تنمي جنديا شجاعا. وكان الجندي الإسرائيلي يعي أن عليه أن يحارب. لكن كراهية العدو لا تقوي الجندي وإنما تخيفه. وكانت هناك صراعات داخل الجيش من أجل منع هذا الأمر. وعندما وقعت حادثة [مجزرة] كفر قاسم، حكم القاضي على قائد الكتيبة، جبريئيل داهان، وكتب في قرار الحكم أنه عندما يرى الجندي أن الأمر العسكري الذي تلقاه ليس قانونيا بكل تأكيد وراية سوداء فوقها، مثل أن يصدر أمر بقتل طفل، وواضح أنه ليس ثمة ما يبرر قتل طفل، ففي حالة كهذه الجندي ملزم برفض تنفيذ الأمر العسكري. وقد أخذنا قرار الحكم هذا ووزعناه على الجنود، كي يعرفوا أنه يوجد وضع ينبغي فيه رفض تنفيذ أمر عسكري".

سؤال: كيف تنظر إلى حرب الأيام الستة، في العام ١٩٦٧، من ناحية الأسباب والنتائج؟

بار أون: "ينبغي أن نتذكر طوال الوقت أنني مؤرخ، وقد ألفت كتبا بعد الحرب أيضا".

سؤال: أنت تعرف الأشخاص، أي القادة الإسرائيليين، الذين كانوا موجودين في هذه الفترة. وهذا يعني أنك كنت شاهد عيان أيضا، وليس مؤرخا من بعيد فقط.

بار أون: "نعم، نعم. لكني سأقول إن الهجوم الإسرائيلي– إذ أن إسرائيل هي التي هاجمت أولا– في هذه المرحلة، لم يكن بالإمكان منعه. وقد ارتكب عبد الناصر خطأ فادحا لأنه لم يدرك أن إسرائيل لن تتحمل هذه الخطوة. وقد قال محمد حسنين هيكل محذرا، منذ ٢٣ أيار، إن إسرائيل ستشن هجوما لأنه لا يوجد خيار لديها سوى شن هجوم".

سؤال: ما هي الخطوة التي تتحدث عنها؟

بار أون: "الجميع يتحدث عن أن عبد الناصر أغلق مضائق تيران. وهذه خطوة لا يمكن تحملها بالنسبة لإسرائيل، وقد أعلنت إسرائيل دائما أن خطوة كهذه هي سبب للحرب. لكن هذا لم يكن السبب الأساس للحرب. إن السبب الأساس كان إدخال ٧٠٠ دبابة مصرية إلى داخل سيناء، ونشرها قريبا من الحدود. ولا يمكن لإسرائيل أن تسمح لنفسها بألا تنشر ٣٠٠ دبابة على الأقل عند الحدود مع مصر، لكي تحمي نفسها في حال اتخذت مصر قرارا بالهجوم. ومعروف لدينا أنه كانت لدى مصر خطط عسكرية لاحتلال جنوب النقب. وقد حضر [سعد

الدين] الشاذلي الذي كان قائد فيلق، وأصبح لاحقا رئيس أركان الجيش المصري، إلى سيناء وكانت لديه خطط لمهاجمة منطقة إيلات. هذا يعني أنه كانت هناك إمكانية لأن تشن مصر هجوما ضد إسرائيل، ولم يكن لدى إسرائيل خوف متخيل. وفي الوقت نفسه لم يكن بإمكان إسرائيل أن تحتجز قوات نظامية وقوات احتياط ودبابات عند الحدود طوال أسبوعين أو ثلاثة أسابيع وأن تُشل كل صناعتها. إسرائيل لا يمكنها الصمود في وضع كهذا. وقد تدخل الرئيس الأميركي ليندون جونسون في الأمر، وقال إنه سيسعى إلى التوصل إلى تسوية، لكنه لم ينجح. ولذلك لم يكن هناك خيار سوى أن نحل المشكلة بأنفسنا هنا. وبنظرة إلى الوراء أعتقد أن هذا قرار صحيح".

سؤال: هناك رواية إسرائيلية أخرى، وهي أن القيادة الإسرائيلية، أو ما يسمى بالمستوى السياسي، عارض الحرب.

بار أون: "عندما أدخل عبد الناصر جيشه إلى سيناء وطرد قوات الأمم المتحدة، أصبح الجيش المصري قريبا من حدودنا وقوات الأمم المتحدة اختفت. إضافة إلى ذلك فإن عبد الناصر أغلق مضائق تيران. ولكن في هذه الأوضاع، أرسل الأميركيون برقيات إلى إسرائيل طوال الوقت، وكان مضمونها: لا تشنوا حربا. وليفي أشكول، الذي كان رئيسا للحكومة، وعدد من الوزراء من حوله، مثل يغئال ألون وموشيه كرمل، قالوا إن ضباط الجيش الإسرائيلي على حق بأنهم يريدون شن الحرب، وأنه لا خيار سوى الخروج للحرب. وتلقى أشكول التعهد الأميركي بحل المشكلة، ولذلك فإنه عارض الحرب حتى الأيام الأخيرة قبل اندلاعها، وفي الأول أو الثاني من شهر حزيران [العام ١٩٦٧] اتضح له هو أيضا أن الأميركيين لا يستطيعون حل المشكلة. وتم الحديث في حينه عن قدوم قوات بحرية دولية من أجل اختراق مضائق تيران، لكن هذا أصبح متأخرا، لأن الشعب [في إسرائيل] أخذ يعتقد أن أشكول ضعيف ولا يجرؤ على شن الحرب. وحتى أنه تم التفكير في تغييره، وأن يخلي مكانه لموشيه ديّان وزير الدفاع. حتى أن وزير الخارجية، آبا إيبان، الذي كان مسالما جدا، أدرك في الأول أو الثاني من حزيران أنه لا مفر من الحرب. وما حصل عندها هو أن الملك الأردني حسين تخوف أيضا من أن الحرب قادمة، ووضع جيشه تحت إمرة قيادة الجيش المصري. وحتى نهاية شهر أيار أصبح معظم الوزراء الذين عارضوا مطلب الجيش يؤيدون شن الحرب".

سؤال: يصف المؤرخ الإسرائيلي توم سيغف، في كتابه "١٩٦٧ - والدولة غيّرت وجهها"، الوضع في إسرائيل عشية حرب الأيام الستة كالتالي: "ديّان ورابين هما محرضان على الحرب ويصعب لجمهما. ولم يكونا منصاعين لإمرة الحكومة. وقد نتج هذا الأمر بسبب الصراع بين الأجيال الذي دار بين المستوى السياسي والمستوى العسكري. وأبدى المستوى العسكري، وكان أعضاؤه أصغر سنا من أعضاء المستوى السياسي، استخفافا تجاه "يهود الشتات" الذين صارعوا على البقاء بواسطة استعطاف الدول العظمى الغربية. كذلك فإن "العجائز" لم يحاربوا في العام ١٩٤٨ مثل قادة المستوى العسكري، ديّان ورابين وغيرهما". أنت عشت هذه الفترة وتعرف الأشخاص في كلا المستويين. ما رأيك في رواية سيغف؟

بار أون: "الأمر الصحيح في هذه الجمل هو أنه كان يدور صراع بين الأجيال. وكان هناك اختلاف في خلفية الجانبين والتوجه نحو الحياة والعالم واستخدام القوة وما إلى ذلك. ومن هذه الناحية فإن هذا الوصف صحيح. لكن أن يقال إنهما 'محرضان على الحرب ويصعب لجمهما' فهذا ليس جديا. فالجيش في حرب الأيام الستة لم يخرق الانصياع للمستوى السياسي، وإنما عبر عن رأيه بشكل حازم في اجتماعات مع الحكومة وقال إن أشكول مخطئ في عدم سماحه بشن الحرب. وربما تسرب رأيهم، وخاصة رأي رابين، إلى الجمهور. وفي مرحلة معينة، لم ينجح رابين، الذي كان مقتنعا بأنه يجب شن هجوم، في إقناع أشكول. لكن كان هنا مفهومان متناقضان حيال حدود استخدام القوة. كما أن القول إن السابقين الذين ولدوا في الشتات 'استعطفوا'... هذه كلمة مهينة. وبن غوريون ولد في الشتات ولم يكن 'استعطافيا'، كما تصف الجمل التي ذكرتها. وكان الوضع حينذاك أن الاتحاد السوفياتي هدد إسرائيل كي لا تهاجم، كما أن جونسون أرسل برقيات وطلب ألا يهاجموا، وكان هناك تخوف من شن هجوم من دون مصادقة الدولتين العظمتين. هذا أمر جدي للغاية. وبن غوريون العظيم انسحب من سيناء [بعد العدوان الثلاثي] بعدما طولب بذلك. لقد تخوف من عقوبات. لذلك فإن البحث في مسألة كهذه بمصطلحات مثل 'محرضين على الحرب' هو أمر ليس جديا بشكل كاف. والجيل الجديد من الضباط، الكبار أو غير الكبار، والذين كانوا يحملون رتب قادة كتائب خلال حرب الاستقلال، كان لديهم توجه واثق أكثر من غيرهم حيال استخدام القوة، وكانوا يفكرون في حل المشاكل بواسطة القوة، وليس مثل أولئك الذين لم يكونوا في الجيش. وعلى سبيل المثال، فإن الوزيرين يغئال يادين وموشيه كرمل، اللذين كانا عسكريين، أيدا استخدام القوة".

منذ اللحظة التي احتلت فيها الضفة والجولان وسيناء، كانوا في إسرائيل على استعداد، بكل تأكيد، للانسحاب من سيناء، وربما ليس من شرم الشيخ من أجل الحفاظ على أماكن استراتيجية، والانسحاب من الجولان أيضا. وحتى أنهم أرسلوا بواسطة الأميركيين رسالة كهذه. ولكن ليس من الضفة. وبالتأكيد ليس من القدس. فبعد أيام على انتهاء الحرب تم ضم القدس الشرقية بإجماع إسرائيلي شامل، باستثناء أقلية صغيرة في اليسار، التي أدركت منذ ذلك الحين أنه من دون [الانسحاب من] القدس يستحيل التوصل إلى سلام

سؤال: هل كانت هناك نية لدى إسرائيل باحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء وهضبة الجولان، عندما قررت شن حرب حزيران ١٩٦٧؟

بار أون: "كانت النية، وهذا يظهر في الوثائق، توجيه ضربة للجيش المصري. أن يتم تدمير ال٧٠٠ دبابة في سيناء. لم يكن هناك تفكير في احتلال سيناء. وقد عارض ديّان وصول القوات الإسرائيلية إلى قناة السويس. وكان واضحا له سلفا أنه سيتنازل عنها إذا جرت محادثات مع المصريين. لكن ليس التنازل عما حلم به دائما بأن نستولي على رفح وإقامة منطقة أمنية حتى العريش. ولذلك فإنه منذ العام ١٩٦٧ كان يصر على هذا الموقف".

سؤال: وماذا عن الضفة الغربية وهضبة الجولان؟

بار أون: "إسرائيل لم تكن تريد احتلال الضفة الغربية. وقد أرسل أشكول برقية إلى [الملك] حسين مطالبا 'لا تدخل الحرب. نحن لا نريد مهاجمتك. وامتنع عن التورط معنا'. لكن جيش حسين كان قد أصبح خاضعا للجنرال المصري، الذي دفعه إلى مهاجمة كيبوتس رامات راحيل من جنين، واحتلال قصر المندوب السامي في القدس، وكان بحوزته مدفع بإمكانه قصف تل أبيب. وعلى أثر ذلك، وبمتعة بالغة، احتلوا الضفة".

سؤال: هل كان التفكير في إسرائيل هو الإبقاء على احتلال الضفة طوال هذه السنين؟

بار أون: "منذ اللحظة التي احتلت فيها الضفة والجولان وسيناء، كانوا في إسرائيل على استعداد، بكل تأكيد، للانسحاب من سيناء، وربما ليس من شرم الشيخ من أجل الحفاظ على أماكن استراتيجية، والانسحاب من الجولان أيضا. وحتى أنهم أرسلوا بواسطة الأميركيين رسالة كهذه. ولكن ليس من الضفة. وبالتأكيد ليس من القدس. فبعد أيام على انتهاء الحرب تم ضم القدس الشرقية بإجماع إسرائيلي شامل، باستثناء أقلية صغيرة في اليسار، التي أدركت منذ ذلك الحين أنه من دون [الانسحاب من] القدس يستحيل التوصل إلى سلام. وأعلن رابين أن القدس هي المدينة المقدسة التي حلمنا بها دائما، ولن نعيدها. لكن بالنسبة للضفة الغربية، فقد تم الحديث منذ البداية عن الانسحاب من قسم منها. وانظر خطة يغئال ألون، بعد شهرين من الحرب، وخطط ديّان. وقد رأى ديّان وألون أنه لا يمكن مواصلة احتلال الضفة كلها. وقال ديّان إنه لا ينبغي التنازل عن كل المنطقة ولكن ينبغي منح الفلسطينيين حكما ذاتيا بعيد المدى، باستثناء انتشار الجيش الإسرائيلي على طول نهر الأردن. وجميع الخطط والأفكار كانت تتجه نحو إعادة الضفة إلى الأردن. وفكرة الدولة الفلسطينية لم تكن مبلورة، ولا حتى لدى الفلسطينيين حينذاك. وقد جرى الحديث عن الدولة الفلسطينية فقط في مؤتمر المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد في العام ١٩٧٤ 'في الأراضي التي نحررها'. لكن في حينه جرى الحديث عن الخيار الأردني. وهذا الخيار بقي حيا بين زعماء حزب مباي حتى العام ١٩٨٧".

حرب تشرين ١٩٧٣

سؤال: كانت لدى الجيش الإسرائيلي في حرب الأيام الستة قوة هائلة، وتمكن من احتلال مناطق واسعة...

بار أون: "يمكن القول إنه كانت القوات متساوية بين إسرائيل ومصر، وحتى أن العتاد العسكري لدى المصريين كان أكبر. والهجوم الجوي الإسرائيلي الأول هو الذي حسم الحرب".

سؤال: ماذا حدث للجيش الإسرائيلي في حرب تشرين العام

١٩٧٣؟ هل السبب هو عامل المفاجأة من جانب مصر؟

بار أون: "لقد قضيت حياتي كلها في بحث هذه المواضيع، والآن أنت تريد أن أختصر كل ذلك. حسنا. جرى الحديث كثيرا عن أن حرب ١٩٧٣ كانت مفاجئة، ويتحدثون حتى اليوم عن إخفاق إسرائيل وأنها لم تتوقع الحرب. وبرأيي أن ما حدث هو وجود عدم فهم أساس لدى الجيش الإسرائيلي. وحتى لو كانت لدى إسرائيل معلومات حول هجوم مصري، قبل الحرب بأسبوع، لما كان بالإمكان منع الإخفاق. لماذا؟ لأن الجيش الإسرائيلي لم يدرك أن طبيعة الحرب تغيرت. لم يدركوا ماذا يعني هذا. وكانت الصورة أمامهم هي أن المصريين سيعبرون قناة السويس ونحن نلجمهم قليلا، وبعدها نستدعي قوات الاحتياط ونعيد المصريين إلى ما وراء القناة. هكذا اعتقد ديّان وكذلك دادو [رئيس أركان الجيش الإسرائيلي في الحرب، دافيد إلعازار]. لم يفهموا ماذا يعني أن ١٠٠ ألف جندي مصري يعبرون القناة على عشرين جسرا خلال ساعة واحدة، تحت تغطية قصف مدفعي وإطلاق آلاف القذائف المضادة للمدرعات. لم يفهموا هذا الأمر. وما حدث أن قيادة الجيش الإسرائيلي أخذت تفكر في شن هجوم مضاد. واتضح أن الهجوم المضاد فشل. حدث قصف مدفعي إسرائيلي مقابل قذائف ساغر [شديدة الانفجار] المضادة للمدرعات وصواريخ مضادة للطائرات. كذلك فإن القوات المصرية كانت محمية بواسطة ثلاثة أنواع من الصواريخ. هذه حالة حرب مختلفة تماما عما مضى. وقد فهم ديّان ذلك في الساعات الأولى من الحرب، وبعد أن شاهد ما حدث قال: دعونا ننسحب. واعتقدوا أنه جنّ وفقد سيطرته على أعصابه. ويتضح اليوم من خلال وثائق الاستخبارات أن [الرئيس المصري أنور] السادات لم يكن يريد احتلال سيناء. إنه يريد سيناء، ولكن أراد أن يصل بواسطة الحرب إلى وضع يحتل فيه شريطا قرب القناة وبعد ذلك الدخول في مفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية واتفاق. وهذا ما حدث. لقد كانت هذه الحرب انتصارا للسادات رغم أن قواتنا وصلت إلى مسافة تبعد ١٠٠ كيلومتر عن القاهرة. لكن في مرحلة معينة دخلت القوات السورية إلى الجولان ومارست ضغطا على السادات من أجل أن يدخل قوات إلى سيناء، بينما هو، وطوال الأيام الأولى للحرب، لم يدخل إلى الحرب الفيلقين الرئيسيين لديه. وعندها قرر إدخال أجزاء منهما وليس الفيلقين كلهما. وبعد ذلك شن الجيش الإسرائيلي هجوما منظما وأعطب بطاريات الصواريخ المصرية المضادة للطائرات، وعبر القناة ووصل إلى ضفتها الأخرى، وتم كل هذا بصعوبة بالغة ودارت معارك شديدة للغاية".

ديّان وشارون خلال حرب ٧٣.

سؤال: حتى متى بقيت في الجيش وماذا فعلت بعد ذلك؟

بار أون: "بقيت في الجيش حتى حزيران ١٩٦٨. وبعد ذلك قمت بعملين مهمين برأيي. أصدرت "ألبوم الجيش الإسرائيلي". الجميع يصدرون ألبومات، لكن ألبومي كان مميزا. فقد كان جديا ومنضبطا ومحترما، ومن دون انفعال وتأثر من الانتصارات. والأمر الثاني هو أني ساعدت في إصدار "نقاش المقاتلين" [يتضمن اقوال جنود وضباط إسرائيليين حول حرب الأيام الستة]. وهناك أمر ثالث وهو أني كتبت الخطاب الذي القاه رابين في الجامعة العبرية في جبل المشارف في القدس، بعد انتهاء الحرب. وهذه ثلاثة أمور عبرت عن وجهة نظري في ذلك الوقت، وهي أن هذه الحرب يجب أن تكون الحرب الأخيرة وينبغي أن يأتي السلام بعدها.

"بعد ذلك تم تعييني رئيسا لدائرة الشبيبة الطلائعية في الحركة الصهيونية العالمية، وهذه دائرة تابعة للوكالة اليهودية. وقد عملت على مدار سنوات في تنمية العلاقات بين إسرائيل ويهود الشتات. وقد كان هذا منصبا مثيرا جدا وسافرت إلى جميع أنحاء العالم تقريبا. وفي حينه لم أكن نشطا سياسيا رغم أني كنت عضوا في اللجنة المركزية لحزب العمل. لكني لم

فكرنا كثيرا جدا. أنا فكرت في ذلك كثيرا جدا. دعني أقول إن السبب هو أنني أتذكر الأماكن بأسمائها العربية. وهي تعيش أمام عيني، وأراها قبل الاحتلال، عندما عايشتها في ريشون لتسيون. وأراها وهي مهدمة. وهناك العرب الذين بقوا هنا. ومن جهة، ما زلت مؤمنا حتى اليوم أنه لا يمكن إعادة اللاجئين العرب. فهذا حل غير ممكن من دون تدمير دولة إسرائيل. وأنا أعارض هذا الحل. من جهة أخرى، يجب التفكير في تصحيح الوضع بواسطة إقامة الدولة الفلسطينية. وللفلسطينيين حياة وطنية خاصة بهم. وأعتقد أيضا، أن على إسرائيل الاعتراف بمساهمتها في إنشاء قضية اللاجئين

أهتم بهذه العضوية. كنت مهتما بعملي، وبإرسال أشخاص لمساعدة جاليات في الخارج والحفاظ على يهوديتهم إلى جانب تشجيعهم على محبة إسرائيل. وشعرت في العام ١٩٧٧ بأني فعلت الكثير في هذا المجال، وأردت أن أعود إلى الدراسة والحصول على الدكتوراه. فخرجت للتقاعد وبدأت الدراسة. وفي هذه المرحلة انضممت إلى حركة السلام الآن، التي تأسست في العام ١٩٧٨ . وكان مناحيم بيغن قد أصبح رئيسا للحكومة وبات واضحا لي أننا سنخوض نضالا من أجل السلام وإخلاء المستوطنات وانسحاب الاحتلال وكل هذه الأفكار التي ما زلت أتمسك بها حتى اليوم. ولم أكن بين مؤسسي السلام الآن، لكن بعد عودتي من الولايات المتحدة انضممت للحركة وأصبحت عضوا في إدارتها. وفي العام ١٩٨٤ أقنعوني بأن أترشح في المكان الثاني في قائمة حزب راتس، عشية الانتخابات، ودخلت إلى الكنيست سوية مع شولاميت ألوني وران كوهين. وبعد ذلك انضم إلينا يوسي سريد [الذي انشق عن حزب العمل] ومردخاي فيرشوفسكي [الذي انشق عن حزب شينوي]، وأصبحنا كتلة مؤلفة من خمسة نواب، وبعد ذلك تم الاتحاد مع حزب مبام [وتشكيل حزب ميرتس الحالي]".

مخيم الرشيدية

سؤال: كيف تلخص توجهاتك السياسية منذ العام ١٩٤٨ وحتى الآن؟

بار أون: "ينبغي التفريق بين الفترة ما بين الأعوام ١٩٤٨ – ١٩٦٧ والفترة ما بعد ١٩٦٧ . في الفترة التي كنت خلالها في الجيش، كنت أؤمن بالطريق التي بلورها بن غوريون وبشكل خاص موشيه ديّان، والتي تدعي أنه لا يوجد احتمال للسلام، لأن العرب هُزموا في العام ١٩٤٨، وحدثت ثورة في مصر وثورات في سورية وبعد ذلك ثورة في العراق، ولذلك فإن الفلسطينيين لن يوافقوا بالتأكيد على وجود إسرائيل. لماذا يجب عليهم أن يوافقوا على أن يقيم ٦٠٠ ألف يهودي دولة. وهناك اللاجئون. وبالتأكيد آمنت أن إسرائيل لا يمكنها ألا تضع في المكان الأول على سلم افضلياتها موضوع الأمن. وقد تغير هذا لدي منذ العام ١٩٦٧، وبت أعتقد أن الأفضلية الآن للسلام، فقد تم تثبيت الأمن".

سؤال: ربما لأنه أصبح لدى إسرائيل ما يمكن أن تعيده للفلسطينيين خصوصا والعرب عموما مقابل سلام، أي الأراضي المحتلة في حرب الأيام الستة.

بار أون: "نعم. أصبح هناك ما يمكن إعطاؤه. وقد فهم العرب أنه لا يمكن القضاء على إسرائيل. بالإمكان الانتصار عليها ولكن ليس القضاء عليها. ولذلك فإن ثمة أساسا ما للسلام".

سؤال: في العام ١٩٤٨ انقطعت حياة زاخرة ونشطة في المدن الفلسطينية التي كانت عامرة. وهذه الحياة في المدن الفلسطينية، يافا وحيفا وعكا وطبريا وغيرها، وفي القرى المهجرة أيضا، لم تعِد. انتهت. هل فكرتم بهذا الأمر مرة، بعد قيام إسرائيل؟

بار أون: "فكرنا كثيرا جدا. أنا فكرت في ذلك كثيرا جدا. دعني أقول إن السبب هو أنني أتذكر الأماكن بأسمائها العربية. وهي تعيش أمام عيني، وأراها قبل الاحتلال، عندما عايشتها في ريشون لتسيون. وأراها وهي مهدمة. وهناك

العرب الذين بقوا هنا. ومن جهة، ما زلت مؤمنا حتى اليوم أنه لا يمكن إعادة اللاجئين العرب. فهذا حل غير ممكن من دون تدمير دولة إسرائيل. وأنا أعارض هذا الحل. من جهة أخرى، يجب التفكير في تصحيح الوضع بواسطة إقامة الدولة الفلسطينية. وللفلسطينيين حياة وطنية خاصة بهم. وأعتقد أيضا، أن على إسرائيل الاعتراف بمساهمتها في إنشاء قضية اللاجئين. وبالتأكيد لا يوجد سبب لمطالبة العرب بالتنازل عن حق العودة. وعموما، الحق هو مسألة شعور. فاليهود لم يتنازلوا عن العودة إلى أرض إسرائيل. لذلك يجب احترام مشاعر الفلسطينيين فيما يتعلق بحق العودة. وسأروي لك قصة. في حرب لبنان العام ١٩٨٢ تم تجنيدي ضمن قوات الاحتياط في شعبة الناطق العسكري. وكنت أصطحب صحافيين إلى داخل لبنان. وفي أحد الأيام كنت في الرشيدية، وهو مخيم لاجئين فلسطينيين قرب صور. وكان المكان مدمرا تماما جراء قصف قواتنا. وأصدر أريئيل شارون أمرا بفتح الطرق. وكانت تقف هناك امرأة، في سني أو حتى أصغر مني ببضع سنوات. وتقدمت نحوها وكانت تجهش بالبكاء. فقد كان زوجها وابنها في منظمة التحرير الفلسطينية، وهي لا تعرف مكانهما. وابنها الآخر مدفون في استحكامات تم قصفها وقُتل هناك. باختصار كانت في وضع مروع. وأنا كنت أرتدي الزي العسكري، برتبة عقيد، وأحمل عوزي [أي بندقية أوتوماتيكية]. سألتها: هل يمكن أن أساعدك في شيء؟ فأجابتني: خذني ليوم واحد إلى القرية التي طردوني أنا وعائلتي منها في فلسطين.. لقد كانت تسكن في قرية الزيتون قرب صفد. هذه المرأة مدفون ابنها بين الأنقاض. وهي تعاني، وكل شيء مهدم من حولها، وتريد العودة إلى قريتها الزيتون. هذا يعني أن التفكير بالعودة عميق جدا وجديّ لدرجة أنه لا يمكن أخذ هذا الأمر منهم. ربما نتوصل إلى سلام بين الدول والزعامات، وسيكون هذا سلاما بشكل أو بآخر، لكن التفكير بأن نأخذ منهم الحق بأن يحلموا بالعودة مجرّد هراء".

ألطّيّب غنايم (*)

الجريمة والعقاب...

(قراءة في كتاب "حجر، ورق" وحوار مع مؤلّفه تومر غاردي)

هناك يختبئ عن الأنظار أرشيف آخر، يحوي روايةً أُخرى مسكوتًا عنها* أعتقد أنّ حادثة اغتصاب وقتل أربع نساء فلسطينيّات من قرية هونين، وإن لم تكن بأمر عسكريّ مباشر، هي طريقة أُخرى من طرق الإرهاب التي تبنّتها الدّولة الجديدة لمنع تسلّل اللاجئين الفلسطينيّين إلى ديارهم مجدّدًا

(*) اسم الكتاب: "حجر، ورق"

(*) المؤلف: تومر غاردي

(*) إصدار: دار النّشر الإسرائيليّة "هكيبوتس همئوحاد"، ضمن سلسلة "هكفشاه هشحوراه" (النّعجة السّوداء)، ٢٠١٢

(*) ١٩٢ صفحة

لا ينتمي تومر غاردي إلى المؤرّخين الجدد، لأنّه لا يُعَرِّفُ نفسه على أنّه مؤرّخ أصلاً، ناهيك عن أُسلوب الكتاب، غير الأكاديميّ، السَّيْر- ذاتيّ، المسترسل لاستطرادات الكاتب، والمتقمّص لروح الخراب (موتيف الكتاب). إنه كتاب يتناول قصّة قرية فلسطينيّة كانَ من نصيبها، عامَ النّكبة، أن تصاب بندبة، طواها مرور الأعوام الكثيرة وإحكام "أقفال" الأرشيف الصّهيونيّ. كتاب "حجر، ورق"، الصّادر عن دار النّشر الإسرائيليّة، "هكيبوتس همئوحاد" (الكيبوتس الموحّد)، عن سلسلة "هكفشاه هشحوراه" (النّعجة السّوداء)، التي يُحرّرها الباحث حنان حيفر.

السّطور التّالية ستحاول أن تستعرض مضمون الكتاب، المغاير، الحادّ والصّافع بحقيقته الفاضحة، إضافَةً إلى حِوَار صحافيّ أجريته مع مؤلّف الكتاب، الباحث والشّاعر والمحرّر، تومر غاردي، بغية استكمال الصّورة التي تقف من وراء هذا الكتاب الجادّ والمهمّ.

تومر غاردي من مواليد كيبوتس دان، العام ١٩٧٤. شاعر، مُحَرِّر وناشط سياسيّ، يعيش في حي نفي-شأنان في جنوب تل أبيب. دَرَسَ الأدب العبريّ والتّربية في الجامعة العبريّة في القدس. حاصل على اللقب الثّاني في التّربية عابرة الثّقافات في برلين. انتَسَبَ طيلة ست سنوات إلى طاقم تحرير مجلة "صيدق"،

(*) شاعر ومترجـم- باقة الغربية.

مجلّة تُعْنَى بشؤون النّكبة، تاريخها وتوثيقها، وهي صادرة عن جمعيّة "زوخروت" ودار النّشر الإسرائيليّة "برديس".

يبدأ الكتاب غير الأكاديميّ بامتياز، والمُصِرّ على النّبرة الذّاتيّة الطّاغية والسّائدة على كافّة أجزائه، بفصل عُنوانُه "بيرك" أي فَصْل (chapter)، يتلوه عنوان فرعيّ "نهايات". من النهايات يبدأ الكتاب، نهايات قصص يريد أصحابها أن يدفنوها، قصص تجلب الشّقاء لحاملها/ راويها:

"لا أذكرُ لماذا ولا أذكر متى. هذا مهمّ بالنّسبة لي. أُحاول. أُعِيدُ الكَرَّةَ. أُعيدُهَا وَأَفْشَلُ. لاَ أَسْتَطيع الإمساكَ بتفاصيل تلك اللحظة. مضت سنوات كثيرة منذ تلك اللحظة. متى حَصَلَ ذلك الأمر. وكيف حَدثَ أصلاً، لوهلة، بأن تحدّثنا حول هذا الموضوع الأخرس؟ كيف حَصَلَ أنّنا لم نَتَحَدَّث فيه حتّى تلك اللحظة الخرساء؟ وكيف ظَهَرَ الكَلامُ فجاءَةً، ليختفي بعدها؟ وإلى أين؟.....

"جيمل كان من أَخْبَرَنِي في يوم ومكانٍ لا يذكره كلانا – وهل هذا مهمّ أصلاً؟ – أَخْبَرَنِي أنّ "بيت أوسيشكين"، متحف في كيبوتس دان، الكيبوتس الذي وُلِدَ كلانَا فيه وترعرع، متحف ضخم مبنيّ من حَجَرٍ أبيض منقوش، الذي كانَ وما زال يشكّل أكثر من كونه متحَفًا، ليتعدّاه ليصير ما يشابه مَنْبَرًا، أمسكتا كلّ من أمّي وأمّه كلاّ منّا حين كنّا لم تصل أعمارنا العام الأوّل، في حفل عيد الأسابيع (هشفوعوت) في الكيبوتس.

"جيمل هو من أَخْبَرَنِي بأنّ هذا المتحف مبنيّ من حجارة بيوت قرية عربيّة هُدِّمَت في الحرب التي دارت هنا، في ذلك الحين، العام ١٩٤٨.

"ماذا تقول؟

"والله؟!

"ظلّت القصّة لدى جيمل في نطاق النّكتة. خخخ. خخخخ. نعم نعم. وأنا أيضًا ضحكت... مثل سيجموند فرويد، تعاملتُ مع النّكتة، أكثر فأكثر بجديّة. سعيت للتغلغل إلى أعماقها. إلى منظومات عملها. سرّ إضحاكها. إلى المبنى الجوهريّ لتلك الإيرونيا. كمثل أهبل أو مجتهد أو مواطن من فيينا مع ربطة عنق وغليون، لم أثن نفسي عن الموضوع. سألتُ ما المضحك هنا، ولماذا.....

"جيمل هو الذي اقتَرَحَ عليّ نهايَةً للقصّة. طيلة أكثر من شهرين استأجرت غرفةً صغيرةً في الكيبوتس، بعد أن كنتُ قد غادرتُهُ قبل أكثر من عشر سنين. ومن تلك الغرفة خرجتُ لقراءة ملفّات أرشيفيّة، لسؤال النّاس. ما هي تلك القرية التي بنوا منها متحفنا هذا؟ ولماذا أصلاً قرّروا أن يبنوا هنا متحفًا؟ ولماذا بالذّات

غلاف "حجر وورق".

تاريخا وطبيعة؟ وكيف نقلوا هذه الحجارة؟ كيف حَمَّلُوها؟ ومن كان أولئك؟ وما العلاقة مع مناحيم أوسشكين؟/ كم كان هذا الاسم معقّدًا بالنّسبة لتومر الطّفل، لقد تورّطت أوسيشكين، أوشيسكين، أوشككين، أوكيسكشن، أما اليوم فاسمه محفور على لساني كندبة الجمرة في لسان موسى".

بهذه النّبرة الشّخصيّة جدًا، الفرويديّة التي تحاكي صوت الطّفولة والصّبا والأسئلة المنبثقة عن طفل– شابّ يُدْرِكُ فجأةً، ويجب التّشديد على كلمة فجأة، أنّ التّاريخ والمعلومات التي استقاها من منظومات التّعليم الرّسميّة، إنْ لم تكن خاطئة، فهي على الأقّل ناقصة، مشوّهة، غير مكتملة، حيث "يغيب العرب"، كما يصف ذلك غاردي، بسذاجة الشّاب المتقصّي للحقيقة، المغطّاة بكثير من أوهام ومسكوت عنه.

كتاب "حجر، ورق" خريطة للمسكوت عنه، حيث عبر قصّة المؤلّف الشّخصيّة – المحرّك الرّئيس للقصّة – نفهم كيف يُكْتَبُ التّاريخ، كيف يمحون أجزاءً منه، كيف يشوّهون أجزاءً أُخرى، نأخذ درسًا في معنى الإقصاء بكافّة أشكاله، كما ننكشف على شخصيّة إنسانيّة بسيطة ومركّبة (المؤلّف) تحاول على الرّغم من التّربية التي تلّقتها في طفولتها، كشف الحقيقة المغطّاة بخيوط عنكبوت، تبدو أحيانًا غير واهية بتاتًا، على غرار حقيقتها.

(*) سؤال: أودّ، على الرّغم من شرحك في مؤلّفك "ورق، حَجَر" أن نَتَطَرَّقَ إلى البداية، إلى تلك الضُدفَة التي غَيَّرَت من

لم أَتَعَمَّد الكتابة لا عن النّكبة، لا عن القُرَى المهجّرة، لا عن الاغتصاب، لا عن الجيش، ولا عن أيّ شيء ذُكِرَ في الكتاب. هذه قصّة تدحرجت معي ككرة ثلج، بالأساس قصّة شخصيّة، ترتبط رباطًا وثيقًا مع قصّة جماعيّة، قصّة الكيبوتس الذي فيه وُلِدْتُ. قصّة قسريّة، ذاتيّة- جماعيّة. تداخلات. حينما علمت أن متحفنا مبنيّ من حجارة قرية فلسطينيّة، شعرت أن تناقضًا كبيرًا، لا يُحتمل

مجرى حياتك، أو لربّما كيف خَبَزْتَ باكورة أعمالك، ككاتب إسرائيليّ، "بقنبلة" النّكبة؟

غاردي: عمليًا، وكما ذَكَرْتُ في بداية كتابي، حول قصّة "جيمل"، قصّتي مع قرية هونين هي قصّة صدفة، أو إن شئتَ نصف صدفة، حيث عند هذا المتحف – بيت أوسيشكين – أمضيتُ كثيرًا من طفولتي وصباي، برفقة أصحابي، وخاصّة صديق حميم، معيّن، أطلقتُ عليه "جيمل". حينما، ذات يوم، أخبرني بشكل عابرٍ أنّ هذا المتحف الذي نستظلّ بظلّ مبناه ونلعب في باحته، حجارته مأخوذةٌ من قرية عربيّة، لم أعرف اسمها حينذاك. هكذا، بكلّ صدفة وبساطة. ضحك وضحكت. لكن النّكتة ظلّت في خلفية تفكيري، حّتى جاء اليوم واستيقظت مع نيّة تقصّي الحقيقة ومحاولة منح أجوبة لكثير من الأسئلة التي تجوب خلدي. أعوام طويلة استغرق الأمر معي حتّى وصل درجة الفعل (النّبش والتّنقيب).

لم أَتَعَمَّد الكتابة لا عن النّكبة، لا عن القُرَى المهجّرة، لا عن الاغتصاب، لا عن الجيش، ولا عن أيّ شيء ذُكِرَ في الكتاب. هذه قصّة تدحرجت معي ككرة ثلج، بالأساس قصّة شخصيّة، ترتبط رباطًا وثيقًا مع قصّة جماعيّة، قصّة الكيبوتس الذي فيه وُلِدْتُ. قصّة قسريّة، ذاتيّة– جماعيّة. تداخلات. حينما علمت أن متحفنا مبنيّ من حجارة قرية فلسطينيّة، شعرت أن تناقضًا كبيرًا، لا يُحتمل، موجود في بناية المتحف، وحينها أمطرتُ على نفسي أسئلة لا حصر لها، حول الحجارة، القرية العربيّة المهجرّة، القرى، النّاس، من حَمَّل الحجارة، من أعطى الأوامر، ومن ومن ومن.

(*) سؤال: لماذا اخترتَ هذا النّوع من الكتابة الضّبابيّة، كنفسيّة إنسان، مسترسلة، غير ملتزمة بجانر كتابيّ معيّن وذّاتيّة جدًا؟

غاردي: لم أبحث عن قالب أكتبُ فيه، كتبتُ نفسي في الكتاب، أخذتُ الموضوع بجديّة، فجاء هذا النّوع الكتابيّ الذّاتيّ غير الذّاتيّ. علاقتي بمتحف أوسيشكين علاقة شخصيّة، ذاتيّة، مغرضة،

بيت أوسيشكين.

حيث أعرف المتحف كما أعرف كفّتي، المبنى، أقصد أنّني أعرف كافّة تفاصيله، حيث أنّه احتوى الكثير من الفعّاليّات الثّقافيّة في الكيبوتس، إضافة إلى الطّقوس الرّسميّة، ناهيك عن أوقات الفراغ الكثيرة والأحاديث التي أنتجناها في مبنى أوسيشكين. ربّما من هنا جاءت الكتابة شخصيّة، حيث أنّ القصّة جاءت وانطَلَقت من الشّخصيّ. حيث أنّ سياقيَ هو جزء من القصّة بشكل أو بآخر، فأنا ابن الكيبوتس، أنتمي للقصّة شئتُ أم أبيتُ.

لا أملكُ أدوات مؤرّخ، وربّما لا أُريد، ومن هذه النّاحية، إذا أردتَ تأطير الكتاب في جانر معيّن، فأقول لك إنّ هذا الكتاب هو نصّ

بعدما استأجَرَ غاردي غرفة صغيرة في الكيبوتس مدّة شهرين، في عودة "الابن الضّالّ" إلى مسقط رأسه، باحثًا عن حقيقةٍ مُشْتَهَاة. بأدوات بحثيّة عفويّة، بسليقة صحافيّة، يحمل أوراقه ومسجّله ويذهب إلى مسنّي القرية. التّغييب يصدمه. لا يتعاون مسنّو الكيبوتس معه. يلملم بعض أطراف الخيوط، ليذهب إلى الأرشيف الذي ترعرع فيه، أرشيف بيت- أوسيشكين، ومنه لاحقًا، إلى عدّة أراشيف صهيونيّة مهمّة في مختلف أنحاء البلاد، متقصّيًا أجوبة أسئلته الكثيرة.

يحاول عَبْرَ اللغة أن يختَبِرَ مدى قدرة اللغة على التّفاعل مع العالم الواقعيّ وقضاياه. أُسلوب الكتاب أملاه موضوعه. اللغة وموضوعها، الموضوع وكيف تعبّر به لغةً. ناهيك عن أنّ هذا الجانر يعبّر عن شخصيّتي أيضًا، يتوافق معي. فكّرت بكتابة أُطروحة دكتوراه في هذا الموضوع إلاّ أنّ لغة البحث العلميّ لم تمكّني من التّقدّم والتّطوّر، نَفَّرَتْنِي، فلجأتُ إلى هذه الكتابة.

***

"حجر، ورق" هو كتاب مغاير عن النّكبة، كتبه شاب يهوديّ إسرائيليّ أشكنازيّ أبيض، كما يعرّف نفسه، كتاب يتقصّى النّكبة روايةً/ روايات، ويطرح بدوره الأسئلة السّياسيّة المركّبة المكثّفة التي تناقش عمليّة الكتابة التّاريخيّة، التّغييب، موازين القُوى، التّضليل المُمَنْهَج والكثير الكثير من الأسئلة المنبثة عن قضيّة النّكبة، من "نظّارة" يهوديّ إسرائيليّ، الأمر الذي يمنح الكتاب قيمة مُضَافَةً. المُنْتَصِرُ يكتب غير منتشٍ!

"كان اسمها هونين، هكذا اكتشفتُ في وقتٍ ما، في الأرشيف الصّهيونيّ في القدس بالذّات، لماذا، إذا كان متحف التّاريخ والطّبيعة مبنيًا من أحجار القرية التي كان اسمها هونين، لماذا لا يوجد أيّ ذكر لهذه القرية في تاريخنا؟ لماذا لا تُذْكَرُ فيه عشرات القُرَى العربيّة في جغرافية الحولة؟ لماذا لا يتواجد في تاريخ وطبيعة هذا المتحف، الذي يحاول إنتاجهما، أيّ عرب هنا؟ ما معنى ذلك المحو؟ كيف تعمل قوانين المعلوماتيّة؟ قوانين الرّواية الجماعيّة؟ وأيضًا، إن لم يكن بالأساس: كيف يرتبط ذلك المحو، ذلك التّضييق، ذلك القمع، لمحو وقمع العرب في أوساطنا اليوم، الآن، ليس في تلك الحرب، وإنّما الآن، بينما أنا أطبع كلماتي هذه على كمبيوتري، في هذه اللحظة تمامًا"

***

المنهج في هذا الكتاب تقويضيّ، حيث يصرّ غاردي، بعد الصّدمة الأولى التي تلقّاها حينما أدرك أن حربًا ما دارت هنا، وأنّ نكبةً ما حلّت بشعب فلسطينيّ يعيش هنا، فَقَدَ الإيمان، البوصلة وكفر بالأيديولوجيا المضلّلة التي استقى. من هنا باشَرَ غاردي رحلته التّقويضيّة، التي ابتَدَأَت بمحاولة حوار ميدانيّ مع مسنّي الكيبوتس، الذين عَاصَرُوا النّكبة، وكانوا شاهدين على تهجير قرية هونين وجاراتها، وعلى الكوارث التي حَوَتْهَا هذه الحقبة.

بعدما استأجَرَ غاردي غرفة صغيرة في الكيبوتس مدّة شهرين، في عودة "الابن الضّالّ" إلى مسقط رأسه، باحثًا عن حقيقةٍ مُشْتَهَاة. بأدوات بحثيّة عفويّة، بسليقة صحافيّة، يحمل أوراقه ومسجّله ويذهب إلى مسنّي القرية. التّغييب يصدمه. لا يتعاون مسنّو الكيبوتس معه. يلملم بعض أطراف الخيوط، ليذهب إلى الأرشيف الذي ترعرع فيه، أرشيف بيت– أوسيشكين، ومنه لاحقًا، إلى عدّة أراشيف صهيونيّة مهمّة في مختلف أنحاء البلاد، متقصّيًا أجوبة أسئلته الكثيرة.

عن هذه المرحلة تحدّث غاردي لـ"قضايا إسرائيليّة":

"في البداية، حاولتُ التّحدّث مع أناسٍ من الكيبوتس، أناس كانوا شبابًا العام ١٩٤٨ ، من الواضح أنّه لم يكن الكثير كهؤلاء، اكتشفت أنّ هؤلاء الأشخاص اعتادوا على تكرار ذات الرّواية، في المنبر ذاته في بيت– أوسيشكين في كلّ أعياد وطقوس واحتفالات إسرائيل، هم معتادون على أن يتحدّثوا عن تاريخ الكيبوتس وعن الحرب والبطولات والخسارات والضّحايا دون أيّ ذكر للعرب وللمنطقة التي يحيا بها العرب، وكأنّ الكيبوتس منفصل عن عالم العرب. من هنا، كان استغرابهم، دهشتهم، صدمتهم، حينما سألتهم حول العام ١٩٤٨ ، لكن من وجهة نظر أُخرى، وجهة النّظر المُغَايِرَة، النّقيضة، الغائبة، غير المكتملة. لم يتعاونوا. أفهم مصدر سكوتهم. هذه أمور صعبة جدًا. مركّبة. لم يستطيعوا الانفتاح أمامي. هذه القصّة لم تكن في منظومة تفكيرهم. هذه القصّة لم تكن موثّقة معلوماتيًا سوى التّاريخ الشّفويّ في المنطقة".

تومر غاردي في تظاهرة.

(*) سؤال: توَجَّهْتَ إلى متحف بيت- أوسيشكين لتكتشفَ ماذا؟

غاردي: بعد يوم أو يومين من جلوسي ساعات متواصلة في المتحف، توصّلت إلى اسم القرية، هونين، القرية التي أخذنا حجارة بيوتها المهجّرة للتوّ، لنعمّر بها متحفًا للتاريخ والطّبيعة. يا له من تناقض مذهلٍ. شدّني هذا التّناقض. بيدي الخيط الأوّل الآن، للملمة باقي الخيوط توجّهت لاحقًا إلى ما يسمّى بالأرشيف الصّهيونيّ المتواجد على مشارف مدينة القدس، المُقامة على أنقاض أحياء تلّة الشّيخ بدر الفلسطينيّة. هناك يختبئ عن الأنظار أرشيف آخر، يحوي روايةً أُخرى مسكوتا عنها.

أردتُ معرفة كلّ شيء عن هذه القصّة. في الأرشيف الصّهيونيّ، على أنقاض تلّة الشّيخ بدر، بسبب أن الوصيّ على أملاك الغائبين نقل الوصاية إلى صندوق الأراضي الإسرائيليّ (ككال)، والصّندوق بدوره قامَ بالمتاجرة بحجارة القرية، وبحجارة القرى المجاورة لها، وغيرها، باعتها للجهات التي ارتأتها، وبذلك شكّل صندوق الأراضي الإسرائيليّة مخزنا لمواد البناء، وقد حصلت على المكاتبات والوثائق التي تثبت ذلك. هناك توثيق كبير للمكاتبات التي تمّت بين صندوق الأراضي الإسرائيليّة وبين كيبوتس دان.

(*) سؤال: كيف أثّرت عليك هذه الحقائق التي اكتشفتها، خصوصًا على خلفيّة التّربية الصّهيونيّة التي تلقّيتها في طفولتك؟

غاردي: حينما باشرت بحث هذا الموضوع، لم أكن صبيًّا، كنتُ بالغًا، كنت على وعي وإدراك سياسيّ. الوعي السّياسيّ هو الذي فَجَّرَ أسئلتي ودفع بي إلى تقصّي الحقائق المستترة بفعل فاعل. قبل أن أباشر البحث والتّنقيب كنتُ على علم بوجود اللاجئين الفلسطينيّين من منطقة الجليل، ذلك الحيّز الذي وُلِدتُ وترعرعت فيه. كانت تنقصني التّفاصيل التي لا يتحدّث عنها هنا أيّ شخص. ذهبت واستوفيت هذه التّفاصيل من الأراشيف الصّهيونيّة بنفسي. لم أتأثّر بشكل

لكن في الحقيقة، في كلّ مكان في إسرائيل، ستجد كقصّة كيبوتس دان. هذا ليس بأمر خاصّ بالكيبوتس. النّتائج منحتني نظرة أكثر شموليّة حول مجمل وضعنا السّياسيّ التّاريخيّ. ما قمتُ به هو أنني كتبتُ الأركيولوجيا الخاصّة بالمكان الذي وُلِدتُ فيه. ومن هنا فهمتُ، أن المشكلة لا تكمن فقط في المستوطنين، فأنا أيضًا جزء من المشكلة!

انفعاليّ صبيانيّ، كنت على معرفة مسبقة بأن هذه الأراشيف تخبئ بين طيّاتها الكثير من المَسي الفلسطينيّة.

(*) سؤال: هل غضب سكّان كيبوتس دان من كتابك "الفاضح"، وأهلك بالذّات؟

غاردي: لا أعلم من قرأ من الكيبوتس الكتاب. أعلم أنّهم قرأوا بالأساس المقالات والتّقارير التي كتبت حول الكتاب. الجيل الثّاني، جيلنا، أبدى اهتمامًا بالقصّة لأنه جاهل بتفاصيل هذه الفترة ولا يعرف سوى روايته الصّهيونيّة فقط. ربّما في الجيل الأوّل، يظلّ الصّمت سيّد الموقف. جيلنا نحن، يسمع، وبعضهم تهمّه هذه الحقائق وهذه الرّواية. بالنّسبة لأهلي، فهم أناس طيّبون، كانت ولا تزال لديهم مشكلة في موضوعات بحثي وكتاباتي وتوجّهاتي السّياسيّة، وعلى الرّغم من ذلك، فهم لا يعترضون طريقي بل يدعمونني.

(*) سؤال: بعد طريقك التّنقيبيّة وما استخلصته من نتائج، كيف تنظر إلى كيبوتس دان؟

غاردي: في الحقيقة، لم أكن أنوي الكتابة عن كيبوتس دان، لكنني كتبت عنه، بسبب مسقط رأسي فيه، بسبب نشأتي فيه، بسبب معرفتي فيه، للحيّز المجاور، للجغرافيا، لجغرافيا بيت– أوسيشكين نفسه، للأناس وللطرقات، لكن في الحقيقة، في كلّ مكان في إسرائيل، ستجد كقصّة كيبوتس دان. هذا ليس بأمر خاصّ بالكيبوتس. النّتائج منحتني نظرة أكثر شموليّة حول مجمل وضعنا السّياسيّ التّاريخيّ. ما قمتُ به هو أنني كتبتُ الأركيولوجيا الخاصّة بالمكان الذي وُلِدتُ فيه. ومن هنا فهمتُ، أن المشكلة لا تكمن فقط في المستوطنين، فأنا أيضًا جزء من المشكلة!

[من الكتاب: "زيارة وزير الأقليّات والشّرطة إلى كفار جلعادي، ٢٩ يوليو ١٩٤٨، أرشيف الهجاناه ملفّ ١٠٥/٢٦٠. في الإشارة الأولى للحادثة في الكتاب كان قد كتب بيني موريس بأن جنود "جيش الدّفاع الإسرائيليّ" اغتصبوا وقتلوا أربع نساء في صيف ١٩٤٨، أقول. وفي ملاحظة هامشيّة واحدة يواصل ويكشف اللواء الذي انتمى إلى صفوفه الجنود، لواء عوديد. وبملاحظة هامشيّة هناك إشارة إلى الملفّ، إلى مصدر المعلومات، هذه هي الوثيقة المتواجدة بيدي، الآن.... من تهمّه مواصلة التّقصّي في حادثة الاغتصاب هذه، من خلال المعلومات التي نشرها بيني موريس قبل حذف الرّقابة لهذا الملفّ، فبمقدوره أن يبحث بسهولة. يمكن السّفر إلى أرشيف كفار جلعاديّ – ١١٢].

(*) سؤال: تَنَاوَلتَ قصّة اغتصاب أربع نساء فلسطينيّات من قرية هونين من زاوية أُخرى!

غاردي: أعتقد أنّ حادثة اغتصاب وقتل أربع نساء فلسطينيّات من قرية هونين، وإن لم تكن بأمر عسكريّ مباشر، وأَسْتَبْعِدُ أن يكون قد تمّ منح أمر كهذا، إلا أنّها طريقة أُخرى من طرق الإرهاب التي تبنّتها الدّولة الجديدة لمنع تسلّل اللاجئين الفلسطينيّين إلى ديارهم مجدّدًا. حينما تسلّل مواطنو قرية هونين مجدّدًا إلى قريتهم، بغية قطف محصولهم، قام الجنود بما قاموا به كوسيلةٍ أُخرى من وسائل الضّغط على المجتمع الفلسطينيّ بعدم محاولة العودة والانصياع للأوامر.

(*) سؤال: بدور من يبحث في الماضي القاسي، ماذا تعتقد بشأن المستقبل في هذه البلاد؟

غاردي: لا مانع عندي من أن يعيش اليهود في هذه البلاد من منطلق شعور بهويّة قوميّة يهوديّة، لكن عندي مشكلة في مطالبة اليهود بحصريّة وملكيّة لهذه البلاد. أؤمن بالعيش بدون حدود.

(*) سؤال: يعني دولة واحدة لشعبين؟

غاردي: نعم.

تقرير مركز "أدفا": " صورة الوضع الاجتماعي في إسرائيل ٢٠١٢"

غياب الاتفاق السياسي مع الفلسطينيين - مصدر أساس لعدم الاستقرار الاقتصادي ولعدم المساواة الاجتماعية

تزامن التقرير مع الانتخابات البرلمانية... فرصة مهدورة

"صورة الوضع الاجتماعي" هو عنوان التقرير السنوي الذي يواظب على إصداره، منذ سنوات، "مركز أدفا"، معهد البحوث المتخصص برصد التوجهات الاجتماعية والاقتصادية في إسرائيل وتحليل السياسات الحكومية المعتمدة في هذه التوجهات. لكن التقرير الحالي، الذي صدر في نهاية الشهر الأخير من العام المنقضي (٢٠١٢/١٢/٣١) تحت عنوان "صورة الوضع الاجتماعي ٢٠١٢"، يكتسي أهمية خاصة ومميزة نظرا للظروف السياسية الإسرائيلية الداخلية التي جاء فيها، وفي مركزها بالطبع الانتخابات البرلمانية للكنيست الـ ١٩، في يوم ٢٠١٣/١/٢٢ – أي، صدور هذا التقرير قبل أقل من شهر واحد من موعد توجه المواطنين في إسرائيل إلى صناديق الاقتراع لاختيار ممثليهم وقادة مجتمعهم ودولتهم للسنوات الأربع القادمة (نظريا، من حيث النص القانوني، على الأقل).

والمفترض، منطقيا، أن يمثل تقرير كهذا في مثل هذه الظروف مادة دسمة وأساسية في المعركة الانتخابية وأطروحات الأحزاب والحركات السياسية والتنظيمات الاجتماعية، سواء المشاركة منها في المنافسة الانتخابية أو الناشطة خارج إطار التنافس الانتخابي هذا، لكن الحاصل فعليا في ساحات العراك الانتخابي والدعاية الانتخابية هو غياب أي مناقشات سياسية – اقتصادية – اجتماعية جدية تغوص في أعماق الحالة التي يعرض لها هذا التقرير، عواملها المسببة، إسقاطاتها ومفاعيلها وسبل معالجتها وآفاق الخروج من دوامتها.

والمزري أكثر في هذا السياق، أن جانبا كبيرا من دعاية حزب "الليكود" وحليفه الانتخابي، "إسرائيل بيتنا"، مخصص في هذه الانتخابات، كما في سابقات لها أيضا، لإبراز وإكبار "الإنجازات" الاقتصادية التي حققتها حكومة اليمين، برئاسة الليكود وبنيامين

نتنياهو، دون أن تلقى هذه الدعاية ردا مناسبا، جديرا وشافيا، ليس من القوائم الانتخابية المنافسة فحسب، بل من الأحزاب والحركات السياسية والاجتماعية التي تشكل القضايا الاجتماعية ـ الاقتصادية الشقّ الأكثر مركزية وأساسية في أطروحاتها الفكرية والعصب المركزي في أنشطتها الجماهيرية.

وتزعم دعاية "الليكود" ونتنياهو هذه، منذ سنوات، أن النمو الاقتصادي الذي تشهده إسرائيل بفضل سياستهم يأتي بثمار يستفيد منها جميع المواطنين، بمن فيهم أولئك الذي يقبعون في أسفل درجات السلم الاقتصادي ـ الاجتماعي. وهي دعاية مغرضة بالتأكيد، لكنها تنطلي على شرائح غير قليلة من المواطنين في إسرائيل، وعلى الرغم من تناقضها الجلي مع الواقع الذي يعيشه هؤلاء أنفسهم. غير أن تقرير "صورة الوضع الاجتماعي ٢٠١٢" الصادر الآن عن مركز "أدفا"، وهو من إعداد د. شلومو سبيرسكي وإيتي كونور ـ أطياس، يفند هذه المزاعم ويكشف عبث الارتكان إلى ما تبثه هذه "الصور الوردية" من تحسن اقتصادي "سيشعر به الجميع، عما قريب جدا"!!

ويتطرق معدا التقرير، في التقديم، إلى هذه المسألة الظرفية تحديدا بالقول: إن التقرير "يصدر في أوج معركة الانتخابات التي تم تقديم موعدها على خلفية خشية الحكومة من عدم قدرتها على تجنيد الأغلبية البرلمانية اللازمة لإقرار مشروع قانون الميزانية، الذي يفترض أن يشمل تقليصات حادة في الخدمات الاجتماعية".

ويضيفان: "من عادة المعارك الانتخابية الميل إلى إبراز القضايا التي تحتل العناوين في وسائل الإعلام. وفي المقابل، فإن القضايا التي يتمحور حولها تقرير صورة الوضع الاجتماعي، تتصل بسيرورات عميقة متواصلة في مجالي المجتمع والاقتصاد: عدم الاستقرار الاقتصادي، الذي يشكل غياب اتفاق سياسي مع الفلسطينيين أحد مصادره الأساسية، اتساع الاقتصاد المالي، الذي يعود بالنفع على أقلية ضئيلة، النسبة المتدنية – قياسا بدول متطورة – من الاستثمار في الاقتصاد الحقيقي الذي تعمل فيه غالبية الإسرائيليين، تجذّر انعدام المساواة بين الشرائح العشرية المختلفة، سوية مع "الهروب إلى الأمام" في المئة الأعلى (الشريحة المئوية العليا)، وخاصة منها شريحة الألفية الأعلى، الجمود في وجهة توسيع صفوف المستحقين لشهادة الثانوية العامة (البجروت)، الارتفاع في مصروفات الاقتصادات المنزلية على الخدمات الصحية، الفجوة المتسعة في مستوى معيشة المتقاعدين من العمل.

كما يسجل معدا التقرير – الذي نقدم عرضا تفصيليا له هنا – ملحوظة تشير إلى أن الجزء الأكبر من المعطيات الواردة فيه ينشرها "مكتب الإحصاء المركزي الرسمي"، بتأخير سنة واحدة عادة، ما يعني أن هذه المعطيات تتعلق بالعام ٢٠١١، بوجه أساس، لكنها ترسم صورة شاملة عن الوضع خلال العقد الأخير، ٢٠٠١ – ٢٠١١، بمجمله، ما يسمح بتشخيص وتحليل السيرورات البعيدة المدى الحاصلة في المشهد الاقتصادي ـ الاجتماعي العام في إسرائيل.

خطر مزدوج ونمو اقتصادي أقلّ

يقول التقرير إن إسرائيل تواجه خطرا اقتصاديا مزدوجا. فسوية مع دول عديدة أخرى، تواجه أخطار أزمات اقتصادية كونية، مثل الأزمة المالية في الولايات المتحدة وأزمة الديون في أوروبا. وفي المقابل، تواجه إسرائيل أيضا خطر الاشتعالات السياسية العنيفة المحتمل اندلاعها من جراء الوضع السياسي في منطقتنا، وبشكل خاص من جراء غياب تسوية سياسية مع الفلسطينيين. فقد شهدت إسرائيل خلال العقدين الأخيرين انتفاضتين فلسطينيتين ضد استمرار السيطرة الإسرائيلية – الانتفاضة الأولى والانتفاضة الثانية. وتضاف إليهما، أيضا، اشتعالات أخرى محدودة النطاق، مثل حملة "الرصاص المصبوب" في قطاع غزة في نهاية العام ٢٠٠٨ وبداية العام ٢٠٠٩ وحملة "عمود السحاب" في قطاع غزة في تشرين الثاني ٢٠١٢.

يمسّ هذا الخطر المزدوج بالاستقرار الاقتصادي. فالأزمة الاقتصادية الأولى اندلعت في بداية العقد ونجمت، بوجه أساس، عن الأزمة في صناعات "الهاي تك" وعن الانتفاضة الفلسطينية الثانية. أما الأزمة الاقتصادية الثانية فكانت في نهاية العقد ونجمت عن الأزمة المالية الدولية. وبين هاتين الأزمتين، شهد الاقتصاد الإسرائيلي خمس سنوات من النمو اللافت بمعدل بلغ نحو ٥٪، لكن سنوات النمو القليلة هذه لم تكن كافية للتعويض عن الخسائر التي وقعت خلال الأزمتين.

وجراء هذا الخطر المزدوج، كان معدل النمو الاقتصادي في إسرائيل خلال العقد الأخير أقل منه في دول عديدة أخرى.

وتبين معطيات الزيادة السنوية المتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي للفرد في دول مختارة منذ بداية العقد وحتى العام ٢٠١١ (السنة التي تتوفر عنها معطيات متكاملة) أن الصين سجلت الزيادة الأكبر، على الإطلاق، إذ ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للفرد فيها بمعدل سنوي بلغ ١٠٪. كما سجلت الهند أيضا زيادة كبيرة – معدل سنوي بلغ ٦ر٢٪. وكانت الصين والهند الدولتين الأبرز بين دول جنوب شرق آسيا، التي تمتاز الكثير منها بتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي. كما سجلت معدلات مرتفعة من النمو أيضا في عدد من دول شرق أوروبا، برزت من بينها بشكل خاص بولندا، التي حققت ارتفاعا

في الناتج المحلي الإجمالي للفرد بلغ ٢ر٤٪ بالمعدل السنوي.

أما في إسرائيل، في المقابل، فقد سجل ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي للفرد بلغ معدله السنوي ٦ر١٪ خلال العقد الممتد من ٢٠٠١ حتى ٢٠١١. وعلى الرغم من أن هذه النسبة تفوق ما حققته بعض الدول الغنية في العالم (الولايات المتحدة ٧ر٠٪ وألمانيا ٢ر١٪)، إلا أنه ينبغي الانتباه إلى حقيقة كون الناتج المحلي الإجمالي للفرد في تلك الدول أكبر مما هو في إسرائيل، أصلا (نحو ٤٨ ألف دولار في الولايات المتحدة ونحو ٤٤ ألف دولار في ألمانيا، مقابل نحو ٣١ ألف دولار في إسرائيل).

وإذا كانت إسرائيل تطمح إلى بلوغ مستوى من المعيشة مماثل لما هو في الولايات المتحدة وألمانيا، كما يتجسد في الناتج المحلي الإجمالي للفرد فيهما، فمن المتوجب عليها تحقيق وتيرة من النمو تفوق وتيرة النمو في هاتين الدولتين، وعلى مدار سنوات طويلة متتالية. وقد نجحت في تحقيق هذا خلال السنوات ٢٠٠٤ – ٢٠٠٨، حينما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للفرد فيها بمعدل ٨ر٢٪، بينما كان قد آل إلى التراجع والانخفاض إلى معدل ٣ر١٪، خلال سنوات الانتفاضة الفلسطينية الثانية، ٢٠٠١ – ٢٠٠٣، ثم عاد إلى التراجع والتقلص إلى ٧ر٢٪ في العام ٢٠٠٩، بتأثير الأزمة المالية العالمية، ولذا فإن المعدل العام للنمو خلال العقد كله هو ٦ر١٪ فقط.

الأموال متوفرة، لكن لا استثمارات كافية

يقرر التقرير أن "النمو يبدأ بالاستثمارات": إنشاء مبان للمصانع، اقتناء آليات وتجهيزات، تأهيل العاملات والعاملين. فالاستثمار يخلق أماكن وفرصا للعمل ويصوغ شروط وظروف تشغيل العمال. غير أن المعطيات الرسمية تبيّن أن حجم الاستثمار في إسرائيل (في الممتلكات الثابتة / غير المنقولة) هو من الأدنى قياسا بالدول الغنية وأنه متدن على الرغم من توفر الموارد المالية المحلية. زد على هذا، أن الاستثمارات تتوزع بصورة غير متساوية وغير عادلة بين القطاعات المختلفة في المجتمع الإسرائيلي وتتركز في عدد صغير جدا، نسبيا، من الفروع الاقتصادية.

فقد بلغ حجم الاستثمار في الممتلكات الثابتة في إسرائيل خلال العقد الأخير نحو ١٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بالمتوسط، بينما بلغ متوسطه في دول الاتحاد الأوروبي نحو ١ر٢٠٪. وربما كانت هذه الفوارق العددية لا تبدو كبيرة بشكل خاص، لكن ما يبرز حدتها وقوتها يكمن في أنه كان من المتوقع أن يفوق حجم الاستثمار في إسرائيل حجمه في أوروبا بكثير، نسبيا، على ضوء تطلعها المعلن نحو بلوغ معدلات الناتج المحلي الإجمالي للفرد

نتنياهو: حاضنة يمينية مستقرة.

المتحققة في الدول الأوروبية. ولا يبرز تخلف إسرائيل عن الاستثمار الكافي عند المقارنة مع الدول الأوروبية فقط، بل هو يظهر جليا عند مقارنته، أيضا، بدول آسيوية انطلقت مشاريع التنمية فيها منذ زمن بعيد، مثل كوريا وتايوان، وليس فقط الصين والهند، الحديثتي العهد نسبيا في مجال النمو الاقتصادي، كما أشير آنفا.

ويعود تدني معدلات الاستثمار في إسرائيل إلى أسباب عدة، غير أنه ليس ثمة شك في أن عدم الاستقرار الاقتصادي الناجم عن استمرار النزاع مع الفلسطينيين هو أحد أهمّ هذه الأسباب، أبرزها وأشدها تأثيرا. وقد يعود هذا، أيضا وجزئيا، إلى شح الموارد المحلية. لكن المعطيات تشير إلى ازدياد الموارد المالية المحلية، بالذات: بين الأعوام ١٩٩٥ و ٢٠١٠ ازداد إجمالي قيمة الممتلكات المالية التي في حوزة الجمهور (الإيداعات البنكية، سندات القيمة، برامج توفير التقاعد وتأمينات الحياة) بأكثر من ٣ أضعاف ـ من ٨٦٦ مليار شيكل إلى ٢ر٦ تريليون شيكل (بأسعار ٢٠١٠).

بل أكثر من هذا: عند النظر إلى جميع الأملاك المالية في إسرائيل – ليس تلك التي في حوزة الجمهور فقط، بل كذلك التي في حوزة الحكومة والبنوك أيضا ـ نجد أن هذه الممتلكات قد ازدادت قيمتها أكثر من قيمة الممتلكات الثابتة، أي أكثر من الاقتصاد الحقيقي الذي يشغّل غالبية السكان ويشكل مصدر رزقهم: بين الأعوام ٢٠٠١ و ٢٠٠٩، ارتفعت قمية الممتلكات غير المالية الإجمالية في البلاد بنسبة ٢٥٪، بينما ارتفعت قيمة الممتلكات المالية بنسبة ٧٣٪ (واستعادت عافيتها، سريعا، من الأزمة المالية التي عصفت بالأسواق العالمية في العام ٢٠٠٨).

وهنا، يسأل السؤال: إلى أين "ذهبت" تلك الأموال؟ والجواب البسيط هو: (انضافت) إلى أموال أخرى! بكلمات أخرى، هذه الأرباح المالية استثمرت في جني أرباح أخرى، بدلا من توظيفها في توسيع وتعزيز الاقتصاد الحقيقي، الذي يعتاش منه عامة المواطنين. وقد مر الاقتصاد الإسرائيلي، كما اقتصادات أخرى عديدة في العالم، بعملية "تموّل" (توظيف المدخرات ـ

ويعود تدني معدلات الاستثمار في إسرائيل إلى أسباب عدة، غير أنه ليس ثمة شك في أن عدم الاستقرار الاقتصادي الناجم عن استمرار النزاع مع الفلسطينيين هو أحد أهمّ هذه الأسباب، أبرزها وأشدها تأثيرا. وقد يعود هذا، أيضا وجزئيا، إلى شح الموارد المحلية. لكن المعطيات تشير إلى ازدياد الموارد المالية المحلية، بالذات: بين الأعوام ١٩٩٥ و ٢٠١٠ ازداد إجمالي قيمة الممتلكات المالية التي في حوزة الجمهور (الإيداعات البنكية، سندات القيمة، برامج توفير التقاعد وتأمينات الحياة) بأكثر من ٣ أضعاف.

Financialization)، التي تعود بالنفع على قلة ضئيلة من السكان، بينما تعود بالضرر على الغالبية الساحقة منهم. ويضاف إلى هذا، أن جزءا غير قليل من رأس المال المجموع في داخل إسرائيل يتم استثماره في خارج البلاد. فخلال العقد الأخير، كانت استثمارات الإسرائيليين في خارج البلاد أكبر من الاستثمارات التي وظفها أجانب في داخل إسرائيل. وبينما تمحور البحث العام في مسألة النمو، خلال السنوات الأخيرة، في تدني مشاركة اليهود الحريديم والنساء العربيات في سوق العمل الإسرائيلية، لم يجر أي بحث أو نقاش حول حقيقة عدم إسهام الغنى المالي المتراكم باستمرار في تحقيق أي زيادة جدية في حجم الاستثمارات الموظفة في الاقتصاد الإسرائيلي الحقيقي.

وتترتب على هذه المعطيات أسئلة أخرى تتصل، أيضا، بالسياسة الحكومية التي تضع جل تركيزها وجهدها في تشجيع وتحفيز نمو القطاع التجاري. فقد أقدمت الحكومة على العديد من الإجراءات والخطوات العملية في هذا الاتجاه، كان أبرزها، على سبيل المثال: تقليص حجم مصروفاتها (الحكومية) بغية تجنب منافسة القطاع التجاري على مصادر التمويل، خصخصة أموال التوفير التقاعدي لكي يكون بالإمكان استخدامها اعتمادات لمجموعات الرساميل، تخفيض نسبة ضريبة الشركات بغية اجتذاب شركات أجنبية وغيرها. وقد انطلقت الحكومة في إجراءاتها هذه من الافتراض بأن نمو القطاع التجاري من شأنه أن يلبي جميع احتياجات المجتمع الإسرائيلي وأن يسد جميع نواقصه. والمرجح أن هذه السياسة لم تؤد سوى إلى تشجيع وتعزيز وجهة التموّل في الاقتصاد الإسرائيلي، بدلا من أن تقوده إلى نمو حقيقي يعود بالفائدة على عامة المواطنين في إسرائيل.

وثمة مشكلة أخرى إضافية تتعلق بالاستثمارات في إسرائيل تتمثل في كونها تنحصر في عدد قليل من الفروع الاقتصادية تاركة الفروع الاقتصادية الأخرى تتخبط في حالة مستمرة من عدم الثبات، الربحية المتدنية والأجور المتدنية. فخلال العقد الأخير كله، من ٢٠٠١ حتى ٢٠١١، سجلت الزيادة الأكبر في الاستثمارات في قطاع الصناعات التكنولوجية الحديثة، إذ ازدادت الاستثمارات فيها بمعدل سنوي بلغ ٨٪، بما فيها سنوات الانتفاضة. وفي نهاية العام ٢٠١١، بلغ احتياطي رأس المال في هذه الصناعات ضعفيّ قيمته في العام ٢٠٠١، علمًا أن الزيادة التي حققها خلال العام ٢٠١١ وحده بلغت نسبة ١٠٪.

أما في الفروع الاقتصادية الأخرى، فقد كانت زيادة الاستثمارات أكثر اعتدالا و"تواضعا". ففي الصناعات المعتمدة على تقانة مختلطة، ازداد حجم الاستثمارات خلال العقد الأخير بمعدل سنوي بلغ ٤٪، وبلغ احتياطي رأس المال في هذا القطاع في العام ٢٠١١ نحو ٥ر١ ضعف ما كان عليه في العام ٢٠٠١. وكانت وتيرة الزيادة في الاستثمارات في قطاع صناعات التقانة التقليدية أقل من ذلك بكثير، إذ بلغت ٢٪ بالمعدل السنوي، وازداد احتياطي رأس المال في هذا القطاع بنحو ٢٠٪ خلال الأعوام من ٢٠٠١ حتى ٢٠١١.

ولا يزال قطاع صناعات "الهاي تك" يحتل موقع الصدارة ويشكل فخر الصناعات الإسرائيلية، ليس على صعيد الجودة والتقانة فحسب، بل على صعيد قوته الاقتصادية وحصته من كعكة الاقتصاد الإسرائيلي إجمالا – نصف قيمة الصادرات الصناعية الإسرائيلية ـ على الرغم من كونه لا يشغّل سوى ١٠٪ فقط من قوة العمل في إسرائيل، غالبيتهم الساحقة من حملة الشهادات الأكاديمية، التي لا يجد الجزء الأكبر من الشبان في إسرائيل سبيلا إلى نيلها. ولا يقتصر "شذوذ" هذا القطاع على هذه المميزات فحسب، ولا على كون الرواتب فيه مرتفعة جدا ولا يمكن مقارنتها بمستوى الرواتب في القطاعات الاقتصادية الأخرى أيضا، بل يتعدى ذلك إلى كون هذا القطاع مركزا بجزئه الأكبر، جغرافيا، في

ولا يزال قطاع صناعات "الهاي تك" يحتل موقع الصدارة ويشكل فخر الصناعات الإسرائيلية، ليس على صعيد الجودة والتقانة فحسب، بل على صعيد قوته الاقتصادية وحصته من كعكة الاقتصاد الإسرائيلي إجمالا - نصف قيمة الصادرات الصناعية الإسرائيلية - على الرغم من كونه لا يشغّل سوى ١٠٪ فقط من قوة العمل في إسرائيل، غالبيتهم الساحقة من حملة الشهادات الأكاديمية، التي لا يجد الجزء الأكبر من الشبان في إسرائيل سبيلا إلى نيلها.

مناطق مركز البلاد، على كل ما يستتبعه ذلك من شروط وظروف، سكنية ومعيشية وثقافية، لا تستطيع تحملها سوى قلة ضئيلة، نسبيا، من المواطنين الراغبين في الانخراط في هذه الصناعات. بكلمات بسيطة، فإن هذا القطاع لا يمثل الاقتصاد الإسرائيلي، بوجه عام، ولا يعبر عنه، بل يبدو "شاذا" في إطاره العام.

وثمة ميزة أخرى للاستثمارات في إسرائيل تنكشف عند النظر إلى الاستثمار في الصناعات طبقا لتصنيفات البلدات. فالتدقيق في معطيات حول الاستثمارات الأولية المتراكمة في البناء للأغراض الصناعية خلال الأعوام ٢٠٠٠ – ٢٠٠٩، يُبيّن أن نحو ٩٥٪ من هذه الاستثمارات تم توظيفها في بلدات يهودية، بينما لم تحظ البلدات العربية سوى بـ ٥٪ فقط من هذه الاستثمارات. ومعنى هذا أن البلدات العربية موجودة، عمليا، خارج دائرة الاقتصاد الصناعي في إسرائيل. أما بلدات التطوير، التي تتميز بالصناعات التقليدية، فتحظى بحصة كبيرة جدا من هذه الاستثمارات – ٣٢٪. وقد كان من شأن هذا المعطى، تحديدا، أن يحمل رسالة أكثر إيجابية تجاه مستقبل هذه البلدات لو كان الحديث يجري عن استثمارات ترمي إلى تطوير ورفع مستوى الصناعات المحلية من خلال رفدها بالتقنيات الحديثة. لكن الأمر، في حقيقته، ليس كذلك.

وينبغي على ضوء هذه المعطيات بشأن النمو والاستثمارات، أن ينصبّ طموح قباطنة الاقتصاد الإسرائيلي في السعي إلى تحقيق نمو يعود بالنفع على طبقات وشرائح واسعة وعديدة من المجتمع الإسرائيلي، لا النمو المجرد ولا النمو المتحقق أساسا في مركز البلاد ولا يعود بالنفع سوى على شريحة صغيرة جدا من القوة العاملة. ومن الممكن تحقيق هذا الهدف بواسطة تطوير التقنيات في الصناعات التقليدية، تطوير ورفع مستوى التعليم والتأهيل المهنيين بين شرائح واسعة من قوة العمل الإسرائيلية. وهذا يتطلب جهودا كبيرة وواسعة تتولاها وتقودها الدولة، إذ لا يجوز إبقاء هذه المهمة بين يدي القطاع التجاري، لأن ما يوجه هذا القطاع ليس الرؤية الاجتماعية الشمولية، وإنما اعتبارات الربح الضيقة التي تنطلق منها كل واحدة من الشركات أو مجموعات الرساميل التي يتشكل منها.

ثمار النمو تنفذ إلى فوق أكثر مما إلى تحت!

تقول الرؤية الاقتصادية الماكروية السائدة في إسرائيل إن حل الضائقات الاجتماعية يكمن في النمو الاقتصادي. وتفترض هذه الرؤية أن ثمار النمو تصل، في نهاية المطاف، إلى جميع شرائح السكان وطبقاتهم.

وتبين المعطيات عن مداخيل الاقتصادات المنزلية خلال السنوات العشر الممتدة من ٢٠٠١ حتى ٢٠١١ في أربع طبقات من المجتمع الإسرائيلي (الشريحة العشرية السادسة، التي تمثل هنا الاقتصادات المنزلية ذات الدخل المتوسط، الشريحة العشرية العليا، دون الشريحة المئوية الأعلى، الشريحة المئوية الأعلى، والمدراء الكبار في الشركات المتداولة سنداتها في سوق الأسهم المالية (البورصة)، والتي تمثل هنا الشريحة الألفية الأعلى) أنه في غضون العقد الأخير، الذي ازداد فيه الناتج المحلي الإجمالي بنحو الثُلث، لم يطرأ أي ارتفاع، تقريبا، على مدخولات الاقتصادات المنزلية من الشريحة العشرية الأعلى (بدون الشريحة المئوية العليا) خلال الجزء الأكبر من تلك الفترة (بل انخفضت بنسبة ٥٪ في العام ٢٠١١)، بينما حافظت مداخيل الاقتصادات المنزلية من الشريحة العشرية السادسة على ثباتها (باستثناء سنوات الانتفاضة الفلسطينية الثانية، التي انخفضت خلالها).

ويظهر، في المقابل، أن مداخيل الاقتصادات المنزلية من الشريحة المئوية العليا، التي انخفضت كثيرا خلال سني الانتفاضة الثانية (التي هبطت خلالها مداخيل جميع المجموعات السكانية، باستثناء المدراء الكبار)، ارتفعت بعد العام ٢٠٠٣ وحتى العام ٢٠١٠ بنحو

٢٠٪، قبل أن تعود وتتقلص في العام ٢٠١١. ويجدر الانتباه إلى أن الشريحة المئوية العليا – نحو ١٥٠٠٠ اقتصاد منزلي (من الأجيرين) – التي يشكل رأس المال مصدرا لجزء كبير من مدخولاتها، هي شريحة بالغة الحساسية للتقلبات الحاصلة، صعودا وهبوطا، في أسواق الرساميل. ويبدو جليا أن المستفيد الأكبر من النمو هي شريحة الألفية الأعلى – نحو ١٥٠٠ اقتصاد منزلي – التي تمثلها، في الرسم البياني، فئة المدراء الكبار في الشركات التي تشملها لائحة "تل أبيب ٢٥"، والذين بلغت تكلفة رواتبهم في العام ٢٠١٠ نحو ٢ر٧ ضعف ما كانت عليه في العام ٢٠٠١.

ويمكن القول أيضا، بنظرة أكثر شمولية، إن الديناميكية الاقتصادية – الأزمات المحلية والعالمية، التقلبات في النمو الاقتصادي، صعودا وهبوطا – تنعكس، بشكل خاص، بين أصحاب الرساميل والمداخيل المرتفعة: ففي فترات النمو والازدهار، يتعزز وضع هؤلاء أكثر من أية شريحة سكانية أخرى، وفي فترات الهبوط والأزمات يتكبدون انخفاضات واضحة، وخاصة في مداخيلهم من الأسواق المالية.

ما الذي حصل في العام ٢٠١١؟

تميز العام ٢٠١١ بالاستقرار – أو التآكل الطفيف جدا ـ في مجال مدخولات الاقتصادات المنزلية في الجزء الأكبر من الشرائح العشرية، من جهة، وبانخفاض مدخولات الاقتصادات المنزلية من الشريحتين العشريتين الأعلى، من جهة أخرى: الدخل المتوسط للاقتصادات المنزلية من العُشر التاسع انخفض بنحو ٣ر١٪، بينما انخفض الدخل المتوسط للاقتصادات المنزلية من العُشر الأعلى (العاشر) بنحو ٤ر٧٪.

ويُظهر التدقيق التفصيلي في المعطيات عن العُشر الأعلى أن الهبوط الأكبر في المداخيل سُجّل في شريحة المئوية الأعلى – هبوط بنحو ٣ر٢٠٪، يعادل في القيمة المالية هبوطا بـ ٢١٦٥٢ شيكلاً. وحري بأن نشير هنا إلى أن جزءا كبيرا من مدخولات هذه الشريحة (بما فيها، أيضا، الاقتصادات المنزلية التي يقف على رأسها أجيرون) مصدره من الرساميل وأن انخفاضات جدية سجلت في سوق الأوراق المالية (البورصة) في تل أبيب خلال العام ٢٠١١، كان لها تأثير واضح، أيضا، على اقتصادات منزلية أخرى في العُشرين الأعليين، وإنْ بمبالغ أقل من تلك بكثير.

وماذا حصل خلال العقد كله- من ٢٠٠١ حتى ٢٠١١؟

لدى التمعن في معطيات مداخيل الاقتصادات المنزلية وفقا للتوزيعة إلى أعشار (شرائح عشرية) على مدى سنوات العقد كله، من ٢٠٠١ حتى ٢٠١١، ترتسم الصورة التالية:

الفجوات بين الأعشار المختلفة ثابتة تماما

١. أضرت أزمة الانتفاضة الثانية بالأعشار جميعها، فيما كان الضرر الأكبر من نصيب شريحة المئوية الأعلى. أما الضرر الناجم عن الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨) فقد كان معتدلا جدا.

٢. كانت السنوات الأولى من العقد، وخاصة سنة ٢٠٠١، السنوات الأفضل بالنسبة لجميع الأعشار. وخلال سنوات العقد كلها، لم تفلح الأعشار الخمسة الأدنى (من العُشر الأول حتى العُشر الخامس) في العودة إلى مستويات المداخيل التي حققتها في العام ٢٠٠١، بينما نجحت الأعشار ٦ ـ ٩ في تحقيق ذلك منذ العام ٢٠٠٧، أو ٢٠٠٨.

انخفاض نصيب العُشر العاشر من كعكة المداخيل بـ ١ر٥ نقطة من جزء من المئة خلال العام ٢٠١١

تتميز توزيعة كعكة المداخيل بين الأعشار المختلفة بكونها ثابتة ومستقرة بدرجة كبيرة جدا، إذ لم تسجل فيها أي تغيرات جدية خلال العقد الأخير.

الأعشار الخمسة الدنيا، ١ – ٥، تستحوذ على ٢٤٪ من هذه الكعكة، بينما تستحوذ الأعشار الخمسة العليا، ٦ – ١٠، على ٧٦٪ منها. ويتضح أن الجزء من الكعكة الذي خسره العُشر الأعلى (العاشر) خلال العام ٢٠١١ قد توزع، بشكل أساس، بين الأعشار الأربعة التي تليه، ٦ – ٩.

خلال العام ٢٠١١ تقلصت الطبقة الوسطى قليلا، بعد اتساعها في العام ٢٠١٠

يمكن الاستدلال على انعدام المساواة في توزيع المداخيل، أيضا، من خلال التمعن في وضعية الشريحة (الطبقة) الوسطى في إسرائيل.

ما هي الطبقة الوسطى؟

يشير معداً التقرير إلى اعتمادهما تقسيم الاقتصادات المنزلية في إسرائيل، وفق المتبع في دراسات دولية، إلى ثلاث طبقات: الطبقة الوسطى – التي تشمل جميع الاقتصادات المنزلية التي تتراوح مداخيلها بين ٧٥٪ و ١٢٥٪ من الدخل المتوسط / متوسط الدخل (غير الصافي) للاقتصادات المنزلية، الطبقة العليا (الغنية) – التي تشمل جميع الاقتصادات المنزلية التي تزيد مداخيلها عن ١٢٥٪ من متوسط الدخل للاقتصادات المنزلية، والطبقة الدنيا (الفقيرة) – التي تشمل جميع الاقتصادات المنزلية التي

تقلصت الطبقة الوسطى خلال العام ٢٠١١ وتدنت حصتها من مجمل الاقتصادات المنزلية في إسرائيل من ٨ر٢٧٪ إلى ٥ر٢٧٪، بينما ارتفعت قليلا حصتها من كعكة مداخيل الاقتصادات المنزلية كلها، من ٣ر٢١٪ إلى ٧ر٢١٪ (كعكة المداخيل هي المبلغ الإجمالي الناتج عن جمع المداخيل غير الصافية لجميع الاقتصادات المنزلية في إسرائيل).

وتبيّن نطرة تاريخية أوسع أن الصيرورة السائدة تتمثل في التقلص المتواصل في حجم الطبقة الوسطى. فبينما شكل حجمها في العام ١٩٨٨ نحو ٣٣٪ من مجمل الاقتصادات المنزلية، تراجع إلى ٥ر٢٧٪ في العام ٢٠١١.

تقل مداخيلها عن ٧٥٪ من متوسط الدخل للاقتصادات المنزلية.

في العام ٢٠١١، بلغ متوسط الدخل (غير الصافي) للاقتصادات المنزلية ١٣٤٩٦ شيكلاً، ما يعني أن الطبقة الوسطى شملت جميع الاقتصادات المنزلية التي تراوحت مداخيلها بين ١٠١٢٢ شيكلاً و ١٦٨٧٠ شيكلاً. وطبقا لهذا التعريف، فإن الطبقة الوسطى تشمل الاقتصادات المنزلية الواقعة في العُشرين ٥ و ٦، إضافة إلى جزء من العُشر ٤ وجزء من العُشر ٧.

ومن هنا، فقد تقلصت الطبقة الوسطى خلال العام ٢٠١١ وتدنت حصتها من مجمل الاقتصادات المنزلية في إسرائيل من ٨ر٢٧٪ إلى ٥ر٢٧٪، بينما ارتفعت قليلا حصتها من كعكة مداخيل الاقتصادات المنزلية كلها، من ٣ر٢١٪ إلى ٧ر٢١٪ (كعكة المداخيل هي المبلغ الإجمالي الناتج عن جمع المداخيل غير الصافية لجميع الاقتصادات المنزلية في إسرائيل).

وتبيّن نطرة تاريخية أوسع أن الصيرورة السائدة تتمثل في التقلص المتواصل في حجم الطبقة الوسطى. فبينما شكل حجمها في العام ١٩٨٨ نحو ٣٣٪ من مجمل الاقتصادات المنزلية، تراجع إلى ٥ر٢٧٪ في العام ٢٠١١، فيما تراجعت حصتها من كعكة المداخيل من ٩ر٢٧٪ في العام ١٩٨٨ إلى ٧ر٢١٪ في العام ٢٠١١.

ويلفت التقرير إلى أن الطبقة الوسطى في غالبية دول أوروبا الغربية هي أوسع وأكبر بكثير، مستعيدا ما قاله أرسطو عن أن الطبقة الوسطى الكبيرة تشكل عِماد النظام الديمقراطي. كما تعتبر الطبقة الوسطى الكبيرة والقوية الركيزة الأساسية للاقتصاد المعتمد على الاستهلاك الفردي. ومن هنا، يرى معدا التقرير أن تقلص حجم الطبقة الوسطى في إسرائيل يمثل دليلا إضافيا آخر على تقاطب الأطراف – طبقة صغيرة ضيقة من الأثرياء والأثرياء جدا، من جهة، تقابلها طبقة واسعة من الذين يحصلون على أجور الحد الأدنى والفقراء، من الجهة الأخرى.

ويستعين معدا التقرير بمقارنة تحليلية أجراها ستيف بريسمان (Steven Pressman) استنادا إلى معطيات Luxembourg Income Study تبيّن أن الطبقة الوسطى في إسرائيل هي من الأصغر حجما في الدول الغربية عامة. وقد اعتمد بريسمان تعريفا للطبقة الوسطى تمتد بموجبه بين ٧٥٪ و ١٥٠٪ من الدخل المتوسط للاقتصادات المنزلية، ما يعني أن معطياته أكثر اتساعا حتى من تلك التي يعرضها هذا التقرير، استنادا إلى تعريف أضيق تمتد الطبقة الوسطى بموجبه بين ٧٥٪ و ١٢٥٪ من الدخل المتوسط للاقتصادات المنزلية، كما ورد أعلاه. ويشير بريسمان إلى أنه كلما كان عدم المساواة في دولة ما أكبر، كان حجم الطبقة الوسطى فيها أقلّ.

عدم المساواة في إسرائيل – من الأكبر بين دول OECD

تحتل إسرائيل مرتبة متقدمة جدا في سلم عدم المساواة بين الدول المنضوية في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، وهي المنظمة المرموقة التي انضمت إليها إسرائيل في العام ٢٠١٠. وطبقا لمؤشر جيني لعدم المساواة، تحتل إسرائيل المرتبة الخامسة من بين ٢٧ دولة، علما بأن مؤشر جيني هذا يقيس موقع دولة ما بين طرفين اثنين: الطرف الأول – قيمته صفر، يمثل حالة تتوزع فيها المداخيل بصورة متساوية بين الجميع. والطرف الثاني – قيمته ١، يمثل حالة تتجمع فيها جميع المداخيل في يد شخص واحد فقط. ومنذ أواسط الثمانينيات، اتسع عدم المساواة (مؤشر جيني) في بعض دول هذه المنظمة وارتفع، بالمتوسط، بنسبة ٣ر٤٪. أما في إسرائيل، فقد ارتفع

مؤشر جيني من ٠ر٣٢٦ إلى ٠ر٣٧١ – أي، ارتفاع بنسبة ٨ر١٣٪.

انخفاض طفيف في عدد متقاضي رواتب دون الحد الأدنى

ينتقل التقرير بعد عرض فوارق المداخيل بين الاقتصادات المنزلية، إلى البحث في فوارق الأجور على مستوى العامل الفرد. ويستند التقرير، هنا، إلى المعطيات التي تنشرها مؤسسة "التأمين الوطني" حول أجور العاملين الأجيرين، وفق ثلاثة مستويات: الرواتب حتى الحد الأدنى للأجور، الرواتب حتى متوسط الأجور والرواتب فوق متوسط الأجور. ويسجل واضعا التقرير: "لمزيد الأسف، هذه المعطيات تنشر بتأخير سنتين كاملتين، ولذا فليس في مقدورنا التطرق إلى ما حصل في هذا المجال خلال العام ٢٠١١".

خلال فترة الأزمة الاقتصادية التي نجمت عن الانتفاضة الثانية، ازدادت نسبة الأجيرين الذين يتقاضون رواتب تصل حتى الحد الأدنى للأجور: في العام ٢٠٠١، بلغت نسبة هؤلاء ٢ر٢٩٪ من مجمل الأجيرين في إسرائيل، لكنها ارتفعت في العام ٢٠٠٣ إلى ٤ر٣٥٪، وبقيت هذه النسبة على حالها في العام ٢٠٠٦، أيضا. ومنذ ذلك الحين، شهدت هذه النسبة انخفاضا متتاليا حتى بلغت في العام ٢٠١٠ نحو ٤ر٣١٪.

وفي المقابل، سجلت نسبة الأجيرين الذين يتقاضون رواتب تعادل متوسط الأجور أو تزيد عنه، والتي بلغت في العام ٢٠٠١ نحو ٦ر٢٨٪ من مجمل الأجيرين، انخفاضا متتاليا حتى العام ٢٠٠٦، إذ بلغت ١ر٢٦٪. لكن هذه النسبة عادت إلى الارتفاع مجددا خلال العامين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ فبلغت نحو ٢٨٪ – وهي نسبة مماثلة لتلك التي سجلت في بداية العقد الماضي.

وشكّل جميع الإسرائيليين الذين يتقاضون رواتب تبلغ قيمتها حتى متوسط الأجور (أي، تعادل متوسط الأجور أو تقل عنه) نحو ٩ر٧١٪ من مجمل الأجيرين في البلاد في العام ٢٠١٠ – وهي نسبة مماثلة لنسبتهم في بداية العقد، رغم أنها ارتفعت في العام ٢٠٠٦ وبلغت ٨ر٧٣٪.

وكما هي الحال في المعطيات الأخرى حول توزيع المداخيل، فإن هذه المعطيات أيضا تتميز بالثبات الواضح. وعلى الرغم من اتفاق الجميع على صعوبة ضمان مستوى معيشي لائق ومعقول بأجر الحد الأدنى في إسرائيل اليوم، إلا أن نسبة الذين يتقاضون رواتب حتى الحد الأدنى للأجور (أي، تعادله أو تقل عنه) لم تتقلص بشكل جدي خلال العقد الأخير، إلى ٢٥٪ أو ٢٠٪، مثلا.

الفجوات بين رواتب الرجال والنساء مستقرة تماما

يعرض التقرير في هذا الباب معطيات عن الأجر الشهري والأجر لساعة العمل. وتبين المعطيات أن الفجوة الكبيرة في الأجر الشهري تعكس حقيقة كون نساء كثيرات يعملن بوظائف جزئية و/ أو مؤقتة. فقد بلغ متوسط الأجر الشهري للنساء في العام ٢٠١١ نحو ٦٦٠٠ شيكل، أي ما يعادل ٦٦٪ من متوسط الأجر الشهري للرجال. وعلى الرغم من أن هذه الفجوة لا تزال كبيرة جدا، إلا أن هذا المعطى يجسد تحسنا طفيفا في هذا المجال، إذ كانت النسبة نحو ٦٠٪ في العام ٢٠٠١.

أما المعطيات بشأن الأجر لساعة العمل، فهي ترمي ـ كما يقول معدا التقرير ـ إلى وضع النساء والرجال في ظروف "متساوية"، ظاهريا. فقد بلغ متوسط الأجر للساعة للنساء ٤٤ شيكلاً ، أي ما يعادل ٨٣٪ من متوسط الأجر للساعة للرجال. وقد بقيت الفجوة بين الأجر للساعة للنساء وبين الأجر للساعة للرجال ثابتة على حالها خلال سنوات العقد الأخير كلها، إذ يشكل أجر النساء ٨٣٪ ـ ٨٤٪ من أجر الرجال.

في السنوات الأولى من العقد، بين ٢٠٠١ و ٢٠٠٤، تقلصت الفجوة في الأجور (للشهر وللساعة) بين الرجال والنساء. وقد حدث ذلك، أساسًا، بسبب الانخفاض الذي طرأ على أجور الرجال. ثم عادت هذه الفجوات إلى الاستقرار حتى العام ٢٠١٠، وهو العام الذي عادت فيه الفجوة في الأجر للساعة إلى الاتساع.

أشكنازيون وسفارديون وعرب

الفجوات في الأجور بين اليهود وبين العرب وبين اليهود السفارديين / الشرقيين (المولودين في إسرائيل لآباء مولودين في آسيا أو إفريقيا) وبين اليهود الإشكنازيين/ الغربيين (المولودين في إسرائيل لآباء مولودين في أوروبا أو أميركا) هي فجوات عميقة وجدية جدا.

في العام ٢٠١١، كان الدخل الشهري للأجيرين المدينيين الأشكناز يزيد بـ ٣٣٪ عن الدخل الشهري المتوسط لمجمل الأجيرين المدينيين.

أما الدخل الشهري للأجيرين المدينيين السفارديين فقد بقي في العام ٢٠١١ دون أي تغيير – أكثر من المتوسط بـ ٧٪. ولكن، عند النظر إلى معطيات العقد كله، يتبين أن دخل هذه الفئة حقق زيادة غير قليلة: من ٥٪ تحت المتوسط، إلى ٧٪ فوق المتوسط.

وأما الدخل الشهري للأجيرين المدينيين العرب فهو الأدنى، على الإطلاق: أقل من المتوسط بـ ٣٣٪. وليس هذا فحسب، بل شهدت

وأما الدخل الشهري للأجيرين المدينيين العرب فهو الأدنى، على الإطلاق: أقل من المتوسط بـ ٣٣٪. وليس هذا فحسب، بل شهدت مداخيل مجموعة الأجيرين هذه انخفاضا متواصلا خلال السنوات الأخيرة، بعد أن بلغت في العام ٢٠٠٤ أقل من المتوسط بـ ٢٥٪.

الفلسطينيون في إسرائيل: التمييز يزداد عمقاً.

مداخيل مجموعة الأجيرين هذه انخفاضا متواصلا خلال السنوات الأخيرة، بعد أن بلغت في العام ٢٠٠٤ أقل من المتوسط بـ ٢٥٪.

المئة الأعلى

يتصدر الأجيرون والمستقلون الذين يشكلون المئة الأعلى (الشريحة المئوية الأعلى) لائحة المداخيل في إسرائيل. ويقول التقرير إنه يمكن الاستدلال على مداخيل هذه الفئة من مصدرين اثنين: الأول، هو مديرية مدخولات الدولة، التي تنشر معطيات عن مداخيل المئة الأعلى، سواء كانوا من الأجيرين أو المستقلين. والثاني، هو المعطيات التي تنشرها سلطة الأوراق المالية حول أجور ذوي الرواتب الأعلى الخمسة في كل واحدة من الشركات التي تُتداول أسهمها وسنداتها في سوق الأوراق المالية (البورصة)، وذلك على ضوء القانون الخاص الذي يلزم هذه الشركات بنشر معطيات تفصيلية عن أصحاب الرواتب الخمسة الأكبر في كل منها.

أ. معطيات مديرية مدخولات الدولة

يفيد التقرير الأخير الصادر عن هذه المديرية بأن متوسط الدخل الشهري (غير الصافي) للمئة الأعلى (أجيرين ومستقلين) بلغ في العام ٢٠١٠ نحو ١٣٨٩٣٦ شيكلاً. وبين هؤلاء، كان متوسط دخل الأجيرين في المئة الأعلى ٧٧٨٩٧ شيكلاً، بينما كان متوسط دخل المستقلين في هذه المئة ٥٠٩٠٧٦ شيكلاً – نحو نصف مليون شيكل في الشهر.

ويشير التقرير إلى أن "مداخيل غالبية المستقلين لم تكن مرتفعة": فالمعطيات الصادرة عن مديرية مدخولات الدولة للعام ٢٠١٠ تدل على أن متوسط مداخيل الأعشار (الشرائح العشرية) الخمسة الأدنى، ١ – ٥، من المستقلين كان أدنى من متوسط الأجور في البلاد.

ويؤكد التقرير أن الخط الفاصل الذي يميز بين المستقلين في هذه الأعشار يكمن في المداخيل من الرساميل. فبينما تنحصر مصادر دخل المستقلين ذوي المداخيل المتدنية على العمل (أجور العمل)، يتمتع المستقلون ذوو المداخيل المرتفعة بدخل آخر (غير العمل) يتمثل في الأرباح من الرساميل.

ويخلص التقرير إلى التأكيد في هذا الباب على أن "هذه المعطيات تثبت أن عدم المساواة في المداخيل من الرساميل أكبر بكثير من عدم المساواة في المداخيل من أجرة العمل".

ب. معطيات سلطة الأوراق المالية

بلغ متوسط رواتب الموظفين الخمسة الكبار ـ ليس المدراء فقط ـ في كل من الشركات المئة الكبرى التي تتداول أسهمها في بورصة تل أبيب (مؤشر "تل أبيب ١٠٠") في العام ٢٠١١ نحو ٤٫٠٦ مليون شيكل في السنة، أو ٣٣٨ ألف شيكل في الشهر.

وكان متوسط دخل المدراء أكبر بـ ٦٠ ضعفا من متوسط الأجور في الاقتصاد الإسرائيلي في العام ٢٠١١ (٨٧٤١ شيكلاً، للعمال الإسرائيليين فقط) وأكبر بـ ١٣٠ ضعفا من الحد الأدنى للأجور في العام نفسه (٤١٠٠ شيكل).

الأطراف تتباعد بعضها عن بعض

في أسفل سلم المداخيل في إسرائيل تقبع عائلات ذات مداخيل متدنية جدا إلى درجة أنها تضعها تحت خط الفقر (تعريفه: دخل شهري بقيمة ٥٠٪ أو أقل من متوسط دخل العائلات في إسرائيل).

وقد سجل انتشار الفقر ارتفاعا طفيفا في العام ٢٠١١ فبلغت نسبته ١٩٫٩٪ ـ بزيادة نقطتين من جزء من المئة عن النسبة في بداية العقد.

وكان التغيير الجوهري في نسبة انتشار الفقر خلال العقد الماضي قد حصل، تحديدا، إبان أزمة الانتفاضة الثانية، حينما ارتفعت النسبة من ٧ر١٧٪ إلى ٣ر٢٠٪، وذلك في أعقاب التقليصات الحادة التي أجريت في المخصصات المختلفة التي تدفعها مؤسسة "التأمين الوطني" للفئات المحتاجة. ويؤكد التقرير: "منذ ذلك الوقت، لا تجد إسرائيل طريق العودة إلى معدلات الفقر كما سجلت في بداية العقد، رغم كونها مرتفعة جدا، أصلا". ويرى التقرير أن أسباب ذلك عديدة، أبرزها: عدد كبير من الوظائف الجديدة هي وظائف جزئية، ازدياد كبير في تشغيل عاملين وعاملات في قطاعات خدماتية مختلفة بواسطة "مقاولي قوى بشرية"، انعدام الاستثمار في البلدات العربية، تدني نسبة المشاركة في قوة العمل بين النساء العربيات والرجال اليهود الحريديم، وغيرها.

ويؤكد التقرير أن ارتفاعا حادا، بشكل خاص، في انتشار الفقر سُجل بين العائلات العربية: من ٢ر٤١٪ في العام ٢٠٠١ إلى ٥٤٪ في العام ٢٠٠٦. ثم سُجل هبوط طفيف في السنوات التالية، لكن النسبة عادت إلى الارتفاع بصورة حادة في العام ٢٠٠٩، إذ وصلت نسبة الفقر بين العائلات العربية إلى ٥ر٥٣٪، وهي النسبة نفسها التي سجلت في العام ٢٠١١ أيضا.

ويلفت التقرير الانتباه إلى أن "نسبة انتشار الفقر بين المواطنين العرب كانت، منذ بداية العقد، أكبر بـ ٩ر٢مرة عنها بين المواطنين اليهود. ولدى هؤلاء الأخيرين، تسجل معدلات الفقر الأعلى بين الحريديم، وهي معدلات مماثلة لتلك القائمة بين المواطنين العرب".

عدم المساواة: خريطة البطالة

إن إحدى النتائج الأكثر إيلاما التي يمكن أن تترتب على أزمة اقتصادية ما هي ارتفاع معدلات البطالة: فصل عمال من أماكن عملهم وصعوبة إيجاد فرص وأماكن عمل جديدة. وقد كان من بين النتائج المباشرة التي ترتبت على الأزمة العالمية التي اندلعت في العام ٢٠٠٨ ارتفاع نسبة غير المشغَّلين في إسرائيل من ٩ر٥٪ في منتصف ٢٠٠٨ إلى ٨ر٧٪ في منتصف ٢٠٠٩.

ويتمثل أحد المؤشرات على تجاوز إسرائيل هذه الأزمة بصورة سريعة، أكثر من دول أخرى، في حقيقة هبوط نسبة البطالة في العام ٢٠١٠ إلى ٦ر٦٪، ثم إلى ٦ر٥٪ في العام ٢٠١١. غير أن هذه النسبة عادت إلى الارتفاع في العام ٢٠١٢، من ٧ر٦٪ في شهر كانون الثاني إلى ٧٪ في شهر تشرين الأول ٢٠١٢.

والمعروف أن البطالة تصيب بالضرر، أساسا، الفئات الأضعف في المجتمع: فهي منتشرة في البلدات العربية أكثر بكثير منها في البلدات اليهودية، وفي بلدات التطوير أكثر من البلدات المتمكنة اقتصاديا، وبين النساء أكثر منها بين الرجال، وبين النساء العربيات أكثر منها بين النساء اليهوديات. وتمسّ البطالة بالفئات التي لم يوفر لها جهاز التعليم مستوى تعليميا ـ ثقافيا لائقا. كما تمسّ أيضا بالشبان الذين لم ينجحوا بعد في تثبيت مواقعهم في سوق العمل، وبكبار السن الذين تم فصلهم من عملهم ويجدون صعوبة كبيرة في الالتحاق بمكان عمل جديد، نظرا لتقدم سنّهم.

ويشير معدا التقرير إلى أنهما اختارا اعتماد المعطيات المنشورة في موقع "مصلحة التشغيل" التابعة لوزارة الصناعة، التجارة والتشغيل حول "طالبي العمل" في شهر تموز ٢٠١٢، وتفضيلها على المعطيات التي ينشرها مكتب الإحصاء المركزي حول "طالبي العمل"، على الرغم من أن هذا الأخير يوفر صورة أكثر شمولية عن حجم البطالة. ويعزو معدا التقرير تفضيلهما هذا إلى كون معطيات "مصلحة التشغيل" موزعة حسب البلدات المختلفة – خلافا لمعطيات مكتب الإحصاء المركزي ـ ولهذا فهي تتيح نظرة مقارنة تظهر من خلالها الفوارق بين البلدات المختلفة.

ويلفت التقرير الانتباه إلى حقيقة أن "عدد طالبي العمل هو أقل من عدد العاطلين عن العمل"، إذ إن الأوائل هم أولئك الذين يتوجهون إلى مكاتب مصلحة التشغيل طالبين إيجاد أماكن عمل لهم، وهو ما لا يفعله كثيرون من العاطلين عن العمل، لأسباب شتى.

ويعرض التقرير هذه المعطيات بالتفصيل ثم يخلص، في ختامها، إلى التأكيد على أنها "تبيّن، بوضوح، نسبة البطالة المرتفعة جدا في عدد من البلدات العربية الكبرى – وهي نسبة تزيد بـأربعة وخمسة أضعاف عن المعدل القطري. أما نسب البطالة المرتفعة في البلدات اليهودية فقد سجلت في بلدات التطوير وفي البلدات البعيدة عن المركز".

التعليم العالي: أقلية فقط هي التي تصل!

يشكل التعليم العالي "طريقا سريعا" لمستقبل شخصي واجتماعي أفضل. وفي إسرائيل، يتخذ هذا الطريق شكل الهرم: الجميع يبدأون سوية من الدرجة الأولى، لكن كلما تقدموا صعودا في الهرم يتناقص عدد المنتقلين إلى المرحلة التالية. ولا تبلغ قمة الهرم ـ التحصيل الأكاديمي ـ إلا أقلية ضئيلة: حتى العام ٢٠١٠، نحو ٨ر٢٨٪ فقط من أبناء/ بنات الشبيبة الذين بلغوا سن ١٧ عاما في العام ٢٠٠٢ التحقوا بمؤسسة إسرائيلية للتعليم العالي.

ولدى إعادة ترسيم مسار تقدم هذه الفئة العمرية، يتضح ما يلي: أن ٨ر٧٩٪ فقط من أبناء / بنات هذه الفئة في العام ٢٠٠٢

ويؤكد التقرير أن ارتفاعا حادا، بشكل خاص، في انتشار الفقر سُجل بين العائلات العربية: من ٢ر٤١٪ في العام ٢٠٠١ إلى ٥٤٪ في العام ٢٠٠٦. ثم سُجل هبوط طفيف في السنوات التالية، لكن النسبة عادت إلى الارتفاع بصورة حادة في العام ٢٠٠٩، إذ وصلت نسبة الفقر بين العائلات العربية إلى ٥ر٥٣٪، وهي النسبة نفسها التي سجلت في العام ٢٠١١ أيضا.

ويلفت التقرير الانتباه إلى أن "نسبة انتشار الفقر بين المواطنين العرب كانت، منذ بداية العقد، أكبر بـ ٩ر٢ مرة عنها بين المواطنين اليهود.

كانوا يدرسون في الصف الثاني عشر الثانوي في مسار يوصلهم إلى امتحانات الثانوية العامة (البجروت). أما شهادة الثانوية العامة (البجروت) فقد حصل عليها ٤ر٤٨٪ فقط من أبناء تلك الفئة. ومن بين مستحقي هذه الشهادة، كان جزء يحمل شهادة لا تلبي متطلبات الحد الأدنى للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي. والنتيجة: نسبة المستحقين الذين استطاعوا الترشح للقبول في تلك المؤسسات لم تتجاوز الـ ٥ر٤٠٪ من أبناء تلك الفئة.

ومن بين هؤلاء، لم يفز بالالتحاق بإحدى مؤسسات التعليم العالي في إسرائيل سوى ٨ر٢٨٪ من أبناء هذه الفئة، أي ـ أكثر بقليل من ١ من بين كل ٤.

وكانت نسبة الشبان اليهود الذين التحقوا بالتعليم العالي ضعفي نسبتهم من الشباب العرب. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن كثيرين من بين الشبان العرب يلتحقون بالتعليم العالي في مؤسسات في خارج البلاد: في الأردن مثلا، حيث يدرس آلاف الطلاب الإسرائيليين.

استحقاق شهادة "البجروت"

نسبة الشبان الذين ينخرطون في التعليم العالي هي نسبة متدنية، نظراً ـ بالأساس ـ لتدني نسبة أبناء الشبيبة الذين يحصلون على شهادة البجروت.

ارتفعت خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي نسبة مستحقي شهادة البجروت من بين الفئة العمرية (سن ١٧ عاما) بـ ١٠ نقاط من جزء النسبة المئوية في كل واحد من العقدين: من ٢٠٪ في العام ١٩٨٠ إلى ٣٠٪ في العام ١٩٩٠ وإلى ٤٠٪ في العام ٢٠٠٠. أما خلال العقد الأول من القرن الـ ٢١، فقد شهدت نسبة مستحقي هذه الشهادة تقلبات، صعودا وهبوطا، غير أن الجهاز التعليمي أخفق، في المحصلة، في عبور حاجز الـ ٥٠٪.

من الذي يصل إلى التعليم العالي؟

لا يمثل الذين ينضمون إلى جهاز التعليم العالي بصورة متساوية، عادة، القطاعات المختلفة في المجتمع الإسرائيلي. وتبين المعطيات حول عدد خريجي المدارس الثانوية في العام ٢٠٠٣ الذين التحقوا بالتعليم العالي خلال ٨ سنوات من إنهائهم الثانوية، أي حتى العام ٢٠١١، أن النسبة الأعلى من هؤلاء سجلت بين الطلاب اليهود خريجي المساقات النظرية في البلدات المصنفة في عنقود اجتماعي ـ اقتصادي مرتفع، بينما سجلت النسبة الأدنى منهم بين الطلاب العرب في البلدات المصنفة في عنقود اجتماعي ـ اقتصادي متدنٍ.

كما يتضح، أيضا، أن نسبة الفتيات اللاتي يبلغن التعليم العالي أعلى من نسبة الرجال، وأن نسبة خريجي المساقات النظرية أعلى من نسبة خريجي المساقات التكنولوجية.

وثمة معطيات أخرى بالغة الدلالة تساعد في فهم عمق الفجوات في التعليم العالي هي الخاصة بنسبة الملتحقين بالتعليم العالي من بين أبناء ٢٠ – ٢٩ عاما، حسب البلدات. فهذه المعطيات تبين أن نسبة طلاب اللقب الأول في الجامعات أو الكليات الأكاديمية في السنة الدراسية ٢٠١١/١٠١٠، من بين أبناء هذه الفئة العمرية سكان البلدات المتمكنة اقتصاديا، بلغت ٦ر١٩٪ – وهي نسبة تزيد بـ ٥ر٢ ضعف عن نسبتهم من سكان البلدات العربية (٨٪). أما نسبتهم من سكان بلدات التطوير فبلغت ٨ر١٣٪.

ويتبين عند النظر إلى المعطيات الخاصة بالجامعات فقط، بمعزل عن الكليات الأكاديمية، أن نسبة طلاب اللقب الأول في الجامعات من بين الفئة العمرية نفسها من سكان البلدات المتمكنة اقتصاديًا وصلت إلى ١ر٩٪، مقابل ٢ر٦٪ من سكان بلدات التطوير و ٢ر٥٪ فقط من سكان البلدات العربية. أما في

الكليات الأكاديمية فإن نسبة هؤلاء هي، على التوالي: ٥ر١٠٪، ٦ر٧٪ و ٨ر٢٪.

وطرأ خلال السنوات الدراسية ٢٠٠٢/٢٠٠٣ – ٢٠١٠/ ٢٠١١، انخفاض في نسبة طلاب الجامعات من بين الفئة العمرية ٢٠ ـ ٢٩ عاما (من ٧٪ في ٢٠٠٢/٢٠٠٣ إلى ٦ر٤٪ في ٢٠١٠/٢٠١١)، بينما ارتفعت نسبتهم في الكليات الأكاديمية، من ٤ر٤٪ إلى ٨ر٧٪ على التوالي.

الجهاز الصحي ـ تآكل التمويل العام وارتفاع نفقات المرضى

يؤكد التقرير أن العام ٢٠١١ شهد استمرار اتساع الفجوة ما بين التمويل المطلوب وبين التمويل الموجود لسلة الخدمات الصحية التي تقدمها صناديق المرضى للمواطنين. فالتمويل المطلوب هو ذلك الذي يشمل تعديل هذه السلة بصورة لائقة، سنة بعد أخرى، تبعا للتحولات الديمغرافية والتكنولوجية، وتبعا للتغيرات في مؤشرات أسعار الخدمات الصحية. أما التمويل الموجود فهو القائم فعليا على أرض الواقع.

ويشير إلى أن "قانون التأمين الصحي الحكومي من العام ١٩٩٤ لم يشمل، لمزيد الأسف، آلية تضمن التعديل المناسب والثابت".

ويلجأ الجهاز الصحي في غياب مثل هذا التعديل وما يستلزمه من آليات، إلى البحث عن وتجنيد موارد أخرى، في مقدمتها زيادة العبء على المواطنين، سواء بأثمان الأدوية أو بالمدفوعات الأخرى لقاء علاجات مختلفة، زيادة على ما يدفعه المواطنون المؤمنون في صناديق المرضى في إطار "الرسوم الصحية"، التي تجبى من أجورهم ومستحقاتهم المختلفة مباشرة.

ولو كان تعديل سلة الخدمات الصحية يتم بشكل كامل وسنوي، لكان بلغ تمويله الرسمي في العام ٢٠١١ نحو ٨ر٤٨ مليار شيكل، بينما لم يتعد ٦ر٣٢ مليار شيكل في تلك السنة.

مضاعفة عبء المدفوعات على الاقتصادات المنزلية

النتيجة الطبيعية المباشرة لتآكل التمويل الحكومي الرسمي، كما فُصّل أعلاه، تتمثل في زيادة ومضاعفة عبء التمويل على المواطنين، وبخاصة محتاجي الخدمات الصحية. فمثلا، تشمل السلة جزءا فقط من الأدوية الحديثة التي تعتبر ناجعة في معالجة بعض الأمراض. لكن هذه الأدوية تغطيها التأمينات المكمِّلة التي "تبيعها" صناديق المرضى وشركات التأمين، ما يعني أن المريض المحتاج الذي لا يمتلك تلك التأمينات لا يستطيع الحصول عليها إلا بأثمانها الكاملة، المرتفعة جدا عادة.

لكن زيادة العبء على المواطنين لا يقتصر على الأدوية فقط، بل يتعداها إلى الخدمات المختلفة والمتنوعة أيضا. فمثلا، تجبي صناديق المرضى اليوم رسوما عن أي زيارة لدى طبيب مختص، وعن أي فحوصات تجرى في المراكز الطبية أو في العيادات الخارجية التابعة لهذه الصناديق. وهذا كله يؤدي إلى مضاعفة العبء المالي على المواطنين، إذ ارتفع من ٣ر٥ مليار شيكل في العام ٢٠٠١ إلى ٢ر٩ مليار شيكل في العام ٢٠١٠ – وهو ما تكشف عنه تقارير مدخولات صناديق المرضى وشركات التأمين التجارية من التأمينات الصحية المكملة ومن أثمان الأدوية والعلاجات المختلفة.

وفي الإجمال، ازداد العبء المالي لقاء الخدمات الصحية على المواطنين كافة، لكن العائلات صاحبة المداخيل المرتفعة سمحت لنفسها بامتلاك تأمينات صحية أكثر عددا وأغلى تكلفة، فيما اكتفت العائلات صاحبة المداخيل المتدنية بالحد الأدنى الممكن منها، بل بقي عدد كبير منها بدون أي من هذه التأمينات.

التقاعد - عدم مساواة في الجيل القادم من المسنين أيضا

بلغ متوسط ادخارات التقاعد للاقتصاد المنزلي الواحد من الشريحة الخُمسية (الخُمس) الأعلى في العام ٢٠١١ نحو ١٠٥٢ شيكلاً – أكثر بـ ١٧ ضعفا منه للاقتصاد المنزلي الواحد من الشريحة الخُمسية الأدنى (٦٢ شيكل في المتوسط). ومعنى هذا أن مستوى معيشة كل منها، لدى بلوغ سن التقاعد، سيكون مختلفا تماما.

وتبين المعطيات، أيضا، أن الاقتصادات المنزلية من الخُمس الأعلى زادت مدخراتها التقاعدية خلال العقد الأخير بنحو ١٩٪، بالمتوسط، بينما ازداد متوسط مدخرات الاقتصادات المنزلية التقاعدية من الخُمسين الثالث والثاني، خلال العقد نفسه، بـ ٤٤٪ و ٤٧٪، على التوالي.

ويجدر الانتباه إلى أن المتوسط يشمل، أيضا، الاقتصادات المنزلية التي لا تدّخر للتقاعد، إطلاقا، سوية مع تلك التي تدّخر فعلا، ناهيك عن أن تأمينات التقاعد هي أكثر انتشارا بين أبناء الطبقتين الوسطى والعليا، عنها بين أبناء الطبقة الفقيرة، على الرغم من أن ثمة قانونًا خاصًا في إسرائيل اليوم يوجب الادخار للتقاعد.

[ترجمة خاصة بـ "قضايا إسرائيلية".

إعداد سليم سلامة]

تقرير "جمعية حقوق المواطن":

صورة وضع حقوق الإنسان في القدس والمناطق المحتلة- ٢٠١٢

[تعريف: هنا الفصل الخاص بالقدس الشرقية والمناطق المحتلة في تقرير "صورة وضع حقوق الإنسان في إسرائيل- ٢٠١٢" الذي صدر مؤخرًا عن "جمعية حقوق المواطن"]

حقوق سكّان القدس الشرقيّة

يمنح القانون سكّان القدس الشرقيّة الفلسطينيّين، بكونهم مقيمين ثابتين، حقَّ الحصول على جميع الخدمات والحقوق التي يتلقّاها مواطنو إسرائيل (باستثناء الحق في التصويت للكنيست). الأمور مغايرة على أرض الواقع؛ فعلى امتداد عشرات السنين، لم تُخصِّص السلطات الإسرائيليّة الموارد اللازمة لصيانة المدينة الشرقيّة، ولتطوير الخدمات والبنى التحتيّة فيها. نتج عن ذلك أن سكّان القدس الشرقيّة يعيشون في ضائقة صعبة للغاية، ولا تحصل غالبيّتهم على الخدمات الأساسيّة، لا بل إنّها لا تستطيع الدفع مقابل هذه الخدمات وشرائها. حقوق السكّان في الكرامة وفي الحصول على شروط معيشيّة لائقة تُنتهك على نحوٍ سافرٍ وقاسٍ.

تُظهر تجربة جمعيّة حقوق المواطن المتراكمة في هذا المضمار أنّه إنْ عبّر أصحاب المناصب المركزيّة عن اهتمامهم الصادق والفعليّ في العمل على تغيير الواقع في القدس الشرقيّة، وعملوا على ذلك من خلال التحاور والتعاون مع السكّان، عندها يطرأ تحسّن ميدانيّ معيَّن. هكذا حصل في موضوع خدمات البريد، والصحّة العامّة، وخدمات الرفاه الاجتماعيّ، وتحديد أسماء للشوارع. في الغالب، لا يحصل التغيير بمبادرة السلطات، بل كمحصّلة لنضال قضائيّ من قِبَل منظّمات وناشطين في صفوف السكّان. زد على ذلك أنّ هذه التحسينات ليست سوى نقطة في بحر، ولا يمكنها تجسير الفجوات التي خلقتها أربعة عقود من الإهمال.

تصرّفات الشّرطة وممارساتها تُعتبر إحدى المشاكل المركزيّة في القدس الشرقيّة. تكثر تصرّفات الشرطة العنيفة تجاه السكّان – والقاصرين من بينهم– في منطقة تسودها التوتّرات والاحتكاكات وأعمال الإخلال بالنظام العامّ. النتيجة هي أن

السكّان الفلسطينيّين لا يعتبرون شرطة لواء القدس جسمًا يحميهم ويخدمهم، وينظرون إليها بوصفها جسمًا معاديًا ويمارس القوّة ضدّهم في غالبيّة المرات، ويتجاهل احتياجاتهم وأمنهم، ويفضّل مصالح الجمهور اليهوديّ في المدينة على مصالحهم. في الكثير من الأحيان، يُحْجم ضحايا الأعمال العنيفة وأبناء عائلاتهم عن تقديم شكوى لقسم التحقيق مع أفراد الشرطة (ماحَش) بسبب غياب ثقتهم بالجهاز. ثمّة أهمّيّة استثنائيّة لأن يقوم "ماحَش" بمعالجة الشكاوى المقدَّمة إليه على نحوٍ لائق وسليم. لكن، كما سنفصّل لاحقًا، إنّ هذه الشكاوى تُعالَج – في بعض الأحيان– على نحو رديء ومنقوص، ممّا يفاقِم غيابَ الثقةِ والنفورَ بين جمهور القدس الشرقيّة والسلطات.

معالجة رديئة ومنقوصة للشكاوى حول عنف أفراد الشرطة

في شهر أيّار ٢٠١١، سافر شريف عبيد (وهو من سكّان حيّ العيسويّة في القدس الشرقيّة) بسيّارته على الطريق المؤدّية إلى الحيّ، ووصل عن طريق المصادفة إلى منطقة حصل فيها قذف للحجارة. قام عدد من الشرطيّين الذين كانوا في المكان باعتقاله وسحبوه بعنف من سيّارته، وطرحوه أرضًا، وأشبعوه ضربًا وركلاً.

توجّهت جمعيّة حقوق المواطن باسم عبيد إلى قسم التحقيق مع أفراد الشرطة (ماحَش) مطالِبةً بالتحقيق في الحادث. أُلحق بالشكوى توثيق من كاميرا حماية منزليّة تُظهر ممارساتِ أفرادِ الشرطةِ العنيفةَ. على الرغم من ذلك، قرّر قسم "ماحَش" إغلاقَ الملفّ بذريعة "عدم ارتكاب مخالفة". قدّمت جمعيّة حقوق المواطن استئنافًا للنيابة العامّة، وبعد فحص مجدّد للشريط المصوّر، أمرت النيابة العامّة قسم "ماحَش" بفتح التحقيق مجدّدًا في الملفّ. بعد مرور أكثر من ثمانية أشهر، وفي حزيران ٢٠١٢ على وجه التحديد، أعلن قسم "ماحَش" أنّه أغلق الملفّ، وذلك بذريعة "غياب المصلحة العامّة". راجعت مندوبة جمعيّة حقوق المواطن الملفّ، وكانت دهشتها كبيرة عندما اكتشفت أنّ الملفّ قد فُتِح وأُغلِق دون إجراء أيّ نشاط تحقيقيّ، ولم تُضَفْ موادّ إلى تلك التي احتواها قبل تقديم الاستئناف الأوّل، ألا وهي: شهادة المشتكي، والوثائق الطبّيّة التي ألحقها بشكواه، والشريط المصوّر الذي يوثّق الحدث. لم يُستدعَ أفراد الشرطة المشبوهون للتحقيق، ولم يَقُمْ أحد بالاستفسار حول الأمر مع الجهات المعنيّة في الشرطة، ولم يُستدعَ شهود كان في مقدورهم تسليطُ مزيد من الضوء على الحادث. على الرغم من عدم تنفيذه لعمل تحقيقيّ يُذكَر، ماطلَ قسم "ماحَش" لمدّة ٨ أشهر قبل أن يقرّر تغيير ذريعة إغلاق الملفّ.

في تمّوز ٢٠١٢، قدّمت جمعيّة حقوق المواطن استئنافًا آخر وادّعت فيه أنّ سلوك قسم "ماحَش" يعكس إهمالاً خطيراً. لم يُتّخذ، بعد، قرارٌ في شأن الاستئناف.

حادثة شريف عبيد هي فيض من غيض المعالجة الرديئة التي يقوم بها قسم التحقيق مع الشرطيّين لشكاوى السكّان الفلسطينيّين من القدس الشرقيّة. سنستعرض في ما يلي بعضًا من أنماط العمل التي تقضّ المضجع وتُستشَفّ من الملفّات التي عالجتها جمعيّة حقوق المواطن في هذا الخصوص.

إغلاق ملفّ التّحقيق دون إجراء تحقيق كافٍ: في الكثير من الحالات، يبدو أنّ التحقيقات التي يُجريها قسم "ماحَش" منقوصة وتتميّز بالإهمال ولا يُبذَل فيها جهد كافٍ للتوصّل إلى الحقيقة. الكثير من الملفّات تُغلق بذريعة غياب الأدلّة أو غياب التهمة، بدون إجراء التحقيق، أو بإجرائه على نحوٍ سطحيّ ومنقوص. في الكثير من الحالات، لا يستدعي قسم "ماحَش" شهودًا من شأنهم توضيح حيثيّات الحدث، أو يقوم باستدعاء المشبوهين بتأخير بالغ، وعندها تتضرّر القدرة على إجراء تحقيق سليم.

بعض الأمثلة على عيوب في إجراء التحقيق في ملفّات عالجتها جمعيّة حقوق المواطن: لم يُستدعَ الشرطيّون المشتبَه بهم للتحقيق إلاّ بعد مضيّ بضعة أشهر على تقديم الشكوى؛ جرى إغلاق الملفّ بعد أن نُفّذت فيه عمليّة تحقيق واحدة باستثناء أخذ إفادة المشتكي؛ لم يطلب محقِّقو قسم "ماحَش" أن يحوَّل إليهم الشريطُ المصوَّر الذي وثّق الاعتداء، حيث كان بمقدور هذا الشريط تأكيد أو تفنيد ادّعاءات المشتكي؛ لم يُستدعَ شهود عيان كان بمقدورهم دعم وتأكيد ادّعاءات المشتكي؛ لم يُجْرَ تحقيق مع شهود عيان من الشرطيّين الذين كانوا في المكان.

تَبَنٍّ شبه فوريّ لرواية أفراد الشرطة المشبوهين: في بعض الملفّات، مُنحت ادّعاءات الشرطيّين الذين خضعوا للمساءلة وزنًا كبيراً، وسارع قسم "ماحَش" إلى تبنّي رواياتهم دون مراجعة لائقة لمدى صحّتها. حصل ذلك حتّى بعد أن اشتكى عدّة أشخاص ضدّ الشّرطيّين أنفسهم، وحتّى عندما عُزِّزت ادّعاءات المشتكين بوثائق طبّيّة. وهكذا في حالات مختلفة لم تُطرح سوى ثلاثة أسئلة على الشرطيّ المشتبه بأنّه قام بالاعتداء على المشتكي؛ لم يواجَه أفراد الشرطة المشتبَه بهم مع رواية المشتكي التي يقول فيها إنّه سمعهم عندما كانوا ينسّقون رواياتهم بعد الحادث؛ لم يُستدعَ خبير طبّيّ لفحص رواية الشرطيّين حول حيثيّات إصابة المشتكي بجروح؛ لم يواجَه الشرطيّ المشتبه به عند التحقيق معه بالتناقضات التي ظهرت بين تقريرِ العمل الذي كتبه والروايةِ التي عرضها خلال التحقيق. نفى أفراد الشرطة جميع ادّعاءات المشتكين، وهكذا انتهى التحقيق.

ضرورة التحقيقِ على نحو سليم، وعدمِ تبنّي رواية الشرطيّين على نحوٍ فوريّ، تبرز على ضوء "مؤامرة الصمت" القائمة في الشرطة في كلّ ما يتعلّق بالعنف الذي يمارسه أفراد منها تجاه المواطنين.

إغلاق ملفّ التحقيق حتّى عندما تؤكّد الأدلّة والقرائن ادّعاءات المشتكي: في بعض الحالات، قرّر قسم "ماحَش" إغلاق الملفّات حتّى عندما كشف التحقيق عن قرائن تؤكّد ادّعاءات المشتكين حول العنف الذي مُورِسَ ضدّهم. على سبيل المثال، قُرِّر إغلاق ملفّ بسبب غياب الأدلّة، على الرغم من أنّ ملفّ التحقيق احتوى على شهادات كثيرة دعمت ادّعاءات المشتكي، وعلى الرغم من ظهور تناقضات جوهريّة في روايات المشتبه بهم. أُغلق ملفّ آخر بذريعة غياب الأدلّة، على الرغم من التناقضات في روايات الشرطيّين، والتفسير الواهن الذي قدّموه حول حيثيّات إصابة المشتكي بجروح، وغياب الشهادات التي تناقض رواية المشتكي. فحْص البوليغراف (مِكشاف الكذب) الذي أُجْرِيَ للمشتكي لم يدحض روايته، لكن أفراد الشرطة رفضوا الخضوع للفحص.

قرار قسم ماحَش بعدم فتح تحقيق بسبب غياب المصلحة العامّة في الحالات التي مُورِسَ فيها استخدام غير قانونيّ لوسائل تفريق المظاهرات: في الكثير من حالات الإخلال بالنظام العامّ في القدس الشرقيّة، تقوم الشرطة باستخدام القوّة ووسائل مفرطة لتفريق المظاهرات في قلب الأحياء السكنيّة المكتظّة، ما يؤدّي إلى إصابات نتيجة الاعتداء بالضرب، وإطلاق الغاز المسيل للدموع والرصاص المطّاطيّ، ويصل الأمر في بعض الأحيان إلى خسائر في الأرواح. يشار في هذا السياق إلى أنّ لجنة أور التي حقّقت في الاستخدام الاستثنائيّ من قبل الشرطة لوسائل تفريق المظاهرات إبّان أحداث أكتوبر ٢٠٠٠ ، التي أدّت إلى وفاة ١٣ مواطنًا إسرائيليًّا، حدّدت أنّ على قسم "ماحَش" القيام بدور مركزيّ في محاكمة الشرطيّين المتورّطين في مثل هذه الأحداث. على الرغم من ذلك، يبدو أنّ حوادث من هذا القبيل لا تعالَج دائمًا بالجِدّيّة المطلوبة. على سبيل المثال، لم يُفتح تحقيق بحجّة "غياب المصلحة العامّة" بعد أن قام شرطيّون بإطلاق رصاص مطّاطيّ باتّجاه وجه امرأة لم تشارك في الأحداث العنيفة، وكانت بعيدة جدًّا عن مكان وقوعها. كلّ ذلك على الرغم من الإصابة الخطيرة (فقدان المرأة إحدى عينيها)، وعلى الرغم من أنّ التحقيق في شعبة العمليّات في لواء القدس، أظهر أنّ استخدام الرصاص المطّاطيّ كان بدون تخويل وصلاحيّة، ومخالفًا لأنظمة حرس الحدود. في حالة أخرى تقرّر عدم فتح تحقيق (وهذه المرّة أيضًا بسبب "غياب المصلحة العامّة") ضدّ شُرطيّين اعتدوا على سكّان من حيّ سلوان بوسائل عدّة ومن بينها الاستخدام المفْرط لرشّاش الفلفل.

في واقع الأمر، تجد قوّات الشرطة في القدس الشرقيّة

القدس: معاملة "خاصة" عنيفة للفلسطينيين.

نفسها مجبرة على مواجهة حالات حسّاسة وغير عاديّة. على الرغم من ذلك، يجب عليها عند القيام بواجبها أن تُحكّم المنطق وتتوخّى الحذر. قرار قسم "ماحَش" عدم فتح تحقيق (أو إغلاق الملفّ)، حتّى عندما تكون النتائج شديدة الخطورة، يجسّد منهجًا متسامحًا تجاه أفراد الشرطة الذين يمارسون العنف تجاه المواطنين الأبرياء. الرسالة التي قد تصل إلى قوّات الشرطة بالغة الخطورة، ومستهترة بسلامة سكّان القدس الشرقيّة وحياتهم، هذه الرسالة تقول للقوات إنّها تملك كامل الحريّة في استخدام الوسائل المتطرّفة قدر الحاجة لغرض المحافظة على النظام العامّ.

معالجة رديئة ومنقوصة لشكاوى القاصرين: الإخفاقات التي استعرضناها آنفًا في تحقيقات "ماحَش" تحصل كذلك في شكاوى ضدّ ممارسة أفراد الشرطة للعنف تجاه القاصرين. إضافة إلى ذلك، ثمّة إخفاقات تقتصر على تحقيقات قسم "ماحَش" في شكاوى قدّمها قاصرون.

يُفترض في اعتقال القاصرين والتحقيق معهم أن ينفَّذ بحذر شديد وبحسب المعايير والأنظمة الخاصّة المُدْرَجة في قانون الأحداث (المحاكمة والمعاقبة وسبل المعالجة)، ١٩٧١ . المعلومات التي تصل إلى جمعيّة حقوق المواطن ومنظّمات زميلة تُظهر أنّ الشرطة تتّخذ إجراءات تحمل الكثير من الإشكاليّات في كلّ ما يتعلّق بالأولاد المشتبه بأنّهم قذفوا الحجارة في القدس الشرقيّة، وصولاً إلى إجراءات تُخالف القانون والأنظمة. من بين هذه الإجراءات نذكر الاعتقالات الليليّة للأولاد، وإيقاف أطفال تقلّ أعمارهم عن ١٢ عامًا (سنّ المسؤوليّة الجنائيّة)، والتحقيق مع الأولاد القاصرين بغياب والديهم. بعض الأولاد في القدس الشرقيّة يعتقلهم مستعربون أو شرطيّون يرتدون لباسًا مدنيًّا، ويحصل كلّ ذلك في الحيّز العامّ وعلى مرأى من الناس، وفي بعض الأحيان يرافق الأمر وضع الكلبشات، وممارسة العنف على نحوٍ شديد القسوة.

على وجه العموم، لقسم "ماحَش" صلاحيّة معالجة الشكاوى التي

تصل عقوبتها إلى الحبس مدّة عام وما فوق. في بعض الأحيان، يتبيّن خلال التحقيق أنّ الشرطيّين قد أخلّوا بتعليمات قانون الأحداث، لكن الحديث يدور عن مخالفة تقلّ عقوبتها عن السجن مدّة عام، وعليه فهي لا تقع ضمن صلاحيّات "ماحَش". في هذه الحالة، على "ماحَش" أن ينقل بمبادرته الشكوى إلى قسم شكاوى الجمهور في الشرطة. تبيّن من الحالات التي وصلت إلى جمعيّة حقوق المواطن أنّ قسم "ماحَش" امتنع عن التحقيق كما يجب في شكاوى من هذا القبيل، ولم يحوّلها إلى قسم شكاوى الجمهور في الشرطة. على هذا النحو قام قسم "ماحَش" (بذريعة غياب الأدلّة أو غياب التهمة) بإغلاق ملفّات شملت توقيف أو اعتقال القاصرين، وأصغرهم لا يتجاوز عمره السابعة؛ وإجراء تحقيقات مع قاصرين في منتصف الليل ودون حضور الأهل؛ ووضع الكلبشات في أيدي القاصرين خلال التوجّه إلى محطّة الشرطة.

نورد مثالاً واحدًا من حالات كثيرة: قدّم "ع" ابن السادسة عشرة شكوى في قسم ماحش، يقول فيها إنّه بينما كان في طريقه إلى بيت جدّه صادف زفّة عرس في البلدة القديمة. اعتدى عليه ثلاثة من جنود حرس الحدود وأوقعوه أرضًا وضربوه بالهراوات في جميع أنحاء جسمه. كُسِرت إحدى أصابع كفّ يده اليسرى نتيجة الضرب، ونزف أنفه وجُرِح رأسه وغطّت الكدمات الزرقاء ظهره. أُغلقت الشكوى التي قدّمها إلى قسم "ماحَش" بذريعة غياب الأدلّة؛ وذُكِر في بلاغ الإغلاق: "تحليل الأدلّة والروايات المختلفة التي تظهر في موادّ التحقيق أفضت إلى استنتاج أنّ احتمالات الإدانة ليست معقولة". مراجعة موادّ التحقيق تُظهِر وجود وثائق طبّيّة وصورًا من يوم الحادث تؤكّد وجود الإصابات، وثمّة شهادة لضابط العمليّات المسؤول عن الحادث يذكر فيها على نحوٍ واضح وصريح أنّه شاهد الشرطيّين يضربون القاصر بالهراوات بينما كان الأخير مطروحًا على الأرض. إلى هذا تُضاف شهادة المشتكي كذلك. ورد في شهادة الضابط: "شكّل الأمر جزءًا من تنفيذ اعتقالات في وسط جمهور غاضب، [لكن] ربّما كان من الممكن السيطرة على المشتبه بطرق أخرى". شهادات أفراد الشرطة المشبوهين في الملفّ لا تفسِّر على نحوٍ معقول الاستخدامَ المفْرِط للقوّة ضدّ القاصر، وثمّة الكثير من النواقص في شهاداتهم تطعن في مصداقيّتها، وتُعزِّز رواية القاصر.

قدّمت جمعيّة حقوق المواطن في السنة الماضية عددًا من الاستئنافات على قرارات قسم "ماحَش" إغلاق ملفّات تحقيق في شكاوى قدّمها سكّان القدس الشرقيّة. في بعض الحالات، تغيّر القرار إثْر توجُّه جمعيّة حقوق المواطن، وحوكم أفراد الشرطة. في ما يتعلّق بأحداث أخرى، ادّعت وزارة العدل أنّ: "بيانات الاستئناف غير دقيقة ولا تعكس الصورة والخلفيّة الكاملتين للأحداث". في آذار ٢٠١٢، توجّهت جمعيّة حقوق المواطن إلى رئيس قسم "ماحَش" في موضوع معالجة القسم لشكاوى قاصرين من القدس الشرقيّة، ولم يصل أيّ ردّ منه حتّى كتابة هذه السطور.

حقوق الإنسان في المناطق المحتلة: الاحتلال يصبح مريحًا أكثر من السابق

٤٥ عامًا مرّت على احتلال المناطق، ويبدو أنّنا اعتدنا على الأمر. غالبيّة الناس في إسرائيل وُلدت بعد حرب العام ١٩٦٧ والاحتلال أو قبل ذلك بفترة وجيزة، وعليه فهم لم يعيشوا واقعًا آخر، وكأنّ الأمور بالنسبة لهم كانت على هذه الحال منذ الأزل؛ وكأنّه النظام الطبيعيّ. لكن لا شيء طبيعيّ أو قانونيّ أو عادل في نظام التمييز السائد في المناطق المحتلّة. في ظلّ وهْم حالة المراوحة في المكان، يبدو أنّ هذا النظام –نظام التمييز– يضرب جذورًا عميقة، ومعه تتواصل انتهاكات حقوق الإنسان للسكّان الفلسطينيّين.

على خلفيّة التحسّن الكبير في الوضع الأمنيّ في السنوات الأخيرة، خفّت وطأة معاناة الفلسطينيّين سكّان الضفّة الغربيّة، لا سيّما في كلّ ما يتعلّق بحريّة التنقّل والحركة: أزيلت (أو فُتحت) الحواجز والعوائق داخل الضفّة الغربيّة، وسُمح مجدَّدًا بتنقّل الفلسطينيّين في عدد من الشوارع. في عيد الفطر الأخير، مُنح عشرات آلاف الفلسطينيّين تصاريح دخول إلى إسرائيل، ووصل الكثير منهم إلى شواطئ البحر في يافا بعد سنوات طويلة مُنعوا خلالها من الوصول إلى هذه الشواطئ. وبعد توجّهات متكرّرة من قبل جمعيّة حقوق المواطن إلى وزير الدفاع، أعلن الجيش الإسرائيليّ أنّه سيزيل القيود المفروضة على التنقّل بين غور الأردنّ وسائر مناطق الضفّة الغربيّة. بذلك تكون معظم القيود الثابتة على تنقّل المركبات الفلسطينيّة داخل الضفّة الغربيّة قد أزيلت، لكن ما زالت تُفرض فيها قيود على التنقّل، ولا سيّما على دخول الفلسطينيّين إلى "منطقة التّماسّ" التي تقع غربيّ جدار الفصل، وما زالت هناك قيود تنقُّل صارمة وقاسية في الخليل. في غزّة، شهد الوضع تحسّنًا على ضوء فتح معبر رفح الذي يمكّن من الخروج إلى مصر، لكن ما زالت هناك قيود مفروضة على إدخال موادّ البناء إلى غزّة، وعلى تصدير المحاصيل الزراعيّة منها، وعلى حركة الناس بين غزّة والضفّة.

لكنّ الهدوء النسبيّ والتسهيلات هنا وهناك لا تغيّر من حقيقة أنّ إسرائيل تواصل بسط سيطرتها على ملايين الناس الذين يعيشون تحت حكم عسكريّ، وتنتهك حقوقهم الأساسيّة باستمرار. مشروع الاستيطان خلق واقعًا مَعيبًا من التفضيل المطلق لمصالح

وحقوق المستوطنين في جميع المرافق الحياتيّة، من خلال نهب وسلب موارد الأرض والماء من السكّان الرازحين تحت الاحتلال، ومن خلال انتهاك حقوقهم الأساسيّة، كالحقّ في الملْكيّة وحريّة التنقّل والحركة والأمن الفرديّ، والأهمّ من ذلك كلّه هو انتهاك المساواة أمام القانون.

بعد ٤٥ عامًا من الاحتلال، يبدو أنّ دولة إسرائيل تبتعد أكثر فأكثر عن مبادئ القانون الدوليّ التي تحدّد على نحوٍ لا يقبل التأويل أنّ المحتلّ وصيٌّ على المنطقة المحتلّة، وأنّ وجوده فيها مؤقّت، لكن ما دام هناك عليه الاهتمام بمصالح وحقوق السكّان الواقعين تحت الاحتلال.

مَأْسسة "اعتياديّة" تَواصُل الاحتلال

برزت في السّنة الماضية، على نحو خاصّ الإجراءات والمبادرات التشريعيّة الرامية إلى دفع عجلة "الضمّ العمليّ" للأراضي المحتلّة إلى إسرائيل. منها نذكر مبادرات لـ "محو" إضافيّ للخطّ الأخضر في كلّ ما يتعلّق بالسكّان اليهود الذين يعيشون في الضفّة الغربيّة المحتلّة وفرض القانون الإسرائيليّ على المستوطنات. على هذا النحو تتعزّز نزعةُ السنواتِ الأخيرةِ المتمثّلةُ في خلق جهازَيْ قانون في المناطق المحتلّة: جهاز إسرائيليّ مدنيّ، لليهود الذين يقطنون في المستوطنات، وآخر عسكريّ للفلسطينيّين. على الرغم من أنّ بعض المبادرات التشريعيّة المركزيّة التي سنناقشها لاحقًا لم تخرج بعد إلى حيّز التنفيذ، لكن من الواضح أنّ الدورة الأخيرة للكنيست شهدت تعزيزًا لهذه النزعة بكثير من التصميم والمثابرة، وبتجاهل أعضاء الكنيست (عمدًا أو جهلاً) حقيقة أنّ الكنيست الإسرائيليّ لا يملك بحسب القانون الدوليّ صلاحيّة سَنّ القوانين في منطقة محتلّة.

حظر التمييز بسبب مكان السكن: قانون حظر التمييز في المنتجات والخدمات والدخول إلى مواقع اللهو والأماكن العامّة– ٢٠٠٠ مُعَدّ لتدعيم المساواة ومنع التمييز بسبب القوميّة والدين والمنشأ والجندر والميول الجنسيّة والمواقف السياسيّة. في شهر تموز ٢٠١٢، صودق في لجنة الكنيست على صيغة للقراءة الأولى لاقتراح لائق لتعديل القانون يبتغي إضافة مكان السكن لدوافع التمييز. لكن بحسب مشروع القانون، إنّ مكان السكن يضمّ إلى مناطق الدولة المناطقَ الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيليّ. محاولة "المساواة" بين الأراضي المحتلّة وإسرائيل غير أخلاقيّة وساقطة في جوهرها. من سخريات القدر أنّ مشروع القانون سيعمّق التمييز على أساس القوميّة في الأراضي المحتلّة، لكونه لا يَسري إلاّ على المواطنين الإسرائيليّين ويعمل لصالحهم فقط.

قانون تنظيم المكانة/ قانون إضفاء الصبغة القانونيّة على البؤر الاستيطانيّة العشوائيّة: في تشرين الثاني ٢٠١١، قُدّم

المستوطنون: عدوانية متصاعدة.

مشروعا قانونَيْن لتنظيم مكانة البؤر الاستيطانيّة التي أُقيمت على أراضٍ فلسطينيّة خاصّة. ينضمّ هذان المشروعان إلى سلسلة من مشاريع القوانين المشابهة التي طُرحت على جدول أعمال الكنيست، وجميعها تصبّ في هدف واحد ووحيد هو إضفاء الصبغة القانونيّة بأثر رجعيّ على البناء غير المرخّص على أراضٍ فلسطينيّة خاصّة في الأراضي المحتلّة، وذلك من خلال مصادرتها من أصحابها الفلسطينيّين مقابل تعويض ماليّ.

أيّدت الغالبيّة العظمى من الوزراء وأعضاء الكنيست مشاريع القوانين، لكنّ الضغوط الجماهيريّة والدولة أجبرت رئيس الوزراء على ممارسة الفيتو ضدّها، وعليه فقد أُسقِطت في الهيئة العامّة للكنيست في شهر حزيران ٢٠١٢. كان "التعويض" عن إسقاط هذه المشاريع تسوية حكوميّة مع قوائم الائتلاف الحكوميّ حول البيوت في حيّ "هأولبانا"، وبناء ٨٥١ وحدة سكنيّة في مستوطنات الضفّة.

تشكِّلُ مشاريع القوانين تصعيدًا في انتهاك حقوق الفرد وتحقير سلطة القانون في الأراضي المحتلّة، من خلال التجاهل المتعمَّد لقرارات المحكمة العليا، ومَأْسسة نظام تمييز ينتهك انتهاكًا قاتلاً الحقوقَ الفرديّة والجماعيّة للسكّان الفلسطينيّين الذين يرزحون تحت نير الاحتلال.

"ليس هناك احتلال"– استنتاجات لجنة ليفي: أداة مركزيّة لإضفاء الصبغة القانونيّة بأثر رجعيّ على المستوطنات في الضفّة الغربيّة هي اللجنة التي أقامتها الحكومة في بداية العام ٢٠١٢، برئاسة قاضي المحكمة العليا المتقاعد إدموند ليفي. اتّخذ رئيس الوزراء قرار إقامة اللجنة في نهاية العام ٢٠١١، وتَمثّلَ هدفها في تقديم المشورة للحكومة، والمساعدة في تسوية مكانة البؤر الاستيطانيّة غير القانونيّة في الضفّة الغربيّة التي تخضع لقرار

إخلاء من قبل المحكمة العليا. يُعتبر تعيين اللجنة في حدّ ذاته (بصرف النظر عن توصياتها) "تطبيعًا" للمستوطنات، ومحاولة ساقطة لتكريس الفرق بين البؤر الاستيطانيّة غير القانونيّة والمستوطنات "القانونيّة". بحسب القانون الإنسانيّ الدوليّ، لا فرق بين الاستيطان المُمَأْسَس في المستوطنات والاستيطان غير المصرَّح به في البؤر الاستيطانيّة؛ فكلاهما غير قانونيّين، وكلاهما ينتهكان حقوق الإنسان لسكّان الضفّة الغربيّة؛ جميع المستعمرات الإسرائيليّة في المناطق المحتلّة تُناقضُ القانونَ الدوليّ. حالة نزع الصفة القانونيّة عن البناء على أراضٍ خاصّة مقابل إضفاء الصبغة "القانونيّة" على البناء على أراضٍ عامّة لا تتماشى مع تعليمات القوانين الدوليّة: تخل المستوطنات المقامة على أراضٍ عامّة بحظر واضح في القانون الدوليّ لمصادرة الأملاك الخاصّة؛ والمستوطنات المقامة على أراضٍ عامّة تنتهك حظر استغلال موارد المنطقة الخاضعة للاحتلال، بغية تدعيم مصالح الدولة المحتلّة واحتياجاتها.

نشرت لجنة ليفي توصياتها في شهر حزيران ٢٠١٢ وحدّدت – في ما حدّدت– أنّ مناطق الضفّة الغربيّة غير محتلّة، ولا مانع في أن يستوطن فيها مواطنو إسرائيل اليهود. وأوصت اللجنة كذلك بتنظيم مكانة الغالبيّة العظمى من البؤر الاستيطانيّة غير القانونيّة وتسهيل إجراءات شراء الأرض والتخطيط للإسرائيليّين في يهودا والسامرة. لم تتبنَّ الحكومة بعد استنتاجات اللجنة، لكن وسائل الإعلام تناولت خبر نيّة رئيس الوزراء "دفن" تقرير اللجنة بسبب خشيته من إسقاطاته الدوليّة.

بحسب موقف جمعيّة حقوق المواطن، لا تستطيع أيّ لجنة تغيير القانون الدوليّ. استنتاجات لجنة ليفي لا تملك أساسا قانونيًا، وتبتغي في المحصّلة إضفاء الصبغة القانونيّة على الظلم التاريخيّ الذي تقوم به إسرائيل في الأراضي المحتلّة، لا بل وتعميقه. اللّجنة مُحِقّة في أمر واحد، وهو أنْ لا فرق بين البؤر الاستيطانيّة والمستوطنات. في هذه وتلك انتهاك فظّ للقانون الدوليّ وإلحاق ضرر قاتل بالسكّان الفلسطينيّين.

قرار الكسّارات: في نهاية كانون الأول ٢٠١١، رفضت المحكمة العليا التماسًا تقدّمت به منظّمة "يش دين" حول قانونيّة الكسّارات الإسرائيليّة في الضفّة الغربيّة واستخراج المعدن والأحجار من هناك. وطالبت منظّمة "يش دين" في الالتماس أن توقف الشركات الإسرائيليّة جميعَ أعمال الحفر والتنقيب واستخراج المعادن في الضفّة بادّعاء عدم قانونيّتها، ولكونها تقترن باستغلال اقتصاديّ صارخ لمنطقة خاضعة للاحتلال لصالح احتياجات دولة إسرائيل وهي القوّة المحتلّة. رفضت المحكمة العليا الالتماس رفضًا قاطعًا مدّعية أنّ المسألة سياسيّة، وأنّها سُوّيت في الاتّفاقيّات المرحليّة ("اتّفاقيّات أوسلو") بين إسرائيل والسلطة الفلسطينيّة. في الوقت ذاته، تناول القرار الادّعاءاتِ الجوهريّةَ للملتمسين، ويُفهم منه أنّ المحكمة قد حدّدت سابقة قضائيّة جديدة، بحسبها لا يحظُر القانون الدوليّ على القوّة المحتلّة استخدامَ موارد المنطقة المحتلّة وجني الأرباح منها.

بعد نشر قرار الحكم، عبّرت منظّمات حقوق الإنسان عن تخوّفها من أنّه سيمكّن إسرائيلَ من التعامل مع الضفّة الغربيّة ومواردها وكأنّها ضُمّت إلى إسرائيل، ويمنح الدولةَ وجِهاتٍ إسرائيليّةً خاصّةً حقَّ نهب معادنها لصالحهم، وتجاهل حقوق سكّان المناطق المحتلّة تجاهلاً تامًا. في كانون الثاني ٢٠١٢، قدّمت منظّمة "يش دين" طلبًا لإجراء نقاش إضافيّ حول القرار، وأُلحق به "رأي مختصّ" وقّع عليه خبراء إسرائيليّون مرموقون في القانون الدوليّ. وادّعى هؤلاء أنّ قضاة المحكمة العليا قد اخطأوا في تفسيرهم لتعليمات قوانين الاحتلال التي تتناول صلاحيّات المحتلّ في إدارة ممتلكات الجمهور في المنطقة الخاضعة للاحتلال، وأنّ قرار حكمهم يناقض مبادئ أساسيّة في القانون الدوليّ. وادّعى الخبراء كذلك أنّ قرار الحكم يناقض سابقة قديمة ومتجذّرة في المحكمة العليا، وهي التي وجّهت المحكمة في كلّ ما يتعلّق بقوانين الاحتلال في العقود الثلاثة الأخيرة.

في شهر تمّوز ٢٠١٢، رفضت المحكمة طلب إجراء النقاش الإضافيّ، وحدّدت أنّ قرار الحكم قد صدر في الظروف المحدّدة للالتماس ولا يتضمّن سابقة جديدة. في رفضها لطلب النقاش المجدّد، امتنعت المحكمة فعليًا عن التصريح بوضوح بأنّ إسرائيل لا تملك حقّ استخدام موارد الأراضي المحتلّة.

جامعة في أريئيل: تعبّر نية تحويل المركز الأكاديميّ في مستوطنة أريئيل إلى جامعة (وهي نيّة مطروحة على بساط البحث في هذه الأيّام)، تعبّر هي كذلك عن "تطبيع" الاحتلال، وتطبيع وجود الإسرائيليّين في الأراضي المحتلّة وتطبيع نظام الفصل. تضيف هذه النيّة مدماكًا آخر على مداميك "الضمّ الفعليّ" الذي يدوس حقوقَ الإنسان، ويستخدم المنطقة لصالح فئة سكّانيّة معيّنة ويتجاهل الفئة السكّانيّة الأخرى.

إبعاد الفلسطينيّين من المنطقة C

تشكّل مساحة المنطقة C التي تقع تحت سيطرة إسرائيليّة أمنيّة ومدنيّة نحو ٦٠٪ من مساحة الضفّة الغربيّة، ويسكن فيها نحو ١٥٠٠٠٠ فلسطينيّ، وفيها تقع جميع المستوطنات الإسرائيليّة. تمارس دولة إسرائيل في هذه المنطقة سياسات مختلفة تضع الكثير من العراقيل والصعوبات على حياة السكّان الفلسطينيّين، من بينها: منع تخطيط القرى الفلسطينيّة، والتطبيق التمييزيّ لقوانين التنظيم والبناء؛ إغلاق بعض المناطق من خلال تعريفها كمناطق إطلاق نار

وتدريبات عسكريّة أو كمحميّات طبيعيّة؛ هدم آبار المياه ومصادرة خزّانات ماء متنقّلة. هذه الممارسات تُبعد السكّان عن المنطقة. على هذا النحو تنتهك إسرائيل قواعد القانون الدوليّ وجميع الواجبات الملقاة على عاتقها كقوّة محتلّة في الضفّة الغربيّة، وفي طليعتها واجب الاعتناء بمصلحة السكّان المحلّيّين واحترام أساليب حياتهم.

منظومتا تخطيط منفصلتان وتمييزيتان

يقطن في خربة زنوطة، وهي قرية فلسطينيّة صغيرة في جنوب جبل الخليل، قُرابة ١٥٠ نسمة (٢٧ عائلة) تعتاش على رعاية الماشية وعلى الزراعة. هذه القرية قائمة منذ مئات السنين، وقبل احتلال الضفّة الغربيّة في العام ١٩٦٧ بكثير. في العام ٢٠٠٧، أصدرت الإدارة المدنيّة أوامر هدم لغالبيّة منازل القرية. موقف الدولة هو أنّ البنايات ليست قانونيّة لأنّها بُنيت بدون تراخيص. عمليًّا، لم تتوافر لسكّان القرية أيّ إمكانيّة للحصول على تراخيص بناء، وذلك أنّ القرية لا تملك خارطة هيكليّة. تدّعي الإدارة المدنيّة أنّه لا مسوّغ لوضع خارطة هيكليّة لخربة زنوطة لأنّ المكان يضمّ موقعًا أثريًّا.

إذا طُبّقت أوامر الهدم في خربة زنوطة، فسيبقى السكّان دون سقف يُؤويهم، ودون إمكانيّة للوصول إلى الماء، ودون مصدر لكسب لقمة العيش. هدم المنازل يدوس على كرامة السكّان وعلى ثقافتهم وعلى أسلوب حياتهم، وكلّ ذلك من خلال مخالفة القانون الدوليّ مخالَفةً تامّة وفظّة. في العام ٢٠٠٧، التمس سكّان القرية وجمعيّة حقوق المواطن ضدّ قرار الإدارة المدنيّة بهدم القرية، ولا يزال الالتماس قيد التداول.

قصّة قرية زنوطة هي غيض من فيض سياسات التخطيط الإسرائيليّة في المنطقة C والتطبيق الانتقائيّ للقانون فيها. تدير إسرائيل في هذه المنطقة جهازَيْ تخطيط وتطبيق للقانون يفصلان السكّان على أساس قوميّ: جهازَ تخطيطٍ واحدًا للمستوطنين، وجهاز آخر للسكّان الفلسطينيّين. غالبيّة المستوطَنات لديها خرائط هيكليّة تفصيليّة تُمكّنها من إنشاء المباني السكنيّة والبنايات العامّة، ومن التوسّع المستقبليّ. في المقابل، لا تملك الكثير من القرى الفلسطينيّة في المنطقة C خرائط أو أيّ مستوى من التخطيط على الرغم من أنّها قائمة منذ عشرات السنين. لا تملك غالبيّة القرى خرائط هيكليّة، وفي أحسن الحالات تملك "خرائط حدوديّة" تشير إلى حدود القرية، وتبتغي في الأساس تقليص المنطقة التي يُسمح البناء فيها إلى الحدّ الأدنى الممكن، ومن خلال تجاهل وضع التخطيط داخل المنطقة المشار إليها. تتعامل الدولة مع التوسّع الطبيعيّ للقرى (الناجم عن التكاثر السكّانيّ) كتوسّع "غير قانونيّ". في كلّ عام، يصدر عدد قليل جدًّا من تراخيص البناء.

يجري تطبيق جوانب أخرى من سياسة التخطيط على نحو تمييزيّ. على سبيل المثال، تدّعي الدولة أنّ وضع خارطة هيكليّة لقرية خربة زنوطة غير ممكن بسبب الموقع الأثريّ القائم في المكان؛ لكن في مستوطنة تل رُميده الواقعة على موقع أثريّ مهمّ جرى إضفاء الصبغة القانونيّة على الاستيطان واستثمرت أموال باهظة في المحافظة على المباني، إلى جانب توفير إمكانيّة تطوير المستوطنة.

لا تأخذ سياسة التخطيط والبناء التي تتبنّاها الإدارة المدنيّة بعين الاعتبار أساليب حياة السكّان الفلسطينيّين في المنطقة C ومصلحتهم، وتتسبّب في إلحاق الأذى لمجموعة من الحقوق الإنسانيّة. كما ذكرنا آنفًا، كلّ محاولة لتوسيع أو تطوير قرية فلسطينيّة تدفع على نحو فوريّ إلى إصدار أوامر هدم. علاوة على ذلك، بحسب التفسير الفضفاض لمصطلح "بناية" من قبل الإدارة المدنيّة، كل عمل ضروريّ وحيويّ (كالقِصارة (التبييض) ووضع غطاء على بئر ماء قائمة، وتغطية بناية قائمة بأغطية بلاستيكيّة أو إقامة خيمة مؤقّتة) يصبح غيرَ قانونيّ. غياب التخطيط يؤثّر كذلك على تزويد السكّان بخدمات أساسيّة، كشبكات المياه والكهرباء والصرف الصحّيّ، إذ يعيش الكثير من السكّان الفلسطينيّين دون ربطهم بشبكة الكهرباء ويُضطرّون كذلك إلى شراء الماء بأسعار باهظة. في الوضع الحاليّ، لا يتبقّى للسكّان سوى خيارين أحلاهما مُرٌّ: مواصلة البناء على أراضيهم الخاصّة دون ترخيص، والتحوّل إلى مخالفين للقانون رغم أنفهم، والتخوّف المستمر من الهدم، أو الانتقال إلى المناطق A وَ B وفقدان ممتلكاتهم الوحيدة، ألا وهي أرض العائلة.

في العام ٢٠١١، أعلنت الإدارة المدنيّة عن نيّتها إجراء التخطيط لعدد من القرى الفلسطينيّة في المنطقة C. وبناء على طلب جمعيّة حقوق المواطن وجمعيّة "بمكوم"– مخطّطون من أجل حقوق في التخطيط– حوّلت لهما الإدارة المدنيّة قائمة بالمعايير التي يُفترض فيها أن توجّه القرارات في مسألة وضع خرائط هيكليّة للقرى. هذه النيّة لم تَخرج بعد إلى حيّز التنفيذ، وتَحوم الكثير من الشكوك حول قدرتها على تلبية احتياجات السكّان الفلسطينيّين بعد عشرات السنين من القيود والإهمال المتعمّد. علاوة على ذلك، المعايير التي وُضعت تتميّز بالتعميميّة والضبابيّة، وستمكّن الإدارة المدنيّة من مواصلة رفض كلّ طلب لخارطة هيكليّة، وهذه المرّة بادّعاء عدم استيفائه للمعايير الموضوعة.

استُخدمت المعايير الجديدة لرفض طلب واحد من هذا النوع على الأقلّ، وذلك في قرية كردلة. يجري الحديث عن قرية صغيرة تقع في شمال غور الأردنّ، يسكن فيها نحو ٣٢٠ نسمة (٤٠ عائلة) يعيشون على الزراعة ورعاية الماشية. أراضي القرية بملْكيّة السكّان، وتظهر القرية في الخرائط الانتدابيّة بدءًا من العام ١٩٣٥. القرية موصولة بشبكة الكهرباء بترخيص من الإدارة المدنيّة، وموصولة بشبكة المياه من خلال قرية بردلة المجاورة. على الرغم من ذلك، القرية لا تملك

مكانة تخطيطيّة، ولا يستطيع سكانها بناءَ منازل سكنيّة وبنايات زراعيّة وبنايات عامّة، ولا يستطيعون كذلك شقَّ طرق وصول دون المخاطرة بهدمها من قبل الاحتلال. لا مسجد في كردلة ولا مدرسة ولا حضانة ولا بناية للمجلس القرويّ، وليس فيها شبكة للصرف الصحّيّ، وليس ثمّة حلول لصرف المياه العادمة.

رفضت الإدارة المدنيّة توجّهات جمعيّة حقوق المواطن وجمعيّة "بمكوم"– مخطّطون من أجل حقوق التخطيط– لإعداد خارطة هيكليّة للقرية كي تتوافر للسكّان ظروف حياتيّة لائقة. في أيّار ٢٠١٢، رفضت الإدارة المدنيّة الطلب نهائيًّا بالاعتماد على المعايير الجديدة. سُوّغ الرفض بكون القرية صغيرة وبأنّ البناء فيها ليس على درجة كافية من الكثافة، وأنّها قريبة من قريتين منظّمتين تتوافر فيهما إمكانيّة التطوير والسكن. هذا القرار يقضي نهائيًّا على القرية، إذ لن تتمكّن في الظروف الحاليّة من البقاء لمدّة طويلة، وسيكون مصيرها إلى الزوال. هذا الأمر ينتهك انتهاكًا قاسيًا أسلوب حياة السكّان، ويلحق الضرر بلقمة عيشهم، ويَضطرّهم إلى هجر بيوتهم وأراضيهم الزراعيّة والانتقال إلى قرى أخرى.

الحجم المتواضع للقرية والذي شكّل في نهاية الأمر ذريعة مركزيّة لرفض طلب تخطيطها، ينبع من أنّ السكّان حافظوا على القانون، وامتنعوا لسنوات عديدة من البناء بدون ترخيص. في نهاية المطاف عوقب السكّان على عدم إخلالهم بالقانون العسكريّ.

يبرز التمييز ضدّ القرى الفلسطينيّة أكثر فأكثر على ضوء قرار رئيس الحكومة وطاقم وزاريّ في نيسان ٢٠١٢ إضفاء الصفة القانونيّة على ثلاث مستوطنات، وهي: سنسنه؛ بروخين؛ رحيليم. هذه المستوطنات الثلاث عُرّفت في "تقرير طاليا ساسون" كبؤر استيطانيّة غير قانونيّة. في آب ٢٠١٢، وقّع قائد منطقة المركز على الأمر الذي يصادق على خريطة بروخين الهيكليّة، ممّا يعني أنّها أصبحت "قانونيّة".

الإعلان عن مناطق تدريب عسكريّة (مناطق إطلاق النار)

تعمل إسرائيل على إبعاد مجموعة سكّانيّة أخرى عن بيوتها وأراضيها تعيش في ١٢ قرية، وتدعى "مسافر يطّا" في جنوبيّ جبل الخليل. يدير سكّانُ هذه القرى أسلوبَ حياة تقليديّة متميّزة. الكثير منهم يعيشون داخل مغاور أو في جوارها، ويكسبون لقمة عيشهم من الزراعة ورعاية الماشية. الكثير من هؤلاء وُلدوا لعائلات تعيش في تلك المنطقة منذ عشرات السنين، وقبل العام ١٩٦٧ بكثير. في العام ١٩٩٩، جدّد الجيش الإسرائيليّ مرسومًا يعلن عن منطقة سكن هؤلاء منطقة تدريبات عسكريّة وأصدر للسكّان أوامر إخلاء بادّعاء أنّهم ليسوا سكّانًا ثابتين في تلك المنطقة، وكلّ ذلك من خلال تجاهل أسلوب حياتهم المتميّز وثقافتهم الزراعيّة القديمة. في تشرين الثاني عام ١٩٩٩، أجْلت قوّات الأمن الإسرائيليّة نحو ٧٠٠ نسمة بالقوّة.

بعد الطرد مباشرة، قدّمت جمعيّة حقوق المواطن والمحامي شلومو ليكر الْتماسين للمحكمة العليا باسْم السكّان. أصدرت المحكمة أمرًا احترازيًّا يأمر الدولة بتمكين السكّان من العودة إلى منازلهم ورعاية أغنامهم على أراضيهم، ما دامت الإجراءات القضائيّة متواصلة. واستمرّت الإجراءات لسنوات طويلة.

في تمّوز ٢٠١٢، أبلغت النيابة العامّة المحكمة بأنّه لن "يتوافر مكوث ثابت" للسكّان في غالبيّة المنطقة التي أُعلن عنها كمنطقة تدريبات عسكريّة. ما يعنيه هذا البيان هو إخلاء ثمانية من أصل ١٢ قرية وطرد نحو ١٠٠٠ فرد من بيوتهم. تَعرض وزارة الدفاع على سكّان القرى فلاحة أراضيهم ورعاية مواشيهم في أيّام السبت والأعياد اليهوديّة، وفي فترتين أخريَيْن في السنة مدّةُ كلّ منها شهر واحد. على ضوء إعلان الدولة هذا، أمرت المحكمة محو الالتماسين دون إصدار قرار قضائيّ حولهما، وأبقت الأمرَ الاحترازيَّ قائمًا، وهو الأمر الذي يمكّن السكّان من مواصلة السكن في المنطقة حتّى الأوّل من تشرين الثاني ٢٠١٢. وجرى تمديد المدّة حتّى الـ ١٦ من كانون الأوّل، نزولاً عند طلب الملتمسين. وحدّدت المحكمة كذلك أنّه في مقدور الملتمسين تقديم التماسات جديدة ضدّ موقف وزير الدفاع. تنوي جمعيّة حقوق المواطن الالتماسَ ثانيةً لدى المحكمة العليا باسْم السكّان.

تبلغ مساحة المناطق المعرَّفة كمناطق تدريب عسكريّة نحو ١٨٪ من مساحة الضفّة الغربيّة المحتلّة ونحو ٣٠٪ من مساحة المنطقة C. يسكن في هذه المساحات نحو ٥٠٠٠ فلسطينيّ غالبيّتُهم من البدو والرعاة الذين يُعتبرون الجمهورَ الأضعف والأكثر عرضة للأذيّة من بين سكّان الضفّة الغربيّة. الكثير من هذه المجتمعات المحلّـيّة سكنت في المكان قبل إغلاق المنطقة. وبسبب القيود العسكريّة، إمكانيّة وصول هؤلاء إلى الخدمات التعليميّة والصحّيّة محدودة جدًّا، ولا تتوافر لديهم مياه جارية ولا كهرباء. علاوة على ذلك، إنّ تقليص إمكانيّة الوصول إلى المراعي يضرّ بلقمة عيشهم.

هدم آبار المياه

يعاني الكثير من الفلسطينيّين الذين يعيشون في الضفّة الغربيّة من شحّ في المياه، ومن تزويدها المتقطع، ومن جودتها الرديئة. يتفاقم هذا النقص في أشهر الصيف وفي سنوات الجفاف. في السنوات الأخيرة، مُنع الفلسطينيّون من الوصول إلى عدد من مصادر المياه، لأنّ مناطق كثيرة أُغلقت لغرض تلبية احتياجات المستوطنات، أو بسبب الإعلان عنها كمناطق عسكريّة، أو بسبب سيطرة المستوطنين عليها. ثمّة أعدادٌ آخذة في الازدياد من العائلات تعتمد على مياه

باهظة الثمن تصلها بالحاويات، وتنفق نسبة كبيرة من دخلها لشرائها. ثمّة إسقاطات صعبة للغاية لهذا الوضع على ظروف حياة السكّان وعلى حقوقهم الأساسيّة، لا سيّما الحقّ في الصحّة والحقّ في الاكتساب (بسبب الحاجة إلى الماء للزراعة وسقاية البهائم) وعلى الحقّ في الحياة والعيش الكريم.

في السنوات الثلاث الأخيرة، تتفاقم الضائقة بسبب قيام الإدارة المدنيّة وقوّات الأمن بهدم آبار المياه في المنطقة، لعدم توافر تراخيص البناء. يستخدم السكّان هذه الآبار منذ سنوات طويلة، ومن هنا لا يدور الحديث عن بناء آبار "جديدة"، بل عن ترميم القديمة أو تغطية آبار قائمة لحماية مياه الأمطار التي تتجمّع في البئر من التلوّث، أو بغية تفادي السقوط فيها. يقوم مفتّشو الإدارة المدنيّة بهدم هذه الآبار على نحوٍ لا يمكّن من استخدامها بعد ذلك، ولا يكتفون بإزالة البناء الجديد (غير القانونيّ حسب ادّعائهم، كغطاء البئر). يقوم المفتّشون بذلك من خلال مخالفة قوانين التنظيم والبناء. في بعض الأحيان، تُهدم الآبار في قرى لا تتوافر فيها المياه الجارية وتشكّل فيها الآبارُ مصدرَ الماء الوحيد. هدم الآبار يحوّل حياة الناس إلى جحيم، ويَضطرّ السكّانَ في بعض الحالات إلى مغادرة المنطقة.

بحسب بيانات مكتب الأمم المتّحدة لتنسيق الشؤون الإنسانيّة (OCHA)، قامت السلطات الإسرائيليّة في السنوات الثلاث الماضية بهدم عشرات الآبار، ومنذ منتصف كانون الثاني ٢٠١٢ حتّى تشرين الأوّل من العام نفسه قامت هذه السلطات بهدم ٢٦ بئرًا. هاكم بعض الأمثلة: في شباط ٢٠١٢، هدمت الإدارة المدنيّة تخشيبة مُعَدّة للسكن، وأربع حظائر غنم وبئرَيْ ماء في قرية ثعلة الواقعة في جنوب جبل الخليل. في نيسان ٢٠١٢، هدمت قوّات الاحتلال في قرية الديك أربعةَ مبانٍ سكنيّة، وأحد عشر مبنى مُعَدًّا للبهائم، وثلاثَ غرف زراعيّة، وأربعَ آبار ماء. أُجبِر ٣٠ شخصًا، ومن بينهم ١٨ طفلاً وولدًا، على هجر مكانهم، وتضرّرت معيشة ثماني عائلات. هُدمت ثلاث آبار ماء أخرى (شكّلت مصدرًا أساسيًا لريّ الأرض الزراعيّة) في منطقة المجنونة في قضاء الخليل. في المُجْمَل، هدمت القوّات الإسرائيليّة في شهر نيسان ١٩٨٤ بنايةً في المنطقة C، ومنها ١٢ بئرًا لتجميع المياه؛ والنتيجة: تهجيرُ قسريّ لـ ١١٦ مواطنًا، ٥٥ منهم من الأطفال. في تمّوز ٢١٠٢، هدمت قوات الاحتلال أربع آبار ماء، واحدة منها في طور البناء. ثلاث من هذه الآبار وفّرت ماء للزراعة لـ ٣٥ فردًا، وَ ٢٠ منهم من الأطفال. في تشرين الثاني ٢٠١٢، هدمت القوّات الإسرائيليّة بركتي ماء استُخدِمتا لريّ منطقة زراعيّة في بيت أنون في قضاء الخليل.

الأغوار: تهجير بذرائع أمنية.

انتهاك القانون الدوليّ

تنتهك إسرائيل في سياستها في المنطقة C، على نحوٍ صارخ قواعد القانون الدوليّ للإنسان، لكونها لا تُنفّذ الواجبات الملقاة على عاتقها كقوّة احتلال في الضفّة الغربيّة. يجب على الدولة المحتلّة – في ما يجب– الحفاظُ على الوضع الذي كان قائمًا عشيّة الاحتلال والاهتمام بمصلحة السكّان الذين يحظون بمكانة "المحميّين". يُحظر على الدولة المحتلّة المساسُ بمنشآت مدنيّة حيويّة لبقاء السكّان في المنطقة الخاضعة للاحتلال. كذلك يُلقى على عاتق القوّة المحتلّة واجبُ الحفاظ على النظام العامّ والأمن والحياة العامّة، وعلى رفاهية السكّان المحميّين في المنطقة المحتلّة، وتوفير احتياجات السكّان في جميع المرافق الحياتيّة.

وبحسب ما تقتضي الواجبات الملقاة على قوّات الاحتلال في كلّ ما يتعلّق بسياسة التخطيط والبناء، لا يجب على دولة إسرائيل الاعتراف على نحوٍ فوريّ بالقرى القائمة قبل الاحتلال فحسب، بل يجب عليها كذلك تمكين سكّانها من إجراء تخطيط وبناء مستقبليَّيْن من خلال مراعاة التكاثر الطبيعيّ وأسلوب الحياة التقليديّ، ورغبة السكّان في تحسين ظروف معيشتهم. في مسألة آبار المياه، وبما أنّ إسرائيل تتحمّل مسؤوليّة مصير ورفاهية السكّان، من واجبها توفير المياه لسكّان الضفّة الغربيّة. في الأماكن التي تقوم فيها إسرائيل بهدم آبار المياه، لأسباب تتعلّق بالتخطيط، من واجبها أن توفّر للسكّان الذين تضرّروا من الهدم مياهًا نظيفة وقابلة للاستعمال بالكمّيّة التي تضمن تلبية احتياجاتهم.

بالنسبة لمسألة مناطق التدريب العسكريّة، فإنّ استخدام المنطقة المحتلّة لأغراض عسكريّة عامّة (كما يحصل في منطقة إطلاق النار ذات الرقم ٩١٨) مناقض للقانون الدوليّ الذي لا يسمح للقوة المحتلّة أن تستخدم المنطقة الخاضعة للاحتلال كما تريد. على القائد العسكريّ الامتناع عن انتهاك حقوق السكّان المحلّيّين ومواردهم، إلاّ إذا كان الأمر ضروريًا لاحتياجات أمنيّة موضعيّة تتعلّق بالنشاط العسكريّ الميدانيّ. يَحظر القانون الدوليّ كذلك النقلَ القسريَّ للسكّان المحلّيّين، إلاّ في حالات الطوارئ، وأساسًا بغية حمايتهم وحماية ممتلكاتهم.

همت زعبي (*)

سيرة ذاتية للصحوة

(قراءة في كتاب "حلم الصابرا الأبيض" لميرون بنفينستي)

(*) اسم الكتاب: "حلم الصابرا الأبيض"

(*) المؤلف: ميرون بنفينستي

(*) إصدار: دار النّشر "كيتر"، ٢٠١٢

(*) ٣٥٦ صفحة

تنشغل الساحة الاكاديمية الإسرائيلية في السنوات الأخيرة بمسألة الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي وتكثر الكتب التي تتناول بشكل خاص الترتيبات السياسية للحلول المستقبلية للصراع. ويصب كتاب ميرون بنفينستي هذا في هذه المحاولات، ويتعداها ليقرأ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من خلال سيرته الفكرية ومسيرة حياته الشخصية والمهنية والسياسية.

بعكس معظم الكتب التي تتناول تحليل الصراع وطرح حلول مستقبلية مختلفة، لا يطرح بنفينستي حلا سياسيا او برنامجا سياسيا، بل يقدم نموذجا مختلفا يستند الى قيم إنسانية والى العلاقات بين الإنسان والوطن بالمعنى العاطفي والوجداني. ويستوحي هذا الاطار من الحلول في دول أخرى، وبالأساس منطق المساواة في الاحترام المستوحى من الصراع في ايرلندا. في صلب نظريته يحضُر جانب عاطفي يسعى الى قراءة تاريخ البلاد وتاريخه هو في البلاد. ويستحضر الإنسان والمشهد الجغرافي واللغة والذكريات والدم الذي سفك، محاولا إلقاء ضوء جديد على الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

يكتب ميرون بنفينستي من تجربة حياته الشخصية السياسية عن تاريخ وجغرافية البلاد ثنائية القومية، يكتب تاريخها من وجهة نظر صهيوني "حقيقي"، أو كما يسميه

(*) باحثة في "مدى الكرمل- مركز الدراسات الاجتماعية التطبيقية"- حيفا.

أصلاني، يمثل الفكر الصهيوني النقي/ الخالص، صهيوني حقيقي واثق وعلى استعداد لقبول الآخر شريكا كاملا. يكتب عن أرض هو ابنها، كما ان العربي الفلسطيني ابنها ايضاً. يكتب عن بلاد كان العربي فيها وسيبقى جزءا من مشهدها العام. ثنائية القومية بالنسبة له هي وصف لحالة واقعية، إسرائيل/ فلسطين هي وحدة جيو- سياسية واحدة والخوف الإسرائيلي من هذا الاعتراف ينبع من الخوف من الآخر، هذا الذي استبدل، في عقل الإسرائيلي، غير اليهودي "الغوي" من المنفى.

يشكل الكتاب سيرة حياة الكاتب الشخصية من خلالها يقرأ ويحلل تطور الهوية الإسرائيلية وتحولات الايدولوجيا الصهيونية. لا يتوقف الكتاب عند الإسرائيلي والتطورات الفكرية والفعلية لإسرائيل فقط، بل يتوقف أيضا عند الفلسطيني. وأكثر ما يميز الكتاب، هو توقفه عند المأساة الإنسانية الفلسطينية. بالقدر نفسه الذي يتوقف فيه عند اخفاقات القيادات الفلسطينية بحسب وجهة نظره. كما يقدم الكتاب تحليلا اجتماعيا سياسيا للمجموعتين القوميتين في أرض إسرائيل/ فلسطين. وإضافة الى تحليل العلاقات بين المجموعتين يتوقف عند تحليل العلاقات داخل كل مجموعة على حدة.

يصعب كتابة مراجعة تقليدية لهذه السيرة، فهي كشأن السير الذاتية لا تحمل تسلسلا زمنيا مترابطا ولا تنقسم بحسب مواضيع عينية. كل محاولة لتلخيص محتويات هذا الكتاب هي اجحاف بحق الكتاب وسيرة حياة كاتبه. إذ يصعب تلخيص جميع مضامين الكتاب ومحاوره، كما يصعب احضار تأملات الكاتب ومذكراته وبعض قصص حياته الشخصية/ المهنية. مع هذا سأحاول من خلال الجزء الأول استحضار محاور مركزية في السيرة الذاتية، بينما سأعمل في الجزء الثاني على فتح باب النقاش في بعض القضايا التي أراها مهمة.

يتألف الكتاب من سبعة فصول، بالإضافة الى مقدمة وفصل إضافي يستبق من خلاله الكاتب ويعقّب على النقد الذي قد يوجه اليه لاحقا لنشر الكتاب.

يتطرق الكتاب إلى فترة ما يقارب المئة عام، وفي الفصلين الأول والثاني بالتحديد، يسرد بنفينستي بعضا من سيرة حياة والديه وتاريخ المجموعات اليهودية التي هاجر منها كل منهما. والده، دافيد بنفينستي هاجر من سالونيكي برفقة جده العام ١٩١٣ ومكث في القدس لدى اقارب العائلة. بعد الخدمة العسكرية، التي اداها في الكتيبة العبرية في الجيش البريطاني خلال الحرب العالمية الاولى؛ وهي التجربة التي أهلته لاحقا ليصير قائدا في

غلاف كتاب "حلمالصابران".

الهاغانا. تحرر من الجيش البريطاني العام ١٩٢٠ وانتقل ليدرّس في زخرون يعقوب حيث أقام. تزوج الأب من ليئا، اشكنازية الأصول ابنة حاييم مناحم مندل فريدمان؛ صهيوني وعضو مؤسس في حركة "محبي صهيون" التي سبقت الحركة الصهيونية. هاجرت ليئا الى فلسطين عندما كانت في الرابعة والعشرين. عملت كممرضة في عيادة "الام والطفل" في طبريا وفي مستشفى صفد ومن ثم انتقلت الى القدس حيث عملت كممرضة اطفال.

من خلال يوميات الأب، التي يقتبس المؤلف منها كثيرا ليسرد سيرة حياة والده وخدمته للمشروع الصهيوني، يتوقف كثيرا عند القيم الصهيونية التي تعززت لدى والده والتي عمل الأخير جاهدا، وبنجاح، في نقلها إلى ابنه. كما يتوقف عند جذور او أسس التعالي الاشكنازي والتمييز تجاه اليهود المهاجرين من الدول غير الاوروبية. كما يتطرق الى التحولات التي طرأت على مفهوم القيم الصهيونية، التي نشأ عليها، والتي تحولت مع السنين إلى الحجر الأساس في التربية اليهودية والهوية الشخصية لليهود في إسرائيل وخارجها، متوقفا عند انعكاس هذه التحولات على قيام الدولة اليهودية وسياساتها وتاريخها. وكيف كان لهذه

من خلال قراءة أحداث تاريخية مثل مفهوم الفترة ما بعد احتلال ١٩٦٧، أوسلو، مشروع الاستيطان، قتل رابين، الخصخصة، خطة الانسحاب من غزة، وجدار الفصل العنصري، مفهوم الاحتلال، سياسة فرّق تسد وتحطيم النسيج الفلسطيني وترسيخ الوضع القائم، وكلها عناوين فرعية في هذا الفصل، يقوم بنفينستي بنقد السياسات الإسرائيلية عموما ونقد اليسار الإسرائيلي على وجه الخصوص

التحولات بنظره الدور الكبير الذي جعلته يعيد النظر في القيم والتربية الصهيونية.

"فقط من يصغي إلى صمت هذه الأرض المعذبة، الأرض التي منها بدأنا واليها نعود – كلنا عربا ويهودا، فقط له الحق بأن يدعوها وطنا"– هذا ما يخلص إليه بنفينستي في نهاية الفصل الثاني. وفي هذا الفصل يروي بداية مسيرته الاكاديمية وتخصصه في دراسة الفترة الصليبية في أرض إسرائيل. يستعمل بنفينستي تخصصه الجغرافي ليثبت ان آليات جغرافية استعملت لإلغاء المنفى اليهودي ولخدمة المشروع الصهيوني. كما يتناول في هذا الفصل، علاقة الأرض والمشهد بتاريخ اليهود في هذه البلاد وينتقد المحاولات الإسرائيلية الصهيونية في إلغاء المشهد الفلسطيني. فيدعي ان محاولات الإلغاء هذه تميّز جميع المجتمعات المهاجرة مثلما تميز المشروع الصهيوني، الذي حاول من خلال عبرنة اسماء المواقع ان يمحو المشهد الفلسطيني كي يتوطن فيه. يكشف بنفينستي في هذا الفصل عن التحولات التي مرّ بها وقادته إلى الابتعاد عن مدرسة والده.

بدافع حبه للوطن بكامله ينتقد بنفينستي "من يدعي ملكية حصرية للوطن" أي المستوطنين الذين ساهموا، من خلال "تطوير البلاد" في تدمير المشهد وتدمير الموارد الطبيعية. وقاموا ببناء المستوطنات والشوارع الالتفافية بدوافع سياسية، متناسين وغير آبهين بالحقيقة التي تقول ان العرب واليهود يعتاشون على موارد هذه البلاد كاملة. وان اليهود ليس بمستطاعهم السيطرة على هذه الموارد الطبيعية إلى الأبد.

في نهاية الفصل، ومن خلال عدة عناوين فرعيّة، يوازي بنفينستي بين أصلانية الفلسطيني واصلانيته هو وابناء جيله. فمن خلال الادب الفلسطيني وأدباء فلسطينيين مثل محمود درويش وراشد حسين وغسان كنفاني وإميل حبيبي ورجا شحادة وغيرهم، ينقض الادعاء الصهيوني حول ان ارتباط الفلسطيني بالوطن ينحصر في حبه لمكان محدد هو بيته او قريته. ويتناول العلاقة الحميمة التي تطورت بين الفلسطيني ووطنه والتي من خلالها تبنى صورة كاملة للمشهد الفلسطيني وللوطن.

وحول أصلانيته يقول "أراد لي والدي ان أنمو شجرة من هذه الأرض، أن أكون جزءا من مشهدها. وعلى ما يبدو نجح في هذا. انا ابن هذه البلاد ولكن هذه البلاد كانت على مر الزمان مأهولة بالعرب. أرض إسرائيل بدون العرب، بلاد عقيمة".

في الفصل الثالث، انتقام النكبة، يتناول بنفينستي تفاصيل النكبة أو "حرب الاستقلال"، كما يسميها من تجربته كإسرائيلي ويهودي لم يكن يهتم بداية بمصير الفلسطينيين، الأمر الذي تغير لاحقا. كما يتطرق إلى العوامل والأحداث التي ساهمت في اختراق التراجيديا الفلسطينية درعه الصهيوني بعد النكبة بثمانية أعوام.

وحول أحداث النكبة وقيام دولة إسرائيل التي يتناولها في هذا الفصل يميّز بنفينستي بين فترتين زمنيتين في هذه الحرب؛ الفترة الاولى (كانون الاول ١٩٤٧– أيار ١٩٤٨) التي تتميز بأنها كانت حربا شاملة بين مجموعتين ولها نتائج وخيمة وأليمة على الجانب الفلسطيني، ولكنها لم تحمل اي تخطيط مسبق لتطهير عرقي. أما الفترة اللاحقة (١٩٤٨–١٩٥٠)، فتميزت بتطهير عرقي، تحول نهجا مقبولا ومعمولا به في السياسة الصهيونية للدولة التي قامت.

يتناول هذا الفصل أيضا تحليلا لتصرف الفلسطينيين خلال هذه الحرب. فهو لا يقلل من ناحية أولى من قيمة المأساة التي وقعت على الفلسطينيين بسبب قيام الدولة الإسرائيلية، لكنه يحمّل المجموعة الفلسطينية من ناحية أخرى قسما من المسؤولية في هذه الحرب وخاصة ما يتعلق برفض الفلسطينيين قرار التقسيم وهروب النخبة الفلسطينية.

وفي تناوله لتداعيات المأساة الفلسطينية، يعمل على احضار المعاناة النفسيّة للمهاجرين الجدد الذين اتوا وسكنوا في البلاد بدل أهلها الأصليين. ويتناول هنا العلاقات العنصرية الاستعلائية

يدعي بنفينستي أن التعامل مع فكرة ثنائية القومية يتسم بالتطرف والتناقض بين المؤيدين لفكرة الدولة الواحدة والمؤيدين لفكرة الدولتين. ولهذا السبب يصعب على الطرفين التفكير في حلول قد تكون بين هذين النقيضين. ويقوم بعرض نماذج أخرى من الحلول من تجارب دول في العالم مثل شمال ايرلندا، النموذج البوسني، قبرص، ومكدونيا.

التي سادت بين هؤلاء المهاجرين وبين المهاجرين القدماء وتأثير أماكن لجوء المهاجرين الشرقيين على تطور العلاقات المتوترة بين اليهود الشرقيين والعرب – سكان البلاد الأصليين.

أما في الفصلين الرابع والخامس؛ القدس، الحرب والسلام؛ فيتناول بنفينستي حياته في القدس وتجربة العمل في بلدية القدس وتعقيداتها. ولا يخفي شعور الغضب على ما تحولت إليه القدس، مسقط رأسه. وفي فصل الحرب والسلام، يراجع بعض مساهماته في المحاولات الدبلوماسية السياسية الفاشلة بشأن القدس. كما يسرد مساهماته المهنية في "القدس الموحدة" مع بداية الصراع. كما يروي كيف عمل نموذج الفصل في القدس من خلال حفر الأنفاق وبناء مدينة تحت الأرض إلى محو التاريخ غير اليهودي في المدينة. ويخلص إلى ان السياسات الإسرائيلية ساهمت في تدمير المدينة العربية الفلسطينية، وان توسيع حدود القدس تم ليخدم المصالح الإسرائيلية وان كل هذه السياسات حولت التعريف بحدود القدس الى مهزلة وماتت القدس، من دون ان يبلغها أحد.

ينتقد في هذا الفصل صناعة "عمليات السلام" التي برأيه تحاول بالقوة ملاءمة الواقع المختلف عليه، لنظريات ونماذج نظرية يكتشف من خلالها المتفاوضون كم تتناقض مواقفهم.

وفي بداية الفصل السادس، الخط الأخضر، يتناول بنفينستي مرحلة السبعينيات، بعد وصول مناحيم بيغن إلى سدة الحكم في إسرائيل، وتأثير الاحداث السياسية في تلك الفترة على تطور فكرته بأن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني يعود إلى جذوره الاصلية؛ صراع بين مجموعتين ترى كل منهما في أرض إسرائيل/ فلسطين موطنها. ويتناول بتوسع فكرة "الوضع غير القابل للتغيير"، إذ يرى أن احتلال العام ١٩٦٧ ارجع الى الصراع صيغته الحقيقية، من ناحية، وساهم من ناحية أخرى في إعطاء شرعية لليسار الإسرائيلي للتمسك في الصراع السياسي مقابل تطهير ضميره من المعضلة الاخلاقية الأساسيّة ألا وهي النكبة. ويضيف أن استعمال مصطلح "الاحتلال" ومؤقتيته يساهمان في تجاهل المعضلات الحقيقية، فيساهم هذا المصطلح، في تعزيز وهم الخط الأخضر وفي تعزيز الوضع الحالي والحفاظ عليه. كما يلعب دورا في تعريف من هو الطرف العنيف ومن هو المذنب في هذا الاحتلال وكأن المستوطنين هم المذنبون الوحيدون في الاحتلال.

من خلال قراءة أحداث تاريخية مثل مفهوم الفترة ما بعد احتلال ١٩٦٧ ، أوسلو، مشروع الاستيطان، قتل رابين، الخصخصة، خطة الانسحاب من غزة، وجدار الفصل العنصري، مفهوم الاحتلال، سياسة فرّق تسد وتحطيم النسيج الفلسطيني وترسيخ الوضع القائم، وكلها عناوين فرعية في هذا الفصل، يقوم بنفينستي بنقد السياسات الإسرائيلية عموما ونقد اليسار الإسرائيلي على وجه الخصوص.

لا يخلو هذا الفصل أيضا من تطرق للتغييرات الحاصلة في المجتمع الفلسطيني، بأجزائه المختلفة والعلاقة بين هذه الأجزاء. ويرى بنفينستي أن المستقبل القريب يحمل احتمال اقتراب فلسطينيي الضفة الغربية إلى فلسطيني مناطق الـ ٤٨ ، في هذا التقرّب ستلعب المجموعة الأخيرة (فلسطينيو ٤٨) دوراً مركزياً، وستنعكس الافكار التي جاءت في الوثائق المستقبلية على هذه العلاقة.

أما الفصل السابع، تحدي ثنائية القومية، فيناقش فكرة ثنائية القومية ويكتب فيه أنه كصهيوني يفضل حل الدولة اليهودية، ولكن التطورات التاريخية التي حدثت لاحقاً لحرب ٦٧ جعلت من هذا الخيار مستحيلاً، وأن ثنائية القومية لا تشكل حلاً أو ايديولوجيا بل تصف وضعا واقعيا وحقيقيا يتخفى في المؤقت.

يتعامل بنفينستي مع سيرة حياة والديه ومع هجرتهم إلى فلسطين بنوع من الحيادية، ويتجاهل أن هجرتهم إلى فلسطين كانت جزءا من المشروع الصهيوني الذي تطور في أوروبا في القرن الثامن عشر وتشكل بتأثير الأفكار القومية والكولونيالية التي سادت في تلك الفترة. وتجاهل المركبات الكولونيالية التي تميّز الحركة الصهيونية في قراءة بنفينستي للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، يحضر أيضا في تغييبه للدور البريطاني والغربي في دعم المشروع الصهيوني

يدعي بنفينستي أن التعامل مع فكرة ثنائية القومية يتسم بالتطرف والتناقض بين المؤيدين لفكرة الدولة الواحدة والمؤيدين لفكرة الدولتين. ولهذا السبب يصعب على الطرفين التفكير في حلول قد تكون بين هذين النقيضين. ويقوم بعرض نماذج أخرى من الحلول من تجارب دول في العالم مثل شمال ايرلندا، النموذج البوسني، قبرص، ومكدونيا.

ويضيف في نهاية الفصل أن ثنائية القومية ليست نموذجا لنظام حكم بل تعبير عن وضع قائم تعيش فيه مجموعتان في شكل متلاصق. وأن هناك إمكانيتين لإدارة هذا الوضع؛ قوة الذراع أو ترتيبات سياسية معقدّة. وفي هذا السياق، يطرح الفكرة المركزية المتعلق بثنائية القومية ويستشهد بمصطلح "مساواة في الاحترام" (Parity of Esteem) المستوحى من "اتفاق الجمعة العظيمة" الايرلندي، والذي يعني احترام الهوية وروح الشعب للمجموعتين. ويرى في هذا التعريف والعمل على تحقيقه أهمية قصوى، اذ بنظره فإن تحقيق مساواة في الاحترام أكثر أهمية من النقاش النظري حول الدولة أو الدولتين ويصب في جوهر "الهوية الصهيونية".

نهاية الأمر

وهو الفصل الأخير، ويدّعي فيه أن رفض الإسرائيليين الواقع، الذي يصفه في هذا الكتاب، دليل على كون المجتمع هو مجتمع مهاجرين معدومي الجذور، وأن المنفى والدين والغيتو انتصرت على الصهيونية. ويخلص في نهاية الفصل إلى اتهام "الواقعيين" في الجانب الإسرائيلي، من مؤيدي حل الدولتين، بأن خيارهم لا يتطلب منهم تغييرا أو أي جهد لحل المعضلات المؤلمة. ويضيف أن تشاؤمه هو اقل من تشاؤم هؤلاء الذين يؤيدون حل الدولتين، من الجانب الإسرائيلي، والذين يقبلون بالجمود الفكري وليسوا شركاء في الأمل بحل يتبني قيما عالمية وإنسانية. وعلى أنه يفضل الانتماء لمعسكر المتفائلين والساذجين بدل الانتماء إلى معسكر "الواقعيين".

لا يمكن تناول كل القضايا التي يطرحها بنفينستي في سيرة حياته، ولكن لا بد من التوقف عند بعض الاسئلة الشائكة التي يفتحها الكاتب، المتعلقة بالحياة المشتركة للإسرائيلي/ اليهودي والفلسطيني في أرض فلسطين/ إسرائيل، ومن ضمنها بعض التحديات التي يضعها الإطار المقترح أمام الفلسطينيين.

بداية، يفتح الكتاب سؤالا جوهريا حول الفكر الصهيوني وطهارته، مقابل لا أخلاقيات ممارسة تطبيقه وتحولاته. وهنا لا يمكنني كفلسطينية تجاهل جرأة الكاتب في تناوله الأسباب البنيوية التي حولت المشروع الصهيوني إلى "ايدولوجيا كراهية أبدية للفلسطينيين وانحصر هدفها في أن تتحول إلى لصق يجمع شظايا المجتمع الإسرائيلي المهددة بالتفتت من الداخل وهي تحتاج بشكل مستمر لتهديد خارجي". مع هذا، وعلى الرغم من صدق اعترافه وأسفه للمأساة التي حلت بالشعب الفلسطيني جراء قيام الدولة اليهودية، إلا ان تعاطيه مع نتائج المشروع الصهيوني وخيبة أمله من الصهيونية، يفتح أسئلة مركزيّة حول "القيم الصهيونية" الصرف الذي يفتخر بأنه يحملها.

يتعامل بنفينستي مع سيرة حياة والديه ومع هجرتهم إلى فلسطين بنوع من الحيادية، ويتجاهل أن هجرتهم إلى فلسطين كانت جزءا من المشروع الصهيوني الذي تطور في أوروبا في القرن الثامن عشر وتشكل بتأثير الأفكار القومية والكولونيالية التي سادت في تلك الفترة. وتجاهل المركبات الكولونيالية التي تميّز الحركة الصهيونية في قراءة بنفينستي للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، يحضر أيضا في تغييبه للدور البريطاني والغربي في دعم المشروع الصهيوني. فعلى الرغم من أن الكاتب يحلل مئة عام من الصراع، يغيب عن ذاكرته مثلا وعد بلفور

والشرعية التي أعطاها للحركة الصهيونية في احقاق مشروعها الكولونيالي. ويتجاهل المركب الكولونيالي في الهجرات اليهودية وتأثيرها على تغيير موازين القوى في أرض فلسطين/إسرائيل وتجعله يقرأ بدايات الصراع كصراع بين مجموعتين، كما جاء في الفصل الثالث.

عدم اخلاقية المشروع الصهيوني، بخلاف ما يدعيه بنفينستي، ينبع ليس فقط من "التحولات"، كما يحلو له أن يسميها، التي طرأت على القيم الصهيونية عند تنفيذها وتطبيقها مع احتلال البلاد العام ١٩٤٨، بل هي جوهرية في صميم الفكر. خطيئة المشروع الصهيوني لم تولد مع قيام الدولة، حين تم طرد الفلسطينيين واحتلال الأرض ومحاولة محو الفلسطيني وتاريخه من الأرض والرواية والمشهد. ولم تكمن في أن المشروع الصهيوني لم يأخذ بعين الاعتبار وجود مجموعة قومية أخرى، بل بدأت مع ولادة فكرة المشروع الصهيوني وفي جوهر قيمها الأساسية، وفي الغاء متعمد لأهل البلاد الأصليين. وعليه فان تحليل الحركة الصهيونية و(عدم) أخلاقياتها يجب ان يبدأ مع الهجرات الأولى وبناء المستوطنات الاولى والكيبوتسات والعمل العبري ومع الاستعلاء الغربي البنيوي في هذا الفكر تجاه سكان البلاد الأصليين منذ بدء تطور الفكرة.

وعلى الرغم من هذا الاختلاف مع بنفينستي لا يمكن التقليل من التقدير لمسيرة الصحوة التي عبر عنها الكاتب في سيرته الذاتية. ان التحوّلات في مواقفه السياسية على مدار السنين، من فتى صهيوني – اشتراكي من قلب المؤسسة يقدّس الدولة اليهودية، إلى داع لفكرة ثنائية القومية يعرّف الكيان الإسرائيلي كمجتمع مستوطنين، تحوّل ينبع بالأساس من شعوره بأنه ابن هذه البلاد. وهذا يتطلب منا الفلسطينيين، الوقوف عند هذا الشعور وعند التحدي الذي تفرضه علينا هويته الاصلانية، وبشكل خاص اسقاطاتها على حق تقرير المصير اليهودي الإسرائيلي في هذه البلاد.

أن أصلانية بنفينستي، كما يصفها هو، نابعة من حبه للوطن– كامل الوطن. في صميم هذا الحب، عاطفة وانتماء متين للشجر والحجر والمشهد الجغرافي والإنساني والتاريخي. حب يعبر من خلاله عن قلقه على مصير الأرض ويجعله غيورا على مواردها الطبيعية. .

هذا الشعور، مصدر انتمائه لأرض فلسطين/إسرائيل، هو الذي كان في مركز تحولات فكره السياسي وهو الذي جعل فكرة تقسيم الوطن، بالنسبة له، اصعب من تقاسمه مع الآخر. وهو ما يقف وراء فكرة ثنائية القومية التي يطرحها. ان تحويل النقاش من الدولة إلى الوطن والإنسان والتاريخ والجغرافيا، يقف وراء اقتراح نموذج ثنائي القومية الذي يعتمد على أسس الاحترام المتبادل، والاعتراف بحق الفلسطيني الأزلي والأبدي في البلاد وفيه يتخلى، ولو بحزن وأسف، عن المشروع الصهيوني ويعترف من خلاله بالغبن التاريخي الذي أُلحق بالشعب الفلسطيني.

صحيح أننا لم ننتظر نحن، سكان البلاد الأصليين، اعتراف المستعمِر بحقنا في الوجود بل اعترافه بمسؤوليته ودوره في المأساة التي حلت بشعبنا، ولكن مع تحقق هذا الشرط، الذي يتضمن التنازل عن المشروع الصهيوني، ومع ضمان حق الوجود الفلسطيني وتقرير مصيره وحق عودته، ومن إيماننا وتمسكنا بحل عادل لقضيتنا الفلسطينية، يتوجب علينا التمعن في معنى هذه الصحوة وفي معنى تقاسم البلاد مع من تنازل عن المشروع الصهيوني وأصبح جزءا منها ومن مشهدها. وقد يتطلب منا هذا الاعتراف بحق اليهودي الإسرائيلي المكتسب في وجوده في البلاد، وقد تكون هذه خطوة أولى في بناء ثقة متبادلة وفي الطريق لفتح مساحة لنقاش حل عادل وأخلاقي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي فيه احترام لهوية المجموعتين القوميتين وحقوقهما.

وسائل الإعلام في سنوات إسرائيل الأولى

اسم الكتاب: الزعيم ووسائل الإعلام – دافيد بن غوريون والصراع على الحيز العام ١٩٤٨ – ١٩٦٣

المؤلف: رافي مان

الناشر: عام عوفيد، المعهد لأبحاث الصحافة، المعهد لأبحاث الصهيونية وجامعة تل أبيب

عدد الصفحات: ٤٢٨ صفحة

رسخت صورة مؤسس إسرائيل ورئيس حكومتها الأول، دافيد بن غوريون، في الذاكرة الجماعية لدى الإسرائيليين، على أنه زعيم قادر على القيام بكل شيء وأن قوته بأفعاله وليست بأقواله، وكمن حظي بتعاون طائع من جانب "الصحافة المجندة" في إسرائيل. يتناول هذا الكتاب مجمل نشاط بن غوريون في مجال الإعلام ويعيد البحث في جزء من هذه القناعات.

وكان بن غوريون يولي لوسائل الإعلام دورا مهما في "عملية بناء الأمة" وترسيخ قيم رسمية وسياسية. لكن خلافا للصورة السائدة كان هذا التحدي صعبا ومعقدا. فقد كان الحيز العام في إسرائيل خلال سنواتها الأولى متنوعا ومليئا بالنشاط ومتعدد الأصوات، وتميز بالأساس بالانقسام السياسي والاجتماعي. وتماثلت صحف تلك الفترة مع الدولة والفكرة الصهيونية، لكن هذا التماثل لم يمنعها من كشف ظواهر سلبية وتوجيه انتقادات للحكومة ورئيسها.

وتبنت الصحافة خط الحكومة في المواضيع الأمنية وهجرة اليهود من بلدان فقيرة في غالب الأحيان، لكنها لم تتصرف بهذا الشكل حيال العديد من الأحداث الأساسية، وبينها "قضية ألتالينا"، الحصول على تعويضات من ألمانيا وخلال فترة التقشف الاقتصادي. وأرغم الصراع على الحيز العام بن غوريون على أن يستخدم بشكل واسع المقالات والكتب والبرامج الإذاعية وإرشاد الصحافيين ووسائل أخرى. ويستعرض الكتاب هذه الأمور إلى جانب عمله المتواصل من أجل تأسيس قناة تلفزيونية.

ويؤدي البحث في سنوات إسرائيل الأولى من خلال الجانب الإعلامي إلى إثراء صورة الحيز العام الإسرائيلي، ويساهم في الوقت نفسه في تعميق المعرفة في مجال العلاقات بين الزعماء والإعلام.

مؤلف الكتاب الدكتور رافي مان هو باحث في مجال الإعلام ومؤرخ، ومحاضر كبير في مدرسة الإعلام في جامعة مستوطنة "أريئيل"، وزميل في قسم الإعلام والصحافة في الجامعة العبرية في القدس. وعمل مان في إذاعة الجيش الإسرائيلي وصحيفة "معاريف".

الهجرة الروسية إلى إسرائيل

اسم الكتاب: المليون الذي غيّر الشرق الأوسط - الهجرة السوفياتية إلى إسرائيل

المؤلفان: ليلي غاليلي ورومان برونفمان

الناشر: مطر

عدد الصفحات: ٢٨٨ صفحة

قال الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس، في مقابلة خاصة لهذا الكتاب، إنه "من دون هذه الهجرة اليهودية لكنا ضعنا. هل تعرفون ماذا تعني إضافة مليون يهودي هنا؟". ويرى مؤلفا الكتاب أن بيريس كان محقا لأن إسرائيل من دون اليهود الذين هاجروا إليها من دول الاتحاد السوفياتي السابق، بعد انهياره في مطلع تسعينيات القرن الماضي، كانت ستبدو مختلفة.

فقد غير المليون مهاجر إلى إسرائيل، بين السنوات ١٩٩٠ – ٢٠١٠، وجه الدولة ووجه الحيز كله. وكتب المؤلفان أنه ليس صدفة أن الزعيم الفلسطيني الراحل، ياسر عرفات، هو الذي تمكن، قبل مجيء هذا السيل، من تشخيص المعنى العميق للتغيير الديمغرافي والسياسي الذي سيطرأ، وأن هذا الإدراك أدى إلى تسريع خطوات سياسية، مثل عملية أوسلو، التي ثمة شك فيما إذا كانت ستحدث لولا هذه الهجرة.

ووفقا للكتاب فإن إسرائيل توقعت التغيرات، لكنها لم تحص دائما حجمها وقوتها. ويمكن القول بعد مرور عشرين عاما إنه حتى لو تم تحطم جزء من الأساطير المتداولة على صخرة الواقع الصعب، وحتى لو أن إسرائيل لم تعرف دائما كيف تستنفد الكنز البشري الذي تدحرج إليها، فإن الحديث يدور عن "قصة نجاح، كانت دول أكبر من إسرائيل بكثير ستواجه صعوبات في التعامل معها".

ويستعرض هذا الكتاب الهجرة الروسية إلى إسرائيل من وجهة نظر واسعة بواسطة قصص شخصية مثيرة، كما أنه يستعرض الصحف والأدب باللغة الروسية والعبرية ويحللهما بعمق. وتروي الصحافية ليلي غاليلي، التي غطت هذه الهجرة منذ بدايتها في صحيفة "هآرتس"، وعضو الكنيست الأسبق من حزب ميرتس، رومان برونفمان، المولود في الاتحاد السوفياتي والناشط في مجال هجرة اليهود، القصة الجماعية الشائكة لهجرة الروس إلى إسرائيل، والتي لم تتم روايتها من قبل.

تاريخ الصهيونية الدينية

اسم الكتاب: قضايا في دراسة الصهيونية الدينية – تطورات وتحولات على مدار الأجيال

تحرير: يهودا فريدلاندر، يشاي أرنون، دوف شفارتس

الناشر: جامعة بار إيلان

عدد الصفحات: ٤٩٠ صفحة

هذا الكتاب عبارة عن مجموعة مقالات بحثية، وصدر في إطار إصدارات "معهد أبحاث الصهيونية الدينية" على اسم الدكتور زيرح فيرهافتيغ في جامعة بار إيلان، والذي يعتبر منبرا دائما للدراسة والبحث في مجالات الصهيونية الدينية.

ويستعرض الكتاب قضايا مركزية في تاريخ التيار الصهيوني – الديني ورؤيته. ويتناول البحثان الأولان في الكتاب، "تأمل" و"القيادة والشريعة"، أفكار الحاخام يوسف دوف شولوفييتشيك والبروفسور يشعياهو ليبوفيتش والحاخام شاؤول يسرائيلي فيما يتعلق بالصهيونية الدينية والقومية الصهيونية الدينية الممزقة في عصر انعدام اليقين، ونظرة الذين يفتون بالشريعة اليهودية في الصهيونية اليهودية تجاه عرب البلاد، والصهيونية الدينية بين الأيديولوجيا والشريعة اليهودية وتنظيم "عصبة الحاخامين" في الصهيونية الدينية.

ويتناول البحث الثالث، بعنوان "التربية والعائلة والجنوسية"، دراسة التربية والتعليم في الكيبوتس الديني، وتلمود التوراة الصهيوني، ومكانة العائلة بعد هجر نمط الحياة الديني من المجتمع الديني – القومي، ومكانة المرأة وهويتها في الحركة الصهيونية الدينية.

ويكشف البحث الرابع، بعنوان "الصهيونية الدينية في الشتات"، تطور الصهيونية الدينية في العالم، ويبحث في النشاط التربوي لحركة "هَمِزْراحي" في بولندا في العشرينيات والثلاثينات من القرن العشرين، وانتعاش الصهيونية الدينية في هنغاريا بعد المحرقة ودور الحاخام الدكتور أبراهام ألتمان والحركة الصهيونية الدينية في هنغاريا ووسط أوروبا، ونشاط حركة "بني عكيفا" في القاهرة في الأربعينيات من القرن العشرين، والصهيونية الدينية في الأرجنتين في الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين.

ويختتم الكتاب مقال حول حركة "همزراحي" والصهيونية الدينية والأرثوذكسية الأميركية في النصف الأول من القرن العشرين.

ويشمل الكتاب عشرة مقالات بحثية أعدها باحثون بارزون في مجالات التاريخ والفلسفة والشريعة اليهودية والعلوم السياسية وعلم الاجتماع والتربية. وتسلط المقالات الضوء بشكل واسع على مواضيع عديدة تتعلق بتاريخ الصهيونية الدينية منذ نشوئها وحتى اليوم.

طموحات الفلسطينيين في إسرائيل

اسم الكتاب: على الجدار – الفلسطينيون في إسرائيل، تطرف قومي

المؤلف: روني شاكيد

الناشر: كرمل

يسعى مؤلف هذا الكتاب، الصحافي روني شاكيد، إلى وصف الهوية القومية للفلسطينيين مواطني إسرائيل، ويعتبر أنهم يتأرجحون ما بين التطلع نحو الاندماج في حياة دولة إسرائيل وبين هويتهم الفلسطينية وطموحهم الجماعي إلى الاعتراف بهم كأقلية إثنية – قومية.

ويتناول الكتاب في صلبه حركة الأرض،

التي يرى المؤلف أنها وضعت القاعدة الفكرية للراديكالية الوطنية للعرب في إسرائيل. وعلى الرغم من أن فترة نشاط حركة الأرض كانت قصيرة، بين الأعوام ١٩٥٩ – ١٩٦٤، إلا أنها وعلى الرغم من حلها بأمر من السلطات الإسرائيلية، ما زالت تنفث روح الحياة في الحركات السياسية العربية، وأصبحت الأساس الوطني – السياسي للفلسطينيين في إسرائيل.

ويرى المؤلف أنه طالما لم يتم تحديد المكانة الجماعية للفلسطينيين في إسرائيل، فإنهم سيستمرون في البحث عن أجندة سياسية، توازن بين التناقضات في حياتهم وتوفير رد على طموحهم الوطني.

روني شاكيد هو مراسل ومحلل الشؤون الفلسطينية في صحيفة "يديعوت أحرونوت" منذ العام ١٩٨٣، وباحث زميل في معهد ترومان لدفع السلام في الجامعة العبرية في القدس. وكتب شاكيد في شؤون الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني منذ العام ١٩٦٨. وصدر له في الماضي كتب: "حماس – من الإيمان بالله إلى طريق الإرهاب" في العام ١٩٩٤؛ "الشاباك في أعقاب كابوتشي" في العام ١٩٩٥؛ "من القدس إلى دمشق وعودة" في العام ٢٠١٢.

اعتدال آل سعود

اسم الكتاب: السعودية والصراع في فلسطين

المؤلف: ميخائيل كهانوف

الناشر: كرمل

يتحدث هذا الكتاب عن سعي عبد العزيز بن سعود، الزعيم العربي الذي أقام المملكة العربية السعودية على أسس العقيدة الوهابية، إلى إيجاد حل للصراع في فلسطين. ووفقا للكتاب فإن ابن سعود عمل من أجل جعل مطالب ونشاط الفلسطينيين والدول العربية أكثر اعتدالا، إلى جانب ضمان وجود اليشوف اليهودي.

ويشير مؤلف الكتاب إلى أن هذه السياسة التي اتبعها ابن سعود "تتناقض تناقضا بنيويا بين مطالب الدين الإسلامي والمعارضة العربية الشاملة للاستيطان اليهودي في فلسطين وبين تقبل المشروع الصهيوني الذي نما واتسع".

ويرى المؤلف أن ابن سعود انتهج هذه السياسة من أجل حماية مصالح مهمة للسعودية التي تواجه خطرا لمجرد وجود الصراع وتتخوف من أن احتمال تصاعد الصراع سيؤدي إلى انهيار الاستقرار في الشرق الأوسط. واستمر أبناء ابن سعود وورثته في الحكم سياسة والدهم، وتم التعبير عن ذلك من خلال مبادرة الملك فهد في العام ١٩٨١، ومبادرة الملك عبد الله في العام ٢٠٠٢، التي أصبحت مبادرة السلام العربية بعد أن أقرتها جامعة الدول العربية والدول الإسلامية.

ويصف الناشر كتاب "السعودية والصراع في فلسطين" بأنه كتاب أساس لمن يريد التعرف على مجرى الأحداث في الشرق الأوسط منذ النصف الأول من القرن العشرين.

ومؤلف الكتاب، الدكتور ميخائيل كهانوف، من مواليد تل أبيب في العام ١٩٣٥، وخدم في وحدات المخابرات في الجيش الإسرائيلي. وعمل أكثر من عشرين عاما في إطار مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية في البلاد وخارجها.

النقب في عقد

اسم الكتاب: من نيتسانا حتى إيلات – قصة النقب الجنوبي بين السنوات ١٩٤٩ – ١٩٥٧

المؤلف: زئيف زيفان

الناشر: جامعة بن غوريون في بئر السبع

يركز هذا الكتاب على عقد واحد ومنطقة واحدة، وهو العقد الأول بعد قيام إسرائيل ومنطقة النقب الجنوبي. وسيجد سكان النقب، وأولئك الذين يدرسون هذه المنطقة وتاريخها، والذين يتجولون فيها ومرشدوهم، في هذا الكتاب وصفا جغرافيا تاريخيا لبداية الاستيطان الإسرائيلي في هذه المنطقة، من التجمعات السكانية القروية فيه وحتى البلدات التي يسكنها المهاجرون اليهود.

ويتناول الكتاب ميناء إيلات ومصنع "تمناع" لاستخراج البوسفور، والسرية رقم ٣٠ وحراسة طرق المواصلات في النقب، وحلم حجاي أفريئيل مؤسس كيبوتس سديه بوكير وبلدة المناجم متسبيه رامون، ومقاطع من يوميات مرشد طرق لمهاجرين

من رومانيا، كانوا أوائل المستوطنين في تل يروحام وطلائعيي الاستيطان المديني في "مرتفعات النقب".

ويتطرق الكتاب أيضا إلى وجهة النظر غير المشجعة التي أعدها يوسف فايتس من "الكيرن كييمت" (الصندوق الدائم لإسرائيل) وميخائيل طلمون، من دائرة النقب في الوكالة اليهودية، حول احتمالات إقامة بلدات في "رمات هنيغف" (أي مرتفعات النقب)، وهو مشروع استيطاني لم يحقق النجاح.

الصراعات في "يديعوت أحرونوت"

اسم الكتاب: الصحيفة – وقصة العائلة التي تقف من خلفها

المؤلفة: عادي ماركوزي – هاس

الناشر: كرمل

عدد الصفحات: ٥٧٠ صفحة

يروي هذا الكتاب قصة مزدوجة، قصة تاريخ صحيفة "يديعوت أحرونوت" منذ بدايتها، وقصة عائلة موزيس التي أسست الصحيفة وجلبتها إلى مكانة غير مسبوقة في عالم الصحافة الإسرائيلية. وتسير القصتان في الكتاب في خطوط متوازية، من نقطة انطلاق تكاد تكون غير مشجعة ومرورا بعقود من المنافسة العنيدة على رأس عالم الصحافة الإسرائيلية.

ويدقق الكتاب في دور الصحيفة في استعراض الواقع اليومي أمام قرائها خلال فترات زمنية مختلفة، ويقارن بينها وبين صحف يومية أخرى في إسرائيل. وتكشف متابعة طريق الصحيفة نحو القمة، وكونها أكثر الصحف مبيعا، الوسائل التي استخدمها رؤساؤها من أجل تحقيق هدفهم. كذلك يتطرق الكتاب إلى العلاقات بين رؤساء الصحيفة.

ويروي الكتاب قصة عائلة موزيس، مالكة "يديعوت أحرونوت". فقد عين يهودا موزيس، مؤسس الصحيفة، ابنه نوح وابن عمه دوف يودكوفسكي، الذي كان رئيس التحرير، كمديرين للصحيفة بعد "انقلاب" المنشقين عنها الذين أسسوا صحيفة "معاريف". وترى المؤلفة أنه بعمل يشبه عمل النملة وبموهبة فائقة تمكن الاثنان من رفع الصحيفة من الحضيض وتحويلها إلى امبراطورية صحافية. وعندما تحولت "يديعوت" إلى الصحيفة الأكثر انتشارا في إسرائيل، أصبحت حلبة صراع بين أبناء الجيل الثالث للعائلة التي تملك الصحيفة. ويستعرض الكتاب هذه الصراعات، التي كان لها تأثير على طريقة إدارة الصحيفة.

وتحمل المؤلفة، عادي ماركوزي – هاس، شهادة الماجستير في البيولوجيا. وألفت كتبا جامعية ومدرسية في علم البيولوجيا. وتعمل في السنوات الخمس عشرة الأخيرة كمترجمة لكتب في مجالات العلوم الطبيعية والتطور البشري والفلسفة والتاريخ والمجتمع.

ومؤلفة الكتاب هي ابنة عم نوح موزيس. ويشدد الناشر على أنها ألفت هذا الكتاب عن "يديعوت" من دون علم أقربائها من مالكي الصحيفة ومن دون أي تدخل من جانبهم، وأن الكتاب هو ثمرة عمل وتحقيق ذاتي للمؤلفة.

إسرائيل أضاعت فرص السلام

اسم الكتاب: هالكون في الشرق الأوسط – مأساة أبناء إسرائيل الجديدة

المؤلف: زلمان شابيرا

الناشر: بردیس

نقطة الانطلاق في هذا الكتاب هي أنه بعد انهيار الاتحاد السوفياتي في العام ١٩٩١، وبعدما بقيت الولايات المتحدة الدولة العظمى الوحيدة في العالم، ووصل تأثيرها في الشرق الأوسط إلى ذروته، قرعت باب إسرائيل فرصة تاريخية، لن تتكرر، من أجل التوصل إلى تسوية سياسية مع العالم العربي، وبواسطتها إقامة علاقات طبيعية مع العالم الإسلامي كله. ولدى وصول إسحق رابين إلى الحكم، شرع في تنفيذ خطوات من أجل التوصل إلى تسوية نهائية مع العالم العربي. لكن الذين خلفوه في رئاسة الحكومة، حتى اليوم، لم يتحلوا برؤية سياسية ونظرة استراتيجية مثله.

ويرى المؤلف أن رؤساء حكومات إسرائيل الذين خلفوا رابين أهدروا عبثا ١٥ عاما، وأنه عندما انتخب في مصر، في تشرين الثاني من العام ٢٠١١، برلمان ٧٥٪ من نوابه لن يتقبلوا وجود إسرائيل أبدا، وانتخب في أيار العام ٢٠١٢ رئيس لأكبر دولة عربية، هي مصر، لديه أيديولوجيا إسلامية واضحة،

بات واضحا أن نافذة الفرص قد أغلقت.

ويحلل مؤلف الكتاب الأسباب التي أدت إلى نشوء ما يصفه بـ "الوضع الجيو- سياسي المأساوي لإسرائيل"، وتوقع أن تصبح في المستقبل القريب محاطة بدول عربية يحكمها الإسلام المتطرف، وتخيم فوق رأسها في الوقت نفسه سيف ديموقليس المتمثل في إيران نووية.

ويعدد المؤلف الأسباب المركزية لوضع إسرائيل المأساوي اليوم، وهي:

أولا – نشوة القوة وإثم الاستعلاء، الذي دفع قيادات إسرائيل الواحدة تلو الأخرى إلى العمى السياسي؛ ثانيا – جميع حكومات إسرائيل بعد اغتيال رابين، لم تذوت الحقيقة الأساسية بأن حل القضية الفلسطينية ليس هدفا بحد ذاته وإنما وسيلة لتحقيق الغاية العليا للسياسة الخارجية، وهي اندماج "الدولة اليهودية" في الحيز الجيو- سياسي، كدولة شرعية؛ ثالثا – بعد أن مدت جامعة الدول العربية يدها في آذار العام ٢٠٠٢، وطرحت مبادرة السلام العربية، اتضحت حقيقة أخرى، هي أن نشوة القوة وإثم الاستعلاء ليسا العائقين الوحيدين، وإنما هناك أيضا الجبن السياسي والتوق إلى كرسي الحكم، اللذان ساهما إسهاما حاسما في عدم اندماج إسرائيل في المنطقة؛ رابعا – يتساءل الكتاب: لماذا لم يذوت قادة إسرائيل، في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، الحقيقة المفهومة لكل عاقل، بأن إسرائيل ليست قادرة وحدها، ليس فقط على الانتصار على إيران وإنما الصمود في مواجهة عسكرية متواصلة؟. ولذلك فإن الرد على التهديد الإيراني، التقليدي وغير التقليدي، ليس من خلال مواجهة مكشوفة، وإنما بإقامة حلف بين إسرائيل والعالم العربي السني، تحت عصا الولايات المتحدة.

وشدد مؤلف الكتاب على أن البيت الأبيض الأميركي تعلم الدرس من محاولة التدخل العسكري في آسيا وأصبح يتردد في العمل عسكريا ضد إيران خشية من تنديد ومواجهة مع العالم الإسلامي. والاستنتاج الكامن في الكتاب هو أنه في المستقبل القريب ستقف إسرائيل وحدها أمام جبهتين، إيران الشيعية والإسلام السني المتطرف، وستحارب فيهما بما تبقى لها من قوة. واليوم، عمليا، توقفت أوروبا عن دعم إسرائيل، وفي نهاية الأمر ستتخلى الولايات المتحدة عنها. ويستعرض الكتاب الأسباب والظروف التي ستؤدي إلى هذه التطورات.

ويستعرض الكتاب وجهة نظر غير مألوفة لحدثين مركزيين في حياة إسرائيل خلال العشرين عاما الأخيرة، وهما اتفاقيات أوسلو، وخطة الانفصال عن غزة. كذلك يستعرض الكتاب صورة الصراع المستقبلي بين تركيا وإيران حول الهيمنة على الشرق الأوسط.

ومن أجل متابعة نمو القوة الاقتصادية والعسكرية الإسرائيلية، وثقة قيادتها بنفسها، التي تحولت تدريجيا إلى نشوة قوة واستعلاء سياسي، قسم المؤلف تاريخ إسرائيل إلى جمهوريتين، الأولى والثانية. واعتبر في نهاية الكتاب أن فترة الجمهورية الثانية وصلت إلى نهايتها، من دون أن يخفي أمنيته حيال طبيعة الجمهورية الثالثة التي يتطلع إليها.

مؤسس مفهوم "المخابرات العصرية"

اسم الكتاب: مئير عِميت – الرجل والموساد

المؤلف: أمنون جاكونت

الناشر: يديعوت أحرونوت

تم وضع سيناريو لحرب سرية على طاولة مكتب في مقر وزارة الدفاع الإسرائيلية في تل أبيب، في العام ١٩٦٢. ووفقا لهذا السيناريو، هدد الرئيس المصري جمال عبد الناصر، مرة أخرى، "بمحو الدولة الصهيونية". وألقيت على عاتق الاستخبارات الإسرائيلية مهمة مراقبة تحركات الجيش المصري. لكن لم تتوفر أدوات لتنفيذ ذلك. وبعد حل مشاكل عديدة، بقيت مشكلة واحدة هي المال. وطولب رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية في حينه، مئير عميت، بالمصادقة على الميزانية المطلوبة لصنع العتاد. وبلغت هذه الميزانية مليوني دولار، أي نصف الميزانية السنوية لشعبة الاستخبارات حينذاك.

وأثار هذا الطلب غضب رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي في حينه، إسحق رابين، وقال إنه "بمليوني دولار يمكنني شراء رتل دبابات وأنتم تبيعونني خطة وهمية؟". لكن عميت لم يتنازل عن طلبه.

يعتبر هذا الكتاب أن هذه هي قصة من زرع في الجيش الإسرائيلي والموساد مفهوم "المخابرات العصرية"، التي تستند إلى مبادرات عسكرية وسياسية وتكنولوجيا متطورة، وهي أيضا قصة مؤسس صناعة الهاي- تك، أي التكنولوجيا الرفيعة، الإسرائيلية الذي سعى إلى تطويرها.

ويعد هذا الكتاب أول نشر واسع وشامل عن حياة ونشاط مئير عميت، الذي ترأس شعبة الاستخبارات وبعد ذلك جهاز الموساد. ويتحدث الكتاب عن تحويل الموساد، في فترة رئاسة عميت لهذا الجهاز، من "مزرعة" شخص واحد، إلى تنظيم يعمل

لمصلحة الدولة والشعب. وعن نظرة عميت، "المستقيم"، إلى صديقه المنفلت ومخالف القانون، موشيه ديان.

ويتطرق الكتاب إلى الاتصالات السرية التي جرت بين إسرائيل والملك حسين، وإلى "الاقتراب من سلام مع الرئيس المصري عبد الناصر". ويتناول الطريقة التي قررت إسرائيل من خلالها البقاء في المناطق الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧، وإلى امتناع حكومة إسرائيل عن العمل من أجل إطلاق سراح جواسيس يهود في مصر بعدما نفذوا عمليات تفجيرية في القاهرة في النصف الأول من خمسينيات القرن الماضي، والتي أصبحت تعرف بـ "القضية المشينة". ويتناول الكتاب أيضا علاقات الفساد بين المال والحكم، ومؤامرات سياسية داخل إسرائيل، وقضايا أخرى عديدة.

صورة جميلة لشارون!

اسم الكتاب: أريك شارون، رئيس الحكومة – نظرة شخصية

المؤلف: دوف فايسغلاس

الناشر: يديعوت أحرونوت

عدد الصفحات: ٣١٠ صفحات

يتحدث هذا الكتاب عن رئيس حكومة إسرائيل الأسبق، أريئيل شارون، ومؤلفه، دوف فايسغلاس، هو مدير مكتب شارون ومبعوثه الخاص، وهو أيضا محامي شارون طوال سنوات كثيرة. ويحاول فايسغلاس في هذا الكتاب رسم صورة جميلة لشارون، ويعتبر أنه بعد الانتقادات، إلى حد المقاطعة والنبذ، التي تعرض لها شارون، أصبحت شخصيته، بعد توليه رئاسة الحكومة "تثير الإعجاب والدعم وحتى المحبة".

ويتحدث فايسغلاس في كتابه عن شارون أنه "حكيم، شجاع، مزاجه بارد، زعيم بالفطرة، ومليء بالفكاهة". ويتطرق إلى الخطوات الأمنية و"السياسية" التي نفذها شارون، ويذكر بشكل خاص ما يصفه بأنه "اجتثاث الانتفاضة [الثانية]" ودفع الزعيم الفلسطيني الراحل ياسر عرفات إلى "هامش الحياة السياسية". وأشار المؤلف إلى أن شارون أقام علاقة ثقة وتعاون غير مسبوقة مع إدارة الرئيس الأميركي جورج بوش، كما أشار إلى تنفيذ خطة الانفصال عن غزة، وتأسيس حزب كاديما.

ويعتبر فايسغلاس أن "انقلابا" حدث داخل شارون من الناحية السياسية "فمن زعيم يميني متطرف، ومؤسس المستوطنات في المناطق [المحتلة]، أصبح زعيما سياسيا معتدلا وعمليا، لكن في الوقت نفسه شجاعا وحازما؛ وهو زعيم قاد حكومته إلى اتخاذ قرار حول إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل. وتحوّل من سياسي كان في الماضي 'مستبعدًا' لدى الرأي العام في إسرائيل والعالم، إلى رئيس حكومة أنهى ولايته [في إثر جلطة دماغية غط بعدها في غيبوبة عميقة منذ سبع سنوات] وهو محبوب ونموذج إعجاب ومحبة من جانب المجتمع الدولي".

صدر عن مدار

ARIELLA AZOULAY & ADI OPHIR
أرئيلا أزولاي / عدي أوفير
نظام ليس واحدا
الاحتلال والديموقراطيّة بين البحر والنهر
[1967 -]
ترجمة: نبيل الصالح
مدار

صدر عن مدار

صدر عن مدار

إسرائيل ٢٠١٢:
"اللاجئون الأفارقة سرطان"!
[تقرير خاص لـ «مركز مساعدة العمال الأجانب» حول التحريض العنصري وجرائم الكراهية والتمييز ضد طالبي اللجوء الأفارقة]
ترجمة: سعيد عياش
58 أوراق إسرائيلية
مدار
MADAR

ABSTRACT

Issue #48 of the Qadayya Israelieh (Israeli Affairs) Quarterly Journal focuses on the present and future prospects of Civil Society and its impact on political change in Israel. Themed articles explore how the Arab and Jewish Civil Society has developed historically in Israel, and sheds light on the key factors that hinder its development into an influential body in social movements. An exclusive interview with Prof. Tamar Hermann, a researcher at the Israel Institute for Democracy, emphasises that it is difficult to indentify civil society movements that are looking to bringing about a fundamental change in Israel.

In addition, the issue contains four further articles. The first is a study of the development of Chinese-Israeli relations. The second one is by a Jewish researcher, Yehouda Shenhav, and covers the problems in translating Hebrew to Arabic and vice-versa; the article is entitled "How do we translate Nakba from Arabic to Hebrew?". The third one is entitled "The Aggression on Gaza 2012, the Military Results and Political Indications" and the fourth article is entitled "On the Shadow and Its Shadows" that presents the different aspects that form the experience of Palestinian artists' living inside 1948 area.

The issue presents another exclusive interview with the HYPERLINK "http://en.wikipedia.org/wiki/Israel" \t "_blank" \o "Israel"Israeli historian, retired Chief Officer of the Israeli army and former Knesset member, Mordechai Bar-On, who expresses his views on major political events that he lived through, notably the 1948, 1956, and 1967 wars. He confirms that Israel should acknowledge its contribution to the emergence of the Palestinian refugees' problem.

A book review for Tomer Gardi's "Stone, Paper" is included in the issue, as well as, an exclusive interview with him. The book is about the destruction of Hunin, a Palestinian village 28.5 (km) North East of Safad and the stones were used to construct an Israeli museum in a nearby Kibbutz in 1948. Also, the issue incorporates a review for "The Dream of the White Sabra", a book by Meron Benvenisti. The book is an autobiography, through which the author tries to read and analyze the Israeli identity and the Zionist-ideological transformations.

This issue includes an exclusive translation of major sections of the Israeli Adva Center report on "The Social Situation in Israel 2012". Finally, a review of the chapters on Jerusalem and the occupied territory of the Association for Civil Rights in Israel (ACRI) annual State of Human Rights report is presented in this issue.